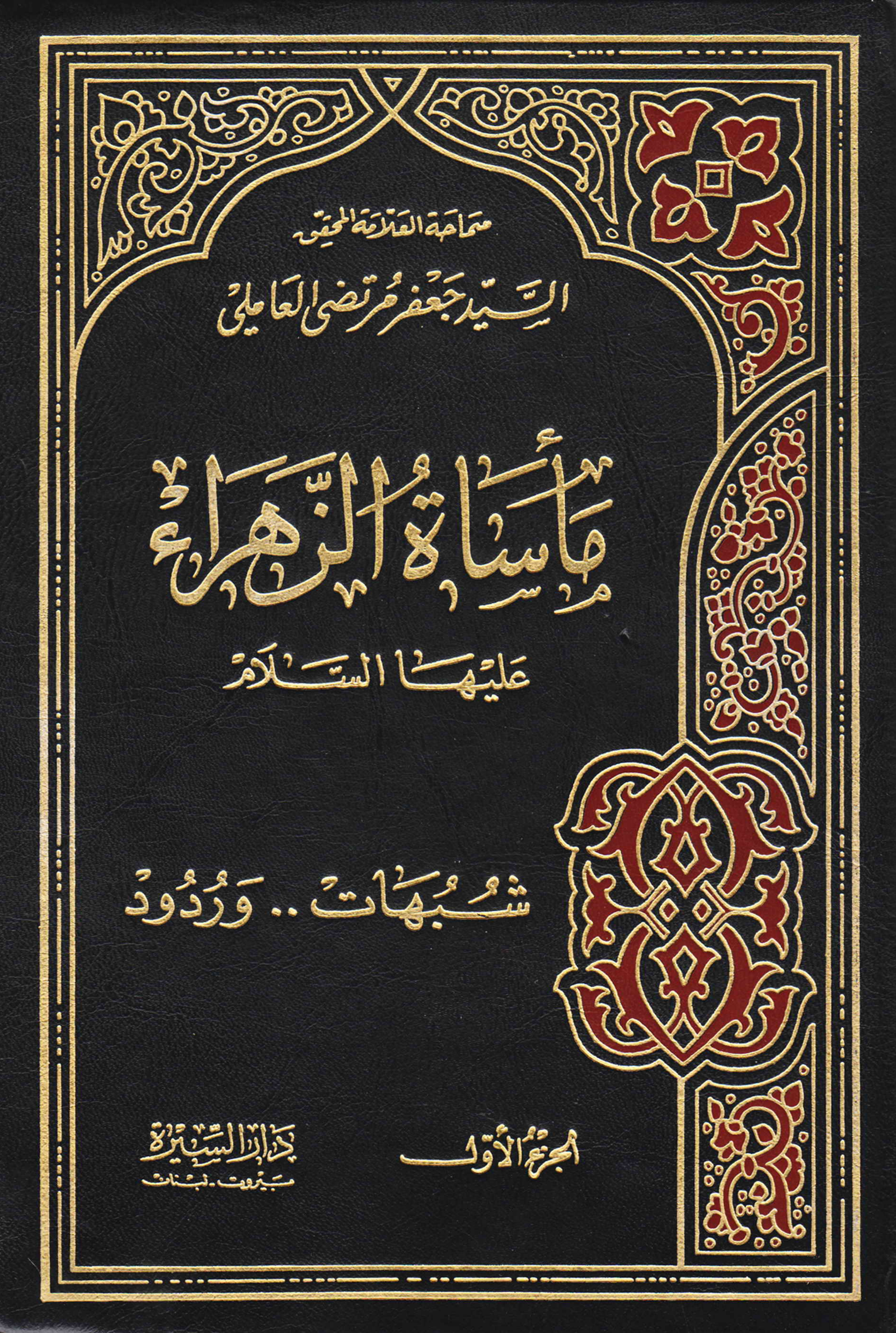

سماحة العلامة المحقق
السيد جعفر مرتضى العاملي
مأساة الزهراء
عليها السلام
شبهات.. وردود
الجزء الأول
دار السيرة
بيروت - لبنان


شبكة الفكر
alfeker.net


مأساة الزهراء
عليها السلام

مأساة الزهراء

عليها السلام

شبهات .. وردود

الجزء الأول

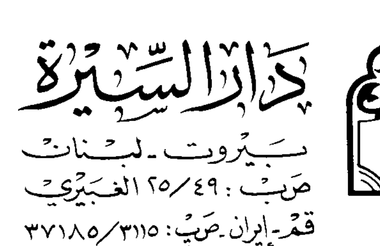
سماحة العلامة المحقق

السيد جعفر مرتضى العاملي

دار السيرة

بيروت - لبنان

١٤١٧ هـ.ق ١٩٩٧ م.
الطبعة الأولى



تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله الطاهرين.

وبعد..

فإن ما جرى على الزهراء من أحداث، وما واجهته من بلايا، لم يكن يستهدف شخصها أو شخصيتها كفرد، بقدر ما كان يستهدف القفز فوق ثوابت إسلامية للوصول الى ما لم يكن صانعوا تلك الاحداث مؤهلين للوصول إليه، أو الحصول على ما لا يحق لهم الحصول عليه.

وذلك لأن الزهراء كانت ـ في واقع الامر ـ ذلك السد المنيع والقوي الذي يعترض سبيل تحقيق طموحات غير مشروعة ولا مبررة. وهي تلك القوة المؤثرة والحاسمة في إظهار زيف تلك الطموحات، وتأكيد وترسيخ بطلانها، وعدم مشروعيتها في وعي الامة، وفي وجدانها، وفي ضميرها الاسلامي والانساني.

وقد يجد الانسان في سياق الفهم التاريخي ان البعض يتظاهر بأنه يعيش حالة من التردد أو الترديد في أن يكون ثمة مبررات معقولة،

أو فقل: فرصاً موضوعية تمكّن لتلك الاحداث والوقائع، من أن تنطلق على أرض الواقع، وذلك ما يثير لديه أكثر من سؤال حول دقة أو حتى صدق النقل الحديثي والتاريخي لأحداث كهذه.

ولأجل ذلك، فهو لا يجد حرجاً في التشكيك في ذلك كله، إن لم يمكن له رفضه وإدانته بصورة علنية وصريحة.

على أن موقف هذا النمط من الناس يختزن في داخله أيضاً مسلّمة لا مراء فيها، تقول: إن الاجابة على تلك التساؤلات، ثم التثبت من صحة تلك الوقائع بجدية وحسم، سوف يعني بالضرورة إدانة قاطعة، ورفضاً صريحاً لشرعية كل الواقع الذي نشأ، وتخطئة صريحة ومرّة لصانعي تلك الاحداث، والمتسببين بتلك البلايا التي حاقت بالصدّيقة الطاهرة صلوات الله وسلامه عليها. وهذا ما يريدون تلافيه، والابتعاد عن الوقوع فيه.

وما تهدف إليه هذه المطالعة الموجزة هو عرض تلك التساؤلات التي أنتجت نوعاً من الشك والتشكيك لدى هذا البعض. ثم تسجيل ملاحظات، وتقديم إيضاحات تضع الامور في نصابها، وتسهم ـ إن شاء الله ـ في جلاء الصورة الصحيحة، وفي استكمالها ملامحها الضرورية، مع تقديم ايضاحات أو إجابات أخرى على أسئلة، أو شبهات طرحت حول قضايا أخرى تتعلق بالزهراء عليها السلام..

فنحن نقدم ذلك مع التأكيد على أننا نحترم ونقدر الميزات الشخصية للجميع، وعلى أن اختلاف الرأي وتسجيل الموقف في مسائل بهذا المستوى من الاهمية والخطورة لا ينبغي أن يفسد في الود قضية.

ومن الله نستمد القوة والعون، ونسأله تعالى أن يلهمنا سداد وصواب القول، وصحة القصد، وخلوص النية، وطهر وصفاء العمل. وهو ولينا، والهادي الى سواء السبيل.

بيروت: ١٠ شعبان ١٤١٧ هـ.ق. **جعفر مرتضى العاملي**

تمهيد

بداية وتوطئة:

قد تعرض هذا الكتاب الى أمور أثيرت في الآونة الاخيرة، حول مأساة الزهراء (عليها السلام)، وما جرى عليها بعد وفاة رسول الله (ص)، وحول أمور أخرى لها نوع ارتباط بها صلوات الله وسلامه عليها ـ أثيرت ـ بطريقة تطلبت منا توضيحا، أو تنقيحا.

وقد أحببنا قبل الدخول في ما هو المهم: ان نذكّر القارىء العزيز بأمور وبنقاط، يرتبط اكثرها بإثارات في دائرة البحث العلمي لا بد له من الاطلاع عليها، كنا قد أوردنا قسماً منها في مقال لنا نشر قبل أشهر بعنوان: «لست بفوق أن أخطىء».

ونعيد عرض بعضها للقارىء الكريم في هذا التمهيد أيضاً لأهميتها، ولانه قد لا يتيسر له المراجعة إليها في ذلك المقال، فإلى ما يلي من نقاط معادةٍ أو مزادة، والله ولي التوفيق:

نقاط لا بد من ملاحظتها:

١ ـ لقد وردت النقاط التي ألمحنا إليها وناقشناها في هذا الكتاب في مؤلفات، ومقالات، ومحاضرات، ومقابلات صحافية، أو إذاعية، أو تلفزيونية.

وقد حرصنا على أن لا نصرح باسم قائلها من أجل الحفاظ على المشاعر، حيث لم نرد أن نتسبب بأدنى دغدغة للخواطر، وقد كنا ولا نزال نحرص على صداقتنا مع الجميع، وحبنا لهم، وإرادة الخير لكل الناس. ولولا اننا رأينا ان من واجبنا المبادرة الى توضيح بعض الامور، لكنا أعرضنا عن نشر هذه المطالعة من الاساس.

فإذا ما أراد شخص أن يعتبر ان ما يرد في هذا الكتاب يعنيه دون سواه، على قاعدة: «كاد المريب أن يقول: خذوني»، فذلك شأنه، ولكننا نسدي له النصح بأن لا يفعل ذلك، لأننا، إنما نقصد بذلك نفس القول من أي قائل كان.

٢ ـ قد تصادف في حياتك العلمية بعض المتطفلين على الثقافة والمعرفة، ممن قد يحملون بعض الالقاب أو العناوين يشن حملة تشهيرية ضد من يخالفه في الرأي أو يناقشه فيه، ولو على القاعدة التي أطلقها بعض هؤلاء بالذات منتصراً ليزيد بن معاوية، حين اعتبر لعنه سقوطاً، فقال: «ولكن تلك المحافل سقطت في جوانب منها الى السباب واللعن، فلم تكتف بالشمر اللعين، بل طالت فيمن طالت معاوية ويزيد وبني أمية»[١].

فاذا واجهنا نحن أيضاً هذا النوع من الناس، فان ذلك لن يرهبنا، ولن يمنعنا من اتباع هذا الكتاب بنظائر له، تناقش شتى الموضوعات المطروحة بطريقة علمية وموضوعية، وهادئة، إذا كان ثمة ضرورة لمناقشتها، أو إذا تبلور لدينا شعور بالتكليف الشرعي الملزم باتخاذ موقفٍ تجاهها، إذ قد بات من الواضح: انه لا مجال للمجاملة أو المهادنة في أمر الدين، وقضايا العقيدة، وما يتعلق بأهل البيت (ع).

(١) جريدة السفير: ١٩٩٦/٦/٢٧م من مقال لاحد الأساتذة.

ولن نلتفت الى مهاترات بعض هؤلاء، أو أولئك. فما ذلك إلا كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء..

وليحق الله الحق بكلماته، ويبطل كيد الخائنين.

٣ ـ وبعد.. فقد يقول البعض: إن مناقشة الافكار ونقدها يعتبر تشهيراً بصاحب الفكرة، مع ان اللازم هو حفظه، والتستر على أخطائه، وعدم الاعلان بها.

ونقول:

أولاً: إذا كانت مناقشة الافكار ونقدها تشهيراً، فاللازم هو إغلاق أبواب المعرفة والعلم، ومنع النقد البنَّاء من الاساس، مع ان نقد أفكار حتى كبار العلماء عبر التاريخ هو الصفة المميزة لأهل الفكر والعلم، خصوصاً أتباع مدرسة أهل البيت (ع).

ثانياً: إن التشهير الممنوع هو ذلك الذي يتناول الامور الشخصية، وليس النقد البناء والموضوعي وتصحيح الخطأ في الامور العقيدية، والايمانية والفكرية، معدوداً في جملة ما يجب فيه حفظ الاشخاص، ليكون محظوراً وممنوعاً.

لا سيما إذا كان هذا الخطأ سينعكس خطأ أيضاً في عقائد الناس، وفي قضاياهم الدينية ومفاهيمهم الايمانية، فإنها تبقى القضية الاكثر إلحاحاً، وإن حفظ الناس في دينهم هو الاولى والاوجب من حفظ من يتسبب بالمساس بذلك، أو يتطاول إليه.

ولابد للإنسان أن يعرف حده فيقف عنده، ولا يحاول النيل من قضايا وثوابت الدين والعقيدة، والايمان.

٣ ـ وثالثاً: ان المبادرة الى نقد الفكرة ليس تجنياً ولا تشهيراً، بل إن الاصرار على طرح الامور التي تمس الثوابت الدينية أو المذهبية أو التاريخية، أو غيرها بطريقة خالية من الدقة العلمية، وتجاوز الحدود الطبيعية هو الذي يؤدي إلى التشهير بصاحبها.

٤ ـ قد يرى البعض ان التعرض الى بعض الثوابت يمثل نوعاً من التجديد في الفكر، أو في الثقافة الاسلامية أو التاريخية، وما الى ذلك.

ولكن الحقيقة هي أن ما قد اعتبر من هذا القبيل هو ـ على العموم ـ يمثل عودةً الى طرح أمور سبق الآخرون الى طرحها في عصور سلفت، بل لا يزال كثير منهم يذكرون أبعاضاً منها في مناقشاتهم مع الشيعة الإمامية الى يومنا هذا، وهو مبثوث في ثنايا كلماتهم، واحتجاجاتهم الكلامية والمذهبية في مؤلفاتهم.. كما لا يخفى على المتتبع الخبير. وقد أجاب عنها الشيعة الامامية ولايزالون، بكل وضوح ودقة، ومسؤولية، ووعي، ولله الحمد.

٥ ـ هناك مقولة سمعناها وقرأناها أكثر من مرة تفيد: أن علينا أن لا نخشى من طرح القضايا على الناس، فإن القرآن قد نقل لنا أفكار المشككين في النبي:

«وكيف لنا أن نعرف ما قالوه فيه (ص) من أنه مجنون، وساحر، وكاذب لو لم يستعرض القرآن مواقفهم المعادية».

ونقول:

أولاً: ان قولهم: ساحر، وكاذب، ومجنون، ليس أفكاراً للمشككين، بل هو مجرد سباب وشتائم، وإهانات منهم لرسول الله

(ص)، في نطاق الحرب الاعلامية ضد الرسول (ص)، والذين قالوا ذلك أنفسهم كانوا يعرفون كذبها وزيفها أكثر من غيرهم.

ثانياً: ان إثارة التساؤلات وإلقاء التشكيكات والسباب، وكيل التهم للنبي (ص) أو لغيره لا يعتبر فكراً، فضلاً عن أن يكون تجديداً في الفكر،أو حياة له وفيه.

ثالثاً: ان القرآن حين تحدث عن مقولات هؤلاء فإنما تحدث عنها في سياق الرد عليها، وتهجينها فلم يكتف بمجرد إثارتها ولا تركها معلقة في الهواء، لتتغلغل وتستحكم في نفوس الناس الذين لا يملكون من أسباب المعرفة ما يمكنهم من محاكمتها بدقة ووعي وعمق.

٦ ـ **يقول البعض**: ان مسؤولية العالم أن يظهر علمه إذا ظهرت البدع في داخل الواقع الاسلامي وخارجه، وإذا لم يفعل ذلك «فعليه لعنة الله» كما يقول النبي (ص)، والله تعالى قال: ﴿**إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى، من بعد ما بيَّنَّاه للناس، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون**﴾[١].

ونقول: اننا عملاً بهذه المقولة بالذات، قد ألزمنا أنفسنا في كل حياتنا العلمية بالتصدي العلمي لأي تساؤل يثار في داخل الواقع الاسلامي وخارجه، إذا كان يمثل إدخالاً لشيء جديد في تراثنا الفكري، أو في الدين الحنيف، أو في المذهب الحق الذي حقق حقائقه رموز الاسلام، وروَّاد التشيع الاصيل، وأساطين العلم وجهابذته، بالادلة الواضحة والبراهين اللائحة.

---

(١) سورة البقرة: ١٥٩.

٧ ـ قد يجعل بعض الناس دعواه هي نفسها دليله القاطع عليها، فيلتأمل المتأمل في ذلك، وليلتفت اليه.

٨ ـ إذا كان ثمة من يحاول هدم الادلة التي أقامها العلماء على قضية عقيدية أوغيرها، فبقطع النظر عن فشله أو نجاحه في ذلك، فإنه حين لا يقدّم الدليل البديل، فإنه يكون بذلك قد قرر التخلّي عن تلك العقيدة التي زعم أنه هدم دليلها، حيث لا يمكنه ان يلتزم بعقيدة ليس له دليل عليها، إلا إذا كان مقلداً في الامور العقائدية، وهوأمر غير مقبول من أحد من الناس.

٩ ـ وقد يقول البعض: انه ليس من حق أحد أن ينصحه، بأن لا يطرح على الناس العاديين بعض آرائه وتساؤلاته حول الامور العقيدية، والايمانية، والتاريخية التي يخالف فيها ما أجمع عليه علماء المذهب، ورموزه وجهابذته، حتى لو كانت هذه النصيحة تهدف الى صيانته عن الوقوع في المحذور الكبير اذا كان ما سيطرحه يمثل خروجاً خطيراً، يفرض على العلماء الذين يحرم عليهم كتمان العلم والبينات مواجهته بالدليل القاطع، وبالحجة البالغة، وبالاسلوب المماثل، بل بأي أسلوب مشروع يجدي في التوضيح والتصحيح.

هذا عدا عن أنه يستتبع أيضاً أموراً خطيرة فيما يرتبط بآثار هذه المخالفات وتبعاتها، وما يفرضه على الآخرين من طريقة تعامل معه، وأسلوب التعرض لتساؤلاته وآرائه وطروحاته.

١٠ ـ ويقول أيضاً: «يخاف البعض أن يؤدي طرح المسائل الفكرية والعقائدية الى مسّ أفكار متوارثة قد تكون صحيحة، وقد لا تكون».

ثم يتوجه الى الناس بقوله: «لا تبيعوا عقولكم لأحد، ولا تبقوا على جمودكم على غرار ما ذكرته الآية الكريمة: ﴿**إنا وجدنا آباءنا على أمة، وإنا على آثارهم مقتدون**﴾[١]، لأن كل جيل يجب أن ينفتح على الحقيقة وفق ما عقله، وفكر به».

ثم يستدل على لزوم طرح أفكاره وتساؤلاته بحديث: إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه وإلا فعليه لعنة الله، وبالآية الكريمة المتقدمة ﴿**إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى...**﴾ الخ...

ونقول:

إننا لا ندري ما هو المبرر لهذا التصريح الخطير الذي ضمنه اتهاماً بأن بعض أفكار وعقائد مذهبنا الحق قد لا تكون صحيحة!!

وما كنا نظن أن اتباع هذا المذهب يتوارثون أفكارهم وعقائدهم من دون دليل وحجة، وإنما لمجرد التقليد الاعمى غير المقبول ولا المعقول!! ولم نكن نحسب أن أتباع هذا المذهب قد أصبحوا مورداً لقوله تعالى: إنا وجدنا آبائنا على أمة الخ..!!

والأدهى من ذلك كله: تصنيف عقائدنا (المتوارثة!!) على حد تعبيره في عداد البدع التي ظهرت. فاحتاج الى إظهار علمه انطلاقاً من حديث: إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه!!

١١ ـ وربما يلجأ البعض إلى اظهار أية معالجة علمية للمقولات التي تصدر عنه، على أنها تتصل بدوافع شخصية، ثم تبدأ التحليلات،

---

(١) سورة الزخرف: ١٣.

والتكهنات، وتصاغ التهم؛ فينشغل الناس بها، وينسوا ما وراء ذلك.

ونحن لا نريد أن نفرض على أحد أن يحسن ظنه بأي كان، وإن كنا نعتقد: أن إحسان الظن ـ خصوصاً ـ على المستوى العلمي هو ما تدعو إليه الاخوة الاسلامية والايمانية.

ولكننا نذكِّر المشتغلين بالشأن العلمي بأمر يوجبه الله سبحانه وتعالى على الجميع، وهو أن عليهم أن ينأوا بأنفسهم عن التكهنات، والتهم والرجم بالغيب، مع ما يتضمن ذلك من تعد على كرامات الناس من دون اثبات له بالطرق الشرعية. وهذا التعدي مرفوض، ويعد مخالفة لاحكام الشرع والدين، وللضمير والوجدان.

ثم إننا نذكِّر أيضاً بأمرين:

أحدهما: ان هذاالنوع من الفهم للامور، لا يقلل من قيمة الطرح العلمي أو الفكري الذي تقدمه تلك المعالجة، التي ربما يراد حجب تأثيرها بأساليب كهذه، بل تبقى الروح العلمية، ومتانة الدليل هي المعيار والميزان في الرد أو في القبول، إذا اقتضى الأمر أياً من هذين الامرين في أي مسألة من المسائل التي هي في صلب اهتماماتنا، وتقع في سلّم الاولويات عندنا.

الثاني: اننا قد لا نجد مبرراً لإساءة الظن هذه، لأن المعايير الشرعية هي التي يجب أن تحكم أي موقف أو سلوك، لا سيما إذا كانت العلاقة فيما بين طرفي الحوار حميمة وسليمة على مدى حين طويل من الدهر، لولا هذه المعارضة للافكار، يريد أن يروِّج لها، ويستظهر بها، وينتصر لها بقوة وبحماس، فحرك الطرف الآخَرَ شعوره بالمسؤولية العلمية أو الشرعية لبيان ما يراه حقاً وصدقاً، ولا حرج ولا غضاضة في ذلك، بل انه لو لم يفعل ذلك لكان للريب في صلاحه

واستقامته مجال ومبرر، مقبول ومعقول.

١٢ ـ يقول البعض: ان ما يصدر عنه من مقولات هو مجرد اجتهاد، ويحق لكل أحد أن يمارس الاجتهاد، ويخالف الآخرين في آرائهم..

ونقول:

لا حرج في أن يجتهد فلان من الناس، ويخالف الآخرين في آرائهم أو يوافقهم.. إذا كان الامر يقتصر عليه هو، وينحصر به، ويمثل عقيدة شخصية له، لا تتعداه الى غيره.

أما إذا كان هذا الشخص يريد أن ينشر بين الناس اجتهاده المخالف لثوابت المذهب التي قامت عليها، البراهين القاطعة، ودلت عليها النصوص الصريحة والصحيحة والمتواترة، فيدعوا الناس إلى مقالاته المخالفة لها، فالموقف منه لا بد أن يختلف عن الموقف من ذاك، حيث لا بد من التصدي له، وتحصين الناس عن الانسياق معه، في أفكاره التي تخالف حقائق الدين وثوابته التي حققها رموز المذهب وأعلامه، ولا بد من وضع النقاط على الحروف، وتوضيح التفاوت والاختلاف فيما بينه وبينهم.

ويتأكد لزوم مواجهة طروحاته حين نجده يقدمها للناس بعنوان أنها هي الفكر المنسجم مع ما تسالم عليه علماؤنا تحت شعار التجديد والعصرنة، ولا يعترف أبداً بأنها تختلف مع كثير من الحقائق الثابتة في النواحي العقيدية والايمانية، الامر الذي لاينسجم مع الأمانة الفكرية ولا مع خلقية الانسان الناقل والناقد .

١٣ ـ قد يلاحظ على البعض إيغاله في الاعتماد على عقله،

وفي إعطائه الدور الرئيس، والقرار الحاسم، حتى في أمور ليس للعقل القدرة على الانطلاق في رحابها، بل ربما جعل من عقله هذا معياراً ومقياساً، مدعياً أنه يدرك علل الاحكام، فيعرض النصوص عليه، فإن أدرك مغزاها، وانسجم مع محتواها قبلها ورضيها، وإلا فلا يرى في رفضها، والحكم عليها بالوضع والدس أي حرج أو جناح.

ونوضح ذلك في ضمن فرضيتين يظهر منهما موضع الخلل:

إحداهما: ان ظاهر النص قد يتناقض مع حكم العقل، تناقضاً ظاهراً وصريحاً في أمر هو من شؤون العقل، ويكون للعقل فيه مجال، وله عليه إشراف. ففي هذه الحالة لا بد من تأويل النص بما يتوافق مع العقل، وينسجم مع قواعد التعبير.

فإن لم يمكن ذلك فلا بد من رده، ورفضه، وهذه الفرضية هي الصحيحة والمقبولة لدى العلماء.

الثانية: ان يعجز عقل الفرد عن إدراك وجه الحكمة أو العلة في ما تحدث عنه النص، كما لو تحدث النص عن أن المرأة الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة، أو تحدث عن ان الله سبحانه سيُرجع في آخر الزمان أناساً من الاولياء، وأناساً من الاشقياء، فينال الاولياء الكرامة والزلفى، ويعاقب الاشقياء ببعض ما اقترفوه، ويشفي بذلك صدور المؤمنين.

فإذا عجز عقله عن تفسير ذلك الحكم، أو هذا الحدث الذي أخبر عنه النص، رأيته يبادر الى رفضه، أو يطالب بتأويله، ويقول: ان المراد هو رجعة الدولة والنفوذ مثلاً.

مع انه لامورد لذلك الرفض، ولا لتلك المطالبة بالتأويل.

إذ ليس من المفترض أن يدرك عقل هذا الشخص جميع العلل والحكم لكل ما صدر أو يصدر عن الله سبحانه.

كما انه إذا لم يستطع عقله أن يدرك بعض الامور والاسرار اليوم، فقد يدرك ذلك غداً، بل قد لا يتمكن الآن أحد من إدراكها، ثم تدركها أجيال سوف تأتي بعد مئات السنين، كما هو الحال بالنسبة لكثير مما تحدث عنه القرآن من أسرار الكون والحياة التي عرفنا بعضها في هذا القرن.

وحتى لو لم ندرك ذلك، وبقي في دائرة ما استأثر الله لنفسه بمعرفته، وربما علَّمه أنبياءه وأولياءه، فما هو الاشكال في ذلك؟!

ويبدو لنا أن الاسراف في تقديس العقل، باعتباره هو مصدر المعرفة الاوحد، وجعله مقياساً لرد أو قبول النصوص حتى في هذه الفرضية الاخيرة ـ ان ذلك ـ مأخوذ من المعتزلة، وقد كان هو الداء الدوي لهم، ومن اسباب انحسار تيارهم، وخمود نارهم في العصور السالفة.

وها هو التاريخ يعيد نفسه، حيث نشهد العودة الى نفس مقولتهم، التي أثبت الدليل بطلانها، كما عادت مقولات أخرى أكل الدهر عليها وشرب لتطلع رأسها من خبايا التاريخ وزواياه؛ لتطرح من جديد باسم التجديد، تارة، وباسم العصرنة والفكر الجديد أخرى، والله هو الذي يبدىء ويعيد، وهو الفعَّال لما يريد.

١٤ ـ قد يحاول البعض ان يدعي: ان السبب في نقد افكار هذا الشخص أو ذاك هو أرادة إثارة الاجواء ضده، لأنه يحتل موقعاً متميزاً، فتحركت العصبيات في هذا الاتجاه أو ذاك، بهدف اسقاطه..

ونقول:

اولاً: ان من الواضح: ان الكثيرين ممن أعلنوا رفضهم لتلك الاقاويل ويناقشونها لا يعيشون فكرة أو هاجس «المقامات، والعناوين»؛ حتى ولو كان هو عنوان او فكرة المرجعية بالذات، ولا يقع ذلك كله في دائرة اهتماماتهم.

ثانياً: اننا قد نجد أن أصحاب تلك الاقاويل المتهمة نفسها هم الذين يبادرون إلى طرح الامور المثيرة، ويعيشون هاجس نشر طروحاتهم بكل الوسائل، ويرفعون من مستوى التوترو الحماس تارة، ويخفضونه أخرى. وقد أثبتت الوقائع ذلك.

ثالثاً: عدا عن ذلك كله، فإن المعيار والميزان في الفكرة المطروحة هو عناصر الاقناع فيها، وحظها في ميزان الخطأ والصواب، ومدى قربها وبعدها عن حقائق الدين والمذهب.

وليس لاحد أن يدعي علم الغيب بما في ضمائر الناس، وحقيقة دوافعهم، فلتكن دوافعهم هذه أو تلك، فإن ذلك لا يؤثر في تصحيح أو تخطئة الفكرة، ولا يقلل أو يزيد من خطورتها.

١٥ ـ ما زلنا نسمع البعض يطرح مسائل في مجالات مختلفة، لا تلتقي مع ما قرره العلماء، ولا تنسجم مع كثير مما تسالموا عليه استناداً الى ما توفر لديهم من أدلة قاطعة تستند الى قطعي العقل، أو صريح النقل أو ظاهره..

وقد بُذِلَتْ محاولة تهدف الى بحث هذه الامور مع نفس أولئك الذين بادروا الى إثارتها، وطُلِبَ منهم في أكثر من رسالة، وعبر أزيد من رسول الدخول في حوار علمي مكتوب وصريح، توضع فيه

النقاط على الحروف، ويميز فيه الحق من الباطل بالدليل القاطع، وبالحجة الدامغة.

وذلك على أمل أن يؤدي ذلك لو حصل الى أن تُجنِّب الساحة سلبيات إعلانهم المستمر بما لا يحسن الاعلان به، قبل التثبت واليقين، وسد جميع الثغرات فيه.

ولكن ـ للاسف الشديد ـ قد جاءنا الجواب منهم برفض الحوار، إلا أن يكون ذلك بين جدران أربع، وخلف الابواب، وهذا ما يسمونه بالحوار!!

لقد أبوا أن يكتبوا لنا ولو كلمة واحدة تفيد في وضع النقاط على الحروف، متذرعين بعدم توفر الوقت لديهم، للكتابة، رغم أنهم قد كتبوا وما زالوا يكتبون حتى هذه المسائل بالذات، ويوزعون ذلك في أكثر من اتجاه، لاناس بأعيانهم تارة، وللناس عامة أخرى... وفي مقالاتهم، وخطاباتهم، ومحاضراتهم عبر وسائل الاعلام المختلفة ثالثة.

وحين لمسوا منّا الاصرار على موقفنا، لم يتحرجوا من العودة الى قواميسهم ليتحفونا بما راق لهم منها، مما له لون، وطعم، ورائحة، من قواذع القول، وعوار الكلم، وتوجيه سهام الاتهام.

وكأن طلبنا للحوار العلمي كان كفراً بالله العظيم. أو ربما أقبح لو كان ثمة ما هو أقبح.

ولعل أيسر ما سمعناه وأخفه وأهونه هو أننا نتحرك بالغرائز، أونعاني من التخلف والعقد، والوقوع تحت تأثير هذا وذاك، هذا عدا عن وصفنا بالذهنية الايرانية، وبالتعصب. وهذه هي التهمة المحببة إلينا، لأننا إنما نتعصب للحق، وندافع عنه، وهو أمر ممدوح ومرضي عند الله

ورسله، وعند أوليائه وأصفيائه صلوات الله عليهم أجمعين.

هذا، مع العلم: اننا كنا وما زلنا الى ما قبل أشهر يسيرة من تاريخ كتابة هذه الكلمات من خير الاحباب والاصحاب لهم ومعهم، ولم يعكر صفو هذه المحبة والمودة إلا أننا اكتشفنا في هذه الآونة الاخيرة ما رأينا ان تكليفنا الشرعي يفرض علينا أن نطلب منهم الحوار العلمي الهادىء والرصين لحل معضلته.

١٦ ـ إن هذا الكتاب الماثل أمام القارىء الكريم يقدم قدراً كبيراً من النصوص المأخوذة من عشرات بل مئات المصادر، رغم أنه أُنجز في أشهر لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وهي مدة قصيرة، لا تسمح بكثير من التنقيب والتقصي، لا سيما مع وجود كثير من الصوارف عن القيام بأدنى جهد في الايام ذات العدد، خلال تلك المدة..

ونجدنا بحاجة الى تذكير القارىء الكريم، بأن المصادر الموضوعة في هوامش الكتاب كانت كثيرة الى درجة بتنا نخشى معها أن نكون قد وقعنا في أخطاء في أرقام الاجزاء والصفحات، كما اننا أخذنا في موارد كثيرة من طبعات عدة للكتاب الواحد فليلاحظ ذلك..

هذا.. وإن اهتمامنا بالمصادر ـ كما هو ديدننا ـ يأتي على قاعدة وضع القارىء أمام أدق جزئيات الحدث وتفاصيله ليكون هو الذي يوازن، ويفكر، ثم يستنتج ويقرر، من خلال تشبثه بأسباب المعرفة، وإشرافه المباشر على الامور المطروحة، واطلاعه على ما لها من مناخات وظروف وأحوال، لتكون نظرته الى الامور ـ من ثم ـ تتّسم بالدقة، والعمق، ومن منطلق الوعي والاحاطة، وتمتاز

بالاصالة والثبات.

وهذه الطريقة قد لا يستسيغها بعض الناس، الذين قد تقرأ لهم مئات بل آلاف الصفحات، فتجدهم يستغرقون بالانشائيات، التي تعتمد على الكلمة الرنانة، وعلى الدعاوى العريضة، من دون أن يوثق ذلك بالنص الصريح، أو أن يفتح لك آفاق المعرفة المباشرة والشاملة، إلا نزراً يسيراً مما يتداوله عامة الناس أو خصوص ما يؤيد فكرته منها!!

إنه يكتم عنك الكثير مما يرى ان من المصلحة أن لا تهتدي إليه، أو أن تطلع عليه، وإن أردت شيئاً من ذلك فلن تجد في نفسك معطيات التفكير فيه، حيث لن تملك من وسائله شيئاً، ولن يجعلك ـ إن استطاع ـ تحصل على شيء يمكنك أن تمسك به، وتطبق يدك عليه.

إنه يريد منك أن تقرأ ثقافته هو، وتجربته كفرد، وتهوّم في آفاقه، وتتلمّس آلامه، وآماله، وأحلامه، وحتى تخيلاته وأوهامه، وليس ثمة شيء وراء ذلك إلا السراب، والسراب فقط.

١٧ ـ وبعد، إننا نأسف كل الاسف إذا قلنا: إن هذا الكتاب لم يقدّر له أن يعالج موضوعاً محدداً له بداية ونهاية، وعناصر لها ما يجمع بين متفرقاتها، ويؤلف بين مختلفاتها، بل هو يعالج شتاتاً من المسائل المختلفة، استخدمها البعض للتشكيك في أحداث جرت على الزهراء (ع)، أو أثارها في مناسبة الحديث عنها (ع)، لسبب أو لآخر.

النقاط المعادة

ومن النقاط التي ذكرناها في مقال سابق، ونشرناها، نختار ما يلي:

١ ـ إن طرح الاحاديث المتشابهة، أو التي يصعب فهمها على الناس، ثم الاصرار على الاستمرار في هذا الطرح، من دون تقديم التفسير المعقول والمقبول، ليس بالامر المرضي، ولا هو محمود العواقب، خصوصاً إذا كان ذلك من قبل أناسٍ يتوقع الناس منهم حلّ المشكلات، وتوضيح المبهمات.

وعلى الاخص إذا كانت هذه الاحاديث، أو القضايا المشكلة لا تطرح على أهل الاختصاص من أهل الفكر، وإنما على الناس السذّج والبسطاء، بمن فيهم الصغير والكبير، والمرأة والرجل، والعالم والجاهل. وذلك عبر وسائل الاعلام العامة، وفي الهواء الطلق.

٢ ـ إن إثارة المسائل الحسّاسة، وطرح التساؤلات على أولئك الذين لا يملكون من أسباب المعرفة ما يمكّنهم من حل العقدة بصورة سليمة وقويمة. ومن دون تقديم إجابات كافية، أوحتى من دون إجابات أصلاً، إن ذلك يفرض على العلماء المخلصين أن يبادروا الى رفع النقيصة، وسد الثغرات، وتقديم الاجوبة الصحيحة، بكل ما يتوافر لديهم من وسائل، لئلاّ يقع الناس الابرياء الغافلون في الخطأ الكبير والخطير.

مع الحرص الاكيد على الاقتصار على نقد الفكرة، ودون أن تصدر أية إساءة، أو تجريح شخصي، أو انتقاص لاي كان من الناس.

وإنما مع حفظ الكرامة والسؤدد، وبالاسلوب العلمي المهذّب والرصين.

مع التذكير والإلماح الى أن تبعة إثارة هذا المواضيع تقع على عاتق مثيرها الاول. لا على الذين تصدوا للتصحيح والتوضيح.

وليس من الانصاف أن تثار هذه الامور في الهواء الطلق، ثم يطلب من الآخرين أن يسكتوا عن التعرّض لها، إلاّ في الخفاء، وبين جدران أربع، وخلف أبواب مغلقة أو مفتوحة، فإن طلباً كهذا لا بد أن يفهم على أنه أمر بالسكوت، بصورة جبرية، بل هو ابتزاز وحصر لحق الكلام بصاحب السيادة أو السماحة دون سواه.

٣ ـ إنه لا مجاملة في قضايا الدين والعقيدة، فلا يتوقعنّ ذلك أحد من أي كان من الناس، حتى لو كان قريباً وحبيباً، ومهما كان موقعه ودوره، فإن الحق والدين فوق كل الاعتبارات.

٤ ـ إن قضايا الدين والعقيدة ليست حكراً على فريق بعينه، بل هي تعني كل الناس على اختلاف حالاتهم ومستوياتهم، فمن حق كل أحد أن يظهر حساسية تجاه أي مقولة تمس هذه القضايا، ولا بد أن يلاحق ذلك باهتمام بالغ ومسؤول، ليحدد موقفه. ولكن ضمن حدود الاتزان، وبالاسلوب العلمي الموضوعي والرصين والمسؤول.

ويتأكد هذا الامر إذا عرفنا:

أ ـ ان قضايا العقيدة لا يجوز التقليد فيها، بل لا بد لكل فرد من الناس أن يلتمس الدليل المقنع والمقبول.. فليست مسائل العقيدة على حد مسائل الفقه التي يرجع فيها الجاهل الى العالم ليأخذالفتوى. استناداً الى الادلة العامة على لزوم التقليد.

وليس من الجائز منع الناس من التعرض لمثل هذه القضايا، ولا يصح أن يطلب منهم مجرد الاخذ الاعمى لها، وتقليد الآباء والاجداد، أو هذا العالم أو ذاك بها. كما لايصح، بل لايجوز استغلال غفلتهم، وطهرهم وعرض هذه القضايا لهم بصورة ناقصة، وغير متوازنة، فان ذلك لايتوافق مع الامانة العلمية والشرعية التي لابد من مراعاتها.

ب ـ إن تحسّس الناس لقضايا الدين والعقيدة، ومتابعتهم لها بحيوية وحماس لهو من علامات العافية، ودلائل السلامة، ومن المفترض تشجيعه وتنميته فضلاً عن لزوم الحفاظ عليه.

ولا يصح مهاجمته، ومواجهته بالاتهامات الكبيرة، والخطيرة، بهدف كبته والقضاء عليه، بل اللازم هو تأكيده، وتحصينه، وتوجيهه بصورة قويمة وسليمة، لتصبح تلك العقيدة أكثر رسوخاً، وأعمق تأثيراً في السلوك وفي الموقف، لا سيما في مواجهة التحديات.

٥ ـ إن العلوم الاسلامية كثيرة، وفيها سعة وشمولية ظاهرة، بالاضافة الى أنها بالغة الدقّة في كثير من تفاصيلها، فلا غضاضة على العالم أن يتريّث في الاجابة على كثير من الاسئلة التي توجه إليه في كافة العلوم، إذ ليس بمقدوره الاجابة على جميع الاسئلة، إلا أن يكون في مستوى الانبياء والائمة. وقد قيل: رحم الله امرءاً عرف حدّه فوقف عنده.

فإذا كان المسؤول لم ينجز بحث تلك المسائل وتحقيقها، ودراستها بصورة دقيقة ووافية، تمكنه بعد ذلك من أن يعرضها على الناس بدقة وشمولية فليس له ان يصدر فيها أحكاماً قاطعة. ولا يجوز له أن يتصدى للاجابة عنها، وإن كان لابد من ذلك؛ فعليه أن يلتزم

حدود العرض والبراءة من العهدة، وتقديم العذر بعدم التوفر على دراستها وتمحيصها.

ولا غضاضة عليه لو اكتفى بعرض ما توافق عليه أعاظم علماء المذهب وأساطينه، من دون التفات الى ما تفرّد به هذا العالم أو ذاك، حيث لا يمكن التزام الشاذ، وترك المشهور والمنصور.

أما أن يثير كل ما يخطر على باله، أو يجيب على كل سؤال بطريقة تشكيكية، تحقق له الهروب[1]، وتوحي للناس بأنه عالم بكل تفاصيل القضايا، وبأنه يثير التساؤلات حولها من موقع الخبرة، والمسؤولية، والاطلاع الدقيق، والفكر العميق، مع أنه ربما لم يطلع على النص أصلاً، فضلاً عن أن يكون قد درسه أو حقق فيه ـ إن هذا الاسلوب ـ غير مقبول، وغير منطقي ولا معقول.

٦ ـ انه ليس من حق أحد أن يطلب من الناس أن يقتصروا في ما يثيرونه من قضايا على ما ورد عن النبي (ص) والأئمة (ع) بأسانيد صحيحة، وفق المعايير الرجالية في توثيق رجال السند... لأن ذلك معناه أن يسكت الناس كلهم عن الحديث في جل القضايا والمسائل، دينية كانت أو تاريخية أو غيرها.

بل ان هذا الذي يطلب ذلك من الناس، لو أراد هو أن يقتصر في كلامه على خصوص القضايا التي وردت بأسانيد صحيحة عن المعصومين، فسيجد نفسه مضطراً الى السكوت، والجلوس في بيته، لأنه لن يجد إلا النزر اليسير الذي سيستنفده خلال أيام أو أقل من ذلك.

---

(١) كقوله: إذا سئل عن أمر ورد في نص: هذا غير ثابت. أو صحة الرواية غير معلومة. أو يوجد أحاديث لم تثبت صحتها.

على أننا نقول، وهو أيضاً يقول: ان ثبوت القضايا لا يتوقف على توفر سند صحيح لها برواية عن المعصومين، فثمة قرائن أخرى تقوي من درجة الاعتماد أحياناً، ككون الرواية الضعيفة قد عمل بها المشهور، واستندوا اليها مع وجود ذات السند الصحيح أمام أعينهم، ثم لم يلتفتوا إليها وكذا لو كان النص يمثل اقراراً من فاسق بأمر يدينه أو يناقض توجهاته، فانه لايصح ان يقال: إن هذا فاسق فلا يقبل قوله. وعلى هذا، فلابد من ملاحظة القرائن المختلفة في قضايا الفقه، والاصول، والعقيدة والتاريخ وغيرها من قبل أهل الاختصاص، حيث يستفيدون منها في تقوية الضعيف سنداً، أو تضعيف القوي، بحسب الموارد وتوفر الشواهد.

٧ ـ إنه ليس أسهل على الانسان من أن يقف موقف المشكك والنافي للثبوت، والمتملص من الالتزام بالقضايا، والهروب من تحمل مسئوولياتها. وليس ذلك دليل علمية ولا يشير الى عالمية في شيء.

والعالم المتبحر، والناقد، والمحقق هو الذي يبذل جهده في تأصيل الاصول، وتأكيد الحقائق. وإثبات الثابت منها، وإبعاد المزيف.

٨ ـ إن نسبة أي قول إلى فئة أو طائفة، إنما تصح إذا كان ذلك القول هو ما ذهب إليه، وصرح به رموزها الكبار، وعلماؤها على مر الاعصار، أو أكثرهم، وعليه استقرّت آراؤهم، وعقدوا عليه قلوبهم.

ويعلم ذلك بالمراجعة الى مجاميعهم، ومؤلفاتهم، وكتب عقائدهم، وتواريخهم.

أما لو كان ثمة شخص، أو حتى أشخاص من طائفة، قد شذوا في بعض آرائهم، فلا يصح نسبة ما شذوا به الى الطائفة بأسرها، أو

الى فقهائها، وعلمائها. فكيف إذا كان هؤلاء الذين شذوا بأقوالهم من غير الطليعة المعترف بها في تحقيق مسائل المذهب.

وكذا الحال لو فهم بعض الناس قضيةً من القضايا بصورة خاطئة وغير واقعية ولا سليمة، فلا يصح نسبة هذا الفهم الى الآخرين بطريقة التعميم، لكي تبدأ عملية التشنيع بالكلام الملمع والمزوّق والمرصّع والمنمق، مع تضخيم له وتعظيم، وتبجيل وتفخيم، يؤدي إلى احتقار علماء المذهب وتسخيف عقولهم، بلا مبرر أو سبب. ثم هو يقدم البديل الذي أعدّه ومهد له بالكلام المعسول مهما كان ذلك البديل ضعيفاً وهزيلاً.

٩ ـ إن طرح القضايا التي يطلب فيها الوضوح، على الناس العاديين بأساليب غائمة، وإن كان ربما يسهّل على من يفعل ذلك التخلّص والتملص من تبعة طروحاته الى حدٍ ما..

ولكنه لا يعفيه من مسؤولية تلقي الناس العاديين للفكرة على أنها هي كل الحقيقة، وهي الرأي الصواب الناشيء عن البحث والدراسة، وما عداه خطأ.

نعم، لا يعفيه من مسؤولية ذلك، ما دام ان الكل يعلم: ان الناس يفهمون الامور ببساطة، فلا يلتفتون الى كلمة: ربما، لعل، لنا أن نتصور، يمكن أن نفهم، نستوحي، علينا أن ندرس، وما الى ذلك..

وبعد...

فإننا نحترم ونقدر جهود العاملين والمخلصين، وندعو لهم بالتوفيق والتسديد، ونشكر كل الاخوة العاملين المخلصين الذين بذلوا جهداً في سبيل انجاح هذا الكتاب، وأخص منهم بالذكر الاخ العلامة

الجليل الشيخ رضوان شرارة، فشكر الله سعي الجميع، وحفظهم ورعاهم. ووفقنا واياهم لسداد الرأي، وخلوص العمل. وهو ولينا، وهو الهادي الى الرشاد والسداد.

الباب الأول

الزهراء ومأساتها

الفصل الأول:

الزهراء (ع) مقامها وعصمتها



بداية وتوطئه:

سنبدأ حديثنا في هذا الفصل عن تاريخ ميلاد الزهراء (ع) لأن البعض يحاول ان يتحاشى، بل يأبى الالزام أو الالتزام بما ورد عن النبي الكريم (ص)، وعن الائمة الطاهرين عليهم السلام، من انها(ع) قد ولدت من ثمر الجنة بعد الاسراء والمعراج، أو يحاول تحاشي الالتزام بأنها عليها السلام قد تزوجت من علي (ع) في سن مبكر، لأنه يشعر بدرجة من الاحراج على مستوى الاقناع، يُؤْثِر أن لا يعرّض نفسه له.. وقد لا يكون هذا ولا ذاك ، بل ربما أمر آخر، هو الذي يدعوه الى اتخاذ هذا الموقف والله هو العالم بحقائق الامور، والمطلع على ما في الصدور.

ثم نتحدث بعد ذلك، عن أمور لها ارتباط قريب بشأن عصمة الأنبياء، والأوصياء، والأولياء عليهم السلام لا سيما عصمة الصديقة الطاهرة صلوات الله وسلامه عليها.

وسيكون حديثنا هذا عن العصمة مدخلاً مقبولاً وتمهيداً لعرض بعض الحديث عن منازل الكرامة، ودرجات القرب والزلفى لسيدة نساء العالمين عليها الصلاة والسلام، في ظل الرعاية الربانية، والتربية الالهية، دون أن نهمل الاشارة الى موضوع ارتباطها بالغيب، الذي تَمَثَّلَ بما حباها الله سبحانه وتعالى به من صفات وخصوصيات،

وكرامات ميزتها عن سائر نساء العالمين. فكانت المرأة التي تحتفل السماء قبل الارض بزواجها من علي عليه الصلاة والسلام، وكانت أيضاً المرأة الطاهرة المطهَّرة عن كل رِجْس ودَنَس ونقص، حتى لقد نزهها الله عما يعتري النساء عادة من حالات خاصة بِهِنّ دون أن يكـون لـذلك أي تأثير سلبي على شخصيتها فيما يرتبط بشأن الحمل، والولادة.

ثم إننا: قبل أن نخرج من دائرة كراماتها الجلّى، وميزاتها وصفاتها الفضلى، كانت لنا إلمامة سريعة بما حباها الله به من علم متصل بالغيب، أتحفها الله به بواسطة ملكٍ كريم كان يحدثها ويسليها بعد و فاة أبيها، الأمر الذي أنتج كتاباً هاماً جداً، كان الائمة الاطهار عليهم الصلاة والسلام يهتمون، بل ويعتزون به، وكانوا يقرأون فيه، وينقلون عنه وهو ما عرف بـ «مصحف فاطمة» عليها السلام، بالاضافة الى كتب أخرى اختصت بها صلوات الله وسلامه عليها.

إننا سنقرأ لمحات عن ذلك كله في هذا الفصل، مع توخي سلامة الاختيار ومراعاة الاختصار قدر الامكان.. وبالله التوفيق، ومنه الهدى والرشاد.

متى ولدت الزهراء عليها السلام؟

ان أول ما يطالعنا في حياة الصدّيقة الطاهرة هو تاريخ ولادتها عليها السلام. حيث يدعي البعض أنها عليها السلام قد ولدت قبل البعثة بخمس سنوات؟!

ونقول: ان ذلك غير صحيح.

والصحيح هو ما عليه شيعة أهل البيت (ع)، تبعاً لأئمتهم(ع)[١] - وأهل البيت أدرى بما فيه - وقد تابعهم عليه جماعة آخرون، وهو: أنها عليها السلام قد ولدت بعد البعثة بخمس سنوات، أي في سنة الهجرة الى الحبشة، وقد توفيت وعمرها ثمانية عشر عاماً. وقد روي ذلك عن أئمتنا (ع) بسند صحيح [٢].

مضافاً الى هذا:

فمن الممكن الاستدلال على ذلك أو تأييده بما يلي:

١ ـ ما ذكره عدد من المؤرخين من أن جميع أولاد خديجة رحمها الله قد ولدوا بعد البعثة[٣]، وفاطمة (ع) كانت أصغرهم.

٢ ـ الروايات الكثيرة المروية عن عدد من الصحابة، مثل: عائشة وعمر بن الخطاب وسعد بن مالك وابن عباس وغيرهم، التي تدل على أن نطفتها عليها السلام قد انعقدت من ثمر الجنة، الذي

---

(١) راجع ضياء العالمين: ج ٢ ق ٣ ص ٢ «مخطوط» وجامع الأصول لإبن الأثير: ج ١٢ ص ٩ و ١٠.

(٢) البحار: ج٤٣ ص١٠.١ عن الكافي بسند صحيح، وعن المصباح الكبير، ودلائل الامامة ومصباح الكفعمي، والروضة، ومناقب ابن شهر آشوب، وكشف الغمة: ج٢ ص٧٥ وإثبات الوصية وراجع: ذخائر العقبى: ص٥٢ وراجع أيضاً: تاريخ الخميس ج١ ص٢٧٨ عن كتاب تاريخ مواليد أهل البيت للامام أحمد بن نصر بن عبد الله الدراع، وراجع: مروج الذهب ج٢ ص٢٨٩ وغير ذلك.

(٣) راجع: البدء والتاريخ: ج٥ ص١٦ والمواهب اللدنية: ج١ ص١٩٦ وتاريخ الخميس: ج١ ص٢٧٢.

تناوله النبي (ص) حين الاسراء والمعراج [١]، الذي أثبتنا أنه قد حصل في أوائل البعثة[٢].

وإذا كان في الناس من يناقش في أسانيد بعض هذه الروايات

---

(١) تجد هذه الروايات في كتب الشيعة، مثل:

البحار: ج٤٣ ص٤و٥و٦ عن أمالي الصدوق، وعيون أخبار الرضا، ومعاني الاخبار، وعلل الشرائع، وتفسير القمّي، والاحتجاج. وغير ذلك، وراجع: الانوار النعمانية: ج١ ص٨٠. وأي كتاب حديثي أو تاريخي تحدث عن تاريخ الزهراء (عليها السلام).

وتجدها في كتب غيرهم، مثل: المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١٥٦ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامش المستدرك) نفس الجزء والصفحة، ونزل الابرار: ص ٨٨ والدر المنثور: ج٤ ص١٥٣ وتاريخ بغداد: ج٥ ص٨٧ ومناقب الامام علي بن أبي طالب لابن المغازلي: ص٣٥٧ وتاريخ الخميس: ج١ ص٢٧٧ وذخائر العقبى: ص٣٦ ولسان الميزان: ج١ ص١٣٤ واللآلىء المصنوعة: ج١ ص٣٩٢ والدرة اليتيمة في بعض فضائل السيدة العظيمة: ص٣١.

ونقله في إحقاق الحق (قسم الملحقات): ج١٠ ص١-١٠ عن بعض من تقدم وعن ميزان الاعتدال، والروض الفائق، ونزهة المجالس، ومجمع الزوائد، وكنز العمال، ومنتخب كنز العمال، ومحاضرة الاوائل، ومقتل الحسين للخوارزمي، ومفتاح النجاة، والمناقب لعبد الله الشافعي، وإعراب ثلاثين سورة، وأخبار الدول.

و قد تحدث في كتاب ضياء العالمين: ج٤ ص٤ و٥ «مخطوط» عن هذا الأمر، وذكر طائفة كبيرة من المصادر الأخرى.

وثمة مصادر أخرى ذكرناها حين الحديث حول الاسراء والمعراج في كتابنا الصحيح من سيرة النبي الاعظم (ص)، فراجع.

(٢) راجع كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الاعظم (ص): ج٣ مبحث الاسراء والمعراج.

على طريقته الخاصة، فإن البعض الآخر منها لا مجال للنقاش فيه، حتى بناءً على هذه الطريقة أيضاً.

واما ما يزعم من ان هذه الرواية لا تصح، لأن الزهراء قد ولدت قبل البعثة بخمس سنوات، فهو مصادرة على المطلوب، اذ ان هذه الروايات التي نحن بصدد الحديث عنها ـ وقد رويت بطرق مختلفة ـ أقوى شاهد على عدم صحة ذلك الزعم.

٣ ـ قد روى النسائي: انه لما خطب أبو بكر وعمر فاطمة(ع) ردّهما النبي (ص) متعللاً بصغر سنها[1].

فلو صح قولهم: إنها ولدت قبل البعثة بخمس سنوات، فان عمرها حينما خطباها بعد الهجرة ـ كما هو مجمع عليه عند المؤرخين ـ يكون حوالي ثمانية عشر أو تسعة عشر سنة، فلا يقال لمن هي في مثل هذا السن: انها صغيرة.

٤ ـ قد روي: أن نساء قريش هجرن خديجة رحمها الله، فلما حملت بفاطمة كانت تحدثها من بطنها وتصبرها [2].

وقد يستبعد البعض حمل خديجة بفاطمة (ع) بعد البعثة بخمس سنوات، لأن عمر خديجة(رض) حينئذ كان لا يسمح بذلك.

ولكنه استبعاد في غير محله، إذ قد حققنا في كتاب الصحيح من سيرة النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) أن عمرها كان

---

(١) راجع: خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ص٢٢٨ بتحقيق المحمودي، والمناقب لابن شهر اشوب: ج٣ ص٣٩٣ (ط دار الأضواء) وتذكرة الخواص: ص٣٠٦ و٣٠٧، وضياء العالمين: ج٢ ق٣ ص٤٦ «مخطوط».

(٢) البحار: ج٤٣ ص٢.

حينئذٍ حوالي خمسين سنة، بل أقل من ذلك أيضاً، على ما هو الاقوى، وإن اشتهر خلاف ذلك.

واحتمال ان يكون ذلك ـ اي ولادتها بعد سن اليأس ـ قد جاء على سبيل الكرامة لخديجة ولرسول الله(ص) على غرار قوله تعالى: ﴿**أألِدُ وأنا عجوز**﴾.

غير وارد هنا، اذ لو كان الامر كذلك لكان قد شاع وذاع، مع اننا لانجد اية اشارة تدل على ذلك.

٥ ـ ويدل على ذلك أيضاً الاحاديث الكثيرة التي ذكرت سبب تسميتها بفاطمة، وبغير ذلك من أسماء، حيث تشير وتدل على ان هذه التسمية قد جاءت من السماء بأمر من الله عزوجل.

وهي روايات كثيرة موجودة في مختلف المصادر، فلتراجع ثمة [١].

---

(١) راجع: ينابيع المودة وكنز العمال: ج٦ ص٢١٩ والمناقب لإبن المغازلي: ص٢٢١ و٢٢٩ وراجع كتاب ضياء العالمين «مخطوط»: ج٤ ص٦/٩ ففيه بسط وتتبع، والبحار: ج٤٣ ص١٣ وفي هامشه عن علل الشرائع: ج١ ص١٧٨ وراجع: ذخائر العقبى: ص٢٦ وميزان الإعتدال: ج٢ ص٤٠٠ وج٣ ص٤٣٩ ولسان الميزان: ج٣ ص ٢٦٧ وطوالع الأنوار: ص١١٢/١١٣ ط سنة ١٣٩٥ هـ تبريز ايران، ومعرفة ما يجب لآل البيت النبوي، لأحمد بن علي المقريزي: ص٥١ ط دار الإعتصام بيروت سنة ١٣٩٢، والبتول الطاهرة لأحمد فهمي: ص١١/١٥.

مريم أفضل أم فاطمة عليهما السلام؟

قد يجيب البعض عن سؤال: أيهما أفضل مريم بنت عمران(ع) أم فاطمة بنت محمد(ص) بقوله:

هذا علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله، وإنما هو مجرد ترفٍ فكري أحياناً، أوسخافة ورجعية وتخلّف أحياناً أخرى. ثم يقول:

وإذا كان لا خلاف بين مريم وفاطمة حول هذا الامر، فلماذا نختلف نحن في ذلك؟ فلفاطمة فضلها، ولمريم فضلها، ولا مشكلة في ذلك.

أما نحن فنقول:

اولاً: لا شك في أن الزهراء عليها السلام هي أفضل نساء العالمين، من الأولين والآخرين، أما مريم فهي سيدة نساء عالمها. وقد روي ذلك عن رسول الله (ص) نفسه، فضلاً عما روي عن الأئمة عليهم السلام [١].

ويدل على أنها أفضل من مريم كونها سيدة نساء أهل الجنة،

---

(١) راجع: ذخائر العقبى: ص٤٣ وسير أعلام النبلاء: ج٢ ص١٢٦ والجوهرة: ص١٧ والاستيعاب (مطبوع بهامش الاصابة): ج٤ ص ٣٧٦ وتاريخ دمشق (ترجمة الامام علي بتحقيق المحمودي): ج١ ص٢٤٧-٢٤٨ والمجالس السنية: ج٥ ص٦٣ عن أمالي الصدوق والاستيعاب وشرح الاخبار: ج٣ ص٥٦ ومقتل الحسين للخوارزمي: ج١ ص٧٩ ونظم درر السمطين: ص١٧٨ و١٧٩ ومعاني الاخبار: ص١٠٧ وعلل الشرائع: ج١ ص١٨٢، والبحار: ج٤٣ ص٣٧ وج٣٩ ص٢٧٨ وج٣٧ ص٦٨، ومناقب إبن شهر آشوب.

ومريم من هؤلاء النسوة[١].

ويدل على افضليتها ايضاً، ما روي عن الصادق(ع): لولا ان الله تبارك وتعالى خلق أمير المؤمنين لفاطمة ما كان لها كفؤ على ظهر الارض من آدم ومن دونه[٢].

وهذا الخبر يدل على افضلية امير المؤمنين (عليه السلام) ايضاً.

ثانياً: إن سؤالنا عن الافضلية لا يعني أننا نختلف في ذلك، بل هو استفهام لطلب المزيد من المعرفة بمقامات أولياء الله تعالى التي ورد الحث على طلب المزيد منها، لأنه يوجب مزيداً من المعرفة بالله تعالى.

ونحن لو اختلفنا في ذلك فليس هو خلاف الخصومة والعدوان، وإنما هو الخلاف في الرأي، الذي يأخذ بيدنا الى تقصي الحقيقة وازدياد المعرفة، وتصحيح الخطأ والاشتباه لدى هذا الفريق أو ذاك.

ثالثاً: ان علينا ان ندرك ـ كل بحسب قدرته ـ ان كل ما جاء في كتاب الله تعالى، وكل ما قاله رسول الله (ص) وأوصياؤه عليهم السلام، وأبلغونا إياه، و كل ما ذكر في كتاب الله العزيز، لا بد أن نعرفه بأدق تفاصيله إن استطعنا إلى ذلك سبيلا، وهو علم له أهميته، وهو يضر من جهله، وينفع من علمه. ولا ينحصر ما ينفع علمه بما

---

(١) راجع الرسائل الإعتقادية: ص٤٥٩ عن صحيح البخاري: ج٥ ص٣٦ وعن الطرائف: ص٢٦٢ عن الجمع بين الصحاح الستة ومرآة الجنان: ج١ ص٦١ وضياء العالمين: ج٢ ق٣ ص١٩/٢٠ و٢١.

(٢) راجع الكافي: ج١ ص ٤٦١ والبحار: ج٤٣ ص١٠ و١٠٧ وضياء العالمين «مخطوط»: ج٢ ق٣ ص ١١ عن عيون المعجزات: وص٤٨ عن كتاب الفردوس.

يرتبط بالامور السياسية فقط، أو المالية، أو الاجتماعية، أو التنظيمية، والممارسة اليومية للعبادات أو ما الى ذلك.

وذلك لأن للانسان حركة في صراط التكامل ينجزها باختياره وجدّه، وبعمله الدائب، وهو ينطلق في حركته هذه من إيمانه، ويرتكز الى درجة يقينه، وهذا الايمان وذلك اليقين لهما رافد من المعرفة بأسرار الحياة، ودقائقها، وبملكوت الله سبحانه، وبأسرار الخليقة، ومن المعرفة بالله سبحانه، وبصفاته، وأنبيائه وأوليائه الذين اصطفاهم، وما لهم من مقامات وكرامات، وما نالوه من درجات القرب والرضا، وما أعده الله لهم من منازل الكرامة، كمعرفتنا بأن الله سبحانه هو الذي سمى فاطمة [(١)]، وهو الذي زوجها في السماء قبل الارض [(٢)]، وبأنها كانت تحدِّث أمها وهي في بطنها[(٣)]، وغير ذلك.

وهذه المعرفة تزيد في صفاء الروح ورسوخ الايمان، ومعرفة النفس الموصلة الى معرفة الرب سبحانه.

ومن الواضح: أن مقامات الانبياء والاوصياء والاولياء، ودرجات فضلهم قد سمت وتفاوتت بدرجات تفاوت معرفتهم بذلك كله.

---

(١) البحار: ج٤٣ ص١٣ ح٧ عن علل الشرائع: ج١ ص١٧٨ ح٢.

(٢) ذخائر العقبى: ص٣١ وراجع كشف الغمة: ج٢ ص٩٨ وكنوز الحقائق للمناوي بهامش الجامع الصغير: ج٢ ص٧٥ والبحار: ج٤٣ ص١٤١ و ١٤٥.

(٣) فاطمة الزهراء من المهد الى اللحد للقزويني: ص٣٩ والبحار: ج٤٣ ص٢ ونزهة المجالس: ج٢ ص٢٢٧ وضياء العالمين: ج٢ ق٣ ص ٢٧. ٣٨ «مخطوط».

غير ان بعض المعارف قد تحتاج الى مقدمات تسهّل علينا استيعابها، وتؤهلنا للاستفادة منها بالنحو المناسب، فتمس الحاجة الى التدرج في طي مراحل في هذا السبيل، تماماً كطالب الصف الاول، فإنه لا يستطيع عادةً أن يستوعب ـ بالمستوى المطلوب ـ المادة التي تلقي على طلاب الصف الذي هو في مرحلة أعلى كالطالب الجامعي مثلاً، بل لا بد له من طي مراحل تُعدُّه لفهم واستيعاب ذلك كله تمهيداً للإنتفاع به.

وكلما قرب الانسان من الله، زادت حاجته الى معارف جديدة تتناسب مع موقعه القربي الجديد، واحتاج الى المزيد من الصفاء، والطهر، والى صياغة مشاعره وأحاسيسه وانفعالاته، بل كل واقعه وفقاً لهذه المستجدات.

وهذا شأن له أصالته وواقعيته ولا يتناسب مع مقولة: هذا علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله.

وإذا كان الامام الصادق عليه السلام لم يترفع عن الخوض في أمر كهذا، حين سُئل عن هذا الموضوع فأجاب. فهل يصح منا نحن أن نترفع عن أمر تصدى للإجابة عنه الامام (ع) دونما اضطرار، وهو الاسوة والقدوة؟!.

إذن.. نحن بحاجة لمعرفة ما لفاطمة(ع) من مقام علي و كرامة عند الله، ومعرفة ما لها من فضل على باقي الخلائق، وبحاجة الى معرفة أنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، وأنها أفضل من مريم (ع)، ومن كل من سواها، حتى لو كانت مريم(ع) سيدة نساء عالمها.

اننا بحاجة الى ذلك، لأنه يعمق ارتباطنا بفاطمة عليها السلام، ويدخل فاطمة الى قلوبنا، ويمزجها بالروح وبالمشاعر وبالاحاسيس، ليزداد تفاعلنا مع ما تقول وما تفعل، ونحس بما تحس، ونشعر بما تشعر، ونحب من وما تحب، ونبغض من وما تبغض، ويؤلمنا ما يؤلمها ويفرحنا ما يفرحها، فيزيدنا ذلك خلوصاً وطهراً وصفاء ونقاءً، ومن ثم هو يزيد في معرفتنا بحقيقة ظالميها والمعتدين عليها، ويعرّفنا حجم ما ارتكب في حقها، ومدى سوء ذلك وقبحه.

قيمة الزهراء عليها السلام:

قد يتساءل بعض الناس، ويقول:

إن إشراك الزهراء (ع) في قضية المباهلة لا دلالة له على عظيم ما لها (ع) من قيمة وفضل، فإنه (ص) إنما جاء بأهل بيته (ع)، لأنهم أعز الخلق عليه، وأحبهم إليه، ليثبت أنه على استعداد للتضحية حتى بهؤلاء من أجل هذا الدين، ولا دلالة في هذا على شيء آخر.

ونقول في الجواب: لقد أشرك الله سبحانه الزهراء في قضية لها مساس ببقاء هذا الدين، وحقانيته، وهي تلامس جوهر الايمان فيه الى قيام الساعة، وذلك لأن ما يراد اثباته بالمباهلة هو بشرية عيسى عليه السلام، ونفي ألوهيته.

وقد خلَّد القرآن الكريم لها هذه المشاركة لكي يظهر أنها عليها السلام قد بلغت في كمالها وسؤددها وفضلها مبلغاً عظيماً، بحيث جعلها الله سبحانه وتعالى بالاضافة الى النبي والوصي والسبطين، وثيقةً على صدق النبي (ص) فيما يقول، حيث ان الله سبحانه هو

الذي أمر نبيه (ص) بالمباهلة بهؤلاء، ولم يكن ذلك في اساسه من تلقاء نفسه(ص).

إذن، لم يكن ذلك لأنهم عائلته، واهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم، بل لأن فاطمة صلوات الله وسلامه عليها، والنبي (ص) وعلي والحسنان عليهم السلام، كانوا ـ وهم كذلك ـ أعز ما في هذا الوجود، وأكرم المخلوقات على الله سبحانه، بحيث ظهر أنه تعالى يريد أن يفهم الناس جميعاً ان التفريط بهؤلاء الصفوة الزاكية هو تفريط بكل شيء، ولا قيمة لأي شيء في هذا الوجود بدونهم، وهو ما أشير إليه في الحديث الشريف [1].

ثم ان إخراج أكثر من رجل وحصر عنصر المرأة بالزهراء عليها السلام في هذه القضية انما يشير الى أن أيّاً من النساء لم تكن لتداني الزهراء في المقام والسؤدد والكرامة عند الله سبحانه وتعالى فلا مجال لادعاء أي صفة يمكن أن تجعل لغيرها عليها السلام امتيازاً وفضلاً على سائر النساء .

فما يدّعى لبعض نسائه (ص) ـ كعائشة ـ من مقام وفضل على نساء الأمة، لا يمكن ان يصح خصوصاً مع ملاحظة ما صدر عنها بعد وفاة رسول الله (ص) من الخروج على الامام امير المؤمنين(ع)، والتصدي لحرب وصي رسول رب العالمين، مما تسبب بازهاق عدد كبير جداً من الأرواح البريئة من أهل الايمان والاسلام، فأطلع الشيطان قرنه من حيث أشار النبي (ص) وصدق الله العظيم

---

(١) راجع الكافي: ج١ ص١٧٩ و١٩٨ والغيبة للنعماني: ص١٣٩ و١٣٨ وبصائر الدرجات: ص٤٨٨ و٤٨٩ وراجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم(ص): ج٨ ص٣٥٩ عنهم.

وصدق رسوله الكريم.

إذن، فلا يصح اعتبار ما صدر عنها من معصية الله مسوغاً لممارسة المرأة للعمل السياسي ـ كما ربما يدعي البعض ـ ولا يكون قرينة على رضى الاسلام بهذا الأمر، او عدم رضاه.

اما ما صدر عن الزهراء(ع) فهو المعيار وهو الميزان لأنه كان في طاعة الله وهي المرأة المطهرة المعصومة التي يستدل بقولها وبفعلها على الحكم الشرعي، سياسياً كان أو غيره.

سيدة نساء العالمين:

من الواضح: أن التنظير، واعطاء الضابطة الفكرية، أو إصدار الاحكام لا يعطي الحكم أو الفكرة او الضابطة من الثبات والقوة و التجذر في النفوس ما يعطيه تجسيدها، وصيرورتها واقعاً حياً ومتحركاً، لأن الدليل العقلي أو الفطري مثلاً قد يقنع الانسان ويهيمن عليه، ولكن تجسُّد الفكرة يمنح الانسان رضاً بها، وثقة وسكوناً اليها، على قاعدة: ﴿**قال: أولم تؤمن؟ قال: بلى، ولكن ليطمئن قلبي**﴾[١].

فالقناعة الفكرية والعقلية والعملية، التي تستند إلى البرهان والحجة القاطعة متوفرة وليس فيها أي خلل أو نقص؛ ولكن سكون النفس قد يحتاج الى تجسيد الفكرة في الواقع الخارجي ليتلائم السكون النفسي ويتناغم مع تلك القناعة الفكرية والعقلية الراسخة، ليكونا معاً الرافد الثر للمشاعر والأحاسيس.

وقد كانت الزهراء عليها السلام أول امرأة تجسدت فيها الاسوة

---

(١) سورة البقرة: ٢٦٠.

والنموذج والمثل الاعلى لكل نساء العالمين، بعد مسيرة طويلة للإنسانية، كمل فيها عدد من النساء حتى كانت فاطمة ذروة هذا الكمال. وكما تجسّد الانسان الكامل بآدم عليه السلام أولاً ليكون واقعاً حياً، يعيش انسانيته بصورة متوازنة، لا عشوائية فيها، يعيشها بكل خصائصها وميزاتها، وبكل خلوصها وصفائها وطهرها، وبكل طاقاتها: فكراً، وعقلاً، وادباً، وحكمةً، وتدبيراً، حتى كان أسوة وقدوة للبشر كلهم من حيث هو آدم النبي والانسان، لا آدم التراب من حيث هو تراب، بل التراب الذي اصبح انساناً كاملاً بما لهذه الكلمة من معنى.

واستمرت المسيرة نحو الكمال في الانسانية، فكمل رجال انبياء (ع) كثيرون، وكملت ايضاً نساء، مثل آسية بنت مزاحم، ومريم، وخديجة(ع)، ثم بلغ الكمال أعلى الذرى في رسول الله صلى الله عليه وآله، الرجل، وفي الزهراء المرأة، ولم تستطع أهواء النفس وشهواتها، وكذلك الطموحات والغرائز وغير ذلك من مغريات وتحديات، بالاضافة الى الضغوطات البيئية والاجتماعية وغيرها، ثم بغي وجبروت الطواغيت، لم يستطع ذلك كله ان يمنع الانسان من ان يجسد انسانيته، ويعيش حياة الايمان، وحياة الكمال والسلام الشامل.

وكانت اسوة بني البشر وقدوتهم هذه النماذج الماثلة أمامهم التي استطاعت ان تقنع الانسان بأن عليه ان يتحدى، وان يواجه، وأن يقتحم، وأن باستطاعته ان ينتصر ايضاً، ومثله الاعلى هم الانبياء والاولياء بدءاً من آدم، وانتهاءً برسول الله (ص) وأهل بيته الطاهرين؛ فهو لايتلقى الفكرة فقط، بل هو يرى الحركة والموقف في الرسول والوصي، والولي.

ولأجل ذلك فهو لم يقتصر على الامر والزجر كما في قوله تعالى: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾ [١]، بل تعداه ليقول: ﴿**ولكم في رسول الله أسوة حسنة**﴾ [٢]، فهو يريه الحركة والموقف والصفاء والطهر متجسداً أمامه في النبي والوصي، وفي نسوة واجهتهن أعظم المحن والبلايا كإمرأة فرعون، وفي الزهراء فاطمة(ع)، حيث واجهتها أجواء الانحراف والشدة والظلم، وفي مريم بنت عمران التي واجهت ضغوط البيئة في أشد الامور حساسية بالنسبة لجنس المرأة بصورة عامة.

النشاط الاجتماعي للزهراء عليها السلام:

قد يورد البعض ملاحظة ذات مغزى! تقول: «إننا لا نجد في التاريخ ما يشير الى نشاطٍ اجتماعي للسيدة فاطمة الزهراء في داخل المجتمع الاسلامي إلا في رواية أو روايتين».

وتعليقاً على هذا نقول:

كل زمان له متطلباته وتقنياته، وأطر نشاطه. وانما يطالب كل من الرجل والمرأة ويحاسب وفقاً لذلك، ويتم تقويم نشاطاته أيضاً على هذا الأساس، من حيث حجم تأثيرها في الواقع الإسلامي كله.

وبالنسبة لعصر النبوة، فإن تعليم الزهراء القرآن للنساء، وتثقيفهن بالحكم الشرعي، وبالمعارف الإلهية الضرورية. ثم مشاركتها الفاعلة والمؤثرة في الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى في المواقع المختلفة،

---

(١) سورة الحشر: ٧.

(٢) سورة الاحزاب: ٢١.

حتى في المباهلة مع النصارى. ثم دورها الرائد في الدفاع عن القضايا المصيرية، ومنها قضية الإمامة. ثم خطبتها الرائعة في المسجد، التي تعتبر مدرسةً ومعيناً يرفد الأجيال بالمعرفة...

هذا، عدا عن اسهامها المناسب لشخصيتها ولقدراتها، ولظروفها في حروب الإسلام المصيرية. وعدا عن طبيعة تعاملها مع الفئات المحتاجة الى الرعاية كاليتيم، والأسير، والمسكين، وهو ما خلده الله سبحانه قرآناً يتلى إلى يوم القيامة.

وأعظم من ذلك كله.. موقفها القوي والمؤثر، الذي وظفت فيه حتى فصول موتها ودفنها لصالح حفظ ثمرات الجهاد، في سبيل قضية الاسلام الكبرى، تماماً كما فعلته ابنتها زينب (ع) في نطاق حفظها القوي والمؤثر لثمرات الجهاد والتضحيات الجسام للامام الحسين عليه السلام وصحبه في كربلاء..

نعم، إن ذلك كله، ونظائره، يدل على ان الزهراء (عليها السلام)، قد شاركت في العمل الإنساني، والسياسي، والثقافي، والايماني بما يتناسب مع واقع، وحاجات، وظروف عصرها. وفي نطاق أطر نشاطاته، وفقاً للقيم السائدة فيه..

وقد حققت انجازات أساسية على صعيد التأثير في حفظ الدعوة، وفي نشرها، وتأصيل مفاهيمها، وسد الثغرات في مختلف المجالات التي تسمح لها ظروف ذلك العصر بالتحرك فيها.

وهذا الذي حققته قد لا يوازيه أي انجاز لأية إمرأة عبر التاريخ، مهما تعاظم نشاطها، وتشعبت مجالاته، وتنوعت مفرداته؛ لأنه استهدف تأصيل الجذور. فكان الأبعد أثراً في حفظ شجرة الاسلام، وفي منحها المزيد من الصلابة والتجذر، والقوة. وفي جعلها اكثر غنى

بالثمر الجني، والرضي، والهني..

فيتضح مما تقدم: ان الإختلاف في مجالات النشاط وحالاته، وكيفياته بين عصر الزهراء عليها السلام وهذا العصر، لايجعل الزهراء في دائرة التخلف والنقص والقصور. ولا يجعل إنجاز المرأة في هذا العصر أعظم أثراً، وأشد خطراً. حتى ولو اختلفت متطلبات الحياة، واتسعت وتنوعت آفاق النشاط والحركة فيها.. لأن من الطبيعي أن يكون عصر التأصيل لقواعد الدين. والتأسيس الصحيح لحقائق الايمان، وقضايا الإنسان المصيرية هو الأهم، والأخطر، والانجاز فيه لابد أن يكون أعظم وأكبر ..

وهكذا يتضح: أنه لا معنى للحكم على الزهراء عليها السلام بقلة النشاط الاجتماعي في عصرها قياساً على مجالات النشاط للمرأة في هذا العصر..

وبعد ما تقدم فاننا نذكر القارى الكريم بالامور التالية:

أولاً: ليته ذكر لنا الرواية أو الروايتين لنعرف مقصوده من النشاط الإجتماعي. فان كان المقصود به هو أنها قد تخلفت عن وظيفتها ولم تقم بواجبها كمعصومة وبنت نبي، وزوجة ولي.

فقد كان على خصومها أن يعيبوها بذلك وكان على أبيها وزوجها أن يسددوها في هذا الأمر وان كان المقصود بالنشاط في داخل المجتمع الإسلامي هو إنشاء المدارس، والمؤسسات الخيرية، أو تشكيل جمعيات ثقافية، أو خيرية، أو إقامة ندوات، واحتفالات، أو إلقاء محاضرات، و تأليف كتب تهدى أو تباع، فإن من الممكن ان لا تكون الزهراء (عليها السلام) قد قامت بالكثير من هذا النشاط كما يقوم به بعض النساء اليوم، ولا يختص ذلك بالزهراء عليها السلام، بل

هو ينسحب على كل نساء ذلك العصر، والعصور التي تلته. فإن طبيعة حياة المجتمع وامكاناته وكذلك طبيعة حياة المرأة آنذاك كانت تحدّ من النشاط الذي يمكنها أن تشارك فيه إلا في مجالات خاصة تختلف عن المجالات في هذه الايام، بقطع النظر عن المبررات الشرعية التي ربما يتحدث عنها البعض بطريقة أو بأخرى.

اما إذا كان المقصود هو أن التاريخ لم يذكر: أنها كانت تجهر بالحق، لمن أراد معرفة الحق، ولا تقوم بواجباتها في تعليم النساء وتوجيههن وفي صيانة الدين، وحياطته، على مستوى قضايا الاسلام الكبرى، وغيرها خصوصاً ما أُثير عنها من معارف نشرتها، حتى ولو في ضمن اعمالها العبادية وغيرها. فإن ما أنجزته في هذا المجال كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار.

وان خطبتها في مسجد النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، ومع نساء الأنصار تعتبر بحد ذاتها مدرسة للأجيال، ومنبعا ثراً للمعرفة على مدى التاريخ لو احسن فهمها، وصحت الإستفادة منها.

هذا مع وجود أبيها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وابن عمها أمير المؤمنين عليه السلام، اللذين هما محور الحركة الاجتماعية، والانسانية والاسلامية وكان نشاطها (ع) جزءاً من مجموع النشاط العام الذي كان آنئذ.

على أن قوله «الاّ في رواية أو روايتين» يبقى غير واضح وغير دقيق. فهناك العديد من الروايات التي ذكرت مشاركتها في أنشطة مختلفة، إجتماعية وسياسية وثقافية وتربوية، وقد ذكرنا بعضاً من ذلك فيما سبق، بل ان بعض الروايات تذكر: أنها كانت تشارك حتى في مناسبات غير المسلمين. وذلك حينما دعاها بعض اليهود إلى

حضور عرس لهم.

وثمة رواية تحدثت عن ذلك الأعرابي الذي أعطته عقدها، وفراشاً كان ينام عليه الحسن والحسين (ع)، فاشتراهما عمار بن ياسر... في قصة معروفة.

بل إن الله سبحانه قد تحدث انها وأهل بيتها (ع) من طبيعتهم إطعام الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً.

وحين خطبت خطبتها في المسجد جاءت في لمّة من النساء كانوا يؤيدونها في ما تطالب به، بل ويتحدث البعض عن وجود تكتل نسائي لها (ع) في مقابل تكتلات مناوئة.

هذا كله عدا عن أن اهتمامها «بالجار قبل الدار» يعطينا صورة عن طبيعة اهتماماتها، وأنها لو وجدت أية فرصة لأي نشاط إجتماعي أو نشاط إنساني أو ثقافي فستبادر إليه بكل وعي ومسئولية وحرص.

وثانياً: إن تأكيدات النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) للمسلمين بصورة مستمرة قولاً وعملاً، على ما لها من مقام ودور، وموقع في الاسلام والايمان، والمعرفة، قد جعل لها درجة من المرجعية للناس، وأصبح بيتها موئلاً للداخلات والخارجات[١] وكان «.. يغشاها نساء المدينة، وجيران بيتها[٢]». وصار الناس يقصدونها لتُطرِفَهم بما عندها من العلم والمعرفة[٣].

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي الشافعي: ج٩ ص١٩٨.

(٢) المصدر السابق: ج٩ ص١٩٣.

(٣) ستأتي حين الحديث عن «مصحف فاطمة» قصة مجيء احدهم يطلب منها شيئاً تطرفه به، فطلبت صحيفة كان رسول الله (ص) قد اعطاها اياها، فلم تجدها في بادئ الامر. فانتظر.

وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نفسه يوجّه حتى باصحاب الحاجات المادية إلى بيت فاطمة(عليها السلام)، كما في قضية الاعرابي الذي أعطته عقدها، وفراشاً للحسنين كما أسلفنا.

وكان الناس يترددون عليها لطلب المعرفة أيضاً، وكل ذلك من شأنه ان يملأَ حياتها عليها السلام بالحركة والنشاط، الذي يضاف إلى نشاطاتها البيتية، حيث كانت تطحن حتى مجلت يداها...

ثالثاً: انه لا يمكن تقييم إنسان مّا على اساس انجازاته ونشاطاته الاجتماعية، أو ذكائه السياسي، فهناك أذكياء سياسيون كثيرون، ولكنهم لايتمتعون بالقيمة الحقيقة للإنسان، لأن النشاط الاجتماعي والذكاء لا يعطي الموقف السياسي أو غيره قيمة، وانما تتقوم السياسة بمنطلقاتها ومبادئها، وهي انما تؤخذ من المعصوم: كالنبي والوصي، ومن الزهراء ايضاً. فهي عليها السلام تحدد لنا ما به تكون القيمة للسياسة، أو لأي عمل آخر، اجتماعياً كان أو غيره، ولا تكتسب الزهراء قيمتها من سياساتها، أو من نشاطاتها الاجتماعية، والا لكان بعض المجرمين اوالمنحرفين أعظم قيمة حتى من الأنبياء، والاولياء، والاصفياء، إذا قام بنشاط اجتماعي أو سياسي كبير، بسبب توفر المال، أو الجاه، أو السلطة له، مع عدم توفر ذلك للنبي أو الولي عليهم السلام.

والحقيقة: أن قيمة الانسان إنما تنبع من داخل ذاته، ومن قيمه التي يجسدها، ومن مُثُلِهِ وإنسانيته، ومن علمه النافع المنتج للتقوى والخشية من الله سبحانه، وما سوى ذلك فهو في سياق الاسباب والنتائج، وقد يكون في الطرف الآخر من المعادلة.

رابعاً: إننا لا بد أن نتحقق أولاً من حقيقة موقع الزهراء عليها

السلام فيما يرتبط بإيمان الانسان المسلم، ونتحقق أيضاً من حقيقة المهام التي يفترض فيها ان تضطلع بها في تأييد هذا الدين وتشييده؛ **فنقول**:

إن ولاء الانسان المسلم للنبي والائمة والزهراء (ع) له دور أساسي ومفصلي في بلورة إيمانه، وتحقيق هويته وشخصيته الرسالية والانسانية، فوجود الزهراء - المرأة - التي ليست هي بإمام ولا نبي، بصفتها المرأة الكاملة في انسانيتها هو الذي نحتاجه كضرورة حياتية، واعتقادية، وسلوكية، وحتى منهجية في حياتنا، أمّا نشاطها الاجتماعي أو السياسي، فليس له هذه الدرجة من الاهمية أو الحساسية مع وجود ابيها وزوجها.

اننا نحتاج الى هذا الوجود لنرتبط به، وتحنو عليه قلوبنا، وهو يجسّد لنا القيم والمثل، والكمال الانساني الذي نحتاج اليه هو الآخر، لتحتضنه قلوبنا من خلال احتضانها للزهراء (ع)، وليسهم - من ثمّ - في بناء عقيدتنا، وتركيز المفاهيم الاسلامية والقيم والمثل في قلوبنا وعقولنا، لتنتج ولتصوغ عواطفنا وأحاسيسنا وكل وجودنا، هذا هو دور فاطمة عليها السلام، وليس دورها ودورهم هو بناء المؤسسات، أو إنشاء الجمعيات الخيرية أو الانسانية، أو ما الى ذلك!!.

خامساً: إنه لا شك في أن للزهراء عليها السلام الدور الكبير والحساس في بقاء هذا الدين ونقائه، ولولاها لطمست معالمه وعفيت آثاره، فالزهراء هي نافذة النور، وهي برهان الحق، وهي - كما هو زوجها علي أمير المؤمنين (ع) - مرآة الاسلام التي تعكس تعاليمه، وأحكامه، ومفاهيمه، ونظرته للكون وللحياة. فهي مع الحق يدور معها كيفما دارت وتدور معه كيفما دار.

إنها المعيار والميزان الذي يوزن به إيمان الناس، ودرجة استقامتهم على طريق الهدى والخير والخلوص والاخلاص. ونعرف به رضا الله ورسوله، وغضب الله ورسوله (ص). وهذا ما يشير اليه قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: هي بضعة مني وهي قلبي الذي بين جنبي، من آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله، أو يرضيني ما أرضاها ويسخطني ما أسخطها، او نحو ذلك.

والملاحظ: انه (ص) قد جعل المرتكز لمقولة يرضيني ما يرضيها أو من آذاها فقد آذاني هو كونها بضعة منه (ص) [1].

---

(١) هذا الحديث لا ريب في تواتره وصحته. وصرح بتواتر نقله بين الفريقين الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كتابه المعروف كشف الغطاء: ص١٢ فراجعه. وبما أن هذا الحديث قد ذكر في مختلف المصادر التي تحدثت عن الزهراء، فإن استقصاء مصادره متعسر لنا الآن بل متعذر، ولا نرى حاجة الى ذلك، ولذا فسوف نكتفي هنا بذكر ما تيسر منها. ومن أراد المزيد، فعليه بمراجعة الكتب التي تتحدث عن سيرة الزهراء (ع) أو عن كراماتها ومزاياها، فسيجد هذا الحديث أمامه أينما توجه.

أما المصادر التي نريد الاشارة إليها فهي التالية:

فرائد السمطين: ج٢ ص٤٦، ومجمع الزوائد: ج٩ ص٢٠٣، ومقتل الحسين للخوارزمي: ج١ ص٥٢ و٥٣، وكفاية الطالب: ص٣٦٤ و٣٦٥، وذخائر العقبى: ص٣٧ و٣٨ و٣٩، وأسد الغابة: ج٥ ص٥٢٢، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وينابيع المودة: ص١٧٣ و١٧٤، و١٧٩ و١٩٨، ونظم درر السمطين: ص١٧٦، و١٧٧ ومستدرك الحاكم: ج٣ ص١٥٤ و١٥٨ و١٥٩، وتلخيصه للذهبي مطبوع بهامشه، وكنز العمال: ج١٣ ص٩٣ و٩٦ وج٦، ص٢١٩، وج٧ ص١١١، والغدير: ج٧ ص٢٣١-٢٣٦، وسير أعلام النبلاء: ج٢ ص١٣٢ والصواعق المحرقة: ص١٨٦ و١٨٨ وشرح المواهب للزرقاني: ج٤ ص٣٣٥ وغير ذلك كثير.

ومن الواضح: أن كونها جزءاً من كيانه الجسدي والمادي من حيث بنوتها النسبية له، ليس هو السبب في كون ما يرضيها يرضيه، وذلك لأمرين:

الأول: انه (ص) لا ينطلق في مواقفه من موقع العصبية للقرابة أو للعرق أو ما الى ذلك، بل هو (ص) انما يريد ان يكون كل ما لديه من خصوصيات، أو امتيازات، أو قدرات مادية أو معنوية في خدمة هذا الدين، ومن أجله، وفي سبيله.

الثاني: إن البنوة النسبية أو بالتبني لا تكفي بحسب طبيعتها لاكتساب امتياز بهذا المستوى من الخطورة، وان كانت لها أهميتها من حيث أنها تشير الى صفاء العنصر، وطهارة العرق، لأنها (ع) كانت نوراً في الاصلاب الشامخة، والارحام المطهرة، ولكن من الواضح ان الحفاظ على هذا الطهر بحاجة الى جهد، وحين لم يبذل ابن نوح(ع) ـ الذي تحدثت بعض الروايات عن أنه ابن له(ع) بالتبني لا بالولادة[1] ـ هذا الجهد هلك وضل، حتى قال الله عنه لأبيه نوح: ﴿**إنه ليس من أهلك انه عمل غير صالح**﴾، ولذلك لم يكن رضا ابن نوح رضا الله ورسوله، ولا غضبه غضب الله ورسوله.

فالمراد بكونها (بضعة منه) لا بد أن يكون معنى يصلح أن يكون مرتكزاً لكون رضاها رضاه (ص)، وأذاها أذاه، خصوصاً مع علمنا بأنه (ص) قد قال ذلك حينما أجابت عن سؤال: ما خير للمرأة؟ فقالت: أن لا ترى الرجال ولا يراها الرجال، كما سيأتي

---

(١) فلا موقع لما يقوله البعض من أن العاطفة الأبوية لنوح قد أثرت عليه فانساق معها حتى إنه لم يلتفت لخطاب الله له بهذا الشأن. راجع: البرهان في تفسير القرآن: ج٢ ص٢٢٠.

إن شاء الله تعالى.

أو أنه (ص) قد قال ذلك لعلي (عليه السلام) بحضور اولئك الذين تسببوا في أذى فاطمة(عليها السلام)، حين اخبروها بأنه قد خطب بنت ابي جهل.

فقال له علي(ع): والذي بعثك بالحق نبياً ما كان مني مما بلغها شيء ، ولا حدثت بها نفسي.

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: صدقت وصدقت. ففرحت فاطمة عليها السلام بذلك وتبسمت حتى رأى ثغرها. فقال احد الرجلين لصاحبه: ما دعاه إلى ما دعانا في هذه الساعة الخ...[١]

فالنبي إذن أراد أن يقول لمن أخبر فاطمة هذا الخبر الكاذب أنه آذاها وآذاه.

ومهما يكن من أمر، فإن المراد بهذه الكلمة لابد أن يكون معنى منسجماً مع كون أذاها أذاه. وهو أن مزاياها من مزايا رسول الله(ص) وكمالها من كماله، فالحديث عنها بما هي جزء من كيان النبي (ص) ووجوده الانساني والرسالي بكل ميزاته، ودقائقه، وخصوصياته التفصيلية، كإنسان إلهي كامل، يمثل الانسانية والفطرة، والكمال والصفاء، والحق والصدق، بأجلى وأدق هذه المعاني وأسماها.

وواضح أن فاطمة إنما تغضب إذا انتُقِصَتِ الانسانية، والقيم واعتُدِيَ عليها، وترضى إذا كرّمت وتكاملت هذه الانسانية والقيم وتجذرت، فالاعتداء عليها لا يغضبها من حيث هي شخص بل يغضبها من حيث أنه اعتداء على الانسانية، وعلى الكمال الروحي والسمو المعنوي؛ ولكون ذلك محاولة للانتقاص، من هذا

الوجود الكريم.

ان العدوان عليها عدوان على الحق، وعلى الفطرة وعلى الانسانية، وعلى الفضل، وذلك هو الذي يغضبها، ويغضب الله ورسوله، وكل عمل يأتي على وفق الفطرة، ويصون هذا الوجود، فهو الذي يرضيها ويرضي الرسول ويرضي الله. وبذلك تصلح ان تكون معياراً وميزاناً حين ترضى، وحين تغضب.

ولنا ان نقرب هذا المعنى بالاشارة الى شاهد قرآني وهو قوله تعالى: ﴿**من قتل نفساً بغير نفس أو فسادٍ في الارض، فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا**﴾ [١].

فإن الجسد الذي هو لحم وعظم لا يزال موجوداً، والذي فقد هو إرادته، واختياره، وعقله، وخصائصه الانسانية، من نبل وكرم، وعواطف، ومشاعر، و... إن الجسد قد أفرغ من محتواه بواسطة ازهاق روحه.

الزهراء أم أبيها:

ومن أغرب ما سمعناه مقولة اطلقها البعض مفادها:

ان الزهراء عليها السلام قد عوضت النبي(ص) عن عطف الأم، حيث إن امه ماتت، وهو لايزال طفلاً، فلأجل ذلك أطلق عليها لقب: أم أبيها.

إنه يقول بالحرف الواحد: «.. بدأ النبي حياته وهو يشكو فقد

---

(١) سورة المائدة: ٣٢.

حنان الأم، لأن حنان الأم ليس شيئاً يمكن أن تتكفله مرضعة أو مربية... إلى أن قال: ولذلك أعطته أمومتها باحتضانها له. وقالها رسول الله ، وهو يشعر: أن ذلك الفراغ الذي فقده بفقدان أمه استطاع أن يملأه من خلال ابنته[١]».

ونقول:

إن هذا الكلام لايمكن قبوله اذ لايمكننا قبول مقولة: أن النبي(ص) كان يعاني من عقدة نقص، نشأت عن فقده أمه، فاحتاج الى من يعوضه ما فقده..

بل معنى هذه الكلمة: أن الزهراء كانت تهتم بأبيها، كما تهتم الام بولدها، وهذا لايعني: أن ذلك سيعوض النبي عن عاطفة فقدها، أو سيكمل نقصاً يعاني منه.

وبعد، فهل يمكن أن يقبل هذا البعض ان غير الزهراء عليها الصلاة والسلام كان بامكانها أن تملأ هذا الفراغ. لو حدبت على رسول الله(ص)، ومنحته قسطاً من العاطفة التي هو بحاجة إليها؟!

إن الكلمة المذكورة: «أم أبيها» تريد أن تبين لنا حقيقة وابعاد تعامل السيدة الزهراء، مع أبيها، ولا تريد أن تتحدث عن ملء فراغات او حل عقد نقص في الشخصية النبوية المقدسة، والعياذ بالله.

العصمة جبرية في اجتناب المعاصي، ؟!!

١ ـ **يتحدث البعض** : عن أن العصمة التي تجلّت في الزهراء

(١) كتاب الندوة: ص٥٨.

عليها السلام قد انتجتها البيئة والمحيط الايماني الذي عاشت وترعرعت فيه، لأنها كانت بيئة الايمان والطهر والفضيلة والصلاح.

ومن الواضح: ان هذه المقولة فيما تستبطنه تستدعي سؤالاً حساساً وجريئاً، وهو:

ماذا لو عاشت الزهراء في غير هذه البيئة، وفي محيط ملوث بالرذيلة والموبقات؟!

وماذا لو عاش غير الزهراء في هذه البيئة بالذات؟

هل سوف تكون النتيجة هي ذاتها؟! وقد عاش البعض فعلاً في هذه البيئة بالذات، فلماذا لم يكن الامر كذلك؟

٢ ـ ومع كل ذلك نرى هذا البعض نفسه يتحدث عن تكوينية العصمة، الأمر الذي يستبطن مقولة «الجبر» الإلهي، التي ثبت بطلانها، ونفاها أهل البيت(ع)، بقولهم: لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين.

ونقول:

إن ذلك يثير أكثر من سؤال جريء وحساس أيضاً. وهو أنه لو كانت البيئة هي المؤثرة، فما معنى كون العصمة تكوينية؟! وممنوحة بالفيض الالهي المباشر، وبلا وساطة شيء، من محيط أو غيره؟!

ثم هناك سؤال آخر عن:

السبب في تخصيص هؤلاء بهذه العصمة الاجبارية التكوينية؟

ولماذا لم ينلها غيرهم معهم من سائر بني الانسان؟!!

و لماذا نحن نتعب ونشقى، ونحصل على القليل، وتكون لهم هم الدرجات العالية، مع أنهم لم يتعبوا ولم يجاهدوا أنفسهم مثلنا؟!

وسؤال آخر؛ وهو: ألا يكون الشخص الذي يقوم بالامتناع ـ من تلقاء نفسه ـ عن سيئة واحدة، أو المبادرة الى عمل حسنة واحدة في حياته، يجاهد بها نفسه وغرائزه، أفضل من جميع النبيين والاوصياء المعصومين بالتكوين والاجبار؟!

يضاف الى ذلك سؤال آخر وهو: ألا يعني ذلك أن لا يستحق المعصوم مدحاً ولا أجراً على عباداته، ولا على أي شيء من طاعاته للأوامر والزواجر الإلهية؟![1].

الى غير ذلك من علامات استفهام لا يمكن استيفاؤها عرضاً ورداً في هذا البحث المقتضب.

٣ ـ ولعله من أجل دفع غائلة هذا السؤال الاخير، عاد هذا البعض ليقول: ان العصمة التكوينية انما هي في الاجتناب عن المعاصي، حيث لا يقدر المعصوم على اقترافها. أمّا الطاعات فالاختيار فيها باقٍ له على حاله، وليس ثمة جبر إلهي عليها.. وهذه نفس مقولة الأشاعرة الذين فسروا العصمة بأنها «القدرة على الطاعة، وعدم القدرة على المعصية»[2].

ونقول:

اننا لا نريد ان نناقش هذا التفصيل (بين الطاعات وبين

(١) هذا السؤال قد سأله علماؤنا رضوان الله تعالى عليهم لأولئك القائلين بعدم قدرة المعصوم على المعصية. راجع اللوامع الإلهية: ص١٦٩.
(٢) راجع اللوامع الإلهية: ص١٦٩.

المعاصي)!! باسهاب، بل نكتفي بالالماح الى ما يلي:

أولاً: إن ترك الطاعات أيضاً معصية، فهو إذن لا يقدر على هذا الترك تكويناً فكيف يكون مختاراً في فعلها، وما معنى كونه مختاراً في خصوص الطاعات ؟!.

ثانياً: ان هذا التفصيل لا دليل عليه، ولا توجيه له بل هو تحكم محض فلماذا لا تكون القضية معكوسة، فيكون مختاراً في ترك المعاصي مكرهاً على فعل الطاعات..

والملفت للنظر هنا: أنه حين واجهته هذه الاسئلة التجأ تارة الى مقولة البلخي بأن الثواب على الطاعة إنما هو بالتفضل، لا باستحقاق العبد. وتارة اخرى الى ما يتحدث عنه البعض بزعمه من ان الاستحقاق بالتفضل وهي مقالة كمقالة البلخي لايلتفت اليها لقيام الدليل على أن الطاعة بالاستحقاق لا بالتفضل.

وهذا الدليل هو: أن الطاعة مشقة ألزم الله العبد بها؛ فإن لم يكن لغرض كان ظلماً وعبثاً، وهو قبيح لا يصدر من الحكيم. وإن كان لغرض، فإن كان عائداً إليه تعالى فهو باطل لغناه وإن كان عائداً الى المكلف، فإن كان هذا الغرض هو الإضرار به كان ظلماً قبيحاً، وان كان هو النفع له فإن كان يصح أن يبتدىء الله به العبد، فيكون التكليف حينئذٍ عبثاً، وان كان لا يصح الابتداء به بل يحتاج الى تكليف ليستحق أن يحصل على ذلك النفع فهو المطلوب.

فالنتيجة إذن هي: أن الثواب بالاستحقاق لا بالتفضل.

وأما قول البلخي فهو باطل من الأساس، لأنه يستند فيما ذهب اليه الى أن التكاليف إنما وجبت شكراً للنعمة، فلا يستحق بسببها

مثوبة، فالثواب تفضل منه تعالى.

ولا شك في عدم صحة هذا القول، إذ أن الكلام انما هو في مرحلة الحسن والقبح، و يقبح عند العقلاء أن ينعم شخص على غيره، ثم يكلفه ويوجب عليه شكرها من دون إيصال ثواب على هذا التكليف، فإنهم يعدون ذلك نقصاً، وينسبونه الى حب الجاه والرياسة ونحو ذلك من المعاني القبيحة التي لا تصدر من الحكيم، فوجب القول باستحقاق الثواب.

غاية ما هناك أنه يمكن ان يقال، وان كان ذلك لا يلائم كلام البلخي ايضاً بل هو ايضاً ينقضه ويدفعه: انه وان كانت مالكية الله سبحانه لكل شيء تجعله، متفضلاً في تقرير أصل المثوبة لمملوكيه على أفعالهم، ولكنه بعد أن قرر لهم ذلك بعنوان الجزاء، وتفضل عليهم في زيادة مقاديره، حتى لقد جعل الحسنة بعشرة أمثالها، أو بسبع مئة ضعف، والله يضاعف لمن يشاء وبعد ان دخل ذلك في دائرة القرار، وأصبح قانوناً إلهياً مجعولاً، فقد دخل في دائرة الاستحقاق بعد أن لم يكن.

ولأجل ذلك لم يجز في حكم العقل أن يعطي الله العاصي، ويمنع المطيع، ولو كانت المثوبة من باب التفضل لجاز ذلك، وهذا نظير ما لو قرر رجل أن يجعل لولده جائزة على نجاحه في الامتحان في مدرسته، فإذا نجح الولد، فسيطالب أباه بالجائزة، ويرى انه مظلوم ومهان لو لم يعطه إياها، فضلاً عن أن يعطيها لأخيه الراسب.

هل للمحيط والبيئة تأثير في العصمة:

وأما بالنسبة لما قيل عن تأثير البيئة والمحيط الايماني في شخصية الزهراء عليها السلام:

فإننا نقول فيه:

ان الزهراء النور التي خلقت من ثمر الجنة، وكانت تحدث أمها وهي في بطنها، قبل أن تولد. هي خيرة الله سبحانه، قد اصطفاها لتكون المعصومة[1] الطاهرة، والصفوة الزاكية، قبل دخولها في هذه البيئة التي يتحدث البعض عنها على أنها هي السبب الرئيسي في ما للزهراء من مقامات وكرامات. وحديثه هذا يستبطن: أن الزهراء نفسها عليه السلام لو عاشت في بيئة أخرى ليست ببيئة صلاح وخير وإيمان، فلسوف تطبعها بطابعها الخاص، فتكون المرأة الشريرة والمنحرفة، والعياذ بالله!! فهل هذا مقبول أو معقول؟!..

اننا نصرّ على ان المحيط الذي عاشت فيه الزهراء عليها السلام،

---

(١) العصمة في الانبياء والاوصياء ثابتة بدليل العقل، لاقتضاء مقام النبوة والامامة لها. ويؤيدها النقل، وقد يتعرض النقل أيضاً لبيان حدودها وآفاقها، وغير ذلك من خصوصيات..

أما عصمة الزهراء عليها السلام، فهي ثابتة بالنقل الصحيح الثابت عن الرسول (ص)، وبنص القرآن الكريم، وهي من ضروريات المذهب وثوابته. وبديهي أن لا تعرف العصمة إلا بالنقل، لأن الاوامر والزواجر الالهية لا تنحصر بأعمال الجوارح الظاهرية، بل تتعداها الى القلب والنفس والروح، والى صياغة مواصفات الانسان، ومشاعره وأحاسيسه، مثل الشجاعة والكرم والحسد، والحب والبغض، والايمان والنفاق، والنوايا وغير ذلك مما لا سبيل لنا للاطلاع عليه بغير النقل عن المعصوم.

لم يكن هو محض السبب في وصول الزهراء الى مقام الكرامة والزلفى، ولا كان هو الذي صاغ وبلور شخصيتها الايمانية، وحقق عصمتها، وكمالها الانساني، بل إن فطرتها السليمة، وروحها الصافية، وعقلها الراجح، وتوازنها في خصائصها وكمالاتها الانسانية، ثم رعاية الله سبحانه لها، ومزيد لطفه بها، وتسديده وتوفيقه، وسعيها باختيارها الى الحصول على المزيد من الخلوص والصفاء، والطهر، والوصول الى درجات القرب والرضا، إن ذلك كله هو الذي انتج شخصية الزهراء المعصومة والمطهرة.

فالعصمة لا تعني العجز عن فعل شيء، وإنما تعني القدرة والمعرفة، والاختيار الصالح، والارادة القوية الفاعله مع العقل الكبير، واللطف والرعاية والتسديد الالهي. أما كبر السن أو صغره، أو مقدار النمو الجسديّ، فليس هو المعيار في صفاء الروح، أو كمال الملكات، والخصال الانسانية، ولا في فعلية التعقل، أوقوة العقل والادراك، ولا في سعة المعرفة، واستحقاق منازل الكرامة؛ فقد آتى الله يحيى عليه السلام الحكم صبيا، كما أن عيسى عليه السلام قد تكلم في المهد:

﴿قال إني عبد الله آتاني الكتاب، وجعلني نبياً، وجعلني مباركاً أينما كنت، وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً، وبرّاً بوالدتي، ولم يجعلني جباراً شقيا﴾[1].

ولم تكن الزهراء (عليها السلام) في أي وقت من الاوقات بعقلية طفل، ولا بمستوى ملكات وإدراكات وطموحات وليد.

وقد تكلم علي، والزهراء عليهما السلام حين ولادتهما، وحدثت الزهراء أمها قبل أن تولد.

(١) سورة مريم: ٢٠ / ٢٢.

وقد ذكرت لنا الروايات وكتب التاريخ وغيرها عن مصادر الفريقين كثيراً من هذا وامثاله مما يتعلق بأهل البيت عليهم السلام. مما يدل على هذه الحقيقة فيهم وفيها صلوات الله وسلامه عليهم وعليها، وعلى شيعتها ومحبيها الى يوم الدين.

إمكانية التمرد على البيئة والمحيط:

أمّا فيما يرتبط بالمحيط والبيئة، فلسنا ننكر ما له من تأثير على روح الانسان وسلوكه وأخلاقياته ونفسيته.

ولكننا نقول: إن ذلك ليس مطرداً في جميع الناس، ولا هو حتمي الحصول، الى درجة ان يفقد الانسان معه إرادته، ويأسره، ويمنعه من الاختيار ويقيده عن الحركة باتجـاه الخير، والصلاح، والنجاح والفلاح.

وقد أوضح القرآن الكريم لنا ذلك بما لا يدع مجالاً للشك حينما تحدث عن نساءٍ جعلهن مثلاً يحتذى كمريم بنت عمران، وآسيه بنت مزاحم ثم تحدث عن أخريات مثلاً للعبرة والحذر كامرأة نوح ولوط.

فقد قال سبحانه وهو يتحدث عن إحدى زوجات النبي (ص)، كان النبي (ص) قد أسر إليها حديثـاً هامـاً جداً فأفشته وزادت فيه:

﴿ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح، وامرأة لوط، كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين، فخانتاهما، فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً، وقيل ادخلا النار مع الداخلين. وضرب الله مثلاً للذين آمنوا امرأة

فرعون، إذ قالت: رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة، ونجني من فرعون وعمله، ونجني من القوم الظالمين. ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها، فنفخنا فيه من روحنا، وصدقت بكلمات ربها، وكتبه، وكانت من القانتين﴾ [١].

فنجده سبحانه قد ضرب مثلاً للذين آمنوا ـ وليس لخصوص النساء المؤمنات ـ بآسية بنت مزاحم، ومريم بنت عمران.

وضرب مثلاً للذين كفروا ـ وليس لخصوص النساء الكافرات ـ بزوجتي نوح ولوط ـ **ولتوضيح ذلك نقول:**

ألف: زوجتا النبي نوح والنبي لوط (ع):

إن الذي يساعد على وضوح ما نريد بيانه في معنى الآيات، هو ملاحظة الامور التالية:

١ ـ أشار في الآية الى وقوف امرأة في مقابل رجل، ولعل البعض يرى للرجال على النساء تميزاً في جهات معينة، تعطي للرجل الافضلية والأولوية في أمور كثيرة.

٢ ـ ان هذين الرجلين هما في موقع الزوجية، وللزوج موقعه القوي في داخل بيت الزوجية على الأقل.

٣ ـ ومع صرف النظر عما تقدم، فإن الزوج عادة هو أعرف الناس حتى من الأم والأب، بأحوال زوجته، وبطبائعها، وبنقاط ضعفها وقوتها، لأنه على احتكاك عملي مستمر معها، وهي تعيش معه

---

(١) سورة التحريم: ١٠ / ١٢.

ـ عادة ـ الوضوح بأقصى حالاته وأرفع درجاته.

٤ ـ وهذا الرجل يملك من صفات الكمال الانساني كل اسباب القوة خصوصاً في وعيه، وتدبيره، وعقله وحكمته، ومن حيث مستواه الفكري، وسلامة هذا الفكر، ومن حيث قدراته الاقناعية، فضلاً عما سوى ذلك، بل هو القمة في ذلك كله، حتى استحق ان يكون نبياً، بل رسولاً، بل ان أحدهما وهو نوح، من أولى العزم الذين يملكون أعلى درجات الثبات والحصانة والقوة.

وهل هناك أعرف من النبي الرسول بأساليب الاقناع و وسائله وأدواته؟ أم هناك أكثر منه استجماعاً للمفردات الفكرية وغيرها مما يحتاج اليه في ذلك؟!.

٥ ـ كما ان هذه المرأة تعيش في محيط هدى، وفي أجواء الطهر، والصفاء، والاستقامة، والفضيلة، والايمان، والخير، والصلاح، حيث يتجسد ذلك كله واقعاً تتلمسه بصورة مباشرة، وليس مجرد نظريات.

أما الانحراف والسوء والشرك فلن يكون في هذا المحيط الا غريباً، مرفوضاً، ومنبوذاً، لا يجد حرية الحركة، ولن ينعم بالقبول والرضا ابداً.

٦ ـ ان هذين الرجلين النبيين، وأحدهما من أولى العزم، يتحملان مسؤولية هداية الأمة، والذب عنها، وإبعادها عن مزالق الانحراف وآفاته.

بل ان هذه الهداية هي مسؤوليتهما الاولى والاساس، وهي كل شيء في حياتهما الرسالية الهادية. وليست أمراً عارضاً، كالمال

الذي يمكن تعويضه، أو الجاه الذي يمكن العيش بدونه، ولا هي من قبيل السلطة، والنفوذ، وادارة البيت ولا هي مصلحة مادية، ولا اي شأن من شؤون الحياة، مما يمكن التغاضي عنه. بل المساس بها مساس بالمصير، وبالوجود، وبالمستقبل، وبالآخرة والدنيا. إنه ينظر الى هذه المهمة ويتعامل معها من موقع التقديس، ومن موقع التعبد والتدين.

وتتحداه زوجته التي لا تدانيه في شيء مما ذكرناه، وتتمرد عليه في صميم مسؤوليته، وفي أعز وأغلى وأقدس شيء لديه.

٧ ـ وهذا التحدي هو للمحيط وللبيئة؛ لأنه ينبع من داخل بيئة الصلاح، والايمان والخير، والهدى.

٨ ـ ويزيد في الألم والمرارة، أنها تتحداه في شيء يندفع اليه بفطرته، ويرتبط به بقلبه ووجدانه، وبأحاسيسه، وبعمق مشاعره، وبهيمنات روحه، وبكل وجوده.

والأكثر مرارة في هذا الامر، انها تريد ان تكون النقيض الذي لا يقتصر على مجرد الانحراف، بل هي تعمل على تقويض وهدم ما يبنيه، مستفيدة من المحيط المنحرف الذي قد يعينها على تحقيق ما تعمل من أجله، ويعطيها نفحة قوة، وفضل عزيمة.

ومن جهة أخرى: فإن هذا الامر لا يختص بمورد واحد يمكن اعتباره حالة عفوية أو استثناءً أو حالة شاذة، فقد تكررت القضية ذاتها وشملت نوحاً ولوطاً عليهما السلام اللذين ضرب الله المثل بما جرى لهما.

ب: زوجة فرعون:

وفي الجهة المقابلة تقف المرأة المجاهدة الصابرة آسية بنت مزاحم الشهيدة. **ونوضح ما نرمي اليه في حديثنا عنها فيما يلي من نقاط:**

١ ـ ان آسية بنت مزاحم امرأة في مقابل رجل، هو فرعون بالذات.

٢ ـ وفرعون هذا هو الزوج المهيمن والقوي، وهو يتعامل مع هذه المرأة الصالحة من موقع الزوجية.

٣ ـ وفرعون الرجل والزوج، لا يملك شيئاً من المثل والقيم الانسانية والرسالية، ولا يردعه رادع عن فعل أي شيء، في أي موقع من مواقع حياته، فهو يسترسل مع شهواته، وطموحاته، ومصالحه، بلا حدود ولا قيود، ودونما وازع أو رادع.

أما آسية فعلى النقيض من ذلك، ترى نفسها محكومة لضوابط الدين والقيم والمثل، وهي تهيمن على كل وجودها فلا تستطيع أن تسترسل في حركتها، ولا يمكنها أن تتوسل بكل ما يحلو لها.

٤ ـ وفرعون يمثل أقصى حالات الاستكبار في عمق وجوده، وذاته، حتى ليدعي الربوبية، ويقول للناس: «أنا ربكم الأعلى»، فلا يرى أن أحداً قادر على أن يخضعه، أو أن يملي عليه رأيه وإرادته، بل تراه يحمل في داخله الدوافع القوية لسحق كل من يعترض سبيل أهوائه وطموحاته.

فرعون هذا تتحداه امرأته!! في صميم كبريائه، وفي رمز استكباره وعلّوه، وعنفوانه، وعمق طموحاته، في ادعائه الربوبية، وفي

كل ما يرتكبه من موبقات، وما يمثله من انحراف.

٥ ـ وفرعون ملك لديه الجاه العريض، وغرور السلطان، وعنجهيته، وجاذبيته، وعنفوانه، وزهوه. وما أحب تلك المظاهر الخادعة الى قلب المرأة، وما أولعها بها.

وإذا كانت المرأة تميل الى الزهو، فإنها الى زهو الملك العريض أميل، وإذا كان الجاه العريض يستثيرها، فهل ثمة جاه كجاه السلطان، فكيف وهو يدعي الربوبية لنفسه؟!.

٦ ـ أما المغريات فهي بكل صنوفها، وفي أعلى درجات الاغراء فيها، متوفرة لفرعون، فلديه الدور والقصور، والبساتين، والحدائق الغنّاء، ولديه اللذائذ والأموال، والخدم والحشم، ولديه الزبارج والبهارج وزينة الحياة الدنيا.

وهل ثمة أحب الى قلب المرأة من القصر الشاهق، ومن الأثاث الفاخر، واللائق، ومن وصائف كالحور، وغير ذلك من بواعث البهجة والسرور؟!

٧ ـ وعند فرعون الرجال والسلاح، وكل قوى القهر، والتسلط، والجبروت، والهيمنة، ولذلك أثره في بث الرهبة، والرعب في قلب كل من تحدثه نفسه بالتمرد، والخلاف.

٨ ـ وعند فرعون أيضاً المتزلفون، والطامعون، والطامحون، الذين هم وسائله وأدواته الطيّعة، التي تحقق رغباته، وتلبي طلباته، مهما كانت، وفي أي اتجاه تحركت.

٩ ـ وهناك الواقع المنحرف الذي تهيمن عليه المفاهيم الجاهلية، والجهل الذريع، والافتتان الطاغي بالحياة الدنيا، هذا الواقع الذي تفوح

منه الروائح الكريهة للشهوات البهيمية، وتنبعث فيه الاهواء، وتضج فيه الجرائم.

١٠ ـ وفي محيط فرعون، تريد امرأة فرعون أن تتخلى عن لذات محسوسة وحاضرة من أجل لذة غائبة عنها، مع ان الانسان كثيراً ما يرتبط بما يحس ويشعر به، أكثر مما يرتبط بما يتخيله او يسمع به، بل هو يستصعب الانتقال من لذة محسوسة الى لذة أخرى مماثلة لها، فكيف يؤثر الانتقال الى ما هو غائب عنه، ولا يعيشه إلا في نطاق التصور والامل بحصوله في المستقبل، ثقةً بالوعد الالهي له.

بل إنها عليها السلام تريد ان تستبدل لذة وسعادة ونعيماً حاضراً بألم وشقاء، و بلاء، بل بموت محتم لقاء لذة موعودة.

١١ ـ وبعد ذلك كله، إن هذه المرأة لا تواجه رجلاً كسائر الرجال، بل تواجه رجلاً عرف بالحنكة، والدهاء، والذكاء.

فكما كان عليها أن تواجه استكباره، وسلطانه، وبغيه، وكل إرهابه وإغرائه، فقد كان عليها ايضاً ان تواجه مكره، وأحابيله، وتزويره، وأساليبه الذكية الخداعة، وهو الذي استخف قومه فأطاعوه.

وقد ظهرت بعض فصول هذا الكيد والمكر في الحوار الذي سجله الله سبحانه له مع موسى، ومع السحرة الذين جاء بهم هو، فآمنوا بإله موسى[1].

---

(١) إن حنكة فرعون كانت عالية الى درجة أنه ـ كما قال القرآن الكريم ـ استخف قومه فأطاعوه، أي انه قد تسبب في التأثير على مستوى تفكيرهم، وخفف من مستوى وعيهم للامور..

كما اننا حين نقرأ ما جرى بينه وبين موسى والسحرة، نجده أيضاً في غاية الفطنة والدهاء، فقد قال تعالى:

....

﴿.. قال فرعون: وما رب العالمين؟! قال: رب السموات والارض وما بينهما إن كنتم موقنين. قال لمن حوله: ألا تستمعون؟! قال ربكم، ورب آبائكم الاولين. قال: إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون﴾. سورة الشعراء، الآيات ٢٣ - ٢٧.

فيلاحظ: انه حاول في بادىء الامر ان يسفِّه ما جاء به موسى بطريقة إظهار التعجب والاستهجان. فلما رأى إصرار موسى على مواصلة الاعلان بما جاء به لجأ الى اتهامه بالجنون. ولكنه أيضاً وجد أن موسى يواصل بعزم ثابت، وإصرار أكيد، إعلانه المخيف لفرعون فالتجأ الى استعمال اسلوب القهر والقمع، فقال لموسى: ﴿قال: لئن اتخذت إلهاً غيري لأجعلنك من المسجونين﴾. فواجهه موسى (ع) بإبطال كيده هذا، وجرده من هذا السلاح، حيث قال له: ﴿أولو جئتك بسلطان مبين﴾ فاضطره أمام الناس الى الرضوخ لذلك فقال: ﴿فأت به إن كنت من الصادقين﴾ فأظهر موسى المعجزة التي جردته من سلاح المنطق والحجة. ولكنه مع ذلك لم يستسلم بل التجأ الى سلاح آخر، يدلل على حنكته البالغة ودهائه العظيم وعلى درجة عالية من الذكاء، حيث نقل المعركة فوراً من ساحته هذه الى ساحة الآخرين، وأخرج نفسه عن دائرتها، وجعل من نفسه إنساناً غيوراً على مصلحة الناس، يريد أن يدفع الشر عنهم، وأن يحفظ لهم مواقعهم فأظهر أن ما جاء به موسى (ع) لا يعنيه هو ولا يهدد موقعه، وإنما هو يستهدفهم دونه فالقضية إذن هي قضيتهم، فلا بد أن يبادر كل منهم لمواجهتها، وليست هي قضية يمكن التفريط في شأنها، ولا هي تسمح لهم باللامبالاة، أو التأجيل، أو التواكل، مستفيداً من طبيعة المعجزة عنصر التمويه عليهم والتشويه للحقيقة، حيث اعتبر ان انقلاب العصا الى ثعبان وخروج اليد بيضاء، سحراً يريد موسى أن يتوسل به الى إخراجهم من أرضهم، فهو قد حوَّل المعجزة القاهرة الى دليل له، يبطل به دعوى موسى التي جاءت المعجزة لاثباتها وتأكيدها، ثم ألقى الكرة في ملعبهم، وجعل القرار لهم. واستطاع من خلال ذلك أن يقتنص فرصة جديدة يستدرك بها شيئاً من القوة لمواجهة موسى..

وهذا هو ما أوضحته الآيات التالية:

خلاصة:

كانت تلك بعض لمحات الواقع الذي واجهته امرأة فرعون، التي هي من جنس البشر، ومن لحم ودم، لها ميولها، وغرائزها، وطموحاتها، ومشاعرها، وأحاسيسها.

وقد واجهت رحمها الله كل هذا الواقع الصعب بصبر وثبات، ولم تكن تملك الا نفسها، وقوي ارادتها، وقويم وعيها، الذي جعلها تدرك: أن ما يجري حولها هو خطأ، وجريمة، وانحراف وخزي،

﴿قال: فأت به إن كنت من الصادقين. فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبي. ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين. قال للملأ حوله: إن هذا لساحر عليم، يريد أن يخركمم من أرضكم بسحره، فماذا تأمرون. قالوا: أرجه وأخاه وابعث في المدائن حاشرين﴾ سورة الشعراء: ٢٨ و ٣٦ وراجع سورة طه: ٤٧ / ٥٧.

فكل ذلك يشير الى أن فرعون لم يكن رجلاً عادياً، بل كان على درجة عالية من الذكاء والمكر والدهاء، وانه في حين كان قد استخدم كل قدراته من مال وجاه وجيوش، وقمع وقهر، في سبيل الوصول الى مبتغاه، فإنه أيضاً قد استخدم ذكاءه وأساليبه الماكرة في سبيل ذلك، حتى ﴿استخف قومه فأطاعوه﴾ سورة الزخرف: ٥٤.

ولننظر بدقة الى قوله تعالى ﴿وقال فرعون: ذروني أقتل موسى وليدع ربه، إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الارض الفساد﴾ سورة غافر: ٢٦.

ولنتأمل في موقف فرعون من السحرة، وطريقة مواجهته للصدمة التي نتجت عن إيمانهم بما جاء به موسى، فإنه هو الآخر، دليل آخر يضاف الى ما تقدم على حنكته وذكائه، وطبيعة أساليبه الماكرة والفاجرة. ولسنا هنا بصدد التوسع في هذا الموضوع، ولم نرد إلا التنويه والاشارة لندلل من خلال ذلك على عظمة الانجاز، وقيمة النصر الذي حققه نبي الله موسى (ع) على هذه الطاغية المستكبر والماكر.

فرفضت ذلك كله من موقع البصيرة والإيمان، و واجهت كل وسائل الإغراء والقهر، ولم تبال بحشود فرعون، ولا بأمواله، ولا بجاهه العريض، ولا بزينته ومغرياته، ولا بمكره وحيله وحبائله..

وطلبت من الله سبحانه وتعالى أن يهييء لها سبل النجاة من فرعونية فرعون، ومن اعمال فرعون، ومن محيط القوم الظالمين.

ولم يؤثر شيء من ذلك كله، من البيئة والمحيط وغير ذلك، في زعزعة ثقتها بدينها وربها، او في سلب إرادتها، او في سلامة وصحة خيارها واختيارها.

وكان دعائها: «**رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة، ونجني من فرعون وعمله، ونجني من القوم الظالمين**».

فهي تعتبر الإبتعاد عن فرعون، وعن ممارسات فرعون نجاة، وتعتبر الإبتعاد عن دنس الإنحراف والخروج من البيئة الظالمة نجاةً ايضاً..

وهي لا تريد من الله قصوراً ولا زينة، ولا ذهباً ولا جاهاً، بل تريد أن تفوز بنعمة القرب منه تعالى، (عندك)، وبمقام الرضا، على قاعدة: (رضا الله رضانا أهل البيت).

ج: مريم (ع) في مواجهة التحدي:

أما التحدي في قضية مريم عليها السلام فهو الآخر قاس ومرير، إنه تحدٍ في أمر يمس شخصيتها وكيانها، وهو من أكثر الامور حساسية بالنسبة اليها كأنثى، تعتبر نفسها أمام قومها رائدة الطهر والفضيلة، وتنعى عليهم رجسهم وانحرافهم، إنه التحدي في أمر العفة والطهر،

وقد جاء بطريقة تفقد معها كل وسائل الدفاع عن نفسها، إذ كيف يمكن لامرأة أن تأتي قومها بمولود لها، ثم تزعم لهم أنها لم تقارف إثماً، ولا علاقة لها برجل.

انها تزعم: أنها قد حملت بطفل ولم يمسسها بشر، وتصر على أنها تحتفظ بمعنى العفة والطهارة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي لا تقبل أي تأويل في هذا المجال، ولو كان من قبيل حالات العنف التي تعذر فيها المرأة.

بل وحتى المرأة، المتزوجة حين تلد فإنها في الايام الاولى تكون خجلى الى درجة كبيرة، لا سيما أمام من عرفوها وعرفتهم وأَلِفوها وألفتهم.

فكيف إذا كانت تأتي قومها بطفل تحمله، وقد ولدته ولم تكن قد تزوجت، ثم هي تصر على انها لم يمسسها بشر!! أو لا ترضى منهم أن يعتقدوا أو حتى أن يتوهموا غير ذلك.

ولم يهتز إيمان مريم، ولم تتراجع، ولم تبادر الى إخفاء هذا الطفل، ولا الى إبعاده ولا الى التبرء منه، بل قبلت، ورضيت، وصبرت، وتحملت في سبيل رضا الله سبحانه، فكانت سيدة نساء زمانها بحق، وبجدارة فائقة، لأنها صدَّقت بكلمات الله، وكانت من القانتين.

أما الصدِّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء صلوات الله وسلامه عليها، فقد أخبر الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم انها أفضل من جميع نساء العالمين من الأولين والآخرين بمن فيهم مريم وآسية وسواهما، رغم كل ما قاسوه وما واجهوه مما ينبؤك عن عظيم مكانتها

وبلائها لقوله (ع) : إن اشد الناس بلاءً هم الأنبياء ثم الذين يلونهم ثم الأمثل فالأمثل[١].

من نتائج ما تقدم:

ونستخلص مما تقدم نتائج كثيرة، نذكر منها هنا ما يلي:

١ ـ قد ظهر مما تقدم من خلال عرض ما ضربه الله مثلاً: أن البيئة والمحيط ليس هو الذي يصنع شخصية الانسان، وان كان ربما يؤثر فيها احياناً، إذا فقدت الرقابة الواعية، حيث يستسلم الانسان للخضوع والخنوع.

فلا مجال إذن لقول هذا البعض: إن شخصية الزهراء عليها السلام، هي من نتاج المحيط والبيئة التي عاشتها، و لن نقبل أن يقال: إنها عليها السلام لو عاشت في محيط آخر ـ فاسد مثلاً ـ لكانت قد عاشت واقع محيطها الفاسد ايضاً.

٢ ـ إن مواجهة مريم لضغوطات محيط الانحراف، في أشد الامـور حسـاسية وأهمية بالنسبة اليها، وهي لا تملك أي وسيلة مألوفة للدفاع عن نفسها، سوى هذا الإيمان الصافي، والثقة الكبيرة بالله تعالى.

ثم تحرك آسية بنت مزاحم في عمق وكر الانحراف والشرك، وفي صميم محيطه، وبيئته، لمواجهة أعتى القوى، وأكثرها استجماعاً لوسائل القهر، والاغراء، والتحدي، وأشدها بغياً، وظلماً، واستكباراً..

---

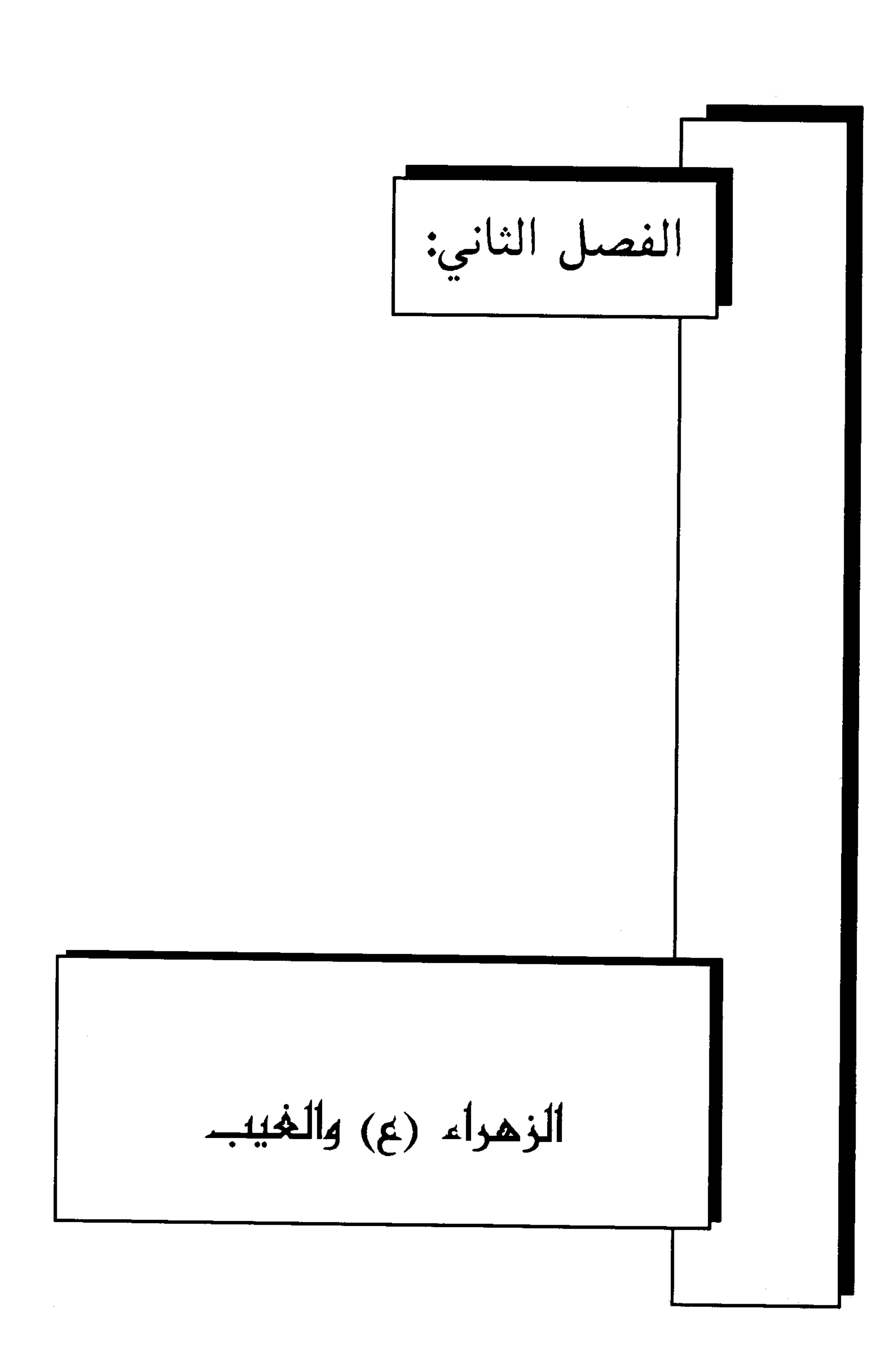
(١) راجع البحار: ج٦٤ ص٢٠٠.

إن هذا وذاك يدل على أنه لا مجال لتبرير الانحراف بضغوطات المحيط، والبيئة، أو السلطة، أو الخضوع لإرادة الزوج، وما الى ذلك.

٣ ـ قد ظهر مما تقدم: أن للمرأة كما للرجل، قوّة حقيقية، وقدرة على التحكم بالقرار النهائي في أية قضية ترتبط بها، وأنها في مستوى الخطاب الالهي، وتستطيع ان تصل الى أرقى الدرجات التي تؤهلها لأسمى المقامات، في نطاق الكرامة والرعاية الالهية.

٤ ـ إن الاندفاع نحو إحقاق الحق، وإقامة شرائع الله، والعمل بأحكامه، والتزام طريق الهدى والخير أمر موافق للفطرة والعقل دون ريب، وان الانحراف عن ذلك ما هو إلا تخلف عن مقتضيات الفطرة، واستخفاف بأحكام العقل، وتفريط بمعاني الانسانية والسداد والرشاد.





الفصل الثاني:

الزهراء (ع) والغيب



الجوانب الغيبية في حياة الزهراء (ع):

هناك من يقول: انه لا حاجة لنا فيما يفيض فيه التاريخ في مسألة زواج الزهراء عليها السلام، والجوانب الغيبية في ذلك الزواج، فيما احتفلت به السماء، وغير ذلك مما يتعلق بهذا الأمر، كما أنه يتحفظ على الحديث الذي يقول بوجود عناصر غيبية أو خصوصيات غير عادية في شخصية الزهراء عليها السلام، وماذا ينفع أو يضر ـ على حد تعبيره ـ أن نعرف أو نجهل: أن الزهراء (ع) نور أو ليست بنور؟ فإن هذا علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله.

ويضيف على هذا قوله: ولا نجد ان هناك خصوصية غير الظروف التي كفلت لها النمو الروحي والعقلي، والالتزام العملي، بالمستوى الذي تتوازن فيه عناصر الشخصية بشكل طبيعي في مسألة النمو الذاتي، ولا نستطيع اطلاق الحديث المسؤول القائل بوجود عناصر غيبية مميزة تخرجها عن مستوى المرأة العادي، لأن ذلك لا يخضع لأي اثبات قطعي.

ونقول:

إننا بالنسبة لضرورة الثقافة الغيبية نسجل ما يلي:

اولاً: إن إثارة الامور بهذه الطريقة، التي يخشى أن تسبب بإثارة صراع داخلي، من حيث أنها ترمي إلى التشكيك بضرورة الثقافة الدينية الغيبية وذلك غير مقبول ولا معقول؛ لأن ذلك من بديهيات الدين والعقيدة، ولا شك أن إبعاد جانب مهم جداً من قضايا الدين والايمان عن دائرة الاهتمام، بطريقة التسويف أو التسخيف، أو التقليل من أهميته، يعتبر تقويضاً لركن مهم من أركان الدين، وهو إرباك حقيقي للفكر الاسلامي الرائد، وهو يستبطن وضع علامات استفهام على الكثير من مفردات المعارف الدينية الاخرى، الامر الذي سينتهي الى أن يضعف إيمان الناس، وأن تنحسر معرفتهم بالله سبحانه وتعالى وبرسله وأصفيائه، ويتزعزع واقع اعتقادهم بحقائق الاسلام والايمان، ويثير تساؤلات كثيرة حول أمور كان الاجدر أن لا يثار حولها جدل غير منهجي ولا علمي، حيث لا ينتج عن ذلك الا إرباك الحالة العامة، وصرف اهتمامات الناس الى اتجاهات بعيدة عن الواقعية، وعن التفكير الجدي في أمور مصيرية، تهدد مستقبلهم ووجودهم، وتبعدهم عن التخطيط والعمل لمواجهة الاخطار الجسام التي تنتظرهم في حلبة الصراع مع قوى الحقد والاستكبار، التي لا بد من تشابك الايدي، وتضافر الجهود في مواجهتها.

عصمنا الله من الخطل والزلل في الفكر والقول والعمل إنه ولي قدير، وبالاجابة حري وجدير.

ثانياً: لا شك في ان النصوص التي تثبت عناية الهية، ورعاية

غيبية للزهراء، بل كرامات ومعجزات [١]، وميزات لها، هي بدرجة من الكثرة تُفْقِدُ الإقدام على انكارها مبرره من الناحيتين العلمية والوجدانية.

واذا كان هذا الحجم من النصوص لا يثبت ميزة وكرامة ورعاية غيبية، فلا مجال بعدُ لإثبات أية حقيقية اسلامية أخرى.

وقد سبقه المعتزلة الى إنكار كرامات الاولياء، بحجة اشتباهها بمعجزات الانبياء، فلا يعرف النبي من غير النبي [٢].

ولم يلتفتوا الى ان ظهور الكرامة إنما هو للولي الذي يلتزم خط الايمان بصورة يمتنع معها من ادعائه النبوة، وإلا فإنه ليس بولي ولا يستحق كرامة الله، ولن يظهر الله له هذه الكرامة يوماً.

ثالثاً: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**ألم، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب، ويقيمون الصلاة، ومما رزقناهم ينفقون**﴾[٣].

ومما لا شك فيه أن للامور الغيبية تأثيراً قوياً على الحالة الايمانية للإنسان المسلم، وأن الغيب هو من الامور الاساسية في موضوع الايمان، الذي يريده الله سبحانه من عباده.

---

(١) فقد ذكر أبو الصلاح الحلبي في الكافي: ص١٠٢ و١٠٣ ان المعجزات تظهر لغير الانبياء أيضاً، ولا يقتصر الامر فيها على التحدي للانبياء في نبوتهم ـ كما يحاول البعض أن يدعيه ـ وقد مثل لذلك أبو الصلاح بقصة آصف بن برخيا ومجيئه بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف. وما ظهر لمريم من معجزات كحصولها على الرزق و معجزات تلاميذ عيسى، وغير ذلك.

(٢) شرح عقائد النسفي للتفتازاني: ص١٧٧.

(٣) سورة البقرة: ١ و ٣.

كما أن مما لا شك فيه ايضاً: أنه لا يكفي في الايمان بالغيب أن يكون مجرد إحساس مبهم وغامض بوجود غوامض ومبهمات في بعض جوانب الحياة، ثم شعور بالعجز عن نيل تلك الغوامض، ومن ثم شعور بالخوف والخشية منها.

ولا يكفي أيضاً في تحقق الايمان، بحد ذاته، وبكل حالاته ومفرداته، غيبيةً كانت أو غيرها مجرد الحصول على قناعات فكرية جافة، ومعادلات رياضية، تستقر في عقل ووعي الانسان ليرسم على اساس ذلك خريطة سلوكية، أو حياتية منفصلة عن الغيب، أو غير منسجمة أو متناغمة معه، لا يكفي هذا ولا ذاك، فإن الايمان فعل اختياري، يتجدد، ويستمر حيث ان الله سبحانه قال: ﴿**يؤمنون**﴾ ولم يقل آمنوا، ليفيد بالفعل المضارع التجدد، والاستمرار أي أنهم يختارون هذا الايمان، ويحدثونه، ويوجدونه، ويجسدونه باستمرار.

واذا كان من الواضح ايضاً: أن الخشية من المجهول، والاحساس المبهم بالامور الغائبة عن حواسنا ليس إيماناً، بل هو ينافي الايمان الذي هو عقد القلب على أمر، واحتضانه له بعطف وحنان، ومحبة وتفهم، ثم سكون هذا القلب الى ما يحتضنه، واطمئنانه اليه، ومعه، ورضاه به، ﴿**ألا بذكر الله تطمئن القلوب**﴾ و ﴿**يا أيتها النفس المطمئنة، إرجعي الى ربك راضيةً مرضية**﴾.

إذا كان الأمر كذلك:

وحيث لا يمكن احتضان الفراغ ولا السكون اليه، أو الرضا به فلا بد من توفر الدلالة القريبة على ذلك الغامض، والتجسيد له في وعي الانسان، لكي يخرج عن حالته الغيبية في الواقع الايماني والشعوري، ويصبح شهوداً إيمانياً، وان كان في واقعه وكينونته لا

يلتقي مع الحسّ، ولا يظهر عليه، بل يبقى منفصلاً وغائباً عنه.

ومن هنا: تبرز ضرورة ربط هذا الغيب بالواقع الموضوعي، ليصبح بذلك أشد تأثيراً في الوعي، وأكثر رسوخاً وتجذراً في الايمان، حيث تخرجه تلك المفردات المعبرة عنه والمشيرة اليه، عن أن يكون مجرد حالة غائمة وهائمة، ليصبح أكثر تركيزاً وتحديداً الى درجة التجسيد الحقيقي للمعنى الغيبي، الذي يهيء للانسان أن يعقد قلبه عليه، ليكون ذلك المسلم المؤمن بالغيب، وفق ما يريده الله سبحانه، وعلى اساس الخطة الالهية لتحقيق ذلك، وبذلك نستطيع ان نفهم بعمق مغزى قول علي عليه الصلاة والسلام: «**لو كشف لي الغطاء، ما ازددت يقيناً**»[١].

وحين سئل عليه السلام عن انه كيف يعبد رباً لم يره، أجاب: ما كنت لأعبد رباً لم أره، لم تره العيون بمشاهدة الابصار، وإنما رأته القلوب بحقائق الايمان[٢].

ولأجل ذلك: أيضاً تطمئن القلوب بذكر الله سبحانه ﴿**ألا بذكر الله تطمئن القلوب**﴾ فإن القلب لا ينال حقيقة الذات الالهية نفسها، بل ينال آثارها وأفعالها ويطمئن بذكر الله سبحانه، وقد قال الله سبحانه: ﴿**ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها**﴾ [٣]، و ﴿**إقرأ بسم ربك الذي خلق**﴾ [٤]، و ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم**﴾.

---

(١) البحار: ج٤٠ ص١٥٣ وج٤٦ ص١٣٥.

(٢) البحار: ج٤ ص٢٧ و٣٢ و٣٣ و٤٤ و٥٢ و٥٤ و٣٠٤ وج١٠ ص١١٨ وج٣٦ ص٤٠٦.

(٣) سورة الاعراف: ١٨٠.

(٤) سورة العلق: ١.

فيتضح من جميع ما تقدم: أن الاسلام حين ألزم بالايمان بالغيب، فإنه لم يرده غيباً هائماً، وخاوياً ومبهماً، بل أراده الغيب الهادف والواعي، الذي يتجسد على صفحة القلب والنفس، ويزيد وضوحاً وتجذراً ورسوخاً، من خلال الوسائل التي اراد الله سبحانه أن ينقل بواسطتها العنصر الغيبي الى وعينا ليستقر فيه مقترناً بها، ومعتمداً عليها، ومستنداً اليها.

فالثقافة الغيبية إذن، من شأنها أن تبعد الايمان بالغيب، عن أن يكون حالة خوف من المجهول، ليكون الغيب شهوداً قلبياً حقيقياً، يعقد عليه القلب، ويتقوم به الايمان، وتخضع له المشاعر، وينطلق ليصبح حياة في الوجدان، ويقظةً في الضمير، وليكون موقفاً، وحركة وسلوكاً، وسجيةً وبادرة عفوية صريحة وخالصة.

مع أنه في الوقت نفسه لا يزال هذا الغيب منفصلاً عن إحساس الحواس، حيث لا يمكنها أن تناله، وتبقى عاجزة حياله، اذ هو متصل بما هو أسمى منها، ويغنيه عنها، مستمسك بأسبابه، ومنطلق في رحابه.

وبنظرة اجمالية على الوسائل والدلائل التي تجسّد هذا الغيب في قلب الانسان، وتحوله الى عنصر ايماني مؤثر وفاعل... نجد: ان الاسلام في تعاطيه التربوي مع هذه الناحية الحساسة، قد أراد للغيب أن ينطلق من بوتقة الفكر والوعي ليستقر في القلب، وليحتضنه هذا القلب بحنان ليجد معه الرضا والسكينة، وليهوم - من ثم - في رحاب الروح، في تفاعل مشاعري، وعاطفي متوهج وعارم.

ثم هو لا يزال يسري في كل كيان الانسان، ليصوغ أحاسيسه، ومشاعره، وليصبح من ثم سمعه وبصره، وفكره، وبسمته،

ولغته ولفتته العفوية، وسلوكه، وموقفه، بل كل شيء في حياته.

ولأجل ذلك كله، كان لا بد أن يمتزج الفكر بالعاطفة، لتصبح مأساة الزهراء، وذكرى الحسين (ع) في عاشوراء، ومأساة طفله الرضيع و... جزءاً من الحقيقة الايمانية، وهكذا يصبح كل ما قاله الرسول (ص) والائمة الطاهرون عليهم السلام يمثل ضرورة ثقافية لاستكمال الايمان بحقائق الاسلام، ومنها الايمان بالغيب.

فلا غرو إذن أن يتجسد هذا المعنى الغيبي معجزة وكرامة إلهية و واقعاً حياً ومؤثراً في وعي الانسان ـ يتجسد ـ بالحجر الاسود، حيث أودعه الله مواثيق الخلائق، وبالاسراء والمعراج، وباستقرار يونس في بطن الحوت، وفي حديث النملة، حيث تبسّم سليمان ضاحكاً من قولها، وبالاتيان له بعرش بلقيس من اليمن قبل ارتداد طرفه اليه، وبحديث فاطمة مع امها وهي في بطنها، وبأعراس السماء بمناسبة زواجها من علي (ع)، وبحديث الملك معها حتى كتب علي (ع) عنه «مصحف فاطمة».

وبأن الملائكة كانت تناديها كما تنادى مريم ابنة عمران، فتقول: يا فاطمة ان الله اصطفاك وطهرك الخ.. فسميت «محدَّثة لأجل ذلك»[1].

ولا غرو ان يتجسد لنا هذا الغيب في ان فاطمة نور، وبأنها حوراء إنسية قد خلقت من ثمر الجنة [2]، الذي يمتاز عن ثمر الدنيا

---

(١) كشف الغمة: ج٢ ص٩٤. ودلائل الامامة: ص٥٦ وراجع: علل الشرائع: ج١ ص١٨٢ و١٨٣ وروضة المتقين: ج٥ ص٣٤٥.

(٢) راجع: علل الشرائع: ج١ ص١٨٣ و١٨٤ ومصادر ذلك كثيرة جداً لا مجال لتعدادها.

بنقائه وصفائه وخلوصه وطهره، وقد زادته فاطمة صفاء على صفاء، وطهراً على طهر، بما بذلته من جهد موفق من خلال معرفتها بالله، وما نالته من إشراف على أسرار الخلق ونواميس الحياة، ففازت بالتأييد والتسديد واللطف الالهي، فكانت المرأة المعصومة التي يرضى الله لرضاها، ويغضب لغضبها، حتى باتت سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، الى غير ذلك من أمور دلت على أن لها(ع) ارتباطاً وثيقاً بالغيب، ومقاماً وموقعاً، وكرامة الهية، لا تنالها عقولنا، ولا تصل اليها أفهامنا.

فيتضح مما تقدم: أنه إذا تجسد هذا الغيب برموز معينة، كأنبياء الله، وأصفيائه، وأوليائه واصحاب كراماته، وبما لهم من مآثر وكرامات، وبرموز كثيرة أخرى، فإن قلوبنا ستحتضنها وستحتضن معها الغيب المودع فيها لتكون محور الايمان ومعقد القلب لتعيش حالة السكينة والرضا أرواحنا، ولتحنو عليها مشاعرنا، فتدغدغ أحاسيسنا، ويكون العلم بذلك كله ينفع من علمه، والجهل به يضر من جهله بدرجة كبيرة وخطيرة.

وليس بالضرورة أن يستتبع اختلاف مفردات تجسيد الغيب في الاشخاص كالانبياء والأوصياء والأولياء تفاضلاً لهذا على ذاك أو بالعكس، اذ قد تكون طبيعة المرحلة، أو ظروف معينة هي التي فرضت هذه الخصوصية الغيبية هنا وتلك هناك.

أما التفاضل فله معاييره الخاصة به، التي نطق بها القرآن العظيم، والرسول الكريم [1]، وليس هذا منها فكل هذه الغيوب

(١) فإن مقامات الانبياء والاوصياء درجات، بحسب درجات معرفتهم التي تستتبع مزيداً من الخلوص والخشية، والجهد، والقرب الى الله، ونيل درجات، والرضا والزلفى.

المرتبطة بالزهراء عليها السلام وبغيرها هي جزء من هذا الدين، ولها أهميتها البالغة في صياغة الشخصية الايمانية، والانسانية، والرسالية، بما لها من خصائص تحقق للانسان وجوده، وتخصصه، وتميزه، وتجعله على درجة عالية من الصفاء والنقاء والطهر، كما أنها تحقق درجةً من الارتباط الوجداني بأولياء الله وأصفيائه، والمزيد من الحب لهم وبهم، والتفاعل الضميري والوجداني مع كل ما يقولون وما يفعلون.

وقد أخبر الائمة(ع) بعض الخلّص من أصحابهم ببعض الغيوب، من أمثال ميثم التمار، وزرارة، ومحمد بن مسلم، وغيرهم، فما أنفع الغيوب لمن علمها وتعلمها، وما أروع هذه الكرامات، وما أجلّها وأشد تأثيرها، وما أعظم الحاجة اليها، وما أروع القرآن العظيم، وهو يركز على كثير من المفردات التي تدخل في هذا السياق، معلناً بذلك أهميتها البالغة، في بناء الشخصية الانسانية والايمانية والرسالية.

الارتباط الفكري لايكفي:

فلا يصح إذن ما يردده البعض من أن المطلوب هو مجرد الارتباط الفكري بهم (ع) من خلال معرفتنا بسياساتهم، وأنماط سلوكهم الشخصي، وبأنشطتهم الاجتماعية ليكونوا لنا أسوة وقدوة على طريقة التقليد والمحاكاة، وليثير ذلك فينا حالة من الزهو والاعجاب بهم كأشخاص، كإعجابنا بغيرهم من العباقرة والمفكرين، مثل أديسون أو ابن سينا.

إذ أن المطلوب هو الارتباط الفكري، والضميري، والوجداني الذي تشارك فيه المشاعر، وتستجيب له الاحاسيس بعفوية وانقياد،

ويهتز له كل كيان الانسان وعمق وجوده بطواعية واستسلام.

المطلوب هو أن يدخل هؤلاء الاصفياء الى قلوبنا ليكونوا حياة لها، والى أرواحنا لتكون أكثر توهجاً وتألقاً، والى نفوسنا لتصبح أكثر صفاءً ونقاءً وخلوصاً.

المطلوب هو أن يكون لهم الحظ الأوفر في صياغة شخصيتنا الايمانية وان يسهموا في صنع مشاعرنا وتكوين أحاسيسنا.

ولنستبعد نهائياً إذن مقولة: هذا علم لا ينفع من علمه، ولا يضر من جهله، فإنها مقولة مضرة بالتأكيد لا تجلب لنا الا الخسران، والبوار والخيبة.

ولو غضضنا النظر عن ذلك كله، فإن ميزان النفع والضرر الذي يتحدثون عنه غير واضح المعالم، فهو يختلف في حالاته وموارده، فقد يكون الحديث عن الطب غير نافع للنجار في مهنته، والحديث عن الفلك غير نافع للحداد، أو الحائك في حرفته، أو للإداري في دائرة عمله..

لكن الامر بالنسبة لقضايا الايمان والسلوك ليس بالضرورة من هذا القبيل وان كانت درجات المعرفة ومقتضياتها تختلف من شخص لآخر على قاعدة: أُمِرنا ان نحدث الناس على قدر عقولهم.

تنزه الزهراء (ع) عن الطمث والنفاس:

يقول البعض: إن عدم رؤية السيدة الزهراء للعادة الشهرية يعتبر حالة مَرَضِية تحتاج الى العلاج؟ أو هي على الاقل حالة نقص في

أنوثتها وفي شخصيتها كإمرأة، ولا يمكن عدها من كراماتها وفضائلها، وكذا الحال بالنسبة للنفاس.

بل يصف هذا البعض القول بتنزه الزهراء عن الطمث و النفاس بأنه من السخافات.

ونقول:

أولاً: قد يحدث لبعض النساء ـ وان كان ذلك قليلاً ـ أن لا ترى دماً حين الولادة، أو ترى شيئاً يسيراً منه، ولا يعد ذلك نقصاً في أنوثتها وشخصيتها كإمرأة.

وأما بالنسبة لتنزه الزهراء (ع) عن العادة الشهرية،**فإننا نقول:**

ان الخروج عن مضائق الطبيعة لا يعد نقصاً، بل هو كرامة وفضل، ككرامة مريم عليها السلام حيث حملت بعيسى (ع) ولم يمسسها بشر، وزوجة ابراهيم (ع) ايضاً قد حملت وهي عجوز، وحملت زوجة زكريا (ع) وهي عاقر.

وأمثال ذلك من الكرامات وخوارق العادات كثير..

وإن تنزُّه الزهراء (ع) عن ذلك يشير الى علو مقامها، والى خصوصية تميزها عن كل من سواها، ما دام ان المحيض من الأذى، كما قال سبحانه(١).

وحصول هذا الأذى للمرأة يجعلها في حرج وفي وضع نفسي وجسدي غير طبيعي. انه اعتلال للمرأة، كما في بعض الروايات،

---

(١) قال تعالى: ﴿ويسألونك عن المحيض. قل: هو أذى، فاعتزلوا النساء في المحيض﴾ سورة البقرة: ٢٢٢.

وحالة مرضية لها ـ كما يذكره الاطباء في ابحاثهم حول هذا الموضوع ـ وهو يقعدها عن الصوم، وعن الصلاة، ويمنعها من الدخول الى المساجد، وما الى ذلك من أمور تشير الى أن المرأة ليست في وضع يمكنها من ان تعيش الاجواء الروحية بكل حيويتها، وصفائها، ونقائها، وقوتها..

ان هذا الحدث المستمر الذي لا يرفعه وضوء ولا غسل ولا تيمم، الى ان يرتفع هو بنفسه ويزول. قد نزه الله عنه سيدة النساء التي طهرها الله من الرجس تطهيراً، إكراماً لها، وحرصاً على تأكيد تميزها عن كل من عداها، وتخصيصها من الله سبحانه بفضيلة وكرامة، دون أن يكون في ذلك أي تغيير في طبيعتها الانثوية، والله تعالى هو مسبب الاسباب، وهو القادر على ان يتجاوز قانون العلية والتسبيب، لا بالخروج عنه وتحطيمه، وانما بقانون العلية نفسه، حيث إنه تعالى يوجد حتى معجزات الانبياء، بواسطة اسباب وعلل لها، استأثر بعلمه بها، في حين ان البشر لم يطلعوا عليها، ولا هي معهودة لديهم، وهذا هو معنى خرق العادة الذي يتحدثون عنه في موضوع المعجزات والخوارق.

ولعل ذلك أظهر من ان يحتاج الى مزيد بيان، أو الى اقامة دليل أو برهان.

ثانياً: ان اعتبار القول بتنزيه الزهراء عن الحيض والنفاس من السخف غير مقبول ممن يتعبد ويعمل بأقوال النبي (ص)، بل والأئمة (ع) لأن كل ما يقوله النبي (ص) والأئمة الطاهرون (ع) لا يمكن ان يكون سخيفاً على الاطلاق، ولا غير نافع لمن علمه.

وقد روي ذلك التنزُّه من طرق الشيعة والسنة عن رسول الله

(ص) وعن الائمة الطاهرين في نصوص كثيرة، تخرج عن حد الاستفاضة لتصل الى حد التواتر، وهي تدل على أن الله سبحانه قد نزه الزهراء عليها السلام عن رؤية دم الحيض والنفاس.

ونذكر من هذه الرويات ما يلي:

١ ـ عن النبي (ص): انما سميت فاطمة «البتول» لأنها تبتلت من الحيض والنفاس [١].

٢ ـ وعنه (ص): إن ابنتي فاطمة حوراء لم تحض، ولم تطمث [٢].

٣ ـ وروى الصدوق بسنده عن عمر بن علي (ع) عن أبيه علي (ع): أن النبي (ص) سئل ما البتول؟! فإنا سمعناك يا رسول الله تقول: إن مريم بتول، وفاطمة بتول؟

قال: البتول التي لن (لم) ترَ حمرة قط ـ أي لم تحض ـ فإن الحيض مكروه في بنات الانبياء [٣].

---

(١) ينابيع المودة: ص٢٦٠ وإحقاق الحق (الملحقات): ج١٠ ص٢٥ عنه وعن مودة القربى: ص١٠٣.

(٢) ذخائر العقبى ص٢٦ وشرح بهجة المحافل ج٢ ص١٣٨. وراجع: عوالم العلوم: ج١١ ص٥٤ وفي هامشه عن: تاريخ بغداد: ج١٢ ص٣٣١ وعن كنز العمال: ج١٢ ص١٠٩ ح٣٤٢٦ وعن مصادر كثيرة أخرى، وإسعاف الراغبين ومطبوع بهامش نور الابصار: ص١٧٣.

(٣) معاني الاخبار: ص٦٤ ومناقب آل أبي طالب: ج٣ ص٣٣٠ عن أبي صالح المؤذن في الاربعين وتاج المواليد: ص٢٠ وكشف الغمة: ج٢ ص٩٠ والبحار ج٤٣ ص ١٦ / ١٥ راجع: ج٧٨ ص١١٢ عنهما، وينابيع المودة: ص٢٦٠ ومستدرك الوسائل: ج٢ ص٣٧. وعلل الشرائع: ج١ ص١٨١ وعن مصباح الانوار: ص٢٢٣ ومصباح الكفعمي: ص٦٥٩ وروضة الواعظين: ص١٤٩

٤ ـ وروى القطان، عن السكري، عن الجوهري، عن العباس بن بكار، عن عبد الله بن المثنى، عن عمه ثمامة بن عبد الله، عن أنس بن مالك، عن أمه، قالت ما رأت فاطمة دماً في حيض، ولا في نفاس (١).

٥ ـ وروي عن أبي جعفر عن آبائه (ع): أنها عليها السلام إنما سميت «الطاهرة» لعدة أمور، ومنها: «وما رأت قط يوماً حمرة ولا نفاساً» (٢).

٦ ـ الصادق عليه السلام: تدرى أي شيء تفسير فاطمة؟! قال: فطمت من الشر، ويقال: إنما سميت فاطمة لأنها فطمت من الطمث (٣).

٧ ـ وقال (ص) لعائشة: يا حميراء، إن فاطمة ليست كنساء الآدميين، لا تعتلّ كما تَعْتَلُّنَّ وفي لفظ آخر: كما يعتللن (٤).

٨ ـ وعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: حرم الله النساء

ودلائل الامامة: ص٥٥ والروضة الفيحاء في تواريخ النساء: ص٢٥٢ وحبيب السير: ج١ ص٤٣٣ وضياء العالمين«مخطوط»: ج٢ ق٣ ص٧ وإحقاق الحق: ج١٠ ص٢٥ و٣١٠ وج١٩ ص١١ عن مصادر أخرى والعوالم: ج١ ص ٦٤١ وراجع: إعلام الورى: ص١٤٨.

(١) الامالي للصدوق: ص١٥٤ والبحار: ج٤٣ ص٢١ وراجع: العوالم: ج١١ ص١٥٣ وفي هامشه عن العديد من المصادر.

(٢) البحار: ج٤٣ ص١٩ عن مصباح الانوار وعوالم العلوم: ج١١ ص٦٦.

(٣) مناقب آل أبي طالب: ج٣ ص٣٣٠، والبحار: ج٤٣ ص١٦.

(٤) المصدران السابقان ومجمع الزوائد: ج٩ ص٢٠٢ عن الطبراني وإعلام الورى: ص١٤٨ ومرآة العقول: ج٥ ص٣٤٥ والطرائف: ص١١١ والعوالم (قسم حياة الزهراء): ص٦٤ وضياء العالمين «مخطوط»: ج٢ ق٣ ص٧.

على علي (ع) ما دامت فاطمة حية، لأنها طاهرة لا تحيض [١].

ولصاحب البحار شيخ الإسلام العلامة المجلسي الثاني كلام جيد يتعلق بهذا الأمر فليراجع.. ثمة.

٩ ـ عن عائشة قالت: إذا أقبلت فاطمة كانت مشيتها مشية رسول الله (ص)، وكانت لا تحيض قط، لأنها خلقت من تفاحة الجنة[٢].

١٠ ـ وفي دلائل الإمامة بأسناده عن أسماء بنت عميس، قالت: قال لي رسول الله، وقد كنت شهدت فاطمة، وقد ولدت بعض ولدها فلم نر لها دماً، فقلت: يا رسول الله (ص): ان فاطمة ولدت ولم نرَ لها دماً؟

فقال رسول الله (ص): يا أسماء، إن فاطمة خلقت حورية إنسية [٣].

١١ ـ وعن علي عليه السلام: قال رسول الله (ص) إن فاطمة

---

(١) راجع: مقتل الحسين للخوارزمي: ج١ ص٦٤ ومناقب آل أبي طالب: ج٣ ص٣٣٠ والبحار: ج٤٣ ص١٦ و١٥٣ عنه وعن أمالي الطوسي: ج١ ص٤٢ ومستدرك الوسائل: ج٢ ص٤٢. وراجع: التهذيب: ج٧ ص٤٧٥ وبشارة المصطفى: ص٣٠٦ وراجع: عوالم العلوم ج١١ ص٦٦ و٣٨٧، وضياء العالمين«مخطوط»: ج٢ ق٣ ص٧..

(٢) أخبار الدول: ص٨٧ ط بغداد على ما في إحقاق الحق (الملحقات): ج١٠ ص٢٤٤. وراجع: عوالم العلوم: ج١١ ص٦٠.

(٣) دلائل الامامة: ص٥٣ و٥٥ والبحار: ج٧٨ ص١١٢ وراجع: ج٤٣ ص٧ عن كشف الغمة.

خلقت حورية في صورة أنسية، وإن بنات الانبياء لا يحضن [١].

١٢ ـ وفي رواية عن أبي جعفر: «فسماها فاطمة، ثم قال: إني فطمتك بالعلم، وفطمتك عن الطمث»، ثم قال أبو جعفر عليه السلام: والله، لقد فطمها الله تبارك وتعالى بالعلم، وعن الطمث بالميثاق [٢].

وقد وصف المجلسي الأول هذا الخبر بالقوي [٣].

١٣ ـ وروى الصدوق رحمه الله عن أبيه، عن سعد، عن ابن عيسى، عن علي بن الحكم عن أبي جميلة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إن بنات الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يطمثن إنما الطمث عقوبة الخ.. [٤].

١٤ ـ وعن أبي عبد الله (ع) قال: إن بنات الانبياء لا يحضن [٥].

١٥ ـ قال السيوطي: «من خصائص فاطمة (ع) أنها كانت لا

(١) دلائل الامامة: ص٥٢، والبحار ج٧٨ ص١١٢ ومستدرك الوسائل: ج٢ ص٣٧ .
(٢) البحار: ج٤٣ ص١٣ عن مصباح الانوار وكشف الغمة: ج٢ ص٨٩. وعلل الشرائع: ص١٧٩ وعوالم العلوم: ج١١ ص٥٥ وفي هامشه عن المصادر التالية: الكافي: ج١ ص٤٦ والمحتضر: ص١٣٢ و١٣٨ والمختصر: ص١٧٢ و٢١٨ وغير ذلك.
(٣) روضة المتقين: ج٥ ص٣٤٩.
(٤) علل الشرائع: ج١ ص٢٩٠ ح١ والبحار: ج٤٣ ص٢٥ وج١٢ ص١٠٧ وج٨١ ص٨١. وعوالم العلوم: ج١١ ص١٥٣ ومستدرك الوسائل: ج٢ ص٣٨ .
(٥) الخرائج والجرائح: ج٢ ص٥٢٧.

تحيض»[١].

١٦ ـ وقال الصبان: «سميت الزهراء أي الطاهرة، فإنها لم ترَ لها دماً في حيض ولا في ولادة»[٢].

١٧ ـ وروي في حديث عن النبي صلى الله عليه وآله قال: وسميت فاطمة بتولاً، لأنها تبتلت وتقطعت عما هو معتاد العورات في كل شهر الخ.. [٣].

١٨ ـ عن اسماء بنت عميس، قالت: قبلت فاطمة عليها السلام، فلم أرَ لها دماً، فقلت: يا رسول الله، إني لم أرَ لفاطمة دماً في حيض ولا نفاس.

فقال لها رسول الله (ص): أما علمت أن ابنتي طاهرة مطهرة لا يرى لها دم في طمث، ولا في ولادة[٤].

١٩ ـ وقال في عمدة الاخبار: مولد الحسن بن علي عليه السلام في منتصف رمضان، وعلقت امه بالحسين عليه السلام عقب الولادة بالحسن عليه السلام؛ لأن فاطمة عليها السلام لا ترى طمثاً

---

(١) إحقاق الحق (الملحقات): ج١٠ ص٣٠٩ عن الشرف المؤبد للسيوطي وراجع: عوالم العلوم: ج١١ ص٦٣.

(٢) راجع: إسعاف الراغبين (مطبوع بهامش نور الابصار): ص١٧٢، ونسب ذلك الى المحب الطبري، والى صاحب الفتاوى الظهيرية الحنفي.

(٣) إحقاق الحق: ج١٠ ص٢٥ عن المناقب المرتضوية: ص٧٨ وعوالم العنوم: ج١١ ص٦٤.

(٤) راجع: العوالم (حياة الزهراء): ص٦٦ و١٥٣ عن صحيفة الرضا (ع) وذخائر العقبى: ص٤٤ وإتحاف السائل: ص٩٠ وتاريخ الخميس: ج١ ص٤١٧ ونزهة المجالس: ج٢ ص١٨٣، وضياء العالمين «مخطوط»: ج٢ ق٣ ص٧.

ولا نفاساً [١].

٢٠ ـ وعن ابن عباس قال: قال رسول الله (ص): إن ابنتي فاطمة حوراء، إذ لم تحض، ولم تطمث.

قال المحب الطبري: الطمث، الحيض، وكُرِّر لاختلاف اللفظ[٢].

٢١ ـ وفي الصحيح: عن علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام، قال: ان فاطمة صديقة شهيدة، وإن بنات الانبياء لا يطمثن [٣].

٢٢ ـ عن أنس بن مالك، عن أم سليم زوجة أبي طلحة الأنصاري: أنها قالت: لم ترَ فاطمة (ع) دماً قط في حيضٍ ولا نفاس، وكانت من ماء الجنة، وذلك ان رسول الله (ص) لما أسري به دخل الجنة، وأكل من فاكهة الجنة، وشرب من ماء الجنة «رواه أيضاً عن النبي» [٤].

٢٣ ـ وقد روي عنهم عليهم السلام: أن سبيل أمهات الأئمة عليهم السلام سبيل فاطمة عليها السلام في ارتفاع الحيض عنهنّ إلخ..[٥].

---

(١) العوالم (حياة الزهراء): ص٦٦ عن عمدة الاخبار: ص٣٤٩.
(٢) ذخائر العقبى: ص٢٦ عن النسائي. وفرائد السمطين: ج٢ ص٤٨ وراجع تاريخ بغداد: ج١٢ ص٣٣١.
(٣) روضة المتقين) ج٥ ص٣٤٢ والكافي: ج١ ص٤٥٨.
(٤) إعلام الورى: ص١٤٨.
(٥) تاج المواليد للطبرسي ص٢٠ مطبوع ضمن مجموعة رسائل نفيسة، انتشارات بصيرتي ـ قم ـ ايران.

٢٤ ـ وعن النبي (ص) ـ مرسلاً ـ أنه قال: إن فاطمة ليست كإحداكنّ، إنها لا ترى دماً في حيض ولا نفاس، كالحورية [١].

تأويل النصوص:

وحين تواجه البعض، هذه النصوص الكثيرة في أمر كهذا، فيقع في حيرة من أمره، حيث لا مجال له لردها، لأنها متواترة أو تكاد، فإنه يقول لك: إن اللازم هو تأويل هذه النصوص، تماماً كما هو الحال بالنسبة للنصوص الدالة على الرجعة، أو غيرها..

ونقول:

انه لا مجال للتأويل، لا في هذه النصوص ولا في تلك، بل علينا ـ إذا لم نستطع فهمها ـ ان نرد علمها الى الله، كما قاله الخواجوئي المازندراني؛ وهو يتحدث عن موضوع الرجعة، واليك عبارته:

«وليس ينبغي ان يعجب من ذلك، فالامور المجهولة العلل لايعجب منها. ألا يرى إلى قول سيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ـ وقد سبق ـ : هذا علم يسع الناس جهله، ورد علمه الى الله؟!

على ان بعضه كفوز الأولياء بثواب النصرة والمعونة، وبهجتهم بظهور الدولة والسلطنة، وكالانتقام من الاعداء، ونيل بعض ما يستحقونه من العقاب والعذاب في الدنيا، إلى غير ذلك، مذكور في

(١) رواه الصدّوق في كتاب الفقيه باب غسل الحيض من كتاب الطهارة.

الاخبار الخ..»[١].

نعم لا مجال للتأويل، وذلك لما يلي:

١ ـ ان النص اذا تضمن أمراً توقيفياً، لا مسرح للعقل فيه، ولا يخالف الثوابت العقلية ولا الدينية، فلا بد من قبوله.

٢ ـ اذا لم نفهم نحن هذا النص، ولم نستطع إدراك الحكمة فيه، فليس لنا أن نردّه، وليس لنا أن نأوله، اذ قد يأتي زمان تترقى فيه قوانا الفكرية، وعقولنا، ويزيد فيه علمنا، ونعرف الحكمة فيه. وقد تمر عشرات السنين بل المئات ليقطع البشر شوطاً بعيداً في التقدم الفكري والعلمي ليمكن لنا أن تتحقق من السرّ أو من الحكمة، أو من المعنى الدقيق لبعض النصوص.

ونحن إنما فهمنا العديد من معاني آيات القرآن الكريم، كالآيات الكونية وسواها في هذا القرن العشرين، وفي خصوص هذين العقدين الأخيرين وما لم نفهمه أكثر.

٣ ـ إن تأويل النص انما يتم في صورة ما لو جاء مخالفاً في ظاهره البدوي لما يحكم به العقل، أو مخالفاً للثوابت والمسلمات الشرعية وغيرها؛ شرط ان يكون هذا التأويل مقبولاً ومعقولاً وممكناً.

٤ ـ إذا كان النص الوارد غير قابل للتأويل المقبول عند أهل اللسان. وكان نصاً صريحاً مخالفاً للمسلمات، العقلية والشرعية، ومخالفاً لصريح القرآن، فلا بد حينئذٍ من رفضه، ورده، وضربه على الجدار، للعلم حينئذٍ بأن المعصوم لم يقله، ولم يتفوه به.

---

(١) الرسائل الإعتقادية: ص١١٥

وهكذا يتضح: أن الاستناد الى الاستبعادات والاستحسانات في أمور ترتبط بالغيب، وما لا طريق لنا الى الاطلاع عليه، وكذا عدم القدرة على تعقل او فهم بعض الامور، الواردة في النصوص، لا يبرر رفض النص، ولا يُلزِمُنا بتأويله، وذلك واضح وظاهر(١).

---

(١) الرجعة المثال الآخر:

ويشبه ما نحن فيه، ما يقوله البعض عن موضوع الرجعة أيضاً وذلك لأن من الواضح ان هناك أموراً تثبت بالاجماع أو بالدليل العقلي، وهما دليلان لبِّيان ولا مجال للتأويل في الدليل اللبي، كما ذكره السيد المرتضى (قدس سره) رداً على من قال بلزوم تأويل أحاديث الرجعة برجوع الدولة، والامر والنهي، حيث قال ما لفظه:

«إن قوماً من الشيعة لما عجزوا عن نصرة الرجعة، وبيان جوازها وأنها تنافي التكليف عولوا على هذا التأويل للاخبار الواردة بالرجعة.

وهذا منهم غير صحيح، لأن الرجعة لم تثبت بظواهر الاخبار المنقولة، فيطرق التأويلات عليها، فكيف يثبت ما هو مقطوع على صحته بأخبار الآحاد التي لا توجب العلم؟

وإنما المعول في إثبات الرجعة على إجماع الامامية على معناها، بأن الله تعالى يحيي أمواتاً عند قيام القائم (ع)، من أوليائه وأعدائه على ما بيَّنَّاه، فكيف يطرق التأويل على ما هو معلوم» رسائل الشريف المرتضى ج١ ص ١٢٦ .

فالسيد المرتضى رحمه الله يقول إذن:

١ ـ ان الرجعة ثابتة بإجماع الامامية.

٢ ـ ان الاجماع دليل لبي، والدليل اللبي غير قابل للتأويل، لأنه ليس من النصوص ليمكن تأويله.

٣ ـ ان الذين خالفوا، إنما خالفوا بعد القطع بتحقق اجماع الامامية على هذا الامر، فلا تضر مخالفتهم بالاجماع، بل هو يحتج عليهم به، ويلزمهم

بموافقته، وباعتماده.

٤ ـ ان الرجعة ليست من المدركات العقلية، ليحتكم فيها الى العقل، أو لكي يسأل العقل عنها، بل هي أمر غيبي لا يعرف إلا بالنقل أو الاجماع الكاشف عن إبلاغ المعصوم لهذا الامر للناس، وإجماع المجمعين ـ كما يقول السيد المرتضى ـ قد كشف لنا عن معرفتهم بهذا الامر التوقيفي، الذي أخذوه عن المعصومين (ع).

وإذا كانت الرجعة ثابتة بالأخبار المتواترة، فإن ما ذكرناه من عدم جواز الالتجاء الى تأويل أخبارها، إلا إذا صادمت الحكم العقلي الفطري، وهي لا تصادمه، قطعاً، غاية ما هناك عجز بعضهم عن إدراك مغزاها، وذلك لا يبرر تأويل أخبارها كما قلنا.

ان هذا الذي ذكرناه جارٍ هنا ولا مجال لإنكاره.

وللتدليل على ما ذكرناه من ثبوت الرجعة بالدليل القطعي، نذكر هنا كلام بعض الاعلام.

فنقول:

قال ابن البراج في كتابه جواهر الفقه ص٢٥٠، وهو يعدد العقائد الجعفرية:

يرجع نبينا وأئمتنا المعصومون في زمان المهدي مع جماعة من الامم السابقة واللاحقة، لاظهار دولتهم وحقهم، وبه قطعت المتواترات من الروايات والآيات.

ويقول السيد عبد الله شبّر في كتابه حق اليقين ص٢ و٣:

اعلم ان ثبوت الرجعة مما اجتمعت عليه الشيعة الحقة والفرقة المحقة، بل هي من ضروريات مذهبهم، وقال العلامة المجلسي رحمه الله: أجمعت الشيعة على ثبوت الرجعة في جميع الاعصار واشتهرت بينهم كالشمس في رابعة النهار حتى نظموها في أشعارهم واحتجوا بها على المخالفين في جميع أمصارهم وشنع المخالفون عليهم في ذلك وأثبتوه في كتبهم وأسفارهم منهم الرازي والنيشابوري وغيرهما. وكيف يشك مؤمن بحقية الأئمة الاطهار فيما تواتر

....

عنهم في قريب من مائتي حديث صريح رواها نيف وأربعون من الثقاة العظام والعلماء الاعلام في أزيد من خمسين من مؤلفاتهم كثقة الاسلام الكليني والصدوق محمد بن بابويه والشيخ أبي جعفر الطوسي والسيد المرتضى والنجاشي والكشي والعياشي وعلي ابن ابراهيم وسليم الهلالي والشيخ المفيد والكراجكي والنعماني والصفار وسعد بن عبد الله وابن قولويه وعلي بن عبد الحميد والسيد علي بن طاوس وولده صاحب كتاب زوائد الفوائد ومحمد بن علي بن ابراهيم وفرات بن ابراهيم ومؤلف كتاب التنزيل والتحريف وأبي الفضل الطبرسي وأبي طالب الطبرسي وابراهيم بن محمد الثقفي ومحمد بن العباس بن مروان والبرقي وابن شهر اشوب والحسن بن سليمان والقطب الراوندي والعلامة الحلي والسيد بهاء الدين علي بن عبد الكريم وأحمد بن داود بن سعيد والحسن بن علي بن أبي حمزة والفضل بن شاذان والشيخ الشهيد محمد بن مكي والحسين بن حمدان والحسن بن محمد بن جمهور والحسن بن محبوب وجعفر بن محمد بن مالك الكوفي وطهر بن عبدالله وشاذان بن جبرئيل وصاحب كتاب الفضائل ومؤلف الكتاب العتيق ومؤلف كتاب الخطب وغيرهم من مؤلفي الكتب التي عندنا ولم نعرف مؤلفه على التعيين.

وإذا لم يكن مثل هذا متواتراً ففي أي شيء دعوى التواتر مع ما روته كافة الشيعة خلفاً عن سلف وظني ان من يشك في أمثالها فهو شاك في أئمة الدين ولا يمكنه إظهار ذلك من بين المؤمنين فيحتال في تخريب الملة القويمة بإلقاء ما يتسارع إليه عقول المستضعفين من استبعادات المتفلسفين وتشكيكات الملحدين ﴿يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متمّ نوره ولو كره الكافرون﴾ وقد صنّف جماعة من القدماء كتباً في حقية الرجعة فمنهم أحمد بن داود بن سعيد الجرجاني قال الشيخ في الفهرست له كتاب المتعة والرجعة ومنهم الحسن بن علي بن أبي حمزة البطايني وعدَّ النجاشي من جملة كتبه كتاب الرجعة. ومنهم الفضل بن شاذان النيشابوري ذكر الشيخ في الفهرست والنجاشي ان له كتاباً في إثبات الرجعة ومنهم الصدوق محمد بن علي ابن بابويه فإنه عدَّ النجاشي من كتبه كتاب الرجعة. ومنهم محمد بن مسعود

هل الزهراء (ع) أول مؤلفة في الاسلام؟

قد يقال: ان الزهراء (عليها السلام) هي أول مؤلفة في الاسلام، اذ قد دلت الروايات على أنه قد كان لها مصحف، عرف باسم «**مصحف الزهراء**»، فإن هذه التسمية تدل على ما ذكرناه، لأننا اذا قلنا: «**مصحف الزهراء**» فذلك يعني أن لها دوراً في تأليف وكتابة هذا المصحف.

وبعبارة أخرى: «ان نسبة الكتاب الى فاطمة (ع) يدل على انها صاحبة الكتاب، كما ان نسبة الكتاب الى علي (ع) في ما ورد عن الائمة (ع) عن كتاب علي يتبادر منه ان صاحبه علي (ع).

وخلاصة ذلك: انه لا مانع من القول: إنها أول مؤلفة في الاسلام».

النجاشي ذكر النجاشي والشيخ في الفهرست كتابه في الرجعة. ومنهم الحسن بن سليمان وستأتي الرواية عنه.

(أقول) ولذا تضافرت الاخبار عن الائمة الاطهار (ع): ليس منا من لم يؤمن برجعتنا ففي الفقيه عن الصادق (ع) قال: ليس منّا من لم يؤمن بكرتنا ويستحل متعتنا.

والرجعة عبارة عن حشر قوم عند قيام القائم ممن تقدم موتهم من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ويبتهجوا بظهور دولته وقوم من أعدائه لينتقم منهم وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب والقتل على أيدي شيعته وليبتلوا بالذل والخزي بما يشاهدون من علو كلمته وهي عندنا تختص بمن محض الايمان ومحض الكفر والباقون مسكوت عنهم كما وردت به النصوص الكثيرة ويدل على ثبوتها مضافاً الى الاجماع بل ضرورة المذهب، الكتاب والسنة.

ونقول في الجواب:

ان نسبة المصحف الى الزهراء، وقولهم: «**مصحف فاطمة**» لا يعني بالضرورة أنها هي التي ألّفته وكتبته، فأنت تقول: هذا كتاب فلان، اذا كان له نوع ارتباط به ولو من حيث ملكيته له، وتقول: هذه ساعة فلان، وقميص فلان، وبيت فلان، ولا يعني ذلك انه هو الذي صنع الساعة، أو بنى، أو ملك البيت، أو حتى خاط القميص، فضلاً عن أن يكون قد نسجه، أو ما الى ذلك.

وفي الرواية: مسجد المرأة بيتها، ويقال: لا تخرج المرأة من بيتها إلا بإذن زوجها، مع ان لها مجرد السكن في البيت.

ولأجل ذلك يقال أيضاً: زبور آل داوود، وتوراة موسى، وانجيل عيسى، ويقال ايضاً: مصحف عثمان. ويقال كذلك: صحف ابراهيم وموسى، ودعاء كميل وعهد الأشتر.

قال الله تعالى: ﴿**ان هذا لفي الصحف الاولى صحف ابراهيم وموسى**﴾.

فهل هذا يعني ان هذه الصحف كانت من تأليفهما عليهما السلام؟! أو أنهما كتباها بيديهما؟!

وقد ذكر هذا القائل نفسه روايات تدل على: أن مصحف فاطمة قد كتب في زمن الرسول، وبعد وفاته بخط علي، وإملاء الملك او النبي، فما معنى قوله بعد ذكره لتلك الروايات: وخلاصة ذلك: أنه لا مانع من القول: إنها أول مؤلفة في الاسلام؟.

فالمصحف اذن قد كتب لأجلها وبسببها، وهي التي ستستفيد منه، وملكيته أيضاً تعود إليها، وفيه وصيتها، فهذا كله يكفي في

صحة نسبة المصحف اليها (عليها السلام)، ولا حاجة الى أن تكون قد شاركت في كتابته وتأليفه.

هذا بالاضافة الى عدم توفر ما يثبت مشاركتها في كتابته من وجهة نظر تاريخية، أو روائية، مع عدم وجود ضرورة تحتم اثبات ذلك، كما لا وجه للاصرار على استيحائه من نسبته اليها، أو غير ذلك.

وأما الاعتذار عن ذلك بأن المقصود هو إبراز صورة للمرأة المسلمة تنال إعجاب الآخرين بها.

فهو غير وجيه ولا مقبول، إذ هو يتضمن الايحاء بأمر لا واقعية له.. هذا بالاضافة الى أن سيرة الزهراء (ع) وطهرها، وعلمها الذي أثبتته الروايات المتضافرة والمتواترة ولاسيما خطبتها في المسجد وغير ذلك يغني عن التشبث بأمر وهمي لا حقيقة له، فلا حاجة الى ايهام الناس بأنها عليها السلام كانت مؤلفة أو غير مؤلفة.

هل في مصحف فاطمة(ع) أحكام شرعية؟

يزعم البعض: أن مصحف فاطمة يحوي أحكاماً شرعية، وهو يستند في ذلك الى رواية عن الامام الصادق عليه السلام، تقول:

«وعندي الجفر الابيض، قال: قلت: فأي شيء فيه؟! قال: زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف ابراهيم عليهم السلام، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، ما أزعم ان فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس الينا، ولا نحتاج الى أحد، حتى فيه الجلدة ونصف

الجلدة، وربع الجلدة، وأرش الخدش» [١].

ونقول:

أولاً: ان قوله: «وفيه ما يحتاج الناس الينا» ليس معطوفاً على قوله: «ما أزعم ان فيه قرآناً»، ليكون بياناً لما يحتويه المصحف، وإنما هو معطوف على قوله: زبور داود، وتوراة موسى الخ.. أي ان في الجفر الابيض: زبور داود، وتوراة موسى، ومصحف فاطمة، وفيه الحلال والحرام، وفيه ما يحتاج الناس الينا.

وثمة رواية أخرى عن عنبسة بن مصعب ذكرت: ان في الجفر سلاح رسول الله، والكتب، ومصحف فاطمة [٢].

ثانياً: لقد روى الكليني عن: عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز، عن حماد بن عثمان، عن الامام الصادق عليه السلام، حديثاً ذكر فيه أنه كان ملكٌ بعد وفاة النبي يحدث الزهراء، ويسلي غمّها؛ فشكت ذلك الى أمير المؤمنين، فقال لها: اذا أحسست بذلك، وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته ذلك، وجعل أمير المؤمنين (ع) يكتب كل ما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفاً، ثم قال:

«أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ولكن فيه علم ما يكون» [٣].

---

(١) الكافي: ج١ ص٢٤٠ والبحار: ج٢٦ ص٣٧ باب ١ حديث ٦٨ وبصائر الدرجات: ص١٥٠.

(٢) بصائر الدرجات: ص١٥٤ و١٥٦. والبحار: ج٢٦ ص٤٥ و٤٢ وج٤٧ ص٢٧١.

(٣) الكافي: ج١ ص٢٤٠ وبصائر الدرجات: ص١٥٧، وبحار الانوار: ج٢٦

وقد ناقش البعض في هذا الحديث، فقال: «ان المفروض في الملك انه جاء يحدثها، ويسلي غمّها، ليدخل عليها السرور، فكيف تشكو ذلك الى أمير المؤمنين؟ مما يدل على أنها كانت متضايقة من ذلك.

كما ان الظاهر منه ان الامام عليه السلام لا يعلم به، وأن المسألة كانت سماع صوت الملك، لا رؤيته». إنتهى.

ونقول:

ليس ثمة مشكلة من حيث رؤية الملك أو سماع صوته فقط، ولا في أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم ذلك أو لا يعلم.

و ليس هذا هو محط النظر، وإن كان اثباته في غاية السهولة، لكن لا دور له في اثبات مصحف فاطمة أو نفيه، ولا في كونها أول مؤلفة في الاسلام أو عدمه؛ فلا داعي لطرح الكلام بهذه الكيفية.

وأما تضايقها عليها السلام فلم يكن من حديث الملك معها، بل كان لأجل ان الملك كان يذكر لها أيضاً ما سيجري على ذريتها؛ ففي كتاب المحتضر: أن فاطمة (ع) لما توفي أبوها(ص) قالت لأمير المؤمنين (ع): إني لأسمع من يحدثني بأشياء ووقائع تكون في ذريتي، قال: فإذا سمعتيه فأمليه عليّ، فصارت تمليه عليه، وهو يكتب. وروي أنه بقدر القرآن ثلاث مرات، ليس فيه شيء من القرآن.

فلما كمّله سماه «مصحف فاطمة» لأنها كانت محدثة

ص٤٤، وج٤٣ ص٨٠ وج٢٢ ص٤٥ باب٢، حديث ٦٢ وعوالم العلوم: ج١١ القسم الخاص بالزهراء.

تحدثها الملائكة» [١].

بل ان هذا المستشكل نفسه يذكر بعد كلامه السابق مباشرة رواية ابي عبيدة وفيها: «وكان جبرائيل يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان (ع) يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة [٢]».

وقد وصف المجلسي الأول هذه الرواية بأنها صحيحة[٣].

فحكم البعض على هذه الرواية بالضعف موضع نظر وتأمل، إذ أن الظاهر ان المراد بابي عبيدة هو أبو عبيدة الحذاء أي زياد بن ابي رجاء، وهو ثقة، ولاندري السبب في استظهار البعض: انه المدائني !! مع اننا لم نجد لابن رئاب رواية عن المدائني هذا، ولم يرو عن المدائني سوى رواية واحدة فيما يظهر. ولعلها من الاشتباه في النسبة من قبل الرواة.

فاذا اطلق ابو عبيدة فالمقصود هو الحذاء، لا سيما مع تعدد رواية ابن رئاب عنه، ومع عدم وجود شيء ذي بال يرويه عن المدائني[٤].

والملفت للنظر أيضاً: ان هذا البعض قد علق على هذا الحديث

---

(١) عوالم العلوم: ج١١ ص٥٨٣ (مسند فاطمة) عن المحتضر: ص١٣٢.
(٢) الكافي: ج١ ص٢٤٠ و٢٤١ و٤٥٧ و٤٥٨. والبحار: ج٢٢ ص٥٤٥ وراجع المناقب لإبن شهر آشوب: ج٣ ص٣٣٧ ط المطبعة العلمية ـ قم ـ ايران.
(٣) روضة المتقين: ج٥ ص٣٤٢ ومرآة العقول ج٣ ص٥٩ وج٥ ص٣١٤.
(٤) ولا بأس بمراجعة معجم رجال الحديث: ج٢١ ص ٢٣٣ / ٢٣٦.

بأنه «ظاهر في اختصاص العلم بما يكون في ذريتها فقط، بينما الرواية الأخرى تتحدث عن الأعم من ذلك، حتى إنها تتحدث عن ظهور الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومئة، وهو ما قرأه الامام (ع) في مصحف فاطمة». إنتهى.

ونقول:

غاية ما هناك: أن الرواية قد أثبتت أن جبرائيل (ع) قد حدث فاطمة بما يكون في ذريتها، وليس فيها ما يدل على نفي وجود إخبارات غيبية أخرى فيه.

ومن الواضح: أن اثبات شيء لا ينفي ما عداه.

وليس في الرواية ايضاً ما يدلُّ على أنها في مقام نفي وجود علوم وأمور أخرى في المصحف، لكنها أرادت ان تنبه على شيء جعل فاطمة عليها السلام تهتم له، وتذكره لعلي، لكونه يتعلق بما سيجري على ذريتها.

ثالثاً: هناك حديث حبيب الخثعمي، الذي يذكر: أن المنصور كتب الى محمد بن خالد: ان يسأل أهل المدينة عن مسألة في الزكاة، ومنهم الامام الصادق عليه السلام؛ فأجاب الامام عليه السلام، عن السؤال، فقال له عبد الله بن الحسن: من أين اخذت هذا؟

قال: قرأت في كتاب أمك فاطمة[1].

وقد علق هذا البعض على هذا الحديث بقوله:

«ظاهر هذا الحديث ان كتاب فاطمة ـ وهو مصحف

---

(١) البحار: ج٤٧ ص٢٢٧ باب: ٧ حديث: ١٧.

فاطمة ـ يشتمل على الحلال والحرام».

ونقول:

أولاً: إن هذا الحديث ضعيف السند.

ثانياً:إن التعبير بـ: «كتاب فاطمة» قد ورد أيضاً في رواية فضيل بن سكرة، عن الامام الصادق (عليه السلام) [١] وليس بالضرورة أن يكون المقصود به «مصحف فاطمة» الذي هو موضع البحث، فضلاً عن الجزم بذلك، ثم إرساله إرسال المسلمات، إذ قد كان لفاطمة عليها السلام كتب أخرى غير المصحف.

١ ـ فقد روى الكليني في الكافي عن: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن اسحاق بن عبد العزيز، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

جاءت فاطمة تشكو الى رسول الله صلى الله عليه وآله بعض أمرها؛ فأعطاها رسول الله صلى الله عليه وآله كربة [٢] وقال تعلمي ما فيها، واذا فيها:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً او ليسكت[٣]».

---

(١) الكافي: ج١ ص٢٤٢.

(٢) كرب النخل: أصول السعف، أمثال الكتف.

(٣) عوالم العلوم: ج١١ (الجزء الخاص بالزهراء (ع): ص١٨٧ والكافي: ج٢ ص٦٦٧ ح٦ وراجع: ص٢٨٥ ح١. والبحار: ج٤٣ ص٥١ ح٥٢، والوسائل: ج٨ ص٤٨٧ ح٣ وفي الجنة الواقية: ص٥٠٨ قطعة منه.

٢ ـ وروى في دلائل الامامة بسنده عن ابن مسعود، قال: جاء رجل الى فاطمة عليها السلام.

فقال: يا ابنة رسول الله، هل ترك رسول الله عندك شيئاً تطرفينيه؟

فقالت: يا جارية، هات تلك الحريرة، فطلبتها، فلم تجدها.

فقالت: ويحك اطلبيها، فإنها تعدل عندي حسناً وحسيناً.

فطلبتها؛ فإذا هي قد قممتها في قمامتها، فإذا فيها:

قال محمد النبي (ص): ليس من المؤمنين، من لم يأمن جاره بوائقه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو يسكت.

إن الله يحب الخيّر الحليم المتعفف، ويبغض الفاحش الضنين السأّل الملحف.

إن الحياء من الايمان، والايمان في الجنة، وان الفحش من البذاء، والبذاء في النار [1].

وهذه الرواية أيضاً وسابقتها أيضاً لا تدل على انها (ع) هي التي كتبت وألّفت. بل في الرواية الاولى دلالة على عكس ذلك، لأنها ذكرت: انه (صلى الله عليه وآله وسلم) أعطاها «كربة» مكتوبة

---

(١) دلائل الامامة: ص١ وعوالم العلوم: ج١١ ص١٨٨ و٦٢٠ و٦٢١. (الجزء الخاص بالزهراء (ع). وفي هامشه عن مسند فاطمة (ع): ص١١٣.

وراجع مستدرك الوسائل: ج ١٨ وسفينة البحار: ج١ ص ٢٢٩ و٢٣١ والمعجم الكبير للطبراني: ج٢٢ ص ٤١٣ مع اختلاف في اللفظ.

من عنده، وقال: تعلمي ما فيها.

٣ ـ وروى الصدوق بسنده الى أبي نضرة، عن جابر، رواية مفادها: انه دخل على فاطمة عليها السلام ليهنئها بمولودها الحسين (ع)، فإذا بيدها صحيفة[١] بيضاء، درة، فسألها عنها، فأخبرته: أن فيها أسماء الأئمة من ولدها، وانها قد نهيت عن ان تمكن أحداً من أن يمسها إلا نبي، أو وصي، أو أهل بيت نبي، ولكنه مأذون أن ينظر الى باطنها من ظاهرها، فنظر اليها، وقرأ.. ثم ذكر ما قرأه [٢].

لا تعارض في أحاديث مصحف فاطمة (ع):

ثم إن هذا البعض قد إدعى:

ان الاحاديث حول مصحف فاطمة عليها السلام متعارضة..؟ لأن بعضها يذكر أنه من املاء رسول الله وكتابة علي عليه السلام[٣]، والبعض الآخر يذكر انه كان ملك يأتيها بعد وفاة أبيها يحدثها، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك، فكان مصحف فاطمة [٤].

---

(١) عبرت بعض النصوص الواردة في المصادر التي في الهامش باللوح.

(٢) عيون أخبار الرضا: ج١ ص٤٠ و٤٤ و٤٦. والاختصاص ص٢١٠ والامالي للطوسي ج١ ص٢٩٧ والخصال ج٢ ص٤٧٧/ ٤٧٨ وكمال الدين ص٣٠٥ ـ ٣١٣.

(٣) راجع: بصائر الدرجات: ص١٥٣ و١٥٥ و١٦١ والبحار: ج٤٦ ص٤١ و٤٢ و٤٧ و٤٨، ٤٩ و٢٧١.

(٤) الكافي: ج١ ص٤١ و٢٤٠، و٤٥٧ و٤٥٨. بصائر الدرجات: ص١٥٧ و١٥٣،١٥٩ والخرائج والجرائح: ج٢ ص٥٢٦. وبحار الانوار: ج٢٦ ص٤١و٢٤٠ وج٤٣ ص٧٩ و٨٠ وج٢٢ ص٥٤٥ و٥٤٦. وراجع: ج٤٧

ونقول في الجواب:

ان معنى التعارض في الروايات هو أن تكون الروايات متكاذبة في ظاهرها؛ تثبت هذه شيئاً وتلك تنفيه، أو العكس، فإذا لم يمكن الجمع بينها، فلا بد من الطرح لهما، أو لأحداهما، اذا وجد مرجح للآخر..

والاحاديث التي تحدثت عن مصحف فاطمة ليست كذلك، حيث يمكن الجمع بينها، إذ قد يكون هذا الكتاب «المصحف» ـ سمي بذلك لأنه صحف مجتمع بعضها الى بعض ـ قد كان قسم منه بإملاء رسول الله (ص) وكتابة علي (ع)، والقسم الآخر من إملاء الملك لفاطمة وكتابة علي (ع). وقد كتب بعد وفاة رسول الله (ص)، حيث كان ذلك الملك يأتيها فيسليها. و في هذا المصحف وصية فاطمة (ع) أيضاً، فراجع [1].

وخلاصة الامر:

انه قد يتعلق الغرض ببيان أن الرسول كان قد تصدى لاملاء قسم مما في الكتاب، ليثبت بذلك أنه مقبول وممضى منه(ص)؛ إيذاناً بصحة ما في المصحف، وبعظيم أهميته ومزيد شرفه.

أما الحديث الذي يتضمن: أن جبرائيل (ع) هو الذي كان يسلّي فاطمة(ع)، فلا يعارض الحديث الذي يقول: إن ملكاً كان

ص٦٥. وفي هامش الخرائج والجرائح عن مصادره كثيرة جداً، فليراجعها من أراد. وعوالم العلوم: «القسم الخاص بالزهراء (ع)» ج١١ ص٥٨٣ و٤٤٧ عن المحتضر: ص١٣٢ وضياء العالمين «مخطوط»: ج٢ ق٣ ص٣٨ و٣٩.

(١) بصائر الدرجات: ص١٥٧ و١٥٨ والبحار: ج٢٦ ص٤٣ والكافي: ج١ ص٢٤١.

يسليها ويحدثها.

اذ قد يكون هذا الملك هو نفس جبرائيل[١]، على أن المجلسي قد وصف هذا الحديث بالصحيح[٢] فراجع.

تصوير التعارض بنحو آخر:

وذكر البعض نحواً آخر للتعارض بين روايات مصحف فاطمة، فقال:

«إن هناك روايتين تقولان: إنه بخط علي (ع) عما يحدثه الملك للزهراء (ع)، ولكن الروايات الأخرى لا تدل على ذلك، وهي المشتملة على الحلال والحرام، ووصية فاطمة، فلا بد من الترجيح بينها». إنتهى.

ونقول:

قد ذكرنا فيما سبق بعض ما يتعلق بكلامه هذا، ونزيد هنا: أن قوله الأخير: «فلا بد من الترجيح بينها» معناه أنها أخبار متعارضة، ولا يمكن الأخذ بها كلها، فلا بد من طرح البعض منها، والأخذ بالبعض الآخر وفقاً للمرجحات.

---

(١) البحار: ج٤٣ ص٧٩ وج٢٦ ص٤١، بصائر الدرجات: ص١٥٣ والكافي: ج١ ص٢٤١. والخرائج والجرائح: ج٢ ص٥٢٦. وفي هامشه عن مصادر كثيرة جداً وضياء العالمين «مخطوط»: ج٢ ق٣ ص٣٨ .

(٢) راجع: روضة المتقين: ج٥ ص٣٤٢. ومرآة العقول: ج٣ ص٥٩. وجلاء العيون: ج١ ص١٨٣.

وهذا كلام غير مقبول:

أولاً: لأن وجود روايتين تصرحان بأنه بخط علي (ع) لا يعني أن الرواية الاخرى الساكتة عن ذلك تنفي هذا الامر، بل هي لم تتعرض له؛ لأنها بصدد بيان جهات أخرى، لم يكن معها داعٍ أو ملزم لذكر الكاتب او المملي.

وإذا كان هناك روايتان تصرحان بأن علياً عليه السلام هو كاتب المصحف، فهل هناك ولو رواية واحدة تصرح بأن فاطمة عليها السلام هي التي كتبته وألّفته؟!

فلماذا الجزم بكون مصحف فاطمة انما كتب بخط يدها، مع كونه مخالفاً لما دل على كونه كتب بخط علي عليه السلام.

ثانياً: لم نعرف كيف تعارضت الروايات التي ذكر بعضها: أن كاتب المصحف هو علي (ع)، وذكر بعضها الآخر: أن هذا الذي كتبه علي (ع) فيه الحلال والحرام، ثم ذكرت روايات أخرى: أن في هذا «المصحف وصية فاطمة»!!.

فهل عدم ذكر الطائفتين الأخيرتين لكون عليّ (ع) هو الكاتب يوجب ان تصبح هاتان الروايتان معارضتين لروايات كتابة علي (ع) للمصحف؟!. فأين التعارض؟ واين التنافي؟!

ثالثاً: إننا حين راجعنا الروايات وجدنا: أن رواية حماد بن عثمان قد ذكرت ان مصحف فاطمة ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ثم راجعنا رواية الحسين بن ابي العلاء، فوجدنا ان الضمير في قوله: وفيه ما يحتاج الناس الينا، لايعود الى مصحف فاطمة، بل يعود الى الجفر. ونتيجة ذلك كون الحلال والحرام في الجفر لا في

المصحف، وراجعنا رواية الخثعمي، فوجدناها تتحدث عن كتاب فاطمة، لا عن مصحف فاطمة.

وقد تقدم إنه قد كان لها عليها السلام مكتوبات اخرى غير المصحف.

وإن ما ذكرناه حول اختلاف الأغراض من ذكر الخصوصيات يشبه في بعض وجوهه نقل وقائع ما جرى على الزهراء عليها السلام، فنجد أن بعضهم ينقل التهديد بالاحراق..

و بعض آخر ينقل: جمع الحطب..

وثالث ينقل: الاتيان بقبس من نار..

ورابع ينقل: إحراق الباب، واشتعال النيران..

وخامس ينقل: كسر الباب، ودخول البيت..

وسادس ينقل: عصر الزهراء، بين الباب والحائط، وإسقاط الجنين..

وسابع ينقل: لطمها على خدها، أو ضربها على يديها، أو جنبها، أو متنها، أو عضدها، حتى صار كالدملج..

وثامن ينقل: كسر ضلعها..

وتاسع ينقل: أن عمر قد ضربها..

وعاشر ينقل: ضرب المغيرة أيضاً لها..

وحادي عشر ينقل: ضرب قنفذ لها بأمر من عمر..

وثاني عشر ينقل: ضرب خالد بن الوليد لها.

ولا تكاذب بين هذه الروايات، بل ان كل واحد ينقل شطراً مما جرى، اما لتعلق غرضه به، او لأنه هو الذي ثبت لديه، أو مراعاة لظرف سياسي، او غيره، ولا غرابة في ذلك.

على أن الإختلاف في جزئيات النقل لايضر بأصل ثبوت الحادث، بل هو يؤكده، إذا كان الكثيرون لا يتحققون من الجزئيات، فضرب فاطمة ثابت، واختلاف الرواة إنما هو في شخصية الضارب مع احتمال أن يكون الجميع قد اشتركوا في هذا الأمر الفظيع والشنيع واختلطت الأمور في زحمة المعركة وهيجانها.

وهكذا الحال بالنسبة لمصحف فاطمة صلوات الله وسلامه عليها..

مع فارق واحد، هو ان السبب في التنوع في نقل ما جرى عليها هو في الاكثر الميول السياسية، والمذهبية أو غيرها.. أما بالنسبة لمصحف فاطمة، فالسبب فيه هو القصد الى بيان حيثية ترتبط بمقام الزهراء(ع)، أو بأهمية المصحف المنسوب إليها، وصحة ما فيه، أو ما هو قريب من هذا وذاك..

ولكننا لم نستطع: أن نقف على دوافع الإصرار على تضمين مصحف فاطمة للأحكام الشرعية، كما لم نوفق لفهم أسباب ومبررات كثير من الأمور التي ذكرت في هذا المجال وفي مجالات أخرى كثيرة ومتنوعة.

الفصل الثالث:

إرهاصات ومحاولات التفاف وطعن في كتاب سليم



بداية وتوطئة:

نقرأ في هذا الفصل بعض تساؤلات، وعلامات استفهام اثيرت حول مهاجمة أتباع السلطة، وهم يتابعون انجاز فصول الانقلاب على القرار الالهي، والبلاغ النبوي وانتزاع الحق من صاحبه المنصوص عليه، الذي بايعوه في يوم الغدير، وأعطوا عهداً لله على الوفاء، وعدم النكث به.

فقد أنكر البعض أو شكك بحدوث أي شيء سوى تهديدهم بإحراق بيت فاطمة عليها السلام، وذكر أموراً عديدة عدها مبررات لموقفه هذا الذي اعتبر فيه ان هذه القضية لا تمس العقيدة، مؤكداً أن علينا أن نناقش نحن قضايانا قبل ان يناقشها الآخرون ويسقطوها.

وهذا الاسلوب من الكلام يوحي بسقوط هذه القضايا واقعاً، وكأنه يقول: **فلنسقطها نحن إذن، قبل ان يسقطها الآخرون.**

ونحن نذكر في هذا الفصل، مايشير الى عدم سلامة هذه المقولة، ونتحدث عن جانب من هذه التساؤلات والاستبعادات المبتنية على استحسانات واعتبارات وترجيحات لا يصح الاعتماد عليها، لأنها ـ إن لم تكن تَبَرُّعِيَّة ـ قد لاحظت بعض الجوانب، وأهملت

جوانب أخرى هي الأجدر بالملاحظة، لأنها هي الموافقة لأسس دراسة المواضيع الحساسة كالذي نحن بصدده، كما سنرى..

نقاط البحث:

وما سنورده في هذا الفصل من كلام هذا البعض ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١ ـ إن علينا أن نناقش نحن قضايانا قبل ان يناقشها الآخرون ويسقطوها.

٢ ـ مدى واقعية قول البعض: إنه قد ناقش كل العلماء فلم يقنعوه!.

٣ ـ هل إنكار ضرب الزهراء يعني تبرئة الظالمين.

٤ ـ إن ضرب الزهراء لا يرتبط بالعقيدة، فلماذا الاهتمام له؟.

٥ ـ إن العمدة في هذا الموضوع الخطير هو كتاب سليم بن قيس، وهو غير معتمد لا في هذا الموضوع ولا في غيره.

وكأن هذا البعض تخيَّل: أنه إذا شكك في كتاب سليم، وأبعده عن ساحة البحث العلمي، فإنه يكون قد ارتاح من القسم الأهم من النصوص التي تحرجه بسبب ما تتضمنه من اتهام القوم بجرائم لا يمكن الدفاع عنها، أو توجيهها.

وسنرى: أن التشكيكات التي ذكرت حول هذا الكتاب الجليل، والتي بدأها ابن الغضائري ـ وهو معروف بكثرة طعونه

وتشكيكاته ـ غير قابلة للاعتماد، ولا تصلح أن يكون اليها الاستناد.

هذا الى جانب توضيحات مختلفة اقتضاها تنوع الحديث، وفرضتها ضرورة البيان الوافي، والصريح والكافي. فالى ما يلي من مطالب، ومن الله نطلب العون والسداد، والفلاح والرشاد.

فلنسقط نحن قضايانا، قبل أن يسقطها الآخرون؟!

ما زلنا نسمع البعض يقول:

«لا بد ان نناقش نحن قضايانا بطريقتنا الخاصة، وان لم نفعل ذلك فسيناقشها الآخرون ويسقطونها».

ومعنى ذلك: اننا اذا ناقشنا بعض المسائل، فليس من مبرر للتشهير بنا، لا سيما وأن القضية ليست من أصول الدين، ونحن نعتبر غصب الخلافة أكبر من كل جريمة، لأنها تتعلق بالواقع الاسلامي كله.

علماً بأن ما قلناه حول قضية الزهراء(ع)، لم يكن انطلاقاً من إحساسنا بضرورة الوحدة الاسلامية..

ونحن لا زلنا على استعداد لمناقشة كل من يرغب في ذلك في بيتنا، فليتفضل وليناقشنا في كل شيء.

والجواب:

أولاً: إن ما جرى على الزهراء عليها السلام، من بلايا ليس بعيداً عن غصب الخلافة، لأن ما جرى عليها، إنما جاء في نطاق آلية

غصب الخلافة، وليس هو أمراً منفصلاً عنها.

وإذا كان غصب الخلافة جريمة كبرى ـ على حد تعبير هذا البعض ـ فإن الأسلوب الذي تم فيه سوف يزيدها فظاعة وبشاعة.

إذن فلتكن معرفة ما فعلوه بالزهراء عليها السلام من أجل الحصول على الخلافة دليلاً قاطعاً على واقع ممارساتهم وطبيعة الظروف التي احاطت باغتصاب هذا الامر الهام جداً، الذي يتعلق بالواقع الاسلامي كله..

وثانياً: لم نعرف الملازمة بين عدم تعرضنا لمناقشة قضايانا وبين إسقاطها من قبل الآخرين، فهل هي بهذه الدرجة من الضعف والهشاشة؟!

أم يعقل أن يكون هذا السائل يريد أن يقول: إن علينا نحن أن نسقط قضايانا قبل ان يسقطها الآخرون كما تقدم؟!

وثالثاً: إن هذا البعض ـ وفي أحاديث أخرى له ـ يقول: إنه يطرح تساؤلات، ولا يريد أن يناقش القضية، ولا يريد أن يبحث عن أجوبتها، بل هو يطلب من الآخرين أن يجيبوا عنها، وهو لا يثبت ولا ينفي، فمن لا يثبت ولا ينفي هل يعتبر في جملة من يناقشون القضايا بطريقة خاصة؟!

بل هو يصرح بأنه لا يهمه البحث حول كسر ضلع الزهراء عليها السلام؛ فلماذا الإصرار إذن على اثارة التساؤلات حول هذا الامر بالذات؟!

ومن الواضح: أن الذي يقتصر على طرح التساؤلات استفهاماً وتعلماً فقط، لا يجوز التشهير به، ولذا لم يشهّر أحد بمن فعل ذلك.

نعم، يصح التشهير، بل قد يكون لازماً بذلك الذي يحاول طرح الموضوع بطريقة غير علمية، أي أنه يطرحه على العموم، ليثير الشبهة في نفوس الناس السذج والبسطاء الذين لايملكون القدر الكافي من العلم والمعرفة، دون أن يقدم لهم الحل الحاسم، بل تراه يستدل بعشرات الأدلة لهم على النفي، بأسلوب: إثارة تساؤلات!!

فجاء من يريدأن ينجز محاولة إيصال الرد العلمي الى الناس، فاعتبروا ذلك تشهيراً!!

ورابعاً: انه ليس من العدل أن يطلب البعض من الناس مناقشة القضايا معه في بيته خلف جدران أربعة، ويحتفظ هو لنفسه بحق الاعلان بكل ما يتوفر لديه من وسائل إعلام مرئي ومسموع ومكتوب عن كل ما يخطر على باله، أو يجول في خاطره، حتى ولو كانت مجرد تساؤلات، أو آراء تمس قضايا اسلامية أساسية أو غير اساسية، مفتخراً بكون ذلك من عادته وفي الهواء الطلق.

ثم اذا أراد أحد أن يعلن عن رأيه المخالف له، حتى ولو لم يشر الى شخصه بأدنى كلمة، فانه قد يعتبر ذلك تحدياً له، وخروجاً على المسلمات، وتشهيراً به. ثم هو يوجه اليه مختلف التهم، ويواجهه بالحرب النفسية وبالكلمات الجارحة وغيرها، باعتبار أنه قد ارتكب الجرم العظيم، وعرّض نفسه للخطر الجسيم..

وخامساً: إن اسلوب تعامل هذا البعض مع بعض القضايا، يشير الى أن ثمة رغبة في مغازلة بعض الاطراف على الساحة الاسلامية، لسبب أو لآخر، وإلا فلماذا الاصرار على دعوى أن المهاجمين الذين جاء بهم عمر كانوا يحبون الزهراء عليها أفضل الصلاة والسلام، ويحترمونها، ثم التفوه بأن علياً عليه السلام معارضة!! وأنه متمرد على

الخلافة!! وانه يراد اعتقاله لأجل ذلك، وان طبيعة الأمور تقتضي اخضاع المتمردين، وان المسلمين فهموا نص الغدير بطريقة أخرى والخ... كما سنرى ذلك كله.

سادساً: صحيح ان قضية الهجوم على الزهراء، ليست من أصول الدين، لكن ذلك لا يعني أنها ليس لها مساس بالناحية العقيدية.. بل هي واحدة من أهم مسائل الاسلام والايمان لأنه تمس قضيه الامام والإمامة بعد رسول الله (ص)، وتعطي للناس رؤية واضحة في أمر لم يزل هو المحور الاساس في الخلافات الكبرى التي وقعت في هذه الامة في قضايا الدين والعقيدة. إذن فهو حدث تاريخي سياسي، له مساس بالإمام والامامة، وهو امر عقائدي خطير وهام جداً.

ناقشت كل العلماء:

ثم إنك ترى هذا البعض يقول:

قد ناقشت كل العلماء في ايران وغيرها حول مسألة ضرب الزهراء وغيرها.. فلم يقنعوني!

وتعليقنا على هذا القول:

اننا لا ندري مدى صدقية هذا الكلام، وذلك لما يلي:

١ ـ اننا نشك كثيراً، بل نحن نجزم بعدم حصول هذا الامر، فإن العلماء في ايران الاسلام وحدها دون غيرها يعدون بعشرات الألوف؛ فمتى تسنّى له الاجتماع بهم، فضلاً عن مناقشتهم جميعاً..

٢ ـ لماذا لم نطلع نحن ولا غيرنا ممن يهتم لهذه القضايا ويلاحقها على هذه المناقشات، ولم يصلنا خبرها، رغم طول إقامتنا في تلك البلاد، والتي قاربت الثلاثين عاماً.

بل وجدنا الكثيرين من العلماء الكبار قد انكروا عليه ما سمعوه من مقولات، وقد عبر عدد من مراجع الشيعة عن رفضهم لها مشافهة حيناً، وبصورة مكتوبة حيناً آخر، وهذا يدل على انه لم يناقش هؤلاء العلماء والمراجع ولم يناقشوه، ولا سمعوا بمقولاته من قبل.

٣ ـ اننا لم نعرف نتيجة هذا النقاش، فهل استطاع أن يقنع جميع العلماء في ايران، وفي غيرها، أم أنهم أقنعوه؟! أم بقي كل منهم على موقفه ورأيه!! أم أن البعض قد اقتنع دون البعض الآخر!!

فلو كان قد اقنعهم جميعاً لبان ذلك وظهر، ولضجت الدنيا وعجّت بهذا الامر الخطير الذي أجمع عليه علماء الشيعة عبر العصور والدهور.

وان كان قد بقي الجميع على موقفه، ففي هذا إدانة لهذا القائل، حيث لم يجد ولو عالماً واحداً يوافقه على ما يذهب اليه، ويحشد الأدلة والشواهد عليه، ويعرضها كلها على جميع العلماء لإثباته لهم. وإن كان البعض قد اقتنع برأيه ـ فَلَو كانَ لَبَانَ ـ وليدلّنا على واحد من هؤلاء العلماء المقتنعين بكلامه، ممن يحمل صفة العالمية بحق وصدق!!.

بقي احتمال ـ ولعله الاقرب ـ: أن يكون هو الذي اقتنع منهم. ـ كما اعلنه في بعض رسائله التي طلب هو توزيعها ونشرها ـ ونتوجه حينئذ بالسؤال: لماذا تراجع الآن وعاد الى طرح الرأي المخالف،

ثم هو يدافع عنه بحرارة وإصرار؟!

انكار ضرب الزهراء (ع) تبرئة للظالمين:

ويقول البعض: إن نفي ضرب الزهراء، واسقاط جنينها، وكسر ضلعها، وغير ذلك لا يعني تبرئة أحد ممن ظلموها، فما هو الحرج في ذلك؟!

ونقول:

لم نفهم مقصود هذا القائل بالتحديد، فإن نفي ضرب الزهراء (ع)، معناه الصريح هو تبرئة الآخرين من الاقدام على الضرب، ونفي اسقاط الجنين، ونفي كسر الضلع ايضاً معناه تبرئتهم من ذلك، وهكذا الحال بالنسبة لإحراق البيت، واقتحامه، وما الى ذلك (!!).

فإن المتهم بعشر تُهَم اذا برىء من تسعة فهل يعني ذلك: انه لا يزال مجرماً في التسعة نفسها التي ثبتت براءته منها؟!

وإذا كانوا أبرياء من ذلك كله، ولم يفعلوا شيئاً إلا مجرد التهديد، الذي هو الآخر قد يقال فيه: إنه صوري، من أجل التخويف، ولا ينبغي أن يحمل على محمل الجد، خصوصاً مع قولهم: ان مكانة الزهراء (ع) تمنع من الاقدام على أي شيء في حقها..

نعم.. اذا كانوا كذلك، لم يبقَ ثمة شيء يطالبهم الناس به، بل قد يقال لنا في وقت لاحق إنهم كانوا يقومون بواجبهم الديني، وسيثيبهم الله على هذا التهديد، لأنهم أرادوا به حفظ بيضة الاسلام،

ولمّ شعث المسلمين، وتجنيب الامة مشاكل وخلافات خطيرة، تماماً كما فسروا قول البعض للنبي (ص) في مرض موته: إن النبي (ص) ليهجر، بأنه كان هو الموقف الصحيح والرائد، لأن النبي (ص) لو كتب الكتاب لثارت الخلافات، وانقسم المسلمون، ولأدى ذلك الى مشاكل كبيرة وخطيرة [١]، ولم يلتفتوا الى ان النبي (ص) نفسه قد قال للناس: لن تضلوا بعده. فهل غاب عن بالهم أن النبي (ص) كان يقدر الأمور أيضاً بصورة صحيحة، ويعرف مسبقاً نتائج ما يريد أن يقدم عليه..

أنا لا أهتم لضرب الزهراء (ع) وهو لا يرتبط بالعقيدة:

يقول البعض: ان ضرب الزهراء، واسقاط جنينها، وكسر ضلعها قضية تاريخية وليست متصلة بالعقيدة.

ولهذا فهو لا يهتم لهذا الامر شخصياً، فسواء كسر ضلع الزهراء (ع) أم لم يكسر، فإن ذلك لا يقع في دائرة اهتماماته، على حد تعبيره!!.

ونقول:

اننا نلاحظ ما يلي:

١ ـ اذا كان ذلك لا يقع في دائرة اهتمامات هذا الشخص أو

(١) تاريخ الاسلام للذهبي: ج٢/٢٨٤ـ ٢٨٦. تحقيق: حسام الدين القدسي، مطبعة المدني، القاهرة.

ذاك، فلماذا هو يحشد الادلة والشواهد من كل حدب وصوب على نفي هذا الامر، أو التشكيك فيه على الاقل، ولماذا إذا ثارت العاصفة ضده يتراجع ويستعمل التقية، ـ كما قال ـ ويقول كلاماً يلائم رأي الطرف الذي يوجه إليه النقد، ثم يعود لإثارة هذا الأمر من جديد بكل عنف وإصرار، ويواجه التحديات، ويثير المشكلات، بل هو يتهم الآخرين بأنواع التهم لمجرد أنهم سألوه عن رأيه في هذا الامر وعلة إبدائه علناً وبهذا الشكل، وفي هذا الظرف، وفي هذا الزمن بالذات، فضلاً عن أن يعترض عليه فيه، فيقول: انهم لا يفهمون، وبأن طريقتهم غوغائية، وبأنهم معقدون، وينطلقون من غرائزهم و...

هذا فضلاً عن اتهامه لهم بما يعتبر إهداراً لدمهم، واغراءً للناس بالاعتداء على حياتهم، وذلك حين يجعلهم في دائرة العمالة للمخابرات الاسرائيلية أو غيرها؟! فضلاً عن جعلهم في دائرة الاتهام المستمر، وخدش اعتبار شخصيتهم المعنوية بذلك.

٢ ـ لماذا لا يهتم لما جرى على الزهراء؟ ولماذا يكون كسر ضلعها أو اسقاط جنينها سيان بالنسبة اليه.

وهل كل قضية مرت في التاريخ لايصح أن نهتم لها؟! أو أن اللازم أن لا تقع في دائرة اهتماماتنا؟!

فلماذا إذن اهتم الائمة والنبي (ص) قبلهم بما يجري على الزهراء (ع)، وبما يجري على الامام الحسين (ع) وصحبه في كربلاء؟!

ولماذا يهتم هو نفسه بالتذكير بحدث جرى قبل سنوات يحتمل ان يكون له نوع ارتباط به ويعتبره من الشؤون والقضايا

الاسلامية الكبرى، ثم لا يهتم بغيره من نظائره كمجزرة مكة، واسقاط الاميركيين للطائرة الايرانية بركابها الثلاثمائة الأبرياء. وكذلك لايهتم بما ربما يعد أخطر قضية مفصلية في تاريخ هذا الاسلام العزيز، وله ارتباط مباشر وعضوي في مساره العام على جميع الصعد وفي مختلف المجالات ألا وهو ضرب الزهراء، أوكسر ظلعها.

٣ ـ إن الذين ارتكبوا ما ارتكبوه بحق الزهراء عليها السلام قد تصدوا لأخطر مقام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو مقام الامامة والخلافة، وقد قال الشهرستاني:

«وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الامامة إذ ما سلّ سيف في الاسلام على قاعدة دينية مثلما سلّ على الامامة في كل زمان [(١)]».

ويقول الخضري: ان هذه المسألة [(٢)] كانت «سبباً لأكثر الحوادث التي أصابت المسلمين، وأوجدت ما سيرد عليكم من أنواع الشقاق، والحروب المتواصلة، التي قلما يخلو منها زمن، سواء كان بين بيتين، أو بين شخصين [(٣)]».

---

(١) الملل والنحل: ج١ ص٢٤.

(٢) أي ان ترك مسألة الخلافة والاستخلاف من غير حل محدد ترضاه الامة، وتدفع عنه، كان هو السبب لأكثر الحوادث التي أشار إليها.

وقد قلنا ـ تعليقاً على كلامه هذا :

إذن، كيف جاز للنبي (ص) أن يترك الامة هكذا هملاً، ثم لا يضع حلاً لأعظم مشكلة تواجهها، وتسلّ عليها السيوف، وتزهق لاجلها الارواح. مع ان شريعته كاملة وشاملة. وقد بين فيها كل ما تحتاجه الامة، حتى أرش الخدش؟! ان الحقيقة هي انه (ص) قد بين ذلك، وحدده. ولكن الآخرين لم يقبلوا منه ذلك، وردّوا أمر الله سبحانه، فإنا لله، وإنا إليه راجعون..

(٣) محاضرات في التاريخ الاسلامي: ج١ ص١٦٧.

ومن الواضح: أن معرفة هؤلاء الذين أبعدوا أهل البيت عن مقاماتهم، وأزالوهم عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها وظهور امرهم ووضوح مدى جرأتهم على الله سبحانه، وعلى رسوله أمر ضروري ومطلوب لكل مسلم، لأن ذلك يمس أخطر قضية في تاريخ الاسلام.

وبعبارة أوضح: إن لوازم الحدث هي التي ترتبط بالعقيدة، وان لم يكن ذات الحدث يرتبط بها، فمثلاً حينما نقرأ في القرآن عن زوجة لوط عليه السلام: أنها قد وشت بضيوف زوجها لقومها، الذين يسعون الى ارتكاب الفاحشة مع الرجال.

قد نتعجب، ونقول: هل يليق بالقرآن أن يؤرخ لقوم لوط في خصوص هذه الخصلة السيئة والدنيئة؟!.

وهل يمكن لأحد أن يقول:

انني لا أهتم شخصياً بهذا الامر التافه المذكور في القرآن؟!

أم أننا نفهم القضية بطريقة أخرى، فنقول: لو كان الله سبحانه يريد أن «يؤرخ» لقوم لوط، لكان أرخ لسائر الشعوب كالفينيقيين والكلدان والاشوريين، والرومان، والساسانيين، وغيرهم، ولكُنا رأيناه يتحدث عن كثير من سياساتهم وشؤونهم وما مرّ بهم من أحداث كبيرة وخطيرة. ولكن ذلك لم يكن، فاقتصاره على خصوص هذا الامر بالنسبة لخصوص قوم لوط يدلنا على أنه سبحانه وتعالى قد أراد لنا أن نستفيد من لوازم الحدث أموراً قد يكون لها مساس بالعقيدة، أو بالشريعة، أو بالمفاهيم الاخلاقية والحياتية في أكثر من مجال؟!

إننا لا شك سوف نتجه هذا الاتجاه الثاني، ونبحث عن كل تلك اللوازم، والحيثيات والمعاني التي أراد لنا القرآن أن نعيشها، وأن

نلتفت اليها في ما حكاه لنا عن امرأة لوط وقومها، لنستفيد منها المزيد من المعرفة والوعي، والمزيد من الايمان، والمزيد من الطهر والصفاء.

ونجد في هذه القضية أكثر من معنى حياتي هام جداً، لا بد لنا من الاطلاع عليه، وتثقيف انفسنا به، ويكفي أن نشير الى ما تحمله هذه القصة ـ بعد الالفات الى بشاعة فعلهم ذاك ـ من تحدّ قوي، من قِبَل المرأة، والزوجة، التي لم تكن تملك قدرات علمية، وفكرية بمستوى، تتحدى رجلاً، نبياً، يملك كل القدرات والطاقات، وخصوصاً قدرة التحدي في مجال الاقناع، وفي أمر يملك الدافع لمقاومته من خلال الدين، والعقيدة والقداسة والاخلاق، والعنفوان الانساني؛ حيث كان التحدي له في ضيوفه (ع)، وفيما يمس الشرف، والكرامة والدين، والاخلاق، والرسالة...

خلفيات صرحت بها الكلمات:

وقضية الزهراء أيضاً، وما جرى عليها بعد رسول الله (ص) سيكون حدثاً تاريخياً مفيداً جداً من حيث دلالاته الالتزامية، اذ فرق بين أن يقال لك: إن الذين اغتصبوا الخلافة قد ضربوا الزهراء (ع) فور وفاة أبيها الى درجة أنهم اسقطوا جنينها، وكسروا ضلعها الشريف، الى غير ذلك مما هو معروف، وبين أن يقال لك كما يقول البعض: إنهم ما زادوا على التهديد بإحراق بيتها.

ثم يقال لك: انهم كانوا يحترمونها، ويجلونها، أو على الاقل يخشون من الاساءة اليها بسبب موقعها واحترام الناس لها، الامر الذي يعنى ان تهديدهم لها صوري لا حقيقة له، ثم يتسع المجال لمن

يريد أن يقول لك بعدها: إنهم في أمر الخلافة، قد اجتهدوا فأخطأوا.

ثم هو يقول لك مرة أخرى، لكي يمهد لإقناعك بأنهم مأجورون على غصب الخلافة:

«ان النبي (ص) نص على عليّ عليه السلام، لكن الصحابة قد فهموا ذلك بطريقة أخرى».

أي أن القضية لم تكن عدواناً، ولا هي غصب حق معلوم، وانما كانت مجرد سوء فهم لكلام الرسول (ص)، ولم يكن سوء الفهم هذا منحصراً بالمعتدين، والغاصبين، بل الصحابة كلهم قد فهموا نفس ما فهمه الغاصبون حيث يقال لك في مورد آخر: ان النبي (ص) قد نص على عليّ عليه السلام يوم الغدير، لكن طبيعة الكلام الذي قاله النبي تجعل الناس في شك.

إذن، هم يريدون منك أن تقول «ألِف» لكي تقول «باء»، ثم ينتزعون منك «التاء» وهكذا الى «الياء»..

العقبة الكؤود:

وأعظم عقبة تواجه هؤلاء هي ضرب الزهراء (ع)، واسقاط جنينها، واحراق بيتها، واقتحامه بالعنف والقسوة البالغة، دونما مبرر مقبول أو معقول. ولو أن علياً هو الذي كان قد واجه القوم لأمكن ان تحل العقدة، باتهامه بأنه هو المعتدي على المهاجمين (!!).

ويزيد الامر تعقيداً ما قاله النبي (ص) في حق فاطمة عليها السلام، وكون هذه الامور قد حصلت فور وفاته صلى الله عليه وآله،

وفي بيت الزهراء بالذات، وبطريقة لا يمكن الدفاع عنها أو توجيهها.

فإن ما فعلوه مخالف للشرع والدين من جهة، ومخالف للاخلاق الانسانية وللوفاء لهذا النبي الذي أخرجهم من الظلمات الى النور، وكانوا على شفا حفرة من النار فأنقذهم منها من جهة أخرى .

ثم هو يصادم المشاعر النبيلة والعواطف والاحاسيس الانسانية، وهو يصادم الوجدان، والضمير ايضاً، وكل الاعراف وكل السجايا وحتى العادات، من جهة ثالثة .

ويراد لمرتكب هذه الأمور العظيمة أن يجعل اماماً للأمة، وفي موقع رسول الله (ص)، وأن يؤتمن على الدين، وعلى الانسان، وعلى الاخلاق، والقيم، وعلى أموال الناس، وأعراضهم وأن يوفر لهم الأمن والكرامة والعزّة، وأن يربي الناس على الفضيلة والدين والأخلاق.

فإذا كان نفس هذا الشخص يرتكب ما يدل على أنه غير مؤهّل لذلك كله، لأن ما صدر منه قد لامس كل ذلك بصورة سلبية صريحة؛ فإن ذلك يعني ان معرفة هذه العظائم تصبح ضرورية لكل الناس الذين يجدون لهذا الشخص أثراً في كل الواقع الفكري، والسياسي والمذهبي الذي يعيشونه، وله دور حساس في كل مفاهيمهم وفي كل واقعهم الديني، والايماني، بل وحتى على مستوى المشاعر والاحاسيس.

إذن، فإن ما صدر عن هذا الشخص ليس أموراً شخصية تعنيه هو دوننا، إذ أن ما ارتكبه لم يكن مجرد نزوة عارضة، أو شهوة جامحة، بل هو يعبر عن روحيته، وعن نظرته لتعاليم الدين، وعن قيمة رسول الله (ص) في نفسه، وعن قسوته وعن حقيقة مشاعره

الانسانية، وأحاسيسه البشرية، وعن أخلاقياته، وعن قيمه، وليست القضية هي انه اجتهد فأخطأ فله أجر، أو أصاب فله أجران [١]، كما رواه لنا اتباع مدرسة الخلفاء، وأخذناه عنهم، وصرنا نردده من دون تثبت، ثم إنهم بنفس هذه القاعدة (!!) برروا لنا قتال عائشة ومعاوية لعلي عليه السلام، وثبت لهما الاجر الواحد بقتاله، وبقتل عشرات الالوف من المؤمنين والمسلمين.

بل قد ادّعوا: أن عبد الرحمان بن ملجم قد اجتهد فأخطأ في قتل علي، فهو مأجور أجراً واحداً على جريمته [٢] وأبو الغادية قاتل عمار بن ياسر ايضاً قد اجتهد فأخطأ، فهو مأجور أجراً واحداً على قتل عمار [٣].

فقضية الزهراء إذن اساسية في حياتنا الفكرية والايمانية، ولها ارتباط بأمر اساسي في هذا الدين، فلا ينبغي الاستهانة بها، أو التقليل من أهميتها.

اجتهد فأخطأ؟!:

وبعد، فإن أول من طرح مقولة الاجتهاد، والخطأ في الاجتهاد، لتبرير جرائم ارتكبها الآخرون هو ـ فيما نعلم ـ الخليفة الأول، حينما طالبه الخليفة الثاني بإصرار بمعاقبة خالد بن الوليد لقتله الصحابي

---

(١) هذه الرواية رويت من غير طرق الشيعة في الاكثر..

(٢) المحلى: ج١٠ ص٤٨٤. والجوهر النقي: (مطبوع بهامش سنن البيهقي)، ج٨ ص٥٨ عن الطبري في التهذيب.

(٣) الفصل: ج٤ ص١٦١.

المعروف مالك بن نويرة، حينما امتنع عن الاعتراف بشرعية الحكم الجديد، وأصر على الالتزام بالوفاء للخليفة الذي أقصي عن موقعه، ثم نزا على امرأة ذلك القتيل في الليلة التي قتله فيها بالذات، فإن أبا بكر أطلق في هذه المناسبة بالذات كلمته المعروفة: «تأول فأخطأ» أو «اجتهد فأخطأ»[1].

ثم جاء من روى حديثاً يجعل لمن أصاب في اجتهاده أجرين، وللمخطىء أجراً واحداً، كما رواه عمرو بن العاص، وأبو هريرة، وعمر بن الخطاب [2].

وكانت هذه المقولة بمثابة «الاكسير» الذي يحول التراب الى ذهب، بل هي أعظم من الاكسير، فقد بررت أفظع الجرائم وأبشعها، حتى جريمة قتل الابرياء في الجمل، وصفين، وقتل علي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر كما قدمنا، ثم بررت جريمة لعن علي(ع) على ألوف المنابر ألف شهر، ثم جريمة قتل الحسين (ع) وذبح أطفاله، وسبي عقائل بيت الوحي وسوقهن من بلد الى بلد.. الى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه..

ومن أجل تتميم الفائدة وتعميمها، فقد منح جيل من الناس

---

(١) وفيات الاعيان: ج٦ ص١٥ والمختصر في أخبار البشر: ج١ ص١٥٨ وروضة المناظر، لمحمد بن الشحنة (مطبوع بهامش الكامل في التاريخ): ج٧ ص١٦٧ والكامل في التاريخ: ج٣ ص٤٩ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج١ ص ١٧٩، وتاريخ الطبري ط ليدن: ج٤ ص١٤١٠.

(٢) راجع: مسند أحمد ج٤ ص١٩٨ و٢٠٤ وراجع: ص٢٠٥ وراجع: ج٢ ص١٨٧ وراجع: صحيح البخاري ج٤ ص١٧١، وصحيح مسلم: ط دار احياء التراث العربي، ج٣ ص١٣٤٢ وسنن أبي داود: ج٣ ص٢٩٩ والجامع الصحيح للترمذي: ج٣ ص٦١٥ والمحلى: ج١ ص٦٩/٧٠.

بأكمله وسام الاجتهاد [١]، الذي يبرر له كل أخطائه، مع ان فيهم مرتكب الزنا، وشرب الخمر، والقتل، والسرقة، وغير ذلك فضلاً عن الخروج على امام زمانه، ثم فيهم العالم والجاهل الى درجة أنه لا يحسن ان يتوضأ، أو أن يطلّق امرأته.

بل لقد قالوا: إن ما فعلوه كان بالاجتهاد والعمل به واجب، ولا تفسيق بواجب [٢].

بل قال البعض: يجوز للصحابة العمل بالرأي في موضع النص، وهذا من الامور الخاصة بهم دون غيرهم [٣].

الى أمور ومقولات كثيرة تحدثنا عنها في كتابنا «الصحيح من سيرة النبي (ص)» في الجزء الاول منه، فراجع..

العمدة هو كتاب سُليم وهو غير معتمد:

هناك من لا يرضيه الاستشهاد بما جاء في كتاب سليم بن قيس من أحاديث تذكر ما جرى على الزهراء، **ويقول:** جئني بغير ما روي في هذا الكتاب؟.

---

(١) راجع: التراتيب الادارية: ج٢ ص٣٦٤ / ٣٦٦.

(٢) راجع: فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت: ج٢ ص١٥٨ و١٥٦ وسلم الوصول: (مطبوع مع نهاية السول) ج٣ ص١٧٦ و١٧٧ والسنة قبل التدوين: هامش ص٣٩٦ و٤٠٤ و٤٠٥.

وحول ثبوت الاجر للمشتركين في الفتنة، راجع: اختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث): ص١٨٢. وارشاد الفحول: ٦٩.

(٣) أصول السرخسي: ج٢ ص١٣٤ و١٣٥. ثم ناقش هذه المقولة وردها.

فما هو السر يا ترى في هذا الموقف من سليم ومن كتابه؟!

بل هو يقول: «ان كتاب سليم بن قيس ـ الذي هو العمدة في الموضوع على حد زعمه ـ ليس بمعتمد في صيغته بشهادة الشيخ المفيد وغيره، مع أن فيه خلطاً لا يخفى على أحد».

ونقول:

أولاً: ليس كتاب سليم هو العمدة في نقل ما جرى على الزهراء (ع) في الجملة. بل مضافاً الى ما جاء في كتاب سليم هناك روايات كثيرة بل متواترة عن المعصومين (ع)، ونصوص تاريخية متضافرة اوردها المؤرخون في كتبهم على اختلاف مذاهبهم، وسنذكر في هذا الكتاب طائفة كبيرة من ذلك ان شاء الله تعالى.

ثانياً: كتاب سليم يعد من أوائل ما ألفه قدماء الاصحاب، وهو يعبر عن اصول وثوابت المذهب بصورة عامة، وقد تلقاه العلماء بالقبول والرضا، ولا نجد فيه أي أثر لهذا الخلط المزعوم، ولم يقدّم لنا مدّعيه أي موردٍ يصلح شاهداً على مدعاه، حيث لم يظهر لنا من هذا الخلط سوى دعواه ذلك .

ولعل عدم رضا البعض بما فيه ينشأ عن انه لا ينسجم هو شخصياً مع كثير مما ورد فيه، بل هو يناقض بعض طروحاته، ونحن لا نرى أي مبرر لاستثناء كتاب سليم من ثقافتنا التاريخية و الاعتقادية، بل ان قِدْمَتَه، واتصال مؤلفه بعلي أمير المؤمنين عليه السلام، وبعدد من الائمة بعده يرجّحه على كثير مما عداه من كتب ألفت بعده بعشرات السنين.

وفي محاولة منا لتقريب الصورة، بحيث تصبح أكثر وضوحاً

ودقة وتعبيراً عن حقيقة هذا الكتاب ومدى اعتباره، ومبررات التشكيك، فيه.

نـقـول:

كتاب سليم معتمد:

ان ما ذكره هذا البعض لا يمكن قبوله، وذلك لما يلي:

أولاً: ان مجرد التشكيك في كتاب لا يكفي لتبرير رفض ما فيه، ما لم يصرح بمبررات تشكيكه، ويقدم الشواهد والدلائل الموجبة للتشكيك في نسبة الكتاب، أو تثبت وجود تخليطٍ أو دسٍ فيه، أو تدل على أنه كتاب موضوع، أو غير ذلك، ومن دون ذلك، فلا يلتفت الى دعوى الشك هذه، وذلك بديهي وواضح لكل أحد.

ثانياً: إننا إذا رجعنا الى كتاب سليم بن قيس، فلا نجد فيه الاّ ما هو سليم وموافق للمذهب، وليس فيه ما يحتمل أن يكون غلواً في شأن الائمة حتى على زعم من يرى ذكر بعض هذه المعجزات غلوّاً ومع هذا فانك ترى في الكافي وغيره من كتب الشيعة أضعاف ما ورد في كتاب سليم ولا طريق لنا إلى رده.

وقد روي عن الامام الباقر (ع)، وهو يتحدث عن أصحابه، أنه قال:

«إن أسوأهم عندي حالاً، وأمقتهم اليَّ الذي إذا سمع الحديث ينسب الينا، ويُرْوَى عنا فلم يعقله، ولم يقبله قلبه اشمأز منه، وجحده، وكفر بمن دان به، وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج، والينا

أسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا»[١].

وقال عليه السلام:

«لا تكذبوا بحديث أتاكم أحد، فإنكم لا تدرون لعله من الحق؛ فتكذبوا الله فوق عرشه»[٢].

ثالثاً: ان كلمات العلماء عن كتاب سليم تدل على أنه من الاصول المتقنة التي هي في غاية الاعتبار.

وفيما يلي شطر من أقوالهم هذه:

قال النعماني في كتاب الغيبة [٣] بعدما أورد من كتاب سليم أخباراً كثيرة، ما هذا لفظه:

«كتابه أصل من الاصول [٤] التي رواها أهل العلم، وحملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها؛ لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الكتاب[٥] إنما هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام، والمقداد، وسلمان الفارسي، وأبي ذر، ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله، وأمير المؤمنين عليهما السلام، وسمع منهما.

---

(١) البحار: ج٢ ص١٨٦، حديث ١٢ والكافي: ج٢ ص٢٢٣ حديث ٧.

(٢) البحار: ج٢ ص١٨٦. وراجع: ص١٨٧ و١٨٨. وراجع: المحاسن: ص٢٣٠/ ٢٣١.

(٣) راجع: غيبة النعماني: ص١٠١ و١٠٢ ـ باختلاف يسير ـ تحت عنوان: ما روي في أن الائمة إثنا عشر إماماً وراجع أيضاً، الذريعة: ج٢ ص١٥٢.

(٤) في الاصل: من أكبر كتب الاصول.

(٥) في المصدر: هذا الاصل.

وهو من الاصول التي ترجع الشيعة اليها، وتعول عليها. إنتهى» [١].

أما العلامة المتبحر الشيخ الطهراني فهو يقول: «روي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس الهلالي فليس عنده من أمرنا شيء، ولا يعلم من أسبابنا شيئاً، وهو أبجد الشيعة، وهو سر من أسرار آل محمد صلى الله عليه وآله» [٢].

وقال: «عن مختصر البصائر: أنه قرأ أبان بن أبي عياش كتاب سليم على سيدنا علي بن الحسين عليه السلام، بحضور جماعة من أعيان أصحابه، منهم أبو الطفيل؛ فأقرّه عليه زين العابدين عليه السلام، وقال: هذه أحاديثنا صحيحة[٣]».

وذكر الكشي عرض الحديث المذكور آنفاً على الباقر عليه السلام ـ بعد أبيه السجاد ـ وانه اغرورقت عيناه، وقال: صدق سليم، وقد أتى أبي بعد قتل جدي الحسين، وأنا قاعد عنده فحدثه بهذا الحديث بعينه، فقال أبي: صدق. وقد حدثني أبي وعمي الحسن بهذا الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام [٤]».

وقد أشار الى هذا الكتاب أيضاً أحمد بن حنبل في

(١) البحار: ج٣٠، ص١٣٣ و١٣٥.
(٢) الذريعة: ج٢، ص١٥٢.
(٣) الذريعة: ج٢، ص١٥٣.
(٤) الذريعة: ج٢ ص١٥٣ ط مؤسسة اسماعيليان. وراجع: اختيار معرفة الرجال: ص١٠٤ و١٠٥. الحديث رقم ١٦٧.

مسنده [١].

وقال عنه ابن النديم: هو أول كتاب ظهر للشيعة [٢] ومراده: أنه أول كتاب ظهر فيه أمر الشيعة [٣].

وقال بدر الدين السبكي: «أول كتاب صنف للشيعة هو كتاب سليم» [٤].

ونقل عن كتاب سليم كثير من قدماء الاصحاب، مثل: ثقة الاسلام في الكافي، ورئيس المحدثين الشيخ الصدوق في الخصال، وفرات في تفسيره، ومن لا يحضره الفقيه، وعيون المعجزات، والاحتجاج، واثبات الرجعة، والاختصاص، وبصائر الدرجات، وتفسير ابن ماهيار، والدر النظيم في مناقب الائمة اللهاميم.

فقد رووا عنه بأسانيد متعددة تنتهي أكثرها الى أبان بن عياش، الذي أعطاه سليم كتابه مناولة، ويرويه أيضاً عن سليم بغير مناولة [٥].

وقد اعتبره النجاشي في جملة القلائل المتقدمين في التصنيف من سلفنا الصالح [٦]، وأشار اليه شيخ الطائفة الشيخ الطوسي رحمه الله [٧] وابن شهراشوب المازندراني [٨].

---

(١) مسند أحمد: ج٢ ص٣٣٢.
(٢) الفهرست: ص٢٧٥. والذريعة: ج٢ ص١٥٣.
(٣) الذريعة: ج٢، ص١٥٣.
(٤) المصدر السابق، عن محاسن الوسائل في معرفة الاوائل.
(٥) راجع: الذريعة: ج٢ ص١٥٤ و١٥٥.
(٦) رجال النجاشي: ص٦.
(٧) الفهرست: ص١٦٢.
(٨) معالم العلماء: ص٥٨.

أما المسعودي فقال: «والقطعية بالامامة، الاثنا عشرية منهم، الذي أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه [(١)].

وقال العلامة السيد ابن طاووس: «تضمن الكتاب ما يشهد بشكره وصحة كتابه [(٢)]».

وقال المولى محمد تقي المجلسي: «إن الشيخين الاعظمين حكما بصحة كتابه، مع أن متن كتابه دال على صحته [(٣)]».

وقال: «كفى باعتماد الصدوقين: الكليني والصدوق: ابن بابويه عليه.. وهذا الاصل عندي، ومتنه دليل صحته [(٤)]».

وقد اعتبره المحدث المتبحر الشيخ الحر من الكتب المعتمدة التي شهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم، وقامت القرائن على ثبوتها، وتواترت عن مؤلفيها، أو علمت صحة نسبتها اليهم [(٥)].

وراجع ما نقله الفاضل المعاصر الشيخ محمد باقر الانصاري الزنجاني الخوئيني في مقدمة كتاب سليم بن قيس: ج ١ ص ١٠٩ - ١١٣ عن العلامة السيد مصطفى التفريشي، والعلامة السيد هاشم البحراني و المدقق الشيرواني، والفاضل المتبحر مير حامد حسين صاحب كتاب عبقات الانوار، وغيرهم.

---

(١) التنبيه والاشراف: ص١٩٨.
(٢) التحرير الطاووسي: ص١٣٦.
(٣) روضة المتقين: ج١٤ ص٣٧٢.
(٤) تنقيح المقال: ج٢ ص٥٣.
(٥) راجع: وسائل الشيعة: ج٢٠ ص٣٦ و٤٢.

كما ان العلامة السيد محسن الامين رحمه الله قد اعتمده ونقل عنه في كتاب المجالس السنية الذي يقول في آخره: «.. وأخذه من المصادر والموثوقة والمصنفات المشهورة» (١) وهو إنما كتب كتابه هذا «المجالس السنية» ليكون عملاً اصلاحياً، يبعد فيه عن سيرتهم عليهم السلام عما يعتقد فيه أنه مدسوس أو مكذوب (٢).

منشأ الطعن في كتاب سليم:

إن منشأ الطعن في كتاب سليم بن قيس، أمران:

الأمر الأول: ما قاله محمد بن أبي بكر لأبيه عند موته:

فقد جاء في كتاب سليم: أن سليماً إلتقى بعبد الرحمان بن غنم فأخبره عما قاله معاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبو عبيدة عند حضور أجلهم، حيث ذكروا: أنهم رأوا رسول الله (ص) وعلياً (ع) عند موتهم فبشرا كل واحد منهم بالنار.

ثم التقى سليم بمحمد بن أبي بكر، فأخبره بما قاله أبو بكر ايضاً عند موته، ثم أخبره محمد بن أبي بكر، بأن عبد الله بن عمر قد سمع من أبيه عند موته مثل ذلك، وذكر له تفاصيل عما جرى بينه وبين أبيه. وهي من الامور الجليلة التي لا يعقلها طفل عمره سنتان أو ثلاثة، بل يحتاج الى وعي كامل، ومعرفة وتدبر للأمور.

ثم أخبر محمد سليماً ايضاً بأنه أتى أمير المؤمنين (ع) فحدثه بما

---

(١) المجالس السنية: ج٥ ص٧٦٢.
(٢) أعيان الشيعة: ج١٠ ص١٧٣.

سمعه من أبيه، وبما حدثه به ابن عمر عن أبيه، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام:

«قد حدثني عما قاله هؤلاء الخمسة [(١)] من هو أصدق منك ومن ابن عمر، يريد عليه السلام بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله قبل موته أو بعده بالمنام، أو أخبره الملك الذي يحدث الائمة عليهم السلام.

وبعد شهادة محمد بن ابي بكر بمصر التقى سليم بأمير المؤمنين عليه السلام، وسأله عما أخبره محمد بن أبي بكر، فقال عليه السلام: «صدق محمد رحمه الله، أما إنه شهيد حيّ يرزق»، ثم قرر عليه السلام كلام محمد بأن أوصياءه كلهم محدثون [(٢)]».

أما تفاصيل ما جرى بين محمد وبين أبيه عند موت أبيه فهو في كتاب سليم بن قيس نفسه [(٣)] فليراجعه من أراد..

ونقول:

قال شيخ الاسلام العلامة المجلسي رحمه الله وهو العالم المتبحر والعلم الفذ:

«هذا الخبر أحد الامور التي صارت سبباً للقدح في كتاب

---

(١) الخمسة هؤلاء هم: معاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبو عبيدة، وعمر، وأبو بكر، وهم الذين كتبوا الصحيفة التي تعاقدوا فيها على إبعاد الامر عن علي (ع).

(٢) راجع: مقدمة كتاب سليم للشيخ محمد باقر الانصاري الخوئيني. ج١ ص١٨٧ و١٨٨. وج٢ ص٨١٦ - ٨٢٤.

(٣) راجع: كتاب سليم بن قيس، ج٢ ص٨٢١ - ٨٢٣. تحقيق الشيخ محمد باقر الانصاري الخوئيني.

سليم؛ لأن محمداً ولد في حجة الوداع ـ كما ورد في أخبار الخاصة والعامة ـ فكان له عند موت أبيه سنتان وأشهر؛ فكيف كان يمكنه التكلم بتلك الكلمات، وتذكّر تلك الحكايات؟!

ولعله مما صحّف فيه النساخ أو الرواة.

أو يقال: إن ذلك كان من معجزات أمير المؤمنين عليه السلام ظهر فيه.

وقال بعض الافاضل: رأيت فيما وصل إلي من نسخة هذا الكتاب: أن عبدالله بن عمر وعظ أباه عند موته.

والحق أن بمثل هذا لا يمكن القدح في كتاب معروف بين المحدثين، اعتمد عليه امثال الكليني، والصدوق، وغيرهما من القدماء، وأكثر أخباره مطابقة لما روي بالاسانيد الصحيحة في الاصول المعتبرة.

وقلّ كتاب من الاصول المتداولة يخلو عن مثل ذلك[1]».

يضاف الى ما ذكره العلامة المجلسي النقاط التالية:

١ ـ إن الشيخ محمد باقر الزنجاني يقول: «إن الصفار، والصدوق، والشيخ المفيد، وابراهيم بن محمد الثقفي قبلهم حكوا هذا الحديث بعينه بالاسناد الى سليم من غير طريق كتابه [2]».

---

(١) البحار: ج٣٠ ص١٣٣ و١٣٤.

(٢) راجع: بصائر الدرجات: ص٣٧٢،، وعلل الشرائع: ج١ ص١٨٢،، والاختصاص: ص٣٢٤. والكافية في إبطال توبة الخاطئة للشيخ المفيد على ما رواه عنه المجلسي في البحار (طبع قديم): ج٨ ص١٩٩ والغارات للثقفي: ح١ ص٣٢٦.

٢ ـ قد روي بعض ما ورد في هذا الحديث في كتب أخرى، مثل: تقريب المعارف للفقيه الجليل الشيخ أبي الصلاح، والامالي لأستاذه الشيخ المفيد، والكافية في ابطال توبة الخاطئة للمفيد أيضاً، ومدينة المعاجز للعلامة المقدس السيد هاشم البحراني عن ابن عباس وكعب الاحبار[١].

وقضية تكلم محمد بن ابي بكر مع أبيه حين الموت ذكرها كل من العماد الطبري في كتابه: كامل بهائي [٢] والغزالي في سر العالمين، و ابن الجوزي في تذكرة الخواص [٣].

٣ ـ بقي أن نشير الى أن ما ذكر عن مقدار عمر محمد بن ابي بكر حينئذٍ ليس هو الكلام النهائي فيه، فقد ذكروا انه كان له من العمر حين وفاة أبيه حوالى خمس سنوات، إن كان قد ولد في سنة ثمان، أو أربع سنوات، ان كانت ولادته في حجة الوداع سنة تسع للهجرة، فلعل هذا الطفل كان من النوابغ.

واحتمل العلامة المجلسي ان تكون هذه معجزة اظهرها الله سبحانه لأمير المؤمنين عليه السلام[٤].

---

(١) راجع: مقدمة كتاب سليم بن قيس للانصاري الخوئيني: ج١ ص١٩١ و١٩٢.
(٢) كامل بهائي: ج٢ ص١٢٩. الفصل الخامس، وعنه في مقدمة كتاب سليم للانصاري الخوئيني، ج١ ص١٩٤.
(٣) راجع: مقدمة كتاب سليم للانصاري الخوئيني، ج١ ص١٩٤، وفي هامشه عن: استقصاء الافهام: ج١ ص٥١٤، وعن كشف الحجب: ص٤٤٥ وتذكرة الخواص ص٦٢.
(٤) راجع: مقدمة كتاب سليم: ج١ ص٩١ / ١٩٦.

الخلاصة:

ومهما يكن من أمر فإن وجود حديث معضل في كتاب لا يبرر الخدشة في الكتاب كله، مع احتمال وجود تصحيف أو سهو من الكاتب نفسه بأن يكون المقصود هو عبد الرحمان بن ابي بكر، أو غير ذلك من احتمالات. وفي الكتب المعتبرة موارد كثيرة من هذا القبيل ولم يقدح ذلك في اعتبارها.

الامر الثاني: الائمة ثلاثة عشر:

قد جاء في كتاب سليم راوياً ذلك عن النبي (ص) قوله (ص): «ألا وإن الله نظر الى أهل الارض نظرة فاختار منهم رجلين: أحدهما انا، فبعثني رسولاً، والآخر علي بن أبي طالب.. الى ان قال: ألا وإن الله نظر نظرة ثانية، فاختار بعدنا اثني عشر وصياً من أهل بيتي، فجعلهم خيار أمتي، واحداً بعد واحد [(١)]».

ونقول:

إن ذلك لا يصلح سبباً للطعن في الكتاب، **وذلك لما يلي:**

١ ـ إن من القريب جداً ان تكون كلمة «فاختار بعدنا إثني عشر» تصحيفاً لكلمة بعدي، لا سيما وان حرف (نا) وحرف (ي) يتقاربان في الرسم الى حدٍّ ما.

بل لقد قال العلامة المجلسي وغيره: «وقد وجدنا في بعض

---

(١) كتاب سليم بن قيس: ج٢ ص٨٥٧.

النسخ «بعدي» من دون تصحيف [١].

واحتمل المجلسي ايضاً: انه كان أحد عشر فصحفه النساخ[٢].

ومما يدل على ذلك أيضاً: أن هذا الحديث قد ذكر بعينه في موضع آخر من الكتاب، وفيه «بعدي» بدل بعدنا [٣].

٢ ـ إن في كتاب سليم حسب إحصائية البعض [٤] أربعة وعشرين مورداً غير ما نحن فيه قد نص فيها على أن الائمة هم اثنا عشر اماماً بصورة صريحة وواضحة [٥].

فلا معنى للتمسك بهذا النص الأخير للطعن على الكتاب كله بحجة أنه قد جعل الائمة ثلاثة عشر..

فإذا كان هذا المورد الواحد دليل وضع الكتاب؛ فليكن أربعة وعشرون مورداً آخر دليل صحته وأصالته، لا سيما مع الاحتمال القوي جداً بحصول التصحيف في كلمة «بعدنا»، كما ألمحنا إليه.

٣ ـ قال آية الله السيد الخوئي (قدس سره): «إن اشتمال الكتاب على امر باطل في مورد أو موردين لا يدل على وضعه، كيف ويوجد أكثر من ذلك في أكثر الكتب حتى كتاب الكافي، الذي هو

---

(١) البحار: ج٢٢ ص١٥٠ ومقدمة كتاب سليم: ج١ ص١٨١.
(٢) راجع البحار: ج٢٢ ص١٥٠.
(٣) راجع: كتاب سليم بن قيس: ج٢ ص٦٨٦.
(٤) هو الشيخ محمد باقر الانصاري الخوئيني.
(٥) راجع: محمد باقر الانصاري الخوئيني: مقدمة كتاب سليم بن قيس الهلالي: ج١ ص١٧٢ / ١٨٠.

أمتن كتب الحديث واتقنها[١]».

وقال العلامة المجلسي: «.. وهذا لا يصير سبباً للقدح، إذ قلما يخلو كتاب من أضعاف هذا التصحيف والتحريف، ومثل هذا موجود في الكافي وغيره من الكتب المعتبرة، كما لا يخفى على المتتبع[٢]».

٤ ـ قال المسعودي المتوفى سنة ٣٤٥ هـ.: «.. والقطعية بالامامة الاثنا عشرية منهم، الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه [٣]».

وقد ذكره عدد من العلماء في عداد الاصول القديمة التي نصت على الائمة الاثني عشر عليهم سلام الله، فراجع [٤].

وذلك يؤكد وقوع التصحيف في هذا الحديث.

٥ ـ ذكر المحقق الشيخ محمد تقي التستري العديد من الموارد المشابهة في الكافي، ونحن ننقل هنا عبارة الشيخ التستري[٥] رحمه الله، قال:

«إنه من سوء تعبير الرواة، والا فمثله في الكافي أيضاً موجود،

---

(١) معجم رجال الحديث: ج٨ ص٢٢٥. وعنه في مقدمة كتاب سليم للشيخ محمد باقر الانصاري الخوئيني ص١٧٠.
(٢) بحار الأنوار: ج٢٢ ص١٥٠. وعنه في مقدمة كتاب سليم للشيخ محمد باقر الانصاري: ص١٧٠.
(٣) التنبيه والأشراف ص١٩٨.
(٤) مقدمة كتاب سليم بن قيس، للانصاري الخوئيني: ج١ ص١٧٢.
(٥) مقدمة كتاب سليم بن قيس: ج١ ص١٨٣، للانصاري الخوئيني، نقلاً عن المحقق الشيخ التستري رحمه الله.

ففي باب ما جاء في النص على الائمة الاثني عشر في خبر عن النبي صلى الله عليه وآله: «إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زرّ الارض.. فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الارض بأهلها [١]».

وفي خبر آخر عنه صلى الله عليه وآله: «من ولدي إثنا عشر نقباء نجباء مفهَّمون آخرهم القائم [٢]».

ورواهما أبو سعيد العصفري في أصله بلفظ «أحد عشر» [٣].

وفي خبر ثالث عن جابر الانصاري قال: «دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الاوصياء من ولدها فعددت إثنى عشر» [٤]. ورواه الصدوق في الاكمال والعيون والخصال بدون كلمة «من ولدها» [٥].

وفي خبر رابع عن الباقر عليه السلام: «الاثنا عشر إماماً من آل محمد كلهم محدَّث من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله، وولد علي بن أبي طالب صلوات الله عليهما»[٦]. ورواه في الخصال والعيون: «كلّهم محدّث بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي بن أبي طالب منهم»[٧].

---

(١) الكافي: ج١ ص٥٣٤ ح١٧.
(٢) الكافي: ج١ ص٥٣٤ ح١٨.
(٣) أصل أبي سعيد العصفري: الصفحة الاولى.
(٤) الكافي: ج١ ص٥٣٢ ح٩.
(٥) اكمال الدين: ص٣١١ ح٣، عيون الاخبار: ج١ ص٣٧ ح٦، الخصال: ب١٢ ح٤٢.
(٦) الكافي: ج١ ص٥٣٣ ح١٤.
(٧) عيون الاخبار: ج١ ص٤٦ ح٢٤، الخصال: ب١٢ ح٤٩.

وفي خبر خامس عن أبي سعيد الخدري في سؤالات اليهودي (عن الائمة) بعد النبي وأمير المؤمنين صلوات الله عليهما، فقال عليه السلام له: «إنّ لهذه الامة إثنى عشر إمام هدى من ذريّة نبيّها وهم منّي ـ الى أن قال: ـ وأمّا من معه في منزله فهؤلاء الاثنى عشر من ذريته»[١].

وقد روى مضمون هذا الخبر النعماني بدون قيد «من ذرية نبيّها» [٢]. هذا هو نصّ كلام الشيخ التستري في قاموس الرجال[٣].

---

(١) الكافي: ج١ ص٢٣٢ ح٨.
(٢) الغيبة للنعماني: ص٦٧.
(٣) قاموس الرجال: ج٤ ص٤٥٢.



الفصل الرابع:

ماذا يقول المفيد (ره)

توطئة وبداية:

هناك من يحاول إثارة الشك بكل ما جرى على الزهراء عليها السلام، باستثناء التهديد بإحراق البيت وغصب فدك.

وحتى هذا التهديد، فإنه يحاول أن يخفف من وقعه، ويجعله صورياً بدعواه: «أن الذين جاء بهم الخليفة الثاني ليهاجموا الزهراء عليها السلام، كانت قلوبهم مملوءة بحبها فكيف نتصوّر ان يهجموا عليها».

هذا بالاضافة الى ان قوله: «إن الناس كانوا يحترمونها ويجلونها، ولن يكون من السهل القيام بأي عمل ضدها».

يعني: ان يصبح التهديد شكلياً، ثم يضيف قوله: ان رأس المهاجمين قد استثنى الزهراء عليها السلام، وأخرجها عن دائرة التهديد، حيث فسر كلمة: «وإن» في جواب من قال: إن فيها فاطمة، قائلاً: «إن المراد بقوله «وإن»: لا شغل لنا بفاطمة، انما جئنا لاعتقال علي».

ثم استشهد لذلك كله بما تقدم في الفصل السابق، وبما سنذكره في هذا الفصل وما يأتي بعده.

والذي نريد أن نُلِمَ به في فصلنا هذا هو ما رأى أنه يؤيده من أقوال بعض أساطين المذهب، وروّاد العلم، حيث استشهد بكلام ثلاثة من هؤلاء وهم:

١ ـ الامام الشيخ المفيد قدس الله نفسه الزكية.

٢ ـ آية الله الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء رحمه الله.

٣ ـ آية الله السيد عبد الحسين شرف الدين طاب ثراه.

فنحن نورد أولاً كلام المفيد (قدس سره)، ثم نوضح انه لا ينفعه فيما يريد اثباته، وذلك فيما يلي من مطالب.

الاستناد الى أقوال العلماء:

قلنا: ان البعض يستشهد لتأييد تشكيكاته فيما جرى على الزهراء عليها السلام، من بلايا ومصائب بأقوال ينسبها إلى بعض كبار العلماء، كالمفيد، وكاشف الغطاء، وشرف الدين.

وقبل ان ندخل في مناقشة صحة ما ينسب اليهم، نود التذكير بأمر هام يرتبط بالاستشهاد بأقوال العلماء بصورة عامة.

فنقول:

إن البعض قد يعتذر عن مخالفاته الكثيرة في أمور الدين لما عليه عامة جهابذة العلم وأساطينه، بأن فلاناً العالم يقول بهذا القول، وأن فلاناً العالم الآخر يقول بذلك القول.. وهكذا..

وقد لا يقتصر في اعتذاره هذا على امور الفقه بل يتعداها الى

العقائد، والتاريخ، والتفسير، وغير ذلك، وقد يحتاج أحياناً، قبل أن يجهر ببعض قناعاته الى أن يمهد لها بما يبعدها عن الاستهجان والاستغراب بأنواع التمهيدات؛ فيسرب رأيه أولاً عن طريق بعض المقربين له، ثم يعلن في مناسبات متوالية أنه لا يزال يدرس الموضوع، ويلمح في الوقت نفسه الى فرص انتاج الرأي المطلوب بطريقة أو بأخرى. وحين لا يجد أحداً من الفقهاء يوافقه على ما يقول، فإنه يلجأ الى اعتبار الاحتياط الوجوبي بنقيض قوله اشارة بل اتجاهاً نحو موافقته بالفتوى في المستقبل. فالقول بأن الاحوط هو حرمة حلق اللحية مثلاً، يعتبره خطوة على طريق القول بالحلية، ويصلح للاستشهاد به لها.

ثم إنك قد تجده يقول: ان فلاناً العالم والفقيه المعروف لدى عامة الناس، هو أول من قال بكذا، فإذا راجعت الكتب والموسوعات الفقهية، تجد أن الامر ليس كذلك، بل قد سبق هذا الفقيه الى هذا القول كثيرون آخرون.

فقد يقال لك مثلاً في العديد من المرات والمناسبات أن المرجع الديني الكبير السيد محسن الحكيم رحمه الله هو أول من أفتى بطهارة الكتابي، مخالفاً بذلك الاجماع، والقصد من هذا القول هو تبرير مخالفات الاجماع التي تصدر من قِبَل من يهمه أمثال هذه التبريرات، مع ان ابن أبي عقيل، وابن الجنيد، والشيخ المفيد في أحد قوليه، وربما نسب الى الشيخ الطوسي ايضاً القول بذلك ـ وجميع هؤلاء من كبار قدماء فقهاء الإمامية ـ ، وقد أفتوا بطهارة الكتابي قبل السيد الحكيم رحمه الله.

ومثال آخر نذكره هنا، وهو أن البعض حين يُسأل عن السبب

في تحليله اللعب بآلات القمار نجده يبادر الى الاستشهاد بالسيد الامام الخميني (ره) على انه قد خالف الاجماع حين حلل اللعب بالشطرنج وهو من آلات القمار..

مع أن السيد الامام لم يحلل الشطرنج الذي هو من آلات القمار، بل قال رحمه الله: «إن الشطرنج إن كان قد خرج عن كونه من آلات القمار، جاز اللعب به». وهذه قضية تعليقية شرطية، وصدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها.

على ان من الواضحات كون الافتاء بالجواز معلقاً على شرطٍ، لا يعني المخالفة لمن أفتى بالحرمة بدون ذلك الشرط.

وحين تجتمع لدى البعض نوادر من الفتاوى، على نحو ملفت للنظر، نجده يبرر ذلك بأن فلاناً العالم قد قال بهذه الفتوى، وقال فلان العالم الآخر بتلك، وهكذا.

ولكننا لا ندري لماذا يكون الحق في ذلك كله مع هؤلاء في خصوص المسائل التي شذوا فيها مما وافقهم عليه، ولكنهم يخطئون في فتاواهم والمشهور يخطيء معهم، في غير ذلك من فتاوى تخالفه، فضلاً عن خطأهم فيما شذوا فيه عن المشهور، ولم يوافقهم هذا البعض أيضاً عليه؟!

على ان اجتماع فتاوى شاذة كثيرة لدى شخصٍ واحد، قد يؤدي إلى أن يصبح هذا الشخص خارج دائرة المذهب الفقهي الذي ينتمون اليه..

وإن كان لا يخلو فقيه من الموافقة في بعض فتاواه لبعض الفتاوى الشاذة اليسيرة جداً، والتي لا تضر، ولا تخرجه عن النهج

العام للمذهب الذي ينتمي اليه.

وبعد هذه المقدمة، ندخل الى الموضوع الذي هو محط نظرنا، **فنقول:**

الاجماع على المظلومية:

هناك من يقول: بأن ثمة اجماعاً على أن الزهراء عليها السلام قد ظلمت، وضربت، بل وأسقط جنينها، لكن البعض حاول التشكيك في إجماع كهذا، ولم يقنعه ما جاء في تلخيص الشافي، من نص شيخ الطائفة الشيخ الطوسي على أنه لا خلاف بين الشيعة، في أن فاطمة عليها السلام قد تعرضت للضرب، واسقاط الجنين.

ولم يقنعه ايضاً، رواية ذلك بكثرة ظاهرة في مصنفات شيعة أهل البيت (ع)، ولا ورود ذلك أيضاً بصورة مستفيضة من طرق غيرهم.

بل ان روايات الشيعة عن المعصومين، فضلاً عن غيرهم، حول مظلوميتها عليها السلام من الكثرة والتنوع بحيث يمكن القول بتواترها.

ونحن نذكر هنا كلام الشيخ الطوسي، والعلامة كاشف الغطاء حول هذا الامر، ثم نعقب ذلك بمناقشة ما قاله هذاالبعض حول ذلك.

فنقول:

١ ـ قال شيخ الطائفة الامام الشيخ محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ. وهو تلميذ الشيخ المفيد، والشريف المرتضى:

«ومما أنكر عليه: ضربهم لفاطمة عليها السلام. وقد روي أنهم ضربوها بالسياط.

والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة: أن عمر ضرب على بطنها حتى اسقطت، فسمي السقط «محسّناً»، والرواية بذلك مشهورة عندهم. وما أرادوا من احراق البيت عليها، حين التجأ إليها قوم، وامتنعوا من بيعته.

وليس لأحد أن ينكر الرواية بذلك؛ لأنا قد بيّنا الرواية الواردة من جهة العامة، من طريق البلاذري، وغيره. ورواية الشيعة مستفيضة به، لا يختلفون في ذلك (١)».

٢ ـ وقال العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء:

«طفحت واستفاضت كتب الشيعة، من صدر الاسلام، والقرن الأول، مثل كتاب سليم بن قيس، ومن بعده الى القرن الحادي عشر وما بعده، بل والي يومنا هذا، كل كتب الشيعة التي عنيت بأحوال الائمة، وأبيهم الآية الكبرى، وأمهم الصديقة الزهراء صلوات الله عليهم أجمعين، وكل من ترجم لهم، وألّف كتاباً فيهم، وأطبقت كلمتهم تقريباً، أو تحقيقاً في ذكر مصائب تلك البضعة الطاهرة: أنها بعد رحلة أبيها المصطفى ضرب الظالمون وجهها، ولطموا خدها، حتى أحمرَّت عينها، وتناثر قرطها، وعصرت بالباب حتى كسر ضلعها، وأسقطت جنينها، وماتت وفي عضدها كالدملج.

ثم أخذ شعراء أهل البيت سلام الله عليهم، هذه القضايا والرزايا، ونظموها في أشعارهم، ومراثيهم، وأرسلوها إرسال

---

(١) تلخيص الشافي: ج٣ ص١٥٦.

المسلمات: من الكميت، والسيد الحميري، ودعبل الخزاعي، والنميري، والسلامي، وديك الجن، ومن بعدهم، ومن قبلهم الى هذا العصر الخ...[١]».

٣ ـ يقول المقدسي: «وولد محسناً، وهو الذي تزعم الشيعة: أنها أسقطته من ضربة عمر[٢]».

٤ ـ وقد نسب المعتزلي الشافعي ضربها(ع) واسقاط المحسن الى الشيعة، وأن الشيعة تنفرد به[٣].

٥ ـ ويقول العلامة المظفر: يكفي في ثبوت قصد الاحراق رواية جملة من علمائهم له، بل رواية الواحد منهم له، لا سيما مع تواتره عند الشيعة [٤].

فالمقدسي والمعتزلي الشافعي اذن ينسبان رواية المظلومية والقول بها الى طائفة الشيعة، لا الى جمهورها، أو الى المشهور في هذه الطائفة، وذلك يشير الى هذا الاجماع الذي أشار اليه الطوسي وكاشف الغطاء رحمهما الله تعالى.

وبعد ما تقدم نقول:

لقد حاول البعض التشكيك بالاجماع المذكور، وذلك استناداً الى امور ثلاثة.

الأول: إن الشيخ المفيد لا يلتزم به، بل هو يذكر في «الارشاد»

---

(١) جنة المأوى: ص٧٨ - ٨١.
(٢) البدء والتاريخ: ج٥ ص٢٠.
(٣) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج٢ ص٦٠.
(٤) دلائل الصدق: ج٣ قسم ١ .

ما ينقض هذا الاجماع.

الثاني: إن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، لم يلتزم بمفاده.

الثالث:إن السيد شرف الدين كذلك لم يلتزم بمفاده.

وفي الصفحات التالية في هذا الفصل وما يأتي بعده نذكر كلامهم، ونناقشه مع توخي الاختصار والاقتصار على المهم فنقول:

مراد الشيخ المفيد في كتاب الارشاد:

يقول البعض:

يقول الشيخ المفيد (قده): «وفي الشيعة من يذكر: أن فاطمة صلوات الله عليها أسقطت بعد النبي صلى الله عليه وآله ولداً ذكراً، كان سماه رسول الله عليه السلام ـ وهو حمل ـ محسَّناً؛ فعلى قول هذه الطائفة أولاد أمير المؤمنين عليه السلام ثمانية وعشرون. والله أعلم[١]».

وقد نقل السيد الامين كلام الشيخ المفيد ـ هذا ـ في كتابه: أعيان الشيعة. ونقله المجلسي في البحار وآخرون.

فإذا كان الشيخ الطوسي ينقل اتفاق الشيعة على ان عمر ضرب على بطن فاطمة حتى اسقطت محسناً، والرواية بذلك

---

(١) الارشاد: ج١ ص٣٥٥ (ط مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. سنة ١٤١٦ هـ.ق. بيروت لبنان) والبحار: ج٤٢ ص ٩٠ عنه وكشف الغمة: ج٢ ص٦٧.

مشهورة عندهم[١]. فالشيخ المفيد يخالف الطوسي، وهو معاصر له، بل هو أستاذه، وكلامه «يوحي بأنه لا يتبنى الاسقاط من الاساس».

والجواب:

أولاً: ان العبارة المذكورة لا تدل على مخالفة المفيد للطوسي في هذا الامر؛ لأن كلمة «الشيعة» كانت في زمن الشيخ المفيد تطلق على العديد من الفرق، مثل: الزيدية، والاسماعيلية، والامامية، وغيرهم، بل وعلى المعتزلة أيضاً الذين كانوا هم الحاكمين في بغداد، وهم الذين سمحوا بإقامة مناسبة عاشوراء بالطريقة المعروفة والمتداولة حتى يومنا هذا.

وكان يطلق على الشيعة الامامية من قبل خصومهم اسم: الرافضة.

وقد تحدث النوبختي في كتابه فرق الشيعة، والأشعري في المقالات والفرق، والشيخ المفيد نفسه في الفصول المختارة، وغيرهم عن فرق الشيعة، ومن أراد التفصيل فليراجعها، وغيرها من كتب المقالات والفرق، بل إن العلامة الفاضل المازندراني الخواجوئي قد ردّ على من ادعى ان اطلاق كلمة الشيعة على خصوص من يعتقد بإمامة علي، وان لم يعتقد بإمامة سائر الائمة، بقوله: «هذا منه غريب، يدل على قلة تتبعه وعدم تصفحه. فإن في كثير من الاخبار دلالة على اطلاق الشيعة على الزيدية والواقفية، ومن يحذو حذوهم [٢]».

بل روي عن الامام الصادق عليه السلام: «انه حدث عمر بن

---

(١) تلخيص الشافي: ج٣ ص١٥٦.
(٢) الرسائل الاعتقادية: ص٢٧.

يزيد في فضائل الشيعة ملياً»، ثم قال: «ان من الشيعة بعدنا من هم شرٌّ من النصاب، قلت: جعلت فداك، اليس ينتحلون حبكم ويبرؤون من عدوكم؟!

قال: نعم الخ.. [(١)]».

فالمفيد هنا لا يريد ان ينسب حديث اسقاط المحسّن الى جميع الشيعة بالمعنى الأعم، بل الى خصوص الامامية منهم. ولعله رحمه الله اختار التعبير بكلمة «الطائفة» بعد ذلك، ليشير الى ان طائفة من الشيعة تروي ذلك، وليس كل الطوائف التي يطلق عليها اسم شيعة.

والملفت انه رحمه الله لم يقل: «ان بعض الشيعة يروي حديثاً» بل قال: «وفي الشيعة من يذكر: ان فاطمة صلوات الله عليها اسقطت بعد النبي الخ..» فلم يشر رحمه الله الى حديث واحد أو أكثر، ولا أشار الى حجم القائلين بذلك من الشيعة من حيث القلة والكثرة.

بل أشار الى انهم يصح وصفهم بكلمة «طائفة» حين قال: «فعلى قول هذه الطائفة الخ..».

وقد لقب الشيخ الطوسي رحمه الله «بشيخ الطائفة»، والمقصود هو طائفة الامامية، لا مطلق الشيعة.

وثانياً: لقد كان عصر المفيد رحمه الله بالغ الحساسية ومن أصعب العصور في تاريخ شيعة أهل البيت (ع)، حيث كانت الفتن تتجدد في كل عام في يوم الغدير، وفي خصوص مناسبة عاشوراء، حيث كانت الشيعة تقيم ذكريات لا يصبر عليها خصومهم من حنابلة بغداد المتشددين والمتعصبين فيهاجمونهم، وتكون المصائب

---

(١) المصدر السابق.

والنكبات، والبلايا والمذابح الخطيرة، حسبما أوضحناه في كتابنا «صراع الحرية في عصر المفيد» الفصل الاول، وقد أحرقوا في بعض السنين بيوت الشيعة في الكرخ، فمات بسبب ذلك ثمانية عشر ألف انسان، وعند ابن خلدون: عشرون ألفاً بين طفل وشاب وامرأة.

فكان رحمه الله يريد أن يتعامل مع الأمور بمنتهى الحكمة والدقة. وكان كتابه «الارشاد» الذي ألفه في أواخر حياته، قد راعى فيه ان يكون كتاب تاريخ يتوخى فيه بالاضافة الى الدقة والأمانة العلمية، ان يكون مقبولاً لدى الكافة، ويمكن للجميع ان يستفيدوا منه، ولم يُرد له أن يتخذ صفة غير صفة تحديد الحدث بتفاصيله، بعيداً عن المذهبيات، بل هو يتجاوز الحدود والتعصبات المذهبية ليكون كتاباً للناس جميعاً.

فلأجل ذلك لم يذكر فيه الامور المثيرة والحساسة بصورة ملفتة للنظر، حتى انه لم يذكر شيئاً عن تفاصيل حادثة السقيفة، وكل ما يرتبط بشأن البيعة لأبي بكر [(١)]، ويبدو أن ذلك منه رحمه الله يدخل في نطاق سياساته المتوازنة، التي تراعي الظروف، والأجواء، وتتعامل معها بواقعية هادفة، وبمسؤولية ووعي.

أمّا الشيخ الطوسي فكان كتابه دفاعاً عن خصوص الشيعة الامامية، لأن الشافي قد ردّ فيه السيد المرتضى على القاضي عبد الجبار المعتزلي، فلخّصه الطوسي رحمه الله. فالطوسي اذن كالسيد المرتضى قد كتب كتابه بصفته امامياً، يدافع عن مذهبه، ويثبت صحته؛ فهو يريد أن ينتهي الى الحد المذهبي الفاصل بينه وبين غيره، بينما أراد الشيخ المفيد لكتابه الارشاد أن يتجاوز هذه الحدود، ليكون تاريخاً

---

(١) راجع كتاب الارشاد: ج١ ص١٨٩ (طبع مؤسسة آل البيت «ع»).

للجميع، يمكنهم الاطلاع عليه، والاستفادة منه دون حرج أو تهمة..

فإذا كان الامامية فقط هم المجمعون على ذلك دون غيرهم من فرق الشيعة، كالاسماعيلية والزيدية الخ.. فلا يصح من المفيد نسبة ذلك الى غير الامامية من الطوائف التي لم تجمع عليه.

والملاحظ: ان المفيد رحمه الله قد تجنب ذكر ما يثير العصبيات من جهة، ثم أشار هنا الى أمر حساس بصورة خفية وذكية من جهة أخرى، حيث أثبت وجود حمل سماه النبي (ص) محسناً، وترك للقارىء حرية البحث عن دور هذا الولد، وعن مصيره.

ثالثاً: أما القول بأن المفيد يخالف الطوسي في هذا الامر فسيأتي في الاجابة على السؤال الآتي، في العنوان التالي: انه لا يخالفه بل هو يوافقه فلا حاجة الى الاستعجال بالامر هنا.

رابعاً: لقد كان الشيخ الطوسي تلميذاً للمفيد، وكان المفيد رحمه الله هو الرجل الأول في الشيعة آنئذٍ، فلا يعقل ان يدّعي الطوسي اجماع الشيعة بهذا الجزم والحزم والوضوح، مع مخالفة استاذه وأعظم رجل في الشيعة على الاطلاق في ذلك؟!

وعلى الأقل كان المفترض فيه أن يذكر لنا: أن استاذه مخالف لهذا الاجماع، بل إن استاذه ينفي هذا الاجماع ولا يقبل بأصل وجوده!!

وهل يستطيع الطوسي ان يقرر اجماعاً ينفيه استاذه صراحة وينكره، ويقول: ان بعض الشيعة فقط هم القائلون؟! أم أن الطوسي لم يطلع على رأي استاذه؟!!

او أنه اطلق دعواه الاجماع جزافاً، ومن دون تثبت؟!

ان ذلك كله مما لا يمكن قبوله، وهذا ما يؤكد ان مراد المفيد من كلامه في الارشاد هو ما قلناه، ولا يريد به ما ينقض أو يعارض الاجماع الذي تحدث عنه الطوسي ابداً.

المفيد لم يذكر ما ذكره الطوسي:

يقول البعض:

«اذا كان الشيخ الطوسي ينقل اتفاق الشيعة على ضرب وإسقاط جنين الزهراء، فإن الشيخ المفيد الرجل الشيعي الصلب في حجاجه مع مخالفيه في المذهب معاصر للطوسي، وهو لم يذكر في كتبه ما عدا الاختصاص ـ الذي يشك في نسبته اليه ـ قضية كسر الضلع وغيرها مما يقال في هذا المجال أبداً».

ويزيد هذا البعض فيقول: «لقد تتبعت الموارد التي ذكرت فيها الزهراء في كتبه ـ أي في كتب الشيخ المفيد ـ فلم أجد حديثاً عن كسر الضلع، وإسقاط الجنين، ونحو ذلك.. ولا أدري اذا كان تتبعي دقيقاً».

والجواب:

اننا قبل كل شيء نود ان نسجل هنا الملاحظة التالية:

وهي: ان هذا البعض يصرّ هنا على التصريح بكسر الضلع مع ان نقضه لكلام الطوسي بكلام المفيد في عبارته الأولى، يدل على أنه بصدد إنكار كل ما ذكره الطوسي من ضرب الزهراء وإسقاط المحسّن. ولم يتحدث الطوسي عن كسر الضلع في تقريره للاجماع، وتقريره لتضافر الروايات به: فما المبرر لإقحام كسر الضلع في هذا المورد؟!.

وبعد هذه الملاحظة نقول: إن الشيخ المفيد قد ذكر مظلومية الزهراء، وكثيراً مما جرى عليها في كتبه.

وفي مجال مناقشة ما قاله ذلك البعض حول هذا الامر نقول:

أولاً: لم نفهم المقصود بالامور التي أشار إليها هذا المتحدث بكلمة «وغيرها» التي عطفها على «كسر الضلع» فهل المقصود هو ضربها عليها السلام؟ أو إسقاط جنينها؟ أو إحراق بيتها، حتى أخذت النار في خشب الباب؟!

ثانياً: ان عدم ذكر المفيد لشيء من ذلك في كتبه ـ لو سلمنا صحته ـ لا يدل على انه ينكره، لأن السكوت وعدم ذكر شيء لا يدل على إنكاره من الاساس.

بل قد قلنا: إن تقرير الطوسي الذي هو تلميذ المفيد، للإجماع، وإرساله ذلك إرسال المسلمات، يدل على أن أستاذه كان على رأس القائلين به، والمتحمسين له؛ إذ لا يصح من الشيخ الطوسي ذكر هذا الامر بهذا الجزم والحزم والوضوح التام، إذا كان أحد أساتذته الذين لا يشك أحد، من موافقيه ومخالفيه، في تضلّعه في هذه القضايا يخالف في هذا الامر وينكر وجود الاجماع من الاساس.

أما إذا كان هذا الاستاذ ـ الذي هو المفيد بالذات ـ يقول بأن أفراداً قليلين قد قالوا بهذا القول، فان القضية ـ أعني دعوى الاجماع ـ تصبح أكثر اشكالاً، لأن دعوى الطوسي للإجماع في هذه الحالة..، ستكون من أوضح مصاديق الكذب والافتراء منه على شيوخ المذهب ورموزه، والطوسي أجلّ من أن يُتَوهَّم في حقه ذلك.

ثالثاً: ان المفيد حين يريد أن يخاطب الشيعة، ويؤلف كتاباً لهذه

الطائفة؛ فإنه لا يتوانى عن الجهر والتصريح بتفاصيل ما جرى على الصديقة الطاهرة عليها السلام.

فقد روى في «الاختصاص»، عن عبد الله بن سنان عن الامام الصادق عليه السلام انه قال: ان أبا بكر كتب للسيدة الزهراء عليها السلام كتاباً بردّ فدك، فخرجت والكتاب معها، فلقيها عمر.

فقال: يا بنت محمد ما هذا الكتاب الذي معك؟

فقالت: كتاب كتب لي أبو بكر بردّ فدك.

فقال: هلميّه إلي.

فأبت أن تدفعه إليه، فرفسها برجله، وكانت حاملة بابن اسمه «المحسَّن» فأسقطت المحسّن من بطنها، ثم لطمها، فكأني أنظر الى قرط في أذنها حين نقفت [١].

ثم أخذ الكتاب فخرقه.

فمضت ومكثت خمسة وسبعين يوماً مريضة مما ضربها عمر، ثم قبضت [٢].

وروى أيضاً رحمه الله في ذلك الكتاب ـ أعني الاختصاص ـ رواية ثانية ذكرت: ان «الثاني» قد ضرب الباب برجله فكسره، وأنه رفس فاطمة برجله، فأسقطت المحسَّن [٣].

---

(١) نقفت: كسرت.
(٢) الاختصاص: ص١٨٥ والبحار: ج٢٩ ص١٩٢.
(٣) راجع الاختصاص: ص٣٤٤. والبحار: ج٢٩ ص١٩٢، وج٢٨ ص٢٢٧ وج٧ ص٢٧٠.

وروى أيضاً حديثاً آخر في الكتاب نفسه، جاء فيه: عن أبي عبد الله (ع) قوله: «وقاتل أمير المؤمنين، وقاتل فاطمة، وقاتل المحسّن، وقاتل الحسن والحسين» (١).

وأما عن صحة نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد، فقد قلنا في الاجابة على سؤال يأتي: إن التشكيك في صحة نسبته للشيخ المفيد في غير محله، وبلا مبرر مقبول أو معقول، وقلنا أيضاً: إنه يظهر أن المفيد قد اختار هذا الكتاب من كتاب الاختصاص، لابن عمران، وبناء على هذا يصبح اختياره رحمه الله لهذا الحديث بالذات، لأجل مزيةٍ رآها فيه رجحته على غيره.

رابعاً: قد تحدث الشيخ المفيد رحمه الله عما جرى على الزهراء في اكثر من مورد في كتبه الاخرى ايضاً.

فلاحظ ما يلي:

١ ـ قال الكنجي الشافعي عن الشيخ المفيد رحمه الله: «إنه قد زاد على الجمهور: ان فاطمة عليها السلام اسقطت بعد النبي ذكراً، وكان سماه رسول الله (ص) محسَّناً، وهذا شيء لم يوجد عند أحد من أهل النقل الا عند ابن قتيبة (٢)».

فالكنجي اذن، ينسب القول بإسقاط المحسن الى المفيد رحمه الله بالذات، الا ان يكون مراده الاشارة الى نفس ما ذكره رحمه الله في الارشاد. مع الاحتمال القوي بأن يكون قد أشار إلى ما ورد في

---

(١) الاختصاص: ص٣٤٤، وكامل الزيارات: ص٣٢٧ بسند آخر، والبحار: ج٧ ص٢٧٠ وج٨ ص٢١٣. ونقل أيضاً عن بصائر الدرجات للصفار.

(٢) كفاية الطالب: ص٤١٣.

الاختصاص.

غير اننا نقول للكنجي هنا: ان مراجعة بسيطة للنصوص المنقولة عن أهل النقل، تظهر أن كثيرين غير ابن قتيبة قد نقلوا ذلك أيضاً، وسنذكر ان شاء الله شطراً كبيراً من هذه النصوص في بعض فصول الكتاب.

٢ ـ لقد ذكر الشيخ المفيد في كتابه «المقنعة» الذي هو كتاب في الفقه الشيعي، وكذا في كتاب «المزار» زيارة الصديقة الطاهرة، التي تنص على انها عليها السلام قد كانت شهيدة، فقد جاء فيها:

«السلام عليكِ أيتها البتول الشهيدة الطاهرة»(١).

فهل هناك من سبب لاستشهادها عليها السلام سوى ما جرى عليها من هؤلاء القوم؟ فهل استشهدت عليها السلام بمرض ألم بها!! أم بحادث عرض لها، كسقوطها عن سطح منزلها!! أو أنها تعرضت لحادث إغتيال من مجهول؟!!

وستأتي النصوص التي أوردها المفيد رحمه الله، في مواضعها في قسم النصوص ان شاء الله.

٣ ـ قد ذكر المفيد قدس الله سره الشريف محاولات إحراق بيت الزهراء في كتابه «الأمالي»: عن الجعابي، عن العباس بن المغيرة، عن أحمد بن منصور الرمادي، عن سعيد بن عفير، عن إبن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، قال: «لما بايع الناس أبا بكر دخل عليّ عليه السلام والزبير، والمقداد، بيت فاطمة عليها السلام، وأبوا أن يخرجوا. فقال عمر بن الخطاب: أضرموا

(١) المقنعة: ص٤٥٩، وراجع البحار: ج٩٧ ص١٩٥. والبلد الامين: ص١٩٨.

عليهم البيت ناراً، فخرج الزبير، ومعه سيفه.. الى أن قال:

وخرج عليّ بن أبي طالب عليه السلام نحو العالية، فلقيه ثابت بن قيس بن شماس، فقال ما شأنك يا أبا الحسن؟!.

فقال: أرادوا أن يحرقوا عليَّ بيتي، وأبو بكر على المنبر يبايع له ولا يدفع عن ذلك ولا ينكره الخ...

فقال له ثابت: لا تفارق كفي يدك حتى أقتل دونك. فانطلقا جميعاً حتى عادا الى المدينة، فإذا فاطمة عليها السلام واقفة على بابها، وقد خلت دارها من أحد من القوم، وهي تقول: لا عهد لي بقوم أسوأ محضراً منكم، تركتم رسول صلى الله عليه وآله وسلم جنازة بين أيدينا وقطعتم أمركم بينكم لم تستأمرونا، وصنعتم بنا ما صنعتم، ولم تروا لنا حقاً[1]».

وهذا الحديث صريح بمحاولة اقتحام البيت، وبأنهم قد اعتدوا على أهله، وذلك لقوله (ع): «وأبو بكر على المنبر يبايع له، ولا يدفع عن ذلك ولا ينكره»، فقد كان هناك هجوم يحتاج الى دفع، واعتداء يحتاج الى انكار.

كما أن التعبير بـ «أرادوا أن يحرقوا» يستبطن أنهم قد بذلوا المحاولة، وجمعوا الحطب مثلاً.

خصوصاً مع قوله عن أبي بكر: «لا يدفع ذلك ولا ينكره»، أي لا ينكر ولا يدفع ما أرادوا أن يفعلوه من إحراق بيته. إذن فلم تكن القضية مجرد تهديد بالقول.

ويؤيد ذلك أيضاً انه قال: «أرادوا» حيث لم يقل: «هددوا

---

(١) الامالي للمفيد: ص٥٩/٥٠.

بإحراق بيتي».

كما أن هذه الرواية صريحة في أن البيت الذي هم بصدد مهاجمته قد كان في داخل المسجد، في مقابل منبر رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث كان أبو بكر جالساً على المنبر يبايع له هناك، بعد أن عاد من السقيفة مع أصحابه يزفونه الى المسجد، ويجبرون الناس على البيعة له، ثم جرى أمامه ما جرى ولم يدفع ذلك ولم ينكره.

ومن الواضح: أن قبر رسول الله(ص) قد كان في بيت فاطمة لا في بيت عائشة كما حققناه[1]، فلم يراعوا حرمة القبر، ولا المسجد، ولا البيت، ولا الزهراء.

٤ ـ وقال المفيد أيضاً في كتاب الجمل:

«لما اجتمع من اجتمع الى دار فاطمة عليها السلام، من بني هاشم، وغيرهم، للتحيّز عن أبي بكر، واظهار الخلاف عليه، أنفذ عمر بن الخطاب قنفذاً، وقال له: أخرجهم من البيت؛ فإن خرجوا، وإلا فاجمع الأحطاب على بابه، وأعلمهم: أنهم إن لم يخرجوا للبيعة أضرمت البيت عليهم ناراً.

ثم قام بنفسه في جماعة منهم المغيرة بن شعبة الثقفي، وسالم مولى أبي حذيفة، حتى صاروا الى باب عليّ عليه السلام، فنادى: يا فاطمة بنت رسول الله، أخرجي من اعتصم ببيتك ليبايع، ويدخل فيما دخل فيه المسلمون، وإلا ـ والله ـ أضرمت عليهم ناراً [2]، في حديث مشهور».

---

(١) راجع: كتابنا دراسات وبحوث في التاريخ والاسلام: ج١ ص١٦٩. البحث الذي هو بعنوان: أين دفن النبي، في بيت عائشة أم في بيت فاطمة (ع).
(٢) الجمل: ط جديد، ص١١٧ و١١٨.

وقد تقدم ما ذكره رحمه الله في كتاب الارشاد، فلا داعي للإعادة.

كتاب الإختصاص للشيخ المفيد:

تقدم أن البعض: قد جعل التشكيك في نسبة كتاب «الاختصاص» للشيخ المفيد (قده)، ذريعة لرفض الاعتماد عليه فيما يرويه عن مظالم الزهراء عليها السلام، ولرفض نسبة رواية ذلك الى المفيد رحمه الله.

ونقول: اننا بعد التأمل فيما يثار حول كتاب «الاختصاص» للشيخ المفيد، وجدنا ان تلك التساؤلات لا تصلح للاعتماد عليها للطعن في صحة هذه النسبة الى ذلك العالم الجليل.

ونحن نجيب فيما يلي بإيجاز عن بعض الامور التي أثيرت حول هذا الكتاب فنقول:

١ ـ ان في الكتاب روايات كثيرة تبدأ هكذا: «حدثني جعفر بن الحسين المؤمن»؛ فظن البعض: ان الكتاب من تأليف هذا الرجل.

ونقول: إن هناك روايات كثيرة وردت في الكتاب وهي لا تبدأ باسم هذا الرجل، بل تبدأ بأسماء آخرين، أو تضيف اشخاصاً آخرين بواسطة واو العطف، وهذا لا يناسب نسبة الكتاب الى الرجل المذكور.

٢ ـ ان اصحاب الفهارس، مثل النجاشي في رجاله، والطوسي في فهرسته، وابن شهر آشوب في معالم العلماء، لم يذكروا هذا

الكتاب، في عداد مؤلفات المفيد.

ويجاب بأن جميع هؤلاء لم يذكروا جميع مؤلفات المفيد، بل كل منهم قد عدّ جملة منها، وليكن كتاب الاختصاص من جملة ما لم يذكروه.

وسيأتي وجه عدم ذكرهم له في عداد مؤلفاته إن شاء الله.

٣ ـ ان النسخ الخطية لهذا الكتاب فيها تشويش، فإن خطبة الكتاب في نسخة تجدها بعد صفحات من الكتاب في نسخة أخرى.

ويجاب عن ذلك بأنه قد تكون بعض النسخ قد انفرط عقدها، فنظمها منظِّموها حسبما تيسر لهم.

٤ ـ وهنا سؤال آخر أيضاً، وهو أنه يقول: «قال محمد بن محمد بن النعمان» فمن الذي قال ذلك يا ترى؟!

والجواب:أنه من قول المؤلف نفسه، كما جرت عليه عادة المؤلفين القدامى، وليس قول آخرين نقلوا ذلك عنه رحمه الله.

واحتمال ان تكون هذه العبارة قد كتبها البعض توضيحاً، ثم أدخلها النساخ في الأصل اشتباهاً لايعتد به، وهو يحتاج إلى إثبات.

فإن كان اختياره للمفيد دون سواه لأجل وجود بعض مشايخ المفيد في الكتاب، فإنه يقال له: كما كان هؤلاء من مشايخه فقد كانوا ايضاً من مشايخ غيره.

مع ان في الكتاب آخرين لم يعلم أنهم من مشايخ المفيد وهم ثلاثة أضعاف أولئك، فلماذا استفاد من ذلك العدد القليل من المشايخ، أن الكتاب للمفيد، ولم ينظر الى من تبقى منهم، وهم أكثر عدداً؟!

٥ ـ كون الكتاب اشبه بكشكول روائي قد جاء معظمه في فضائل أهل البيت عليهم السلام، ولا يسير الكتاب في ترتيبه، وفق منهج منطقي منسجم، والمفيد يمتاز بالدقة والابداع.

ونقول:

ان هذا ليس عيباً في الكتاب، اذ قد يتعلق غرض بعض المؤلفين بتأليف مجموعات كشكولية، روائية أو غيرها. والمفيد نفسه هو صاحب كتاب الأمالي الذي هو كتاب حديثي كشكولي ايضاً. ودقة وابداع الشيخ المفيد لايجب أن تتجلى في كتبه الحديثية كما هو ظاهر.

هذا، مع غض النظر عن حقيقة: ان الكتاب هو اختيار وانتخاب من الشيخ المفيد لكتاب الاختصاص لابن عمران، كما سنرى..

٦ ـ توجد في هذا الكتاب بحوث لا تنسجم مع آراء المفيد في سائر كتبه، ولا يدل اطار الكتاب العام على انه من تأليف متكلم عقلي كالشيخ المفيد، بل هو أقرب الى تأليف أحد المحدثين كالشيخ الصدوق مثلاً.

وقد عرف الجواب على هذا مما قدمناه آنفاً، من ان الغرض قد يتعلق بحفظ بعض الاحاديث في ضمن مجموعة كشكولية كما هو الحال في كتب الأمالي ـ مثلاً ـ التي الف الشيخ المفيد واحداً منها.

بالاضافة الى انه قد يكون جمع هذه الاحاديث قد حصل قبل ان يصبح المفيد اماماً في العقائد والفقه وغير ذلك.

وقد لا يكون الهدف من جمعها هو أن تكون كتاباً منسقاً بصورة فنية يتداوله الناس ويعتمدونه.

هذا عدا عن أن الرأي الكلامي والعقيدي لا يمنع من إيراد ما يعارضه، كإيراد ما يوافقه من أحاديث، ومن ميزة العالم ان يتقيد بقواعد البحث الكلامي حينما يتصدى للكلام، وان يلتزم أيضاً بكل الضوابط، ويراعي كل الاصول المرعية في الحديث، ونقله واختياره، حينما يتخذ لنفسه صفة المحدث، ولأجل ذلك نجد المحدثين يروون الاخبار المتعارضة في كتبهم، رغم تبنيهم وقبولهم بطائفة منها بخصوصها، وعلى الأخص في المجال الفقهي، وبمراجعة كتب الكليني والصدوق وغيرهما من المحدثين يعلم ذلك.

هذا، وقد رأينا: ان بعض العلماء يؤلف كتبه بأكثر من صفة، فالفقيه يكتب بصفة المحدث كما وقع للطوسي (قده)، حيث كتب النهاية، وهي متون أخبار. وقد يكتب الفيلسوف بلسان العرفاء كما وقع للشيخ نصير الدين الطوسي في بعض رسائله، وقد يكتب المتكلم بلسان الفيلسوف، كما جرى للفخر الرازي، والمتصوف بلسان الفلاسفة كما جرى للغزالي، وغير هؤلاء كثير.

ومن جهة أخرى نقول: إن بعض الآراء قد تتغير على مر الزمن، ولا سيما إذا كان صاحب الرأي من العلماء الذين يتمتعون بحيوية فكرية، ويسيرون في صراط التكامل في وعيهم وفي فكرهم، وفي معرفتهم. وقد تختلف درجات تنبه المؤلف الى الحيثيات التي يلاحظها في تآليفه بين فترة زمنية وأخرى.

مع اننا سنذكر ان هذا الكتاب هو اختيار للمفيد من كتاب آخر.

٧ ـ قد سجلت ملاحظة أخرى على كتاب «الاختصاص»، وهي وجود خلل أو عدم وضوح احياناً في ارجاع بعض الضمائر فيه، أو وجود فاصل كبير بين الضمير وبين مرجعه.

وقد أجيب عن ذلك بأن هذا الخلل لا ينحصر في هذا الكتاب، بل هو موجود في مختلف الكتب ومنها الكافي والتهذيب، والوسائل ايضاً.

ولهذا الامر اسباب مختلفة، منها: أن المؤلف قد يعثر على رواية فيضعها في مكان من الكتاب، ثم لا يلتفت الى ضرورة إعادة النظر في التناسق المفترض ان يكون فيما بين الضمير ومرجعه بين روايتين قد فصل بينهما حديث جديد، أو كلام جديد.

٨ ـ ومن ايراداتهم على هذا الكتاب: أن مؤلفه قد نقل تارة من الكتب ككتب الصدوق، وبصائر الدرجات، وأخرى عن المشايخ، واذا نظرنا الى المشايخ الذين نقل عنهم فسنجد ان خمسة منهم هم من مشايخ المفيد، وثمة ستة عشر آخرون لم يعثر على رواية المفيد عنهم في غير كتاب الاختصاص اصلاً.

ومن جهة أخرى: هناك مشايخ للمفيد لهم مكانتهم المميزة وليس في كتاب «الاختصاص» أية رواية عنهم، كالجعابي، وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، والصيرفي، وغيرهم.

والجواب عن ذلك:

أولاً: إن مؤلف الكتاب هو ابن عمران على الظاهر، والمفيد قد انتخب واختار منه ما أعجبه، فمشايخ الكتاب هم مشايخ ابن عمران، اذن، لا مشايخ المفيد. وسيأتي مزيد تأييد لهذا إن شاء الله تعالى.

ثانياً: ان من الجائز ان يكون مؤلف الكتاب قد كتبه قبل ان يصبح له مشايخ كثيرون، بل قد يكون رحمه الله قد اختار كل رواياته أو بعضها من الكتب التي توفرت لديه، وليس في ذلك أي محذور.

ثالثاً: قولهم: إن بعض من روى عنهم مؤلف الكتاب لم نجد المفيد يروي عنهم في سائر كتبه، لا يصلح دليلاً على نفي نسبة الكتاب اليه، اذ قد يروي عن شيخ له هنا شيئاً، لم ينقله له مشايخه الآخرون، وقد يستفيد شيوخاً جداً فيكتب عنهم، ثم يتركهم، ويلتزم شيوخاً آخرين، لأسباب تتفاوت بحسب الحالات والظروف، والاغراض عبر الازمان...

وهل في علماء الحديث من يشترط في الراوي أن يروي في كل كتاب عن كل فردٍ فرد من شيوخه الذين يأخذ عنهم في كل تاريخه العلمي الطويل.؟

وبعدما تقدم نقول:

هناك عدة نسخ لكتاب الاختصاص، وهي التالية:

١ ـ النسخة المكتوبة عن نسخة الشيخ الحر [1] وقد نَسبتِ الكتاب الى الشيخ المفيد، دون أي غموض، حيث كتب عليها.

«كتاب الاختصاص للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، منتخب من الاختصاص لأحمد بن الحسين بن عمران».

---

(١) وهي نسخة موجودة في الروضة الرضوية المقدسة في مدينة مشهد في ايران، وسنة كتابة هذه النسخة هو ١٠٨٥ هـ. أو ١٠٨٧.هـ.

وكتب في آخرها: «تم كتاب الاختصاص للشيخ المفيد قدس سره».

أما نسخة الشيخ الحر نفسه فقد كتب عليها تملك الشيخ الحر رحمه الله في سنة ١٠٨٧هـ. وأما تاريخ كتابتها فغير معلوم، وهي موجودة في مكتبة آية الله الحكيم رحمه الله في النجف الاشرف.

٢ ـ هناك نسخة أخرى توجد في مكتبة سپه سالار طهران، تاريخ كتابتها هو سنة ١١١٨هـ. وذكر ناسخها أن هذا الكتاب هو مختصر كتاب الاختصاص لأحمد بن الحسين بن عمران.

وهذه العبارة لا تختلف مع ما كتب على نسخة الشيخ الحر، لأن المقصود بهذه العبارة أن الاختصاص نفسه لابن عمران؛ وذلك لا ينافي ان يكون مختصره للشيخ المفيد أيضاً.

٣ ـ هناك نسخة قديمة توجد في مكتبة الروضة الرضوية في مشهد الرضا (ع)، تاريخ كتابتها سنة ١٠٥٥هـ. وهي تذكر بعد عدة صفحات العبارة التالية:

«كتاب مستخرج من كتاب الاختصاص، تصنيف أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران رحمه الله».

ولا تنافي هذه العبارة ايضاً ما كتب على نسخة الشيخ الحر لعين ما ذكرناه آنفاً، من أن الاختصاص نفسه من تأليف ابن عمران، وتلخيصه للشيخ المفيد.

ويبدو أن في هذه النسخة تقديماً وتأخيراً في أوراقها، كما يظهر من ملاحظتها، وهذا الامر يحصل لأسباب مختلفة.

إذن، لا مانع من نسبة ما في كتاب الاختصاص المطبوع، الموافق للنسختين الاولىين الى الشيخ المفيد، باعتبار انه قد اختاره من كتاب ابن عمران وارتضى منه ما راق له.

وقد يكون هذا الاختصار هو السبب في عدم ذكر هذا الكتاب في جملة مؤلفاته رحمه الله، حيث انه لم يبادر هو الى تأليفه، وإنما استخرجه واختاره من كتاب شخص آخر.. وعليه فهذا يدل على مدى اهتمامه بالكتاب، حتى انه ليبادر الى انتخاب ما فيه من نفائس الآثار، واستخراج ما تيسر له منه من درر الأخبار.

ويشهد لذلك: أن كتاب الفصول المختارة، الذي هو اختيار الشريف المرتضى من كتاب «العيون والمحاسن» للمفيد، لم يذكر في عداد مؤلفات الشريف. بل بقيت نسبته إلى المفيد أظهر وأوضح، ولا يزال يعد من مؤلفاته كما هو معلوم.

الفصل الخامس:

كاشف الغطاء وشرف الدين



كاشف الغطاء ماذا يقول؟!:

قد استدل البعض، بإجابة العالم العلم الحجة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ـ الذي وصفه بأنه من المفكرين ـ على سؤال حول هذا الموضوع، معتبراً ان كلام كاشف الغطاء يثبت عدم صحة ما يقال من كسر ضلع الزهراء عليها السلام، بسبب ضرب المهاجمين لها، كما أن ذلك ينفي ما يقال من دخولهم بيتها، وضربها وما لحق او سبق ذلك من أحداث.

وما استدل به كاشف الغطاء هو ما يلي:

١ ـ قال رحمه الله: «أنا لا أبرىء هؤلاء القوم، لكن ضرب المرأة كان في ذلك الزمان عيباً، فمن يضرب امرأة يصبح ذلك عاراً عليه وعلى عقبه، ففي نهج البلاغة عن عليّ عليه السلام:

.. ولا تهيجوا النساء بأذى، وإن شتمن أعراضكم، وسببن امراءكم؛ فإنهن ضعيفات القوى، والأنفس، والعقول؛ إن كنا لنؤمر بالكف عنهن وإنهن لمشركات، وإن كان الرجل ليتناول المرأة في الجاهلية بالفهر، أو الهراوة، فيعير بها وعقبه من بعده [1]»..

---

(١) نهج البلاغة: قسم الرسائل (شرح محمد عبده): ج٣ ص١٦ ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢ ـ وقال رحمه الله: «ولكن قضية الزهراء، ولطم خدها مما لا يكاد يقبله وجداني، ويتقبله عقلي، ويقنع به مشاعري، لا لأن القوم يتحرجون ويتورعون من هذه الجرأة العظيمة، بل لأن السجايا العربية، والتقاليد الجاهلية التي ركزتها إلخ..[1]».

٣ ـ ثم اعتبر أنهم لو فعلوا ذلك لوجدوا من الصحابة، من يمنعهم ويردعهم عن ذلك.

٤ ـ واستدل ايضاً بأنها عليها السلام ما ذكرت أنهم قد اعتدوا عليها بالضرب، أو أسقطوا جنينها، ولا أشارت إليه في شيء من خطبها ومقالاتها المتضمنة لتظلمها من القوم، وسوء صنيعهم معها، مثل خطبتها في المسجد، بحضور المهاجرين والانصار «مع أنها كانت ثائرة متأثرة أشد التأثر».

وقد خاطبت علياً (ع) بأن فلاناً «يبتزني نحلة أبي، وبُلْغة ابنيّ»، ولم تقل: انه أو صاحبه قد ضربني.

وكذلك الحال حين كلمت نساء المهاجرين والانصار، حيث بدأت كلامها بقولها: أصبحت والله عائفة لدنياكن، قالية لرجالكن الخ... فلم تَشْكُ إلا من غصب فدك، وغصب الخلافة، مع أن ضربها، ولطم خدها، وكسر ضلعها، ونبات المسمار في صدرها ـ لو صح ـ أعظم من غصب فدك.

كما أنها حين جاء أبو بكر وعمر، واستأذنا علياً، ودخلا عليها لاسترضائها لم تذكر لهما شيئاً مما يقال إنه قد جرى عليها.

وعلي أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً لم يشر الى ذلك في شيء

---

(١) راجع: جنة المأوى: ص٨١.

من خطبه ومقالاته. وقد هاجت أشجانه بعد دفنها، وخاطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: السلام عليك يا رسول الله، عني، وعن ابنتك النازلة في جوارك.. إلخ..

وقد كان المقام يقتضي ذكر ذلك، لو أنه قد كان؛ لأنه حجة قوية عليهم، وفيه اثارة عاطفية ضدهم من جميع الجهات [١].

ثم اعتبر رحمه الله أن هذا الأمر إنما صدر عن قنفذ الوردي دون سواه.

هذا، ما ذكره كاشف الغطاء، وتمسك به وأعاده بعض من يريد التشكيك، واثارة غبار الريب حول هذه القضية.

ونقول في الجواب:

ان كلام الشيخ كاشف الغطاء، الذي استفاد منه هذا البعض للتشكيك بما جرى على الزهراء، يتضمن العديد من النقاط، نذكرها على النحو التالي:

١ ـ كاشف الغطاء لا ينكر ما جرى:

اننا على الرغم من اننا نعتقد ان كاشف الغطاء لا ينكر ما جرى على الزهراء من أحداث وبلايا.

فإننا نقول:

---

(١) راجع المصادر المتقدمة.

أولاً: إنه رحمه الله، وان كان عالماً مبرزاً، لكن ذلك لا يجعله في مأمن من الوقوع في الخطأ والاشتباه، لا سيما في امر يحتاج الى مزيد من التتبع للآثار والنصوص في مصادرها، وقد رأيناه حين ذكر رأيه في مسألة الهجوم على بيت الزهراء عليها السلام، وضربها واسقاط جنينها، قد ذكر ما استند اليه، واعتمد عليه. فالعمدة هو ذلك الدليل، فلا بد من النظر فيه ومحاكمته، فقد لا يكون صحيحاً..

وكونه من الامامية لا يجعله في منأى عن النقد العلمي والموضوعي لآرائه، ولما يستدل به.

ثانياً: لعل الشيخ كاشف الغطاء يخاطب أولئك الذين يقدسون هؤلاء المهاجمين، ويرون فيهم معيار الحق وميزان الصدق، فأراد افهامهم حقيقة الامر، دون أن يثير حفيظتهم وعصبياتهم، ولذا نراه يظهر استبعاده لحصول هذا الامر، ثم يلقي التبعة على شخص لا حساسية لهم منه، ولا قداسة كبيرة له في نفوسهم، وهو قنفذ العدوي.

ويؤيد هذا المعنى انه رحمه الله انما كتب ذلك جواباً على سؤال ورد اليه، فهو قد راعى حال السائل، أو الحالة العامة التي لا يريد أن يثير فيها ما يهيج أو يثير، لاسيما مع ما ظهر من اهتمامه الكبير بأمر الوحدة فيما بين المسلمين.

ثالثاً: اننا نجد هذا العالم الجليل بالذات يصرح بحقيقة رأيه حينما لا يكون ثمة مبرر للمجاراة، والمداراة، حيث لا يكون خطابه موجهاً الى أولئك الذين يفترض فيه ان لا يجرح عواطفهم، فتراه رحمه الله يجهر منددا بإسقاط المحسن، وباضرام النار بباب فاطمة عليها الصلاة والسلام، فهو يقول:

وفي الطفوف سقوط السبط منجدلاً
من سقط محسن خلف الباب منهجه
وبالخيام ضرام النار من حطبٍ بباب دار ابنة الهادي تأججه[١]

رابعاً: انه هو نفسه رحمه الله يذكر أن هناك اجماعاً على هذا الامر، وقد تقدم شيء من عبارته حول ذلك، ونحن نعيدها كاملة هنا مرة أخرى، وهي التالية:

«طفحت واستفاضت كتب الشيعة، من صدر الاسلام والقرن الاول، مثل كتاب سليم بن قيس، ومن بعده الى القرن الحادي عشر وما بعده بل والى يومنا هذا، كل كتب الشيعة التي عنيت بأحوال الائمة، وأبيهم الآية الكبرى، وأمهم الصديقة الزهراء صلوات الله عليهم أجمعين، وكل من ترجم لهم، وألف كتاباً فيهم، أطبقت كلمتهم تقريباً أو تحقيقاً في ذكر مصائب تلك البضعة الطاهرة: أنها بعد رحلة أبيها المصطفى (ص) ضرب الظالمون وجهها، ولطموا خدها، حتى احمرت عينها وتناثر قرطها، وعصرت بالباب حتى كسر ضلعها، وأسقطت جنينها، وماتت وفي عضدها كالدملج.

ثم أخذ شعراء أهل البيت سلام الله عليهم هذه القضايا والرزايا ونظموها في أشعارهم ومراثيهم، وأرسلوها إرسال المسلمات: من الكميت والسيد الحميري، ودعبل الخزاعي، والنميري، والسلامي، وديك الجن، ومن بعدهم، ومن قبلهم الى هذا العصر.

وتوسع أعاظم شعراء الشيعة في القرن الثالث عشر، والرابع

---

(١) راجع: مقتل الحسين، للسيد عبد الرزاق المقرم: ص٣٨٩، منشورات قسم الدراسات الاسلامية ـ طهران ـ ايران.

عشر، الذي نحن فيه، كالخطي، والكعبي، والكوازين، وآل السيد مهدي الحليين، وغيرهم ممن يعسر تعدادهم، ويفوق الحصر جمعهم وآحادهم.

وكل تلك الفجائع والفظائع، وان كانت في غاية الفظاعة والشناعة، ومن موجبات الوحشة والدهشة، ولكن يمكن للعقل أن يجوزها، وللاذهان والوجدان أن تستسيغها، وللافكار أن تقبلها، وتهضمها، ولا سيما وأن القوم قد اقترفوا في قضية الخلافة، وغصب المنصب الالهي من أهله ما يعد أعظم وأفظع [(١)]».

٢ ـ ضرب النساء:

ان ما اعتبره رحمه الله مبرراً لاستبعاد ضرب العربي للمرأة لا يصلح للتبرير، **وذلك:**

أولاً: لأن كلمة أمير المؤمنين عليه السلام عن العار في ضرب المرأة لا يعني استحالة صدور هذا الامر منهم، اذا كان ثمة داع أقوى، يدفع الى ارتكاب أفظع الجرائم، وهتك أعظم الحرمات.

ولا سيما اذا كان هذا الداعي هو شهوة الحكم والسلطة، وخصوصاً إذا كانت الحكومة تستطيع بعد توطيدها ان تمحو العار بما تفرضه من هيبة، وبما تملك من مال وجاه، وحيث تعنو لها الرقاب خوفاً أو طمعاً، ثم بما يحيط المتصدي لمقام خلافة النبوة من شعور بالتقديس، والاحترام من منطلق التدين والايمان لدى عامة الناس.

ومن جهة أخرى: قد كان ولا يزال وأد البنات عاراً؟! وكان ولا يزال قتل الابن والأخ من أجل الدنيا عاراً؟ وقد قتلت الخيزران ولدها

---

(١) لاحظ جنة المأوى: ص٨٣ ـ ٨٤ و٧٨ ـ ٨١ .

من أجل الملك كما يزعمون، وقتل المأمون أخاه. وعُرِفت عنهم مقولة: الملك عقيم لا رحم له [١].

ولو كان ثمة تقيد بعدم صدور القبيح منهم لما قالوا للنبي (ص)، وهو يسمع: إن النبي ليهجر، مع ان الوازع الديني يفترض ان يكون أقوى من وازع التقاليد والعادات.

بالاضافة الى أن إطلاق هذه الكلمة بحق النبي أدعى للصوق العار الابدي بهم، وهو أعظم من تجرؤهم على امرأة بالضرب، أو باجتياح بيتها، أو باسماعها قواذع القول، وعوار الكلام.

وخلاصة الامر: اذا كان ثمة شخص يخاف من العار فلا بد أن يخاف منه في كل شؤونه وحالاته، أما أن يخاف من العار هنا، ولا يخاف منه هناك كما في جرأته على رسول الله (ص) فذلك غير واضح ولا مقبول..

بل ان جرأته على العار في مورد تجعلنا نتريث في تكذيب ما ينسب اليه منه في مورد آخر، فكيف اذا كان ذلك ثابتاً بالادلة القاطعة، والبراهين الساطعة.

وهل يسع هذا المشكك إنكار تهديدهم للزهراء عليها السلام باحراق الدار عليها وعلى أولادها؟ فهل هذا الامر ليس عاراً على من هدد به؟! وهل يمكن أن يكون ضربها على خدها هو العار فقط دون سواه؟!.

ثانياً: ان هذا البعض الذي يستدل بكلام كاشف الغطاء، هو

---

(١) الكامل في التاريخ، لابن الاثير: ج٦ ص٩٩/١٠٠. تاريخ الطبري: ج٨ ص٢٠٥ .

نفسه يضع علامات استفهام كبيرة حول صحة النصوص الواردة في نهج البلاغة، و في غيره، اذا كانت تشير الى اي ضعف في شخصية المرأة، وقد تحدث هذا النص المستشهد به عن هذا الضعف، فهو يقول: «فانهن ضعيفات القوى والانفس والعقول».

وقد شكك هو نفسه في صحة خصوص هذا النص اكثر من مرة!! فكيف يستدل هنا بأمر يرفضه جملة وتفصيلاً في مقام آخر؟!.

ثالثاً: لقد ضربت بنات رسول الله(ص) بالسياط في يوم كربلاء حين وجد الحقد الاسود الذي أعمى بصائرهم وأبصارهم، وصدهم عن التفكير بما يترتب على ذلك من عار في الدنيا، ومن التعرض لغضب الجبار في الدنيا والآخرة..

وهناك شواهد تاريخية كثيرة تؤكد: انه اذا وجد دافع أقوى من دافع دفع العار، فإنهم لا يتورعون عن قبول هذا العار.

ونحن نذكر من الشواهد ما يلي:

١ ـ لقد كان أحدهم يدفن ابنته في التراب، وهي حية، مخافة ان تأكل من طعامه، وقد قال تعالى: ﴿**وإذا الموؤودة سئلت، بأي ذنب قتلت**﴾ [(١)].

٢ ـ إن هذا القائل نفسه يذكر: ان ابن زياد لعنه الله همّ بأن يبطش بالسيدة زينب، حينما خاطبته بما أثار حفيظته، فتدخّل عمرو بن حريث، وصدّه عن ذلك بقوله: انها امرأة، والمرأة لا تواخذ بشيء من منطقها[(٢)].

---

(١) سورة التكوير: ٨.

(٢) جنة المأوى: ص٨٢.

٣ ـ بل لقد ذكر هذا المستدل بكلام كاشف الغطاء: ان زينب (ع) قد جلدت بالسياط وكذلك غيرها من بنات الوحي[1] صلوات الله وسلامه عليهم؛ فراجع كتبه ومؤلفاته وخطاباته.

٤ ـ وقد قتلت سمية والدة عمار تحت وطأة التعذيب في مكة، من قبل «فرعون قريش» أبي جهل لعنه الله؛ فكانت أول شهيدة في الاسلام[2].

٥ ـ وكان عمر نفسه يعذب جارية بني مؤمل ايضاً؛ فكان يضربها حتى اذا ملّ، قال: اني اعتذر اليك اني لم اتركك الاّ ملالةً[3]. وعذبت ايضاً ام شريك رحمها الله؛ فلماذا لم يكن خوف لحوق العار به عائقاً له عن اقتراف هذا الامر الموجب للعار.

٦ ـ وتحدثنا كتب الحديث والتاريخ: أنه لما مات عثمان بن مظعون بكت النساء، فجعل عمر يضربهن بسوطه؛ فأخذ رسول الله (ص) يده، وقال: مهلاً يا عمر، دعهن يبكين الخ [4].

٧ ـ ثم ضرب عمر النساء اللواتي بكين على أبي بكر، حتى

(١) الانسان والحياة: ص٢٧١.
(٢) راجع: الاستيعاب (هامش الاصابة): ج٤ ص٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٣ والاصابة: ج٤ ص٣٣٤ و٣٣٥ والسيرة النبوية لابن كثير: ج١ ص٤٩٥ وأسد الغابة: ج٥ ص٤٨١ واليعقوبي: ج٢ ص٢٨.
(٣) السيرة النبوية لابن هشام: ج١ ص٣٤١، والسيرة الحلبية: ج١ ص٣٠٠؛ والسيرة النبوية لابن كثير: ج١ ص٤٩٣ المحبر: ص١٨٤.
(٤) مسند أحمد بن حنبل: ج١ ص٢٣٧ و٣٣٥، ومستدرك الحاكم: ج٣ ص١٩٠، وصححه وقال الذهبي في تلخيصه المطبوع بهامشه: سنده صالح. ومسند الطيالسي: ص٣٥١، ومجمع الزوائد: ج٣ ص١٧.

قال المعتزلي: «أول من ضرب عمر بالدرة أم فروة بنت أبي قحافة، مات أبو بكر فناح النساء عليه، وفيهن أخته أم فروة؛ فنهاهنّ عمر مراراً وهن يعاودن، فأخرج أم فروة من بينهن، وعلاها بالدرة، فهربن وتفرّقن[١]. وذكر هذه القصة آخرون فليراجعها من أراد[٢].

٨ ـ ولما مات خالد بن الوليد اجتمع في بيت ميمونة نساء يبكين، فجاء عمر... فكان يضربهن بالدرة، فسقط خمار امرأة منهن، فقالوا: يا أمير المؤمنين خمارها، فقال: دعوها، فلا حرمة لها الخ..[٣].

٩ ـ وقد أهدر النبي (ص) دم هبار بن الأسود لما كان منه في حق زينب. وذلك معروف ومشهور.

رابعاً: لماذا لا يقبل وجدان هؤلاء ان يكون عمر هو الذي ضربها(ع)، معللين ذلك بأن ضربه لها يوجب لحوق العار به، ثم يقبل وجدانهم أن يلحق العار بقنفذ؟! فكما أن عمر عربي يخاف من العار، فإن قنفذاً عربي ويخاف من ذلك ايضاً!!.

وكما أن عمر من قبيلة بني عدي، فإن قنفذاً أيضاً هو من نفس هذه القبيلة، فلماذا تجر الباء هنا ولا تجر هناك يا ترى؟.

لكن المحقق التستري[٤] قد ذكر: ان قنفذاً تيمي لا عدوى، وأن المراد أنه عدوي الولاء لأنه مولاهم، وسواء كان عدوياً أو تيمياً فإنه إذا كان ضرب المرأة قبيحاً عند العرب، فلابد أن ينكره الانسان العربي، ويرفضه سواء صدر من هذا الشخص أو ذاك.. بل ان صدوره

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج١ ص١٨١.
(٢) الغدير: ج٦ ص١٦١ عن كنز العمال: ج٨ ص١١٩ والاصابة: ج٣ ص٦٠٦.
(٣) الغدير: ج٦ ص١٦٢. عن كنز العمال: ج٨ ص١١٨.
(٤) راجع: قاموس الرجال: ج٧ ص٣٩٣ / ٣٩٤.

من المولى بحق العربية سيواجهه العربي - وفقاً لمفاهيمهم - بحساسية اكبر ورفض أشد.

خامساً: لقد روى عن علي عليه السلام: أنهم لم يصادروا أملاك قنفذ، كما صنعوا بسائر ولاتهم؛ لأنهم شكروا له ضربته للزهراء [١].

فشكرهم له لكونه قد ضرب امرأة، هي الزهراء عليها السلام، سيدة نساء العالمين، هو الآخر عار عليهم، وهو يدينهم، ويهتك الحجاب عن خفيّ نواياهم، وعن دخائلهم. ويظهر أنهم لا يهتمون لهذا العار ولا لغضب الله ورسوله (ص)، بسبب غضب الزهراء (ع)، اذا وجد لديهم داع أقوى، ولا سيما اذا كان هو تحقيق شهوة هي بمستوى حكم العالم الاسلامي بأسره، والحصول على مقام خلافة النبوة، وهو مقام له قداسته وخطره بنظر الناس.

وذلك يبطل ايضاً دعوى البعض: أنهم كانوا يجلون فاطمة ويحترمونها ويسعون لرضاها، وما الى ذلك.

واما استرضاؤهم لها، فسيأتي أنه كان مناورة سياسية، فاشلة وغير مقبولة..

٣ ـ قبول الناس بضرب الزهراء (ع):

أما بالنسبة الى قول المستدل:

ان الناس لن يوافقوا على التعرض للزهراء (ع) بسوء أو أذى.

---

(١) جنة المأوى: ص٨٤ والبحار: ج٣٠ ص٣٠٢ و٣٠٣ وكتاب سليم بن قيس: ج ٢ ص٦٧٤ و ٢٧٥ والعوالم : ج ١١ ص ٤١٣ .

فإننا نقول:

أولاً: لو صح ان الناس سوف يواجهونهم لو أرادوا بالزهراء (ع) سوءاً، فإن محاولتهم احراق الباب، وجمعهم الحطب، قد كان يجري بمرأى من الناس، وقد امتلأت شوارع المدينة بالناس، كما جاء في بعض النصوص، فلماذا لم يتدخل احد لمنعهم من ذلك؟!

وثانياً: حين قال فلان للنبي (ص) لما طلب الدواة والكتف ليكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده: ان النبي ليهجر. لماذا لم يجد أحداً يعترض عليه، ويدينه، أو يلومه، أو يواجهه بما يكره، أو حتى من يعبس في وجهه؟!

ألم يكن النبي (ص) أعظم وأقدس في نفوس الناس من الزهراء(ع) ، ومن علي عليه السلام، ومن كل أحد؟!.

وثالثاً: لو قبلنا بأن الناس لايوافقونهم على ذلك، لكن هل كان بوسع الناس وبمقدورهم الإنكار على الحكام الجدد، الذين بدأوا حياتهم السياسية بالعنف واقاموا حكمهم بقوة السيف ؟!.. ألم يكن الناس مغلوبين على أمرهم؟!.

٤ ـ احتجاج الزهراء (ع) بما جرى!

وأمّا بالنسبة للإحتجاج على القوم بما اقترفوه في حق الزهراء عليها السلام **فإننا نقول:**

أولاً: انه لاتصح مقولة: أن عدم الاحتجاج تلازم عدم وقوع الحدث؛ إذ أن الحدث يقع ثم تحصل موانع من ممارسة الاحتجاج به

أحياناً، وبعبارة أخرى اذا حدث أمر، وشهده الناس وعاينوه، وتحققوه بأنفسهم، فلا تبقى ثمة حاجة الى ذكره، ولا فائدة من الاخبار به، ولا سيما لمقترف ذلك الجرم نفسه، الا اذا كان ثمة ضرورة أخرى كإلزامه بالأمر أو ما شاكل.

ثانياً: قد ذكرنا انها عليها السلام لو جعلت هذا الامر محور اعتراضها على الغاصبين للخلافة، فإنها تكون قد وقعت في محذور تضييع القضية المحورية الكبرى، وهي قضية الخلافة؛ لأنهم سوف يتمكنون من أن يصوروا للناس : أن النزاع معها(ع) نزاع شخصي على أمورٍ صغيرة، ولن يعود نزاعاً على الدين، أو على من هو أحق بالخلافة، أو على مصلحة الامة.

واذا صارت المسألة شخصية، فإن الواجب يفرض على الزهراء (ع) العفو عن المسيئين، حين جاؤا اليها، وطلبوا العفو منها، لأن العفو في الامور الشخصية مما يفرضه الخلق الانساني والاسلامي، وقد قال الله تعالى: ﴿**خذ العفو وأمر بالعرف، واعرض عن الجاهلين**﴾ [1]، وقال: ﴿**واعفوا واصفحوا؛ ألا تحبون ان يغفر الله لكم**﴾ [2]، وقال: ﴿**فاصفح الصفح الجميل**﴾ [3].

ان تحويل النزاع الى نزاعٍ على أمر شخصي هو أعظم هدية تقدمها الزهراء (ع) اليهم، مع أنَّ القضية ليست شخصية، ولم يرجعوا الحق الى نصابه، فلم يرجعوا الخلافة الى صاحبها الشرعي، ولا فعلوا اي شيء يدل على انصياعهم للحق، إذن، فلم يكن من حق الزهراء

---

(١) سورة الأعراف: ١٩٩.

(٢) سورة البقرة: ١٠٩.

(٣) سورة الحجر: ٨٥.

عليها السلام ان تعفو عنهم، أو أن تهادنهم، وتظهر لهم القبول والرضا.

ثالثاً: إنها عليها السلام قد ذكرت ذلك وذكره علي أمير المؤمنين عليه السلام ايضاً. فلنلاحظ معاً النصوص التي ستأتي في القسم المخصص للنصوص والآثار.

ونشير هنا إلى بعض من ذلك أيضاً:

٥ ـ احتجاج الزهراء (ع):

روى الديلمي: انها عليها السلام قالت: «فجمعوا الحطب الجزل على بابنا، وأتوا بالنار ليحرقوه ويحرقونا، فوقفت بعضادة الباب، وناشدتهم بالله، وبأبي: أن يكفوا عنا وينصرفوا، فأخذ عمر السوط من يد قنفذ ـ مولى أبي بكر ـ فضرب به عضدي، فالتوى السوط على عضدي، حتى صار كالدملج [١].

وركل الباب برجله، فردّه عليّ وأنا حامل فسقطت لوجهي والنار تسعر، وتسفع وجهي؛ فضربني بيده، حتى انتثر قرطي من اذني، وجاءني المخاض، فأسقطت محسّناً قتيلاً بغير جرم» [٢].

---

(١) الدملج: حلي يلبس في العضد. محيط المحيط: ص٢٩٣.

(٢) البحار: ج٨ ط حجرية ص٢٣١ عن إرشاد القلوب وستأتي المصادر في قسم النصوص.

٦ ـ ذكرُ علي(ع) لهذا الأمر:

وبالنسبة لما روي عن علي عليه السلام نقول:

أولاً: روى الصدوق بسنده عن علي عليه السلام؛ انه قال: بينا أنا وفاطمة، والحسن، والحسين عند رسول الله (ص) إذ التفت الينا فبكى، فقلت: وما ذاك يا رسول الله؟!

قال: أبكي من ضربتك على القرن، ولطم فاطمة خدها [١].

ثانياً: ثمة حديث آخر يقول: «وخرج علي بن أبي طالب عليه السلام نحو العالية، فلقيه ثابت بن قيس بن شماس فقال: ما شأنك يا ابا الحسن؟ قال: أرادوا أن يحرقوا علي بيتي، وابو بكر على المنبر يبايع له، ولا يدفع عن ذلك ولا ينكره[٢].

فهو عليه السلام يشكو ويظهر ما فعلوه معه، بطريقة عرض ما حدث، لا بطريقة الاحتجاج، بحيث يكون ذلك هو محور الاخذ والردّ، والجزم والحسم، بل كانت الاحتجاجات تتجه دائماً نحو احقاق الحق في الامر الاهم، والقضية الكبرى، قضية الانقلاب الذي استهدف الخلافة (التي ترتبط بالواقع الاسلامي كله) على حد تعبير المستدل. وثمة روايات أخرى ستأتي في فصل النصوص والآثار، ان شاء الله.

---

(١) أمالي الصدوق: ص١١٨ والبحار: ج٢٨ ص٥١ وستأتي المصادر في قسم النصوص.

(٢) الامالي للمفيد: ص٤٩/٥٠.

٧ ـ مبررات الاحتجاج غير متوفرة:

أمّا بالنسبة لتساؤل البعض عن السبب في عدم استفادة علي عليه السلام من هذا الامر في حجاجه واحتجاجه، مع ان فيه حجة قوية وهامة عليهم، واثارة عاطفية من جميع الجهات ضدهم على حد تعبير المستدل.

فإننا نقول:

١ ـ لم يكن هذا الامر خافياً على الناس ليذكره (ع) لهم، ويخبرهم به.

وليس بالضرورة استيعاب جميع الوقائع للإحتجاج بمضمونها لاسيما مع وضوحها وظهورها.

٢ ـ لم يكن الموقف يتحمل اثارة، العواطف، بل كان لا بد من المداراة، وتهدئة العواطف الثائرة حتى لا يبلغ السيل الزبى، ويقع في مخالفة أمر رسول الله(ص) له بالسكوت، وعدم المواجهة المسلحة لهم؛ لما في ذلك من أضعاف للدين، وتهيئة لأجواء الردة عن الاسلام، كما صرح به أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة وغيره.

٣ ـ قد تقدم انه عليه السلام قد ذكر ذلك حين لم يكن ثمة ما يمنع من ذكره، ولكن بطريقة هادئة، لا تجعل الخلافة خلافاً على امر شخصي، يمكن الاعتذار منه، والعفو عنه.

٤ ـ ان مخالفتهم لأمر الله ولأمر رسول الله (ص) هي الأهم، والأولى بالتذكير بها؛ لأنها هي المعيار والمقياس للحق وللباطل، أما الجراح الشخصية، والآلام الروحية فيمكن حلّ عقدتها ببعض من

الكلام المعسول منهم، وبالخضوع الظاهري بإظهار العذر والندم، بحيث يظهر للناس أنه ليس ثمة مبرر للاصرار على ادانتهم. وما ذكر من محاولة استرضائهما لها(ع) قبل وفاتها خير دليل على ذلك.

وسنوضح هذا الأمر في موضع آخر إن شاء الله تعالى.

٨ ـ لم تذكّر الزهراء (ع) أبا بكر بما جرى:

وقد تساءل المستدل بكلام كاشف الغطاء عن السبب في عدم ذكرها ما جرى ـ من ضرب واسقاط الجنين ـ لأبي بكر وعمر، حينما جاءا اليها ليسترضياها.

ونقول في الجواب:

١ ـ انها لم تذكر أيضاً لهما حين جاءا غصب فدك، ولا غصب الخلافة، اللذين اشار اليهما المستدل في سؤاله، وهو نفسه يعتبر غصب الخلافة أعظم من أي جريمة.

٢ ـ ان ذكر هذا الامر لهما لا بد أن يكون له غرض، وداع. ولم يكن غرضها آنئذٍ يتعلق بالذكر نفسه، بل ارادت إقامة الحجة عليهما بانتزاع اقرار منهما بما سمعاه من أبيها، فرفضت أن تكلمهما قبل هذا الاقرار، ثم سجلت الموقف الحاسم والدائم لها بإدانتهما على مر الاعصار والازمان، ولم تفسح لهما في المجال لطرح أية قضية أخرى على الاطلاق، ولم تكن جلسة حساب أو عتاب، أو تعداد لما فعلاه معها، لأن ذلك لن يجدي شيئاً، فقد يعتذران عن ذلك بأنها كانت فلتة، فرضتها ظروف الهيجان والغضب غير المسؤول، فلم تعطهما عليها السلام الفرصة لذلك، وهذا من بالغ الحكمة، وصواب

الرأي منها(ع).

ولأجل ذلك: نجدها عليها السلام تكتفي بإجمال الأمور، وتعرض عن تفاصيلها، فهي تقول: اللهم اشهد أنهما آذياني الخ..

الثابت عند السيد شرف الدين:

ينقل البعض عن العالم العلم الحجة السيد عبد الحسين شرف الدين: أنه قال له: الثابت عندنا أنهم جاؤا بالحطب ليحرقوا باب البيت؛ فقالوا: إن فيها فاطمة، قال: «وإن» ...

ويضيف هذا البعض في تأييد ذلك قوله: «ولم يذكر السيد عبد الحسين في النص والاجتهاد، ولا في المراجعات، أي شيءٍ من هذا الذي يقال. راجعوا!!».

ونقول في الجواب:

أولاً: ان السيد عبد الحسين شرف الدين لم يكن في تآليفه بصدد تفصيل هذا الامر وتحديد ما هو الثابت منه، وما ليس بثابت، بل إنه لو أراد أن يبحث بهذه الطريقة فلربما كان قد أساء الى الهدف الذي كان يسعى له، من وراء تآليفه تلك. وقد قال الله سبحانه: **﴿ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن﴾**[1] ومراعاة المشاعر، وعدم تكدير الخواطر من هذا القبيل، الا اذا كان المقام مقام وضع النقاط على الحروف، حتى في الامور الحساسة حيث يخاف من ضياع الحق، وتمس الحاجة الى عملية جراحية حتى في المواضع الحساسة والخطيرة، ولم يكن الامر بالنسبة

---

(١) سورة النحل: ١٢٤.

للسيد شرف الدين فيما تصدى له من هذا القبيل.

ولأجل ذلك: نجده رحمه الله يذكر هذا الامر بصورة عابرة وسريعة، **فيقول:**

«فهل يكون العمل بمقتضيات الخوف من السيف، أو التحريق بالنار إيماناً بعقد البيعة؟! ومصداقاً للاجماع المراد من قوله(ص): لا تجتمع أمتي على الخطأ؟!»[١].

ويقول: «وما إن فاؤا الى مواراته حتى فاجأوا أولياءه وأحباءه بالبيعة، منهم أو التحريق عليهم، كما قال شاعر النيل حافظ ابراهيم في قصيدته السائرة:

وقولة لعلي قالها عمر

أكرم بسامعها أعظم بملقيها.

حرقت دارك لا ابقي عليك بها

إن لم تبايع وبنت المصطفى فيها

ما كان غير أبي حفص بقائلها

أمام فارس عدنان وحاميها[٢]»

ثم انه رحمه الله قد قال في هامش كتابيه: المراجعات، والنص والاجتهاد: «تهديدهم علياً بالتحريق ثابت بالتواتر القطعي» [٣].

---

(١) المراجعات: ص٣٤٦، تحقيق وتعليق، الشيخ حسين ال راضي.
(٢) النص والاجتهاد: ص٧٩، منشورات مؤسسة الاعلمي.
(٣) هامش كتابي النص والاجتهاد: ص٧٩. والمراجعات: ص٣٤٦.

ثم ذكر رحمه الله في هامش الكتابين المذكورين مصادر كثيرة تعرضت لضرب «الثاني» لها عليها السلام، واسقاط جنينها، وغير ذلك من أمور، فإذا اطلع عليها مراجعها، فلسوف يدرك أنه قد أحسن إليه حين لم يحرجه بهذا الامر الخطير، ولو انه أحرجه بأمر كهذا فلسوف نجده يلتمس المسارب، والمهارب، والتأويلات، بعصبية وانفعال، يمنعه من استيعاب الفكرة بصورة عفوية وطبيعية.

ولو كان السيد شرف الدين رحمه الله لايهدف إلى ذلك لكان عليه أن يقتصر على المصادر التي تحدثت عن خصوص التهديد بالاحراق. واهمال ما عداها..

والخلاصة:ان النقاش والاحتجاج والحوار يستبطن معه شعوراً بالتحدي للشخص في قناعاته، فيندفع بطريقة لا شعورية للدفاع عن أمرين: عن الفكرة، وعن نفسه.

فإن كان ثمة مستمع للمتحاورين فإنه سيستوعب الفكرة مجردة عن حالة التحدي، وسوف يقبل ويستسلم للحق قبل ذينك المتحاورين، لأنه لا يشعر بحساسية، ولا يواجه مشكلة وراء فهم الحوار وتقييمه، ولا يطلب منه التراجع عن شيء، ولا يشعر بالتقصير، أو بالادانة الشخصية على قلة التثبت، أو عدم الدقة، أو ما اشبه ذلك.

وقد كان السيد شرف الدين يحرص على أن لايحرج من يحاوره، وأن لايضطره إلى هذا الخيار الصعب.

ثانياً: ان ما نقل شفاهاً عن السيد شرف الدين، لا يمكن التعويل عليه هنا؛ إذ لعله رحمه الله لم يكن في مقام نفي الثبوت لما سوى التهديد بالتحريق، بل كان رحمه الله يريد التأكيد على ثبوت هذا

الشق والسكوت عما عداه لمصلحة يراها في هذا السكوت، هي نفس المصلحة التي منعته عن الدخول في تفاصيل هذا الامر في كتبه.

والشاهد، بل الدليل على ما نقول ما يلي:

١ ـ ان هذا الامر لم يسجله السيد في كتبه، ولم ينقل لناأحد من العلماء الآخرين أنه قاله له، فلماذا اختصه ـ إذن ـ بهذا السر الخطير، الذي يطال قضية حساسة جداً، مع انه كان لا يزال شاباً مراهقاً، في مقتبل عمره، حيث كان له من العمر حوالى سبعة عشر عاماً، إذا كان قد قاله له في أوائل الخمسينات، وإن كان قد عاد فقال: أنه ذكر له ذلك في أواسطها أي في سنة ١٩٥٥م، لكن الغريب أنه قال هنا ايضاً: ان عمره ٢٣ أو٢٤ سنة مع العلم بأنه قد ولد في سنة ١٩٣٥م!! ولم يبلغ هذا المقدار من العمر حتى في سنة وفاة السيد شرف الدين أي سنة ١٩٥٧م.

٢ ـ إن الرواية التي ذكرها بعنوان «الثابت عندنا.. الى ان قال: فقالوا إن فيها فاطمة فقال: وإن..!!» انما ذكرت في كتاب الامامة والسياسة، وهو لم يذكر لها سنداً، وغيرها من الروايات أكثر تداولاً ونقلاً، وأصح سنداً، وأكثر عدداً، حتى إنها لتعد بالعشرات، ولها طرق وأسانيد كثيرة ومتنوعة؛ فكيف يعتبر السيد شرف الدين تلك الرواية هي ما ثبت عندنا، ويترك سائر الروايات والنصوص الكثيرة والمسندة، والتي تعد بالعشرات فلا تكون ثابتة؟!

وبالنسبة لروايات التهديد بالاحراق لماذا تكون هي الثابتة، ولا تكون روايات ضربها، واسقاط جنينها ثابتة معها أيضاً. مع ان الروايات تلك ليست بأكثر ولا أصح من هذه؟! وقد ذكر عدد من الروايات ان كل تلك الامور قد حصل. كما يتبين لك في هذا

الكتاب.

ثالثاً: من الذين يقصدهم آية الله شرف الدين بقوله: «عندنا» هل يقصد «عندنا» نحن الشيعة؟! أم يقصد نفسه فقط؟!.

فإن كان مراده الاول، فإن ذلك لا يصح، وقد تقدم كلام الطوسي وكاشف الغطاء حول ذلك، كما أن تتبع كلمات علماء المذهب في مؤلفاتهم ـ وقد اوردنا شيئاً منها في هذا الكتاب ـ يكشف لنا ان ما قاله الطوسي في تلخيص الشافي هو الاجدر بالرضا، وبالنقل، والقبول.

وإن كان مراده الثاني، فقد يكون صحيحاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار: حجم المصادر التي كانت بحوزته رحمه الله تعالى، والتي يستشفُّ من هوامش كتبه أنها قليلة ومحدودة بالنسبة لما هو متوفر في أيدي الناس في هذه الايام.

بالاضافة الى ما استجد من مصادر كانت في عداد المخطوطات، غير المتداولة ثم أخذت طريقها الى التحقيق والنشر، ولم يتسنَّ للسيد شرف الدين أن يطلع على شيء منها، وهذا يجعلنا نستبعد أن يكون قد اكتفى بما نسب اليه «انه ثبت عنده، وهو رواية: وإن»، فإن المفروض فيه وهوالعالم البحاثة ان يستقصي البحث في المصادر، ولا يستعجل في اصدار حكمه لو صح أنه قد حكم.

رابعاً: ان عدم ثبوت ذلك عند آية الله شرف الدين، لا يعني انه لا يمكن ان يثبت اصلاً، اذا أمكن للباحث ان يتتبع نصوص هذه القضية ويحشد لها من القرائن والشواهد ما يكفي للعالم المنصف.

فربما كانت له رحمه الله انشغالات كبيرة وكثيرة تحجزه عن

التتبع في كثير من القضايا التي تحتاج الى ذلك، اذا كانت لا تقع في دائرة اهتماماته الفعلية.

وحتى لو لم يكن الامر كذلك، فإن الاشكال العلمي يرد على السيد شرف الدين، كما يرد على غيره، فإن القضايا العلمية والدينية تابعة للدليل والبرهان. إلا إذا كان المعصوم هو الذي يقرر ويتحدث.

خامساً: إننا لا نستطيع أن نحدد طبيعة السؤال الذي وُجِّه الى السيد، لأن السؤال هو الذي يتحكم في وجهة الجواب ومداه.

فقد يكون السؤال: هل أحرقوا دار الزهراء؟!

فيأتي الجواب هكذا: الثابت عندنا هو التهديد بالاحراق لا نفس الاحراق، أما اسقاط الجنين، فلا سؤال عنه ولا جواب، أي أن الجواب يريد أن ينفي الاحراق فعلاً، ويثبت التهديد به فقط، ولكنه ساكت بالنسبة لاسقاط الجنين، وبالنسبة لضربها، وغير ذلك من أمور حيث لا يتعرض لها لا بنفي ولا بإثبات، فهو كما لو قلت: زيد طويل، فإنه لا يعني انه ليس بأسمر اللون، أو ليس بعالم.

وقد يكون السؤال هكذا: هل ضُرِبَتْ الزهراء واسقط جنينها.

فيأتي الجواب: الثابت هو التهديد بالاحراق..

فيدل على نفي ثبوت ما عدا التهديد، وهو ما ينقله ذلك البعض عن السيد شرف الدين .

وعليه فمع عدم احرازنا طبيعة السؤال الموجّه فلا نستطيع ان ننسب للسيد شرف الدين أنه ينفي ما عدا التهديد بالاحراق.

وسادساً: ان الناقل لهذا الكلام الخطير قد كان شاباً حين وجّه

السؤال الى للسيد وسمع منه الجواب، وربما لا يزيد عمره آنئذٍ على السبعة عشر عاماً ـ كما أشرنا اليه ـ ولم يكن قد خبر الأساليب العلمية التي تمتاز بالدقة ولا اعتاد عليها، فلعله قد وقع في خطأ في فهم الاسلوب العلمي، أو قدم كلمة أو أخرها، فاختلف المعنى، وهو انما ينقل عن امر يقول انه قد كان قبل حوالى خمسة واربعين عاماً، كما صرح به في بعض رسائله المؤرخة في سنة ١٤١٤هـ.

على أن احتمال النسيان، أعني نسيان نص الاجابة وارد هنا.

والشاهد على ان السؤال: إنما كان عن وقوع الاحراق، او التهديد به ـ كما هو الاحتمال الثاني ـ أن الامام السيد شرف الدين نفسه، قد اشار ـ كما تقدم ـ الى انه قد كان ثمة خوف من السيف أو من التحريق.

مع أنه لم يشر الى السيف في اجابته لسائله عن هذا الامر.

ثم ان قول هذا البعض: إنه عثر أخيراً على رواية في البحار... يدل على أنه لم يكن منذ وفاة السيد شرف الدين بصدد التحقيق في هذا الامر، إذ لايعقل أن يبقى اكثر من أربعين سنة يبحث في هذا الامر الذي تدل عليه عشرات الروايات عن المعصومين، وعشرات بل مئات النصوص عن غيرهم.. ثم لايعثر في هذه المدة كلها إلا على رواية واحدة!!.

شواهد ودلائل أخرى:

وبعد، فان نفس السيد شرف الدين رحمه الله قد ذكر انهم

اخرجوا علياً كرهاً، وذكر أيضاً كشف بيت فاطمة [١] ثم هو يذكر مهاجمتهم البيت، وكانوا جمعاً كثيراً، أرسلهم أبو بكر ردءاً لعمر وخالد، وأن الناس اجتمعوا ينظرون، وامتلأت شوارع المدينة بالرجال، فلما رأت فاطمة ما صنع عمر صرخت، وولولت، واجتمع معها نساء كثير من الهاشميات وغيرهن، فخرجت الى باب حجرتها، ونادت: يا أبا بكر، ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله الخ.. [٢].

وذكر ايضاً رحمه الله حديث أبي الاسود: أن عمر وأصحابه اقتحموا الدار وفاطمة تصيح وتناشدهم[٣].

فهو يذكر ذلك كله، ويذكر اسماء المشاركين في الهجوم على بيت الزهراء، ويذكر الخوف من السيف، ويرسله ارسال المسلمات، ولا يبدي أي تحفظ تجاهه.

فكيف اذن يقول البعض: ان السيد شرف الدين رحمه الله تعالى. «لم يذكر في المراجعات ولا في النص والاجتهاد، أي شيء من هذا الذي يقال ـ راجعوا » فها نحن قد راجعنا ووجدنا خلاف ما يقول!!

والخلاصة: ان ذلك كله يدل على انه رحمه الله يقول: انهم قد تجاوزوا حدود التهديد الى الممارسة العملية، التي وصلت الى درجة اقتحام البيت، وغير ذلك مما ذكرناه آنفاً.

ولعله رحمه الله قد قال لهذا الناقل نفس ما قاله في كتابيه

---

(١) النص والاجتهاد: هامش ص٨٢، ط مؤسسة الاعلمي.
(٢) المصدر السابق، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج٦ ص٥٠ عن كتاب السقيفة لأبي بكر الجوهري.
(٣) المصدران السابقان.

المراجعات، والنص والاجتهاد من أن التهديد بالتخريق ثابت بالتواتر القطعي.

وهذه العبارة تختلف عن عبارة: الثابت عندنا هو التهديد بالتحريق.. وكل ما ذكرناه يؤيد العبارة الاولى ويشد من أزرها، ويضعف العبارة الاخرى، فان ذكره للمصادر في الهامش في صفحة واحدة ومنها مايشير الى كل الموضوع ومنه قضية الضرب وإسقاط الجنين يشير الى رغبته في اطلاع المراجع عليها... إلى آخر ما قدمناه..

الفصل السادس:

الحب والاحترام يردعهم



توطئة واعداد:

ان يستبعد إقدام زعماء الانقلاب على مهاجمة بيت فاطمة الزهراء صلوات الله وسلامه عليها، على اعتبار ان مكانتها عليها السلام كانت تمنعهم من الاقدام على أمر كهذا..

ويحاول الاستدلال على هذه المكانة بالعديد من الامور، التي هي الأخرى إما مجرد دعاوى لا دليل عليها، أو أنها لا تصلح للاستدلال بها على ما يريد.

غير أنه لا يستبعد أن يكونوا قد هددوا من في البيت بإحراق البيت عليهم بهدف التأثير النفسي عليهم، لينصاعوا لما يطلبونه منهم، مع تأكيده على أنهم كانوا لا يقصدون إلا اعتقال علي أمير المؤمنين عليه السلام، أما الزهراء وسواها، فلا شغل لهم بها!!

ونحن نتحدث في هذا الفصل عن هذه الامور التي ذكرها هذا المستدل واعتبرها كافية لتبرير ما يتظاهر به من شك لا يصل الى درجة النفي الصريح، وإن كان يحاول حشد ما أمكنه من الادلة والشواهد لنفي ذلك كله، لا لمجرد الشك، وفيما يلي نذكر شواهده ودلائله هذه مع بيان وجه عدم صلاحيتها للاستشهاد أو الاستدلال بها .

نقاط البحث في هذا الفصل:

ونحن قبل الدخول في التفاصيل نشير الى أن الحديث في هذا الفصل سوف يكون عن جانب من النقاط التالية:

١ ـ إن الخصومة مع شخص لا تمنع من أن يكون من يخاصمه يحترم زوجته ويجلها لسبب أو لآخر.

٢ ـ إن حمل علي عليه السلام لفاطمة الى بيوت الانصار لطلب نصرتهم، يدل على مكانتها واحترامها في المجتمع الاسلامي.

٣ ـ ان الذين جاء بهم عمر الى بيت الزهراء قد اعترضوا عليه حينما هدد بإحراق الدار بمن فيها، فقالوا له: إن فيها فاطمة؟! فقال: وإن، وذلك **يدل على عدة أمور:**

أحدها: ان للزهراء مكانة لا يمكن تجاهلها.

الثاني: ان قلوب الذين جاء بهم عمر كانت مملوءة بحب الزهراء فكيف نتصور أن يهجموا عليها؟.

الثالث: إنهم حتى لو كانوا لا يحبون الزهراء عليها السلام، أولا يحترمونها، فإنهم إنما جاؤوا لإخضاع المعارضة، واعتقال علي، ولا شغل لهم بالزهراء (ع)، حتى ولو كانت موجودة، وهذا ما قصده عمر بقوله: وإن..

الرابع: هناك أكثر من خبر يتحدث عن احترام الناس للزهراء عليها السلام، فكيف يجرؤ القوم على الاعتداء عليها؟

الخامس: إن مجيئَهم ـ أعني أبا بكر وعمر ـ الى بيت الزهراء

(ع)، وطلبهم المسامحة منها، يدل على عظم مكانتها في المجتمع الاسلامي ولا سيما عند كبار الصحابة.

السادس: ان الزهراء عليها السلام قد رضيت على الشيخين حينما جاءا إليها لطلب رضاها.

السابع: ان استقبال الزهراء (ع) للشيخين يدل على عدم صحة الحديث الذي يقول: «خير للمرأة أن لا ترى الرجال، ولا يراها الرجال».

خصومتهم لعلي (ع) واحترام الزهراء (ع):

هناك من يقول: ان خصومة المهاجمين مع علي (ع)، لا تمنع من كونهم يحبون الزهراء عليها السلام ويحترمونها، إذ قد يكون هناك مرشح ينافس مرشحاً آخر، ويريد إسقاطه في الانتخابات، ولكن خصومته له لا تمنع من أنه يحترم زوجة منافسه ويجلها، لسبب أو لآخر.

والجواب:

انا نلاحظ على هذه المقولة أموراً عديدة:

أولاً: إن قضية علي عليه السلام مع هؤلاء القوم المعتدين عليه وعلى بيته، والغاصبين لحقه، والمخالفين لأمر الله تعالى ورسوله (ص) لا تشبه التنافس بين مرشحين، بل هي بالانقلابات العسكرية بالقوة العادِيَة والمدمرة أشبه، إن لم تكن أكثر وضوحاً، وأعمق في ايحاءاتها ودلالاتها.

ثانياً: إن احترام زوجة المنافس لا يعرف بالتكهّن والتظنن، بل

يعرف بالممارسة والموقف والحركة على أرض الواقع، وقد رأينا من هؤلاء القوم ممارسة قاسية وشرسة ضد زوجة من يصفه هذا المستدل بالمنافس (!!) إنها ممارسة لا تنم عن أي رحمة أو شفقة في قلوبهم، فليقرأ القارىء وصف ما جرى في مختلف النصوص والآثار.. التي لا نغالي إذا قلنا بتواترها، كما سيرى القارىء الكريم.

ثالثاً: حتى لو سلمنا ان المهاجمين يحترمونها، أو حتى يحبونها(عليها السلام)، فإن الاحترام والحب لم يمنعاهم إذ وقفت في وجههم، وهددت طموحاتهم، وكانت سبباً في إفشال خطتهم الخطيرة، من أن يقلبوا لها ظهر المجن، ويعاملوها بكل قسوة.

وحتى لو كان الفاعل هم اخوتهم وأولادهم، فإنهم سيواجهونهم بنفس القدر من العنف، فإن حب السلطة وخطورة ما يقدمون عليه، يجعلهم في مأزق مصيري، يدفعهم الى حسم الامور بقوة، فالامر بالنسبة اليهم أعظم خطراً، وأقوى من تجاهل ذلك الاحترام.

ونحن نعلم ان من يحب انساناً أو يحترمه فإنه لا يحبه ـ عادة ـ أكثر من حبه لنفسه، فإذا تعارض الحبان لديه، فلن يحب السوار أكثر من يده، ولن يقطع اليد من أجل حفظ السوار بل يكسر الف سوار غال وثمين، لتبقى يده سالمة باقية له..

مكانة الزهراء(ع) عند الانصار، وعند مهاجميها:

يدعي البعض:

ان هؤلاء الجماعة الذين هاجموا بيت الزهراء (ع) كانوا

يحبونها، ويحترمونها، بل ان الذين جاء بهم عمر كانت قلوبهم مملؤة بحبها، فكيف نتصور أن يهجموا عليها؟!

ثم يستدل على ذلك:

بأن علياً عليه السلام ـ كما في البحار وكثير من المصادر الأخرى ـ كان يدور بالزهراء (ع) على بيوت المهاجرين والانصار لتدافع عن حقه، فهي إذن تريد أن تستفيد من موقعها واحترامها لكسب نصرتهم، فكيف يجرؤ أحد على مهاجمتها؟!

والظاهر: أن هذا الكلام مأخوذ من الفضل بن روزبهان، الذي يرد به على العلامة الحلي، بقوله: «ان امراء الانصار وأكابر الصحابة كانوا مسلمين منقادين محبين لرسول الله، أتراهم سكتوا ولم يكلموا أبا بكر في هذا؟ وأن احراق أهل بيت النبي (ص) لا يجوز ولا يحسن؟ [1]».

والجواب:

أولاً: هناك فرقاء ثلاثة، كانوا في المدينة.

١ ـ فريق لا يمنعه شيء لا الدين والاخلاق، ولا المشاعر والاحاسيس الانسانية من مواجهة أهل البيت(ع) بالأذى، ولو بإحراق بيوتهم، واحراقهم مع بيوتهم وكل من يلوذ بهم.

٢ ـ فريق آخر يكنّ شيئاً من الحب والتقدير لذلك الفريق المظلوم الذي يواجه هذه المصائب الكبيرة، ولكنه يحب السلامة، وليس مستعداً للتضحية بشيء من أجله وفي سبيله، بل حتى من أجل

(١) راجع: ابطال نهج الباطل (مطبوع ضمن دلائل الصدق): ج٣ قسم ١ ص٤٧.

الحق والدين الذي يدعوهم إليه.

ولا تفيد هذه العوامل مجتمعة ـ الحب، الاحترام، الدين، المظلومية، الانسانية، ـ في تحريكه ليتخذ موقفاً حاسماً تجاه الفريق المهاجم، بهدف اجبار عليّ (ع) على البيعة له، وقد حاول عليّ والزهراء عليهما السلام استنهاض، وتحريك هذا الفريق بالذات، فلم يمكنهم ذلك.. فضاعت بذلك وصية رسول الله(ص).

٣ ـ فريق ثالث كان يقف الى جانب الزهراء(ع)، وهو على استعداد للتضحية بكل غالٍ ونفيس في سبيل احقاق الحق، وابطال الباطل، حيث يجدي الإقدام والمبادرة، وهؤلاء كانوا قلة، كأبي ذر، وسلمان، والمقداد، وعمار..

وبهذا فقد اصبح واضحاً: أن ليس ثمة ما يدل على ان المهاجمين كانوا هم الفريق الذي يحب الزهراء (ع)، دون الفريق الثالث، أو الثاني، بل إنا نرى في فعلهم، وهجومهم، وممارساتهم دلالة ظاهرة على انهم هم الفريق الذي لايحترمها، بل ويبغضها، ولا يتورع عن مباشرة إحراقها مع كل من يلوذ بها، وقد تسببوا بذلك بالفعل حين ضربوها، واسقطوا جنينها، فاستشهدت بعدها بسببٍ من ذلك، وان كانوا يحاولون عدم الجهر بهذا البغض في سائر أحوالهم، سياسةً منهم، ومداراةً للناس؛ لكي لايتسبب ذلك في المزيد من ميلهم الى آل علي (ع)، واقتناعهم بمظلوميته وأهل بيته، وبأحقية نهجهم.

وخلاصة الامر:

إنه لا معنى للإستدلال على مكانة الزهراء (ع) واحترامها لدى الفريق الثاني الذي كان يحب السلامة، ولا يريد أن يدخل حلبة

الصراع، بان للزهراء، مكانة واحتراماً في نفوس الفريق المهاجم، الذي لم يتورع عن مهاجمة الزهراء(ع)، ومواجهتها بالسوء والاذى.

ثانياً: لو كان المهاجمون يحبون الزهراء (ع) ويقدرونها لم يكن ثمة حاجة لأن يدور بها عليّ (ع) على بيوت المهاجرين والانصار للظفر بنصرتهم، ولإقناعهم بالدفاع عن حقه عليه السلام، بل كان يكفي ان تواجه عليها السلام المهاجمين أنفسهم، وتستخدم نفوذها لديهم، ومكانتها في نفوسهم ليتراجعوا، أو ليُرجعوا من جاء بهم خائباً غير قادر على تحقيق أي مكسب، يخالف رغبة الزهراء (ع)، أو يسخطها.

وعدا عن ذلك، فإنهم اذا كانوا جميعاً يحبون الزهراء (ع) فهل تستنصر بباقي الانصار لكي يهاجموا محبيها ويقاتلوهم؟!

وهل يمكن للزهراء عليها السلام ان تتسبب بالعداء بين محبيها، وضرب بعضهم ببعض، ثم تقف هي لتتفرج على الفريقين راضية مسرورة بذلك؟!

ثالثاً: اذا كان هؤلاء الناس يحبون الزهراء (ع)، فلماذا ماتت وهي مهاجرة لهم ولمن جاء بهم؟! ثم أوصت أن لا يحضر الشيخان ولا أحد ممن ظلمها جنازتها؟ ودفنت ـ من أجل ذلك ـ ليلاً. وبسبب ذلك خفي قبرها على الناس كلهم [1]، وهي البنت الوحيدة لرسول الله (ص)، وهي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين؟!.

فكيف تقابل حبهم بالجفاء، ويأمرهم الله سبحانه وتعالى بحبها

---

(١) ستأتي المصادر لذلك إن شاء الله تحت عنوان: هل رضيت الزهراء على الشيخين؟!.

وإرضائها(ع) وهي تجافيهم وتسخط عليهم!!

من الذي قال لعمر: إن فيها فاطمة؟

هناك من يقول: إن الذين اعترضوا على عمر، حين هدد بإحراق بيت الزهراء (ع) هم نفس الذين جاؤا معه ليهاجموا البيت، فقالوا له: ان فيها فاطمة!! فقال: وإن.

واعتراضهم هذا يدل على أن للزهراء محبة في نفوسهم، وعلى أنهم يحترمونها ويجلونها؛ لأن معناه: أن بنت رسول الله (ص) في البيت، فكيف ندخل عليها ونروِّعها ونخوِّفها.

بل تقدم ان هذا البعض يقول: ان المهاجمين الذين جاء بهم عمر كانت نفوسهم مملؤة بحب الزهراء (ع)، فكيف يمكن أن نتصور ان يهجموا عليها؟!

وقبل الجواب ننبه على أمرين ذكرهما هذا البعض:

أحدهما: إن المعترضين على عمر هم نفس الذين جاء بهم ليهاجم بهم أهل بيت الوحي(ع).

الثاني: إن اعتراضهم يدل على مكانة الزهراء (ع) في نفوسهم.

ونحن نجيب على كلا هذين الامرين، فنقول:

أولاً: من الذي قال: ان الذين اعترضوا على عمر هم نفس المهاجمين؟! وما الدليل على ذلك؟! فقد كان بيت فاطمة عليها السلام في المسجد النبوي نفسه، وكان الناس يترددون على المسجد ويتواجدون فيه في معظم الاوقات، وحين هاجموا بيت الزهراء (ع)

«اجتمع الناس ينظرون، وامتلأت شوارع المدينة بالرجال» [١] فلماذا لا يكون المعترض على المهاجمين هو بعض هؤلاء المجتمعين لمراقبة ما يجري، أو بعض المؤمنين الطيبين الحاضرين في مسجد النبي (ص)؛ فإن ذلك هو الانسب بظاهر الحال، حيث إن ظاهر حال المهاجمين هو انهم لا يقيمون وزناً للبيت، ولا لمن فيه، ولا للمسجد، ولا لقبر رسول الله (ص) الذي كان ايضاً في بيت الزهراء (ع).

ثانياً: لو سلمنا: أن بعض المهاجمين قد قال ذلك، ولكن من الواضح أن ذلك لا يدل على انهم يحترمون الزهراء (ع) ويجلّونها، بل قد يكون هذا الاعتراض مبعثه الخوف من عواقب الاقدام على أمرٍ خطير كهذا.. فإنه اذا كان الناس يقبلون منهم الاعتداء على علي (ع) باعتبار انه هو القطب الحساس المواجه لهم، ولأطماعهم في السلطان، واذا كانوا يعذرونهم لكون عليّ (ع) قد قتل آباءهم وأبناءهم وإخوانهم في سبيل الله، فإن الزهراء عليها السلام ليس لها هذه الصفة، فالاعتداء عليها بالاحراق، وهي البنت الوحيدة لرسول الله (ص)، والمعروفة في العالم الاسلامي كله لن يمكن تبريره امام الناس، وقد يقلب الامور ضدهم، لو ظهر ان الزهراء قتلت نتيجة لذلك.

ثالثاً: لقد اعتدى المهاجمون على الزهراء(ع) بالضرب وغيره الى درجة اسقاط جنينها، ولم يعترض أحد من المهاجمين ولا من غيرهم على من فعل ذلك، واذا كانوا يخافون من عمر فهل يخافون من قنفذ، أو من المغيرة بن شعبة، أو من أمثالهما؟!.

رابعاً: اذا كان المهاجمون يحترمون الزهراء (ع) الى هذا الحد، فإن سبب تصديها لهم، وجلوس عليّ (ع) وبني هاشم في البيت

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج٦ ص٥٠.

يصبح واضحاً، لأن تصديها والحال هذه سيمنع من وصول المهاجمين الى عليّ (ع)، واعتقاله، على حد تعبير المستدل، وبحسب معاييره!! وبذلك يعرف سبب اقدامها على فتح الباب بنفسها، دون عليّ (ع) أوغيره ممن كان حاضراً.

وليت هذا كان نافعاً في ردعهم عن كسر الباب واقتحام البيت !! وإن كان له بالغ الاثر في تحصين الحق وحفظه عن الضياع، واظهار زعماء الانقلاب على حقيقتهم.

خامساً: ان تاريخ وسياسة الذين جاء بهم عمر للهجوم على بيت الزهراء (ع) لا تدل على أنهم كانوا يحبونها عليها السلام، إن لم نجد أن ثمة ما يدل على عكس ذلك. فقد ذكر لنا التاريخ أسماء عدد من المهاجمين، مثل:

أبي بكر، عمر، قنفذ، ابي عبيدة بن الجراح، سالم مولى ابي حذيفة، المغيرة بن شعبة، خالد بن الوليد، عثمان، أسيد بن حضير، معاذ بن جبل، وعبد الرحمان بن عوف، وعبدالرحمان بن أبي بكر، ومحمد بن مسلمة، ـ وهو الذي كسر سيف الزبير ـ وزيد بن اسلم، وعياش بن ربيعة، وغيرهم[1]. ممن سيأتي ذكرهم في قسم النصوص.

---

(١) كنز العمال: ج٥ ص٥٩٧، ومستدرك الحاكم: ج٣ ص٦٦. وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي: وحياة الصحابة: ج٢ ص١٨ والشافي لابن حمزة ج٤ ص١٧١ و١٧٣، والاختصاص: ص١٨٦ وتفسير العياشي: ج٢ ص٦٦ و٦٧. والرياض النضرة: المجلد الثاني ص٢٤١. وستأتي النصوص الكثيرة في قسم النصوص، التي تفصح عن المشاركين في الهجوم، وهناك تجد مصادرها بصورة أتم وأوفى إن شاء الله تعالى.

أخبار عن احترام الصحابة للزهراء(ع):

يقول البعض :

إن الزهراء عليها السلام كانت تحظى بمكانة متميزة لدى المسلمين جميعاً، فالتعرض لها والاعتداء عليها بهذا الشكل الفظيع قد يثير الرأي العام ضد المهاجمين.

ويدل على هذه المكانة الكبيرة لها أكثر من خبر يتحدث عن تعامل الناس معها بطريقة الاحترام والتبجيل، وذلك يثير علامات استفهام كثيرة حول صحة ما يقال عن اعتداء شنيع عليها.

والجواب:

أولاً: لقد كان أبوها رسول الله (ص) أعظم مكانة في نفوس المسلمين منها ومن كل أحد، ولكن هذا لم يمنع البعض من مواجهة رسول الله(ص) بالقول المشهور: ان النبي ليهجر[١] أو نحو ذلك. وقائل ذلك كان على رأس المهاجمين لبيت الزهراء عليها السلام.

ولم نسمع ولم نقرأ: أن أحداً ممن كان حاضراً أو غائباً اعترض عليه، أو حتى أبدى تذمره وانزعاجه من ذلك.

وقد عصى جماعة من الصحابة أمره (ص) بأن يكونوا في جيش اسامة، ولم يجهزوا هذا الجيش، رغم انه(ص) قد لعن المتخلف عن جيش اسامة، كما هو معلوم[٢].

---

(١) ستأتي المصادر لذلك تحت عنوان: طلب المسامحة يدل على مكانة الزهراء (ع).

(٢) راجع: البحار ج٢٧ ص٣٢٤ والاستغاثة: ص٢١ وشرح نهج البلاغة

كما أنهم قد نفروا برسول الله (ص) ليلة العقبة، وقذفوا زوجته.

الى غير ذلك من أمور كثيرة، ظهرت منهم تجاه النبي (ص) وعترته الطاهرين.

أضف الى ذلك: ان قتل الحسين عليه السلام وسبي عياله كان هو الآخر جريمة كبرى لاتقل عن اقتحام بيت الزهراء (ع) والاعتداء عليها بالضرب. والقوم هم ابناء القوم.

وقد تآمروا ايضاً على قتل عليّ عليه السلام، على يد خالد بن الوليد، وهو يصلي في مسجد رسول الله (ص) حينما نطق أبو بكر قبل التسليم[1] قائلاً: لا يفعلن خالد ما أمرته.

للمعتزلي: ج٦ ص ١١ و٥٢ و٥٠ ومواضع أخرى عديدة. ومنار الهدى للبحراني: ص٤٣٣ ومفتاح الباب الحادي عشر ص١٩٧، تحقيق الدكتور مهدي محقق. وحق اليقين: ص١٧٨ و١٨٢. وإثبات الهداة: ج٢ ص٣٤٣ و٣٤٥ و٣٤٦ ، عن منهاج الكرامة وعن نهج الحق. والملل والنحل للشهرستاني: ج١ ص٢٣ وشرح المواقف: ج٨ ص٣٧٦ ومجموع الغرائب للكفعمي ص٢٨٨.

(١) راجع: مجمع الرجال للقهبائي: ج٢ ص٢٦٤ في الهامش. والشافي: لابن حمزة: ج٤ ص١٧٣ و٢٠٢. وذكر ان الجاحظ رواه في الزيدية الكبرى عن جماعة من أهل الحديث منهم الزهري. والايضاح: لابن شاذان ص١٥٥ - ١٥٨. وجلاء العيون: ج١ ص٢٠١، وكتاب سليم بن قيس: ج٢ كما سيأتي. وإثبات الهداة: ج٢ ص٣٦٠. ومرآة العقول: ج٥ ص٣٣٩ و٣٤٠، والرسائل الإعتقادية ص٤٥٥، وشرح النهج للمعتزلي ج١٧ ص٢٢٢ والمسترشد ص ٤٥١ ط . ايران، والبحار ج٢٩ ص١٢٦ و١٣٣ والإحتجاج ج١ ص٢٣٤ وعلل الشرائع ج١ ص١٨٢ ورجال الكشي ص٦٩٥ ترجمة سفيان الثوري..

وقد أفتى أبو حنيفة بجواز التكلم قبل التسليم، استناداً الى هذه القضية كما يقال[١].

وأفتى سفيان الثوري ـ استناداً الى هذه القضية أيضاً ـ بأن من أحدث قبل التسليم وبعد التشهد، فصلاته تامة [٢].

ثانياً: هناك احترام يظهر في الظروف العادية، حيث لا يكون ثمة ما يُرْهَبُ منه، أو يُرْغَب عنه، أما حين يكون الامر كذلك، فإن الناس كما قال الامام الحسين عليه السلام: عبيد الدنيا والدين لعق على ألسنتهم، فإذا محصوا بالبلاء قل الديانون[٣].

فالاحترام في الرخاء لا يعني النصرة عند البلاء، حين تصبح مصالحهم مهددة، وذلك معلوم لدى كل أحد.

ثالثاً:ان مما يدل على عدم صحة ما ذكروه من ان الجميع كانوا يحترمون الزهراء(ع) ويجلونها، بل كان فريق من الناس يجترىء عليها الى درجة لايمكن تصورها، ما رواه الشيخ الطوسي عن أبي العباس ابن عقدة، عن محمد بن المفضل، عن الحسن بن علي الوشاء، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن عبدالله بن أبي يعفور، ومعلى بن خنيس، عن أبي الصامت، عن أبي عبدالله عليه السلام، أنه قال: أكبر الكبائر سبع.. الى أن قال: «واما قذف المحصنات، فقد قذفوا فاطمة على منابرهم الخ..»[٤].

---

(١) راجع: شرح النهج للمعتزلي: ج١ ص٢٢٢.
(٢) المسترشد في إمامة علي (ص): ص٩٠. والايضاح: ص١٩٠.
(٣) البحار: ج٤٤ ص١٩٥ ـ ٣٨٣ وج٧٥ ص١١٧.
(٤) تهذيب الأحكام: ج٤ ص ١٤٩ ومعادن الحكمة ج٢ ص ١٢٢ و١٢٣ عنه وعن من لايحضره الفقيه ج٢ ص ٣٦٦ (ط النجف).

عليّ (ع) متمرد لا بد من اخضاعه :

يطرح البعض مقولةً مفادها:

١ ـ ان المجتمعين في بيت الزهراء (ع)، وهم عليّ (ع) وبنو هاشم هم معارضة للحكم، فطبيعة الامور تقتضي: أنه إذا اجتمعت المعارضة ليتمردوا على الخلافة، أن يبادر الحكام لمواجهتهم، وإخضاعهم، فمجيئهم إنما كان لاعتقال عليّ(ع) كي تنتهي المعارضة.

٢ ـ ان غرض المهاجمين هو اعتقال عليّ (ع)، وأمّا فاطمة (ع) فلا شغل لهم بها؛ لأن هناك رأي عام موجود، فقول عمر «وإن»، جواباً لمن قال له: إن فيها فاطمة، يكون طبيعياً، ومعناه: ما لنا شغل بفاطمة، نحن نريد القضاء على المعارضة باعتقال عليّ، فإن كانت الزهراء موجودة فنحن لا نقصدها بشيء، وقصدنا هو اعتقال عليّ فقط.

والجواب:

أولاً: اننا نستغرب جداً وصف عليّ عليه السلام بأنه «متمرد»!! وكذا وصفه ومن معه من بني هاشم وغيرهم بأنهم «معارضة»!! ومتى استقرَّ للغاصبين حكم، واستقام لهم سلطان، حتى يوصف الآخرون بأنهم معارضة؟! فإن الاعتداء على بيت الزهراء (ع) قد كان فور عودة أبي بكر من سقيفة بني ساعدة الى المسجد، حيث جلس على منبر النبي (ص) للبيعة، وبدأ الهجوم في هذا الوقت بالذات، وحتى بعد تمكنهم من الامساك بأزمة الامور، فهل يحسن أو يصح وصف صاحب الحق الشرعي، والذي يباشر المعتدون الاعتداء عليه؛ بهدف ابتزاز حقه ومنصبه الذي وضعه الله تعالى فيه، والتغلب عليه بالقوة

والقهر، والحيلة والدهاء، وبالوسائل غير المشروعة، هل يصح وصفه بأنه «معارضة»؟! وبأنه متمرد؟! ولا بد من إخضاعه؟

هل كل ذلك ليكون الغاصب المعتدي هو «الشرعية»؟!.

وثانياً: لو صح ذلك كله، فهل يصبح معنى قول عمر: لتخرجن أو لأحرقنّ البيت بمن فيه، فقالوا له: إن فيها فاطمة، فقال: وإن..

هل يصبح معناه: إننا لا شغل لنا بفاطمة، نحن نريد اعتقال علي؟!

وهل يعني ذلك: أنهم سوف ينقذون فاطمة من الاحتراق بالنار، ويوجهون النار نحو عليّ دون سواه؟! وبذا تكون فاطمة محترمة ومبجلة عند المهاجمين، وقد حفظوا فيها والدها رسول الله (ص)؟!.

ثالثاً: هل يعني وجود الرأي العام: أنه سوف يمنعهم من احراق فاطمة؟!

وإذا كان الرأي العام يسمح بإحراق عليّ (ع)، فلماذا لا يسمح بإحراق فاطمة (ع) والحسنين (ع) معه؟! وهم مناصروه، ومعاضدوه، وإذا كانت أقوال النبي (ص) في حق الزهراء (ع) تمنعهم، فلماذا لم تمنعهم أقواله (ص) في حق عليّ(ع)؟! وأي رأي عام ذاك الذي يسمح باعتقال علي (ع) والاعتداء عليه؟

وإذا كان هناك رأي عام موجود، فلماذا لم يمنع من قول بعضهم لرسول الله(ص): إن النبي ليهجر؟! .

ولماذا لم يعاقب القائل؟! أو على الاقل لماذا لم يبادر الى تأنيبه،

وملامته؟! بل لم نجد ما يدل على أنهم عبسوا في وجهه. وهو اقل ما كان يفترض فيهم في تلك الحال، الا إذا كان هذا البعض يريد ان ينكر حتى صدور ذلك من هذا الرجل بحق النبي الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم!!

ثم لماذا لم يمنع الرأي العام من ضرب الزهراء (ع)، واسقاط جنينها بعد ذلك؟؟!

ولماذا لم يمنع الرأي العام من قتل الامام الحسين (ع)، ومن معه من نجوم الارض من بني عبد المطلب، ومن خيرة المؤمنين والمخلصين؟! ثم سبي بنات رسول الله (ص) وذريته، والطواف بهن في البلاد، والعباد على رؤوس الاشهاد؟!..

ولماذا؟؟ ولماذا؟؟..

رابعاً: من الواضح: أن كلمة «وإن» وصلية، يعاد ما قبلها الى ما بعدها، أي وإن كان في البيت فاطمة، فإني سأحرق البيت بمن فيه.. وليس معنى هذه الكلمة : «لا شغل لنا بفاطمة نحن جئنا لنعتقل علياً» على حد تعبير هذا القائل، فإن هذا المعنى لا تساعد عليه أي من قواعد اللغة العربية، وليس له أي وجه مقبول في علوم البلاغة أو غيرها..

وأما كلمة(بمن فيه)؛ فإن كلمة «من» التي يُراد بها العقلاء، تؤكد على انه سيحرق البيت ويحرق جميع من فيه من الناس، وفيهم فاطمة والحسنان وعليّ عليهم سلام الله.

ولو سلمنا صحة هذا التفسير؛ فإذا كان لا شغل لهم بفاطمة، فهل لا شغل لهم أيضاً بمن فيه من بني هاشم، والزبير، والعباس، الذين

يقول هذا البعض: إنهم كانوا موجودين أيضاً؟!.

فهل كلمة(بمن فيه) قد وضعت في اللغة العربية لخصوص عليّ عليه السلام، وخرج الحسنان عليهما السلام، وفضة والزبير، والهاشميون وفاطمة والعباس و.. و.. و..

أضف الى ذلك: أنه لو كان ليس له شغل بفاطمة، فلماذا لم يطلب منها مغادرة البيت الذي جاء بالحطب ليحرقه بمن فيه؟! بل هو عوضاً عن ذلك قال في جواب: إن فيها فاطمة: «وإن».

طلب المسامحة يدل على مكانة الزهراء(ع):

ويتساءل البعض، فيقول:

ألا يدل طلب الشيخين ـ أبي بكر وعمر ـ المسامحة من الزهراء (ع)، على أن الزهراء عليها السلام كانت تحتفظ بقيمتها في المجتمع المسلم بين كبار الصحابة؟.

الجواب:

أولاً: إن طلب المسامحة نفسه هذا يدل على أنهم قد آذوها، وأغضبوها، الى درجة احتاجوا الى طلب المسامحة منها ولو ظاهراً.

وثانياً: لا شك في أن الزهراء (ع) كانت تحتفظ بقيمتها في المجتمع المسلم، وهذا ما اضطر الذين آذوها واعتدوا عليها الى محاولة امتصاص النقمة، وازالة الآثار والنظرة السلبية التي نشأت وستنشأ تجاههم بسبب ما فعلوه وما ارتكبوه في حقها(ع).

وثالثاً: إنهم حين استرضوها لم يقدموا أي شيء يدل على أنهم

كانوا جدِّيين في ذلك الاسترضاء، بل إن كل الدلائل تشير الى انهم قد أقدموا على ذلك من أجل الاعلام وللاعلام فقط، فهم لم يرجعوا إليها فدكاً، ولم يتخذوا خطوات عملية لإزالة آثار اعتدائهم الآثم عليها، ولا تراجعوا عن تصميمهم الأكيد على اغتصاب حق عليّ عليه السلام، وكذلك هم لم يعترفوا بأي خطأ أمام الصحابة بصورة علنية، حيث ارتكبوا ما ارتكبوه بصورة علنية أيضاً.

ورابعاً: إن «احتفاظها بقيمتها» لم يمنعهم من الاعتداء عليها بالضرب وبغيره، كما أن أباها قد كان أعظم في نفوس الناس منها، وأقدس. ولم تمنعهم عظمته وقداسته، وقيمته - حين اقتضت طموحاتهم ومصالحهم - من توجيه أقسى قواذع القول له (ص)، حينما تصدى بعضهم لمنعه(ص) من كتابة الكتاب بالوصية لعليّ عليه السلام وكان (ص) على فراش المرض، في ما عرف برزية يوم الخميس! وقال قائلهم: إن النبي ليهجر! أو: غلبه الوجع! [1].

هذا بالاضافة الى أنهم كانوا قبل ذلك قد واجهوا ذلك

---

(١) الايضاح: ص٣٥٩ وتذكرة الخواص: ص٦٢ وسرّ العالمين: ٢١، وصحيح البخاري: ج٣ ص٦٠ وج٤ ص٥ و١٧٣ وج١ ص٢١ و٢٢ وج٢، ص١١٥، والمصنف للصنعاني: ج٦، ص٥٧ وج١٠، ص٣٦١، وراجع ج٥ ص٤٣٨ والارشاد للمفيد: ص١٠٧ ط النجف، والبحار: ج٢٢، ص٤٩٨. وراجع: الغيبة للنعماني: ص٨١ و٨٢ وعمدة القاري: ج١٤، ص٢٩٨ وج٢ ص ١٧٠ و١٧١ وج٢٥ ص٧٦ وفتح الباري: ج٨ ص١٠٠ و١٠١ و١٠٢ و١٨٦ و١٨٧ والبداية والنهاية: ج٥، ص٢٢٧ و٢٥١ والبدء والتاريخ: ج٥ ص٥٩ والملل والنحل: ج١، ص٢٢، والطبقات الكبرى: ج٢، ص٢٤٤، وتاريخ الامم والملوك: ج٣، ص ١٩٢- ١٩٣ ط - الإستقامة، والكامل في التاريخ: ج٢، ص٣٢٠، وأنساب الاشراف: ج١، ص٥٦٢، وشرح النهج للمعتزلي: ج٦، ص٥١، وج٢ ص٥٥، وتاريخ الخميس: ج٢، ص١٦٤

الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم بالصراخ والضجيج في موسم الحج [(١)] حين قال لهم الائمة بعدي اثنا عشر.. حتى لم يستطع السامع أن يسمع ما يقوله الرسول (ص) بعد ذلك، «كلهم من

و١٨٢ وصحيح مسلم: ج ص٧٥، ومسند أحمد: ج١ ص٣٥٥ و٣٢٤ و٢٢٢ و٣٢٥ و٣٣٢ و٣٣٦ و٣٦٢ و٣٤٦ والسيرة الحلبية: ج٣، ص٣٤٤، ونهج الحق: ص٢٧٣، والعبر وديوان المبتدأ والخبر: ج٢ قسم ٢ ص٦٢ وإثبات الهداة: ج٢ ص٣٤٤ و٣٤٨ و٣٩٩ وج١ ص٦٥٧ والجامع الصحيح للترمذي: ج٣ ص٥٥ ونهاية الارب: ج١٨ ص٣٧٥، وروضة المناظر لابن شحنة: ج٧ ص٨٠٨ (مطبوع هامش الكامل في التاريخ).. وراجع: حق اليقين: ج١ ص١٨١ و١٨٢، ودلائل الصدق: ج٣ قسم ١، ص٦٣ و٧٠، والصراط المستقيم: ج٣ ص٣ و٧ والمراجعات: ٣٥٣ والنص والاجتهاد: ص١٤٩ و١٦٣. والمختصر في أخبار البشر: ج١ ص١٥١ ومجموع الغرائب للكفعمي: ص٢٨٩ ومنهاج السنة ج٣ ص١٣٥ ومناقب آل أبي طالب ج١ ص٢٩٢ وتاريخ الإسلام ج٢ ص٣٨٣ و٣٨٤ وكشف المحجة ص٦٤ ط سنة ١٣٧٠ هـ. ط الحيدرية النجف، والطرائف ص ٤٣٢ و٤٣٣، وراجع التراتيب الإدارية: ج٢ ص٢٤١ وكنز العمال ط الهند سنة ١٣٨١ هـ. ج٧ ص ١٧٠ ودلائل النبوة للبيهقي: ج٧ ص١٨١ / ١٨٤ ، ومسند أبي يعلى: ج٥ ص٣٩٣ وج٣ ص٣٩٣ و٣٩٤ وج٤ ص٢٩٩ ومجمع الزوائد: ج٤ ص٢١٤ .

(١) راجع: مسند أبي عوانة: ج٤ ص٣٩٤ و٤٠٠، ومسند أحمد: ج٥ ص٩٩ و٩٣ و٩٠ و٩٦ و٩٨، و١٠١، وسنن أبي داود: ج٤ ص١٠٦، والغيبة للنعماني: ص١٢٢ و١٢٤ و١٢١ و١٢٣، وإرشاد الساري: ج١٠ ص٢٧٣، وصحيح مسلم: ج٦ ص٤ ط مشكول، والغيبة للشيخ الطوسي: ص٨٨ و٨٩، وفتح الباري: ج١٣ ص١٨١ و١٨٢ و١٨٣ و١٨٤، وأعلام الورى: ص٣٨، والبحار: ج٣٦ ص٢٣٩ و٢٣٥ و٢٤٠ وج٦٣ ص٢٣٦، ومنتخب الاثر: ص٢٠، وإكمال الدين: ج١ ص٢٧٢ و٢٧٣، وتاريخ الخلفاء: ص١٠ و١١، والصواعق المحرقة: ص١٨، وينابيع المودة: ص٤٤٤ و٤٤٥، والخصال أبواب الاثني عشر. وراجع ج٢ ص٤٧٤ و٤٧٠ و٤٧٢، وعن عيون أخبار

قريش»[١] وذلك حين أحسّوا منه أنه يريد أن يؤكد على إمامة عليّ عليه السلام وخلافته من بعده.

كما ان قيمة وعظمة وقداسة هذا النبي لم تمنعهم من الاصرار على مخالفة أمره الاكيد لهم بأن يلتحقوا بجيش أسامة، مع انه (ص) قال لهم: لعن الله من تخلف عن جيش أسامة[٢]، كما ان ذلك لم يمنعهم من محاولة اغتياله(ص) بتنفير ناقته به في العقبة [٣].

الرضا، وعن كتاب مودة القربى، المودة العاشرة. وإحقاق الحق (الملحقات): ج١٣ ص١، والعمدة لابن البطريق: ص٤٢١. وراجع: النهاية في اللغة: ج٣ ص٥٤، ولسان العرب: ج١٢ ص٣٤٣. وعن كتاب: القرب في محبة العرب: ص١٢٩.

(١) راجع: حول عدم سماع الراوي لكلمة: «كلهم من قريش»، أو «من بني هاشم» المصادر التالية:

صحيح مسلم: ج٦ ص٣ بعدة طرق. ط مشكول. ومسند أحمد ج٥ ص٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٠ و٩٦ و٩٥ و٨٩ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨، ومسند أبي عوانة: ج٤ ص٣٩٤، وحلية الاولياء ج٤، ص٣٣٣، وأعلام الورى: ص٣٨٢، والعمدة لابن البطريق ص٤١٦ ـ ٤٢٢، وإكمال الدين ج١ ص٢٧٢، و٢٧٣، والخصال: ج٢ ص٤٦٩ و٢٧٥، وفتح الباري: ج١٣ ص١٨١ـ ١٨٥ والغيبة للنعماني: ص١١٩ ـ ١٢٥، وصحيح البخاري: ج٤ ص١٥٩، وينابيع المودة: ص٤٤٤ ـ ٤٤٦، وتاريخ بغداد: ج٢ ص١٢٦ وج١٤ ص٣٥٣، والمستدرك على الصحيحين: ج٣ ص٦١٨، وتلخيصه للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس الصفحة، ومنتخب الاثر: ص ١٠ـ ٢٣ عن مصادر كثيرة، والجامع الصحيح للترمذي: ج٤ ص٥٠١، وسنن أبي داود: ج٤ ص١١٦، وكفاية الاثر من ص٤٩ حتى نهاية الكتاب، والبحار: ج٣٦ ص٢٣١، الى آخر الفصل، وإحقاق الحق (قسم الملحقات) ج١٣ ص ١ـ ٥٠، عن مصادر كثيرة.

(٢) تقدمت المصادر لذلك.

(٣) راجع: المسترشد في امامة علي (ع): ص١٤٦، والفرق بين الفرق: ص١٤٧.

وخامساً: أي مكانة لها في نفوسهم وعمر يقول لأبي بكر، وهو يبكي عندما زجرته الزهراء لما دخلا عليها لاسترضائها: أتجزع لغضب امرأة.؟

وسادساً: انه لا يمكن تقويم أحداث التاريخ على اساس تحكيم عامل واحد في صنع الحدث كالعامل الانساني فقط، أو الاخلاقي، أو الديني، أو المصلحي، أو الاقتصادي، أو العقلي، أو ما الى ذلك، وان كان لكل واحد منها درجة من التأثير في صنع هذا الحدث، وتحديد دوافعه وآثاره.

ولو صح هذا لكان اللازم تكذيب قتل يزيد للحسين مثلاً، أو ادعاء فرعون للربوبية، لأن ذلك لا ينسجم مع الدين ولا مع الاخلاق، ولا يقره عقل أو وجدان!!

والحقيقة هي أن المؤثر في صنع الحدث قد يكون تلك الامور المتقدمة كلها، وقد يكون السبب هو جنون الشهوات ايضاً، بل قد ينتج الحدث عن حماقة، أو عن توهج عاطفي، أو عن امراض وعقد نفسية، أو عن طموحات صحيحة أو خاطئة، وقد يكون بعض ما تقدم، منضماً الى هذا أو الى غيره، واحداً كان أو أكثر، هو المؤثر في صنع الحدث.

إذن، فتعظيم الزهراء عليها السلام واحترامها قد لا يمنعهم من غصب فدك منها مثلاً، اذا اقتضت سياساتهم، أو مصلحتهم، أو شهوتهم للحكم، أو للمال ذلك.

وكلنا يعرف ان حب الولد والعطف عليه لا يمنع أباه من قتله اذا نازعه الملك، وقد سمعنا العديد من الحكام يقول: الملك عقيم لا

رحم له[١] وقد يضرب احدهم ولده ضرباً مبرحاً، لسبب شخصي، أو لوقوفه في وجه بعض طموحاته وشهواته.

ويقال: إن بعض النساء في العهد العباسي قتلت ولدها في سبيل الملك، والمأمون قد قتل أخاه في سبيل ذلك، كما قدمنا.

وهكذا يتضح: أن العوامل والمؤثرات قد يقوى بعضها على بعض، ويلغي بعضها تأثير البعض الآخر.

هل رضيت الزهراء على الشيخين؟!

ويضيف هذا البعض: أن القضية قد انتهت في حينها، فإنها صلوات الله وسلامه عليها قد رضيت على أبي بكر وعمر حينما استرضياها قبل وفاتها.

ونقول:

أولاً: صحيح أن رضا الزهراء عليها السلام هو أمنية محبي التيار الذي هاجم فاطمة عليها السلام وآذاها، حرصاً منهم على أن لا يظهر ذلك الفريق في جملة من آذى رسول الله، وأغضبه، ليكون في العلن مؤذياً ومغضباً لله سبحانه. وقد حاول بعضهم أن يزوِّر في الرواية التي ذكرت هذه القضية، لصالح من يحبونهم، فذكروا: أنها رضيت

---

(١) راجع: شرح ميمية أبي فراس: ص٧٣، و٧٤، والبحار: ج٤٨ ص١٣١، وعيون أخبار الرضا: ج١ ص٩١، وينابيع المودة: ص٣٨٣، ومقاتل الطالبين: ص٤٥٣، والمناقب للخوارزمي: ص٢٠٨، والطبقات الكبرى لابن سعد: ج٥ ص٢٢٧ ط صادر، والبداية والنهاية: ج٨ ص٣١٦، وتتمة المنتهى: ص١٨٥، وراجع: قاموس الرجال: ج١٠ ص٣٧٠.

عنهم[١]. وهو ماورد في حديث الشعبي الذي هو حديث موقوف، لأنه لم يدرك زمن الحادثة.

وسكت فريق آخر: عن التصريح بشيء من الرضا وعدمه[٢].

وأغرب من ذلك دعوى البعض: أن الذي صلى عليها حين ماتت هو أبو بكر[٣] وعلي عليه السلام.

ولكن العلماء الذي يلتقون مع نفس هؤلاء في التوجه المذهبي، هم الذين ذكروا لنا الرواية على وجهها الصحيح، ولم يلتفتوا الى ما أضافه أولئك، بل قالوا: انها حينما جاءا ليسترضياها لم تأذن لهما، حتى توسلا بعلي عليه السلام، فكلمها فلم تأذن أيضاً، بل قالت له: البيت بيتك، أي: فأنت حر في أن تدخل فيه من تشاء، بحسب ما تفرضه الظروف القاهرة عليك، أما هي فتحتفظ برأيها وبموقفها، وليس ثمة ما يفرض عليها غير ذلك.

فأذن لهما علي (عليه السلام)، من موقع أنه صاحب البيت، ولم تأذن لهما الزهراء عليها السلام.

---

(١) راجع: دلائل النبوة للبيهقي: ج٧ ص٢٨١، والرياض النضرة: ج١ ص١٧٦، وسير أعلام النبلاء: ج٢ ص١٢١، وتاريخ الخميس ج٢، ص١٧٤، عن الوفاء، وعن السماني في الموافقة والسنن الكبرى: ج٦ ص٣٠١، والسيرة الحلبية: ج٣ ص٣٦١ وطبقات ابن سعد: ج٨ ص٢٧، والبداية والنهاية: ج٥ ص٢٨٩، وحياة الصحابة: ج٢ ص٤٧٣، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج٦ ص١٩ و٤٩ وج٢ ص٥٧، وفتح الباري: ج٦ ص١٣٩،، ونزهة المجالس: ج٢، ص١٨٣.

(٢) راجع: كنز العمال: ج١٢، ص٥١٥، وج١٣، ص٦٨٧.

(٣) كنز العمال: ج٥ ص٦٠٥،، عن البيهقي، وقال: هذا مرسل حسن بإسناد صحيح وطبقات ابن سعد: ج٨ ص٢٩.

ولما دخلا عليها أبت أن تكلمهما، وكلمت علياً وقررتهما، فأقرّا انهما سمعا رسول الله (ص) يقول: رضا فاطمة من رضاي، وسخط فاطمة من سخطي؛ فمن أحب فاطمة ابنتي فقد احبني، ومن أرضى فاطمة فقد ارضاني، ومن اسخط فاطمة فقد اسخطني.

فقالت لهما: فإني اشهد الله وملائكته: أنكما اسخطتماني وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي لأشكونكما اليه[1].

وحين بكى أبو بكر لأجل ذلك زجره عمر وقال له: تجزع لغضب امرأة الخ..[2].

وحسب نص سليم بن قيس:

«وكان عليّ عليه السلام يصلّي في المسجد الصلوات الخمس؛ فكلما صلى قال له أبو بكر وعمر: «كيف بنت رسول الله»؟

إلى أن ثقلت: فسألا عنها وقالا: «قد كان بيننا وبينها ما قد علمت، فإن رأيت أن تأذن لنا فنعتذر اليها من ذنبنا»؟

---

(١) الامامة والسياسة: ج١ ص١٤ و١٥، وراجع: البحار: ج٣٦ ص٣٠٨، وج٧٨ ص٢٥٤، وج٤٣ ص١٧٠، و١٧١، ودلائل الامامة: ص٤٥، وعوالم العلوم: ج١١ ص٤١١ و٤٤٥ و٤٩٨، و٤٩٩، وكفاية الاثر: ص٦٤ و٦٥، والبرهان: ج٣ ص٦٥، وعلل الشرائع: ج١ ص١٨٦ - ١٨٧، و١٨٩، والشافي: ج٤ ص٢١٣، وأهل البيت لتوفيق أبي علم: ص١٦٨، و١٦٩، و١٧٤، ومرآة العقول: ج٥، ص٣٢٣ و٣٢٢. وضياء العالمين (مخطوط): ج٢ ق٣ ص٨٥ - ٨٧ والجامع الصغير للمناوي: ج٢ ص١٢٢، والرسائل الإعتقادية: ص٤٤٨.

(٢) راجع عوالم العلوم: ج١١ ص٥٠٠، وعلل الشرائع: ج١ ص١٨٧، وضياء العالمين: ج٢ ق٣ ص٨٧.

قال عليه السلام: ذاك إليكما.

فقاما، فجلسا بالباب، ودخل علي عليه السلام على فاطمة عليها السلام فقال لها: «أيتها الحرة، فلان وفلان بالباب، يريدان أن يسلما عليك، فما ترين»؟

قالت عليها السلام: «البيت بيتك والحرة زوجتك، فافعل ما تشاء».

فقال: «شدي قناعك».

فشدت قناعها، وحولت وجهها إلى الحائط.

فدخلا وسلما وقالا: ارضي عنا رضي الله عنك.

فقالت: ما دعاكما الى هذا؟

فقالا: اعترفنا بالإساءة ورجونا أن تعفي عنا وتخرجي سخيمتك.

فقالت: فإن كنتما صادقين فأخبراني عما أسألكما عنه، فإني لا أسألكما عن أمر إلا وأنا عارفة بأنكما تعلمانه، فإن صدقتما علمت أنكما صادقين في مجيئكما.

قالا: سلي عما بدا لك.

قالت: نشدتكما بالله هل سمعتما رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «فاطمة بضعة مني فمن آذاها فقد آذاني»؟

قالا: نعم.

فرفعت يدها إلى السماء فقالت: «**أللهم إنهما قد آذياني، فأنا أشكوهما إليك وإلى رسولك. لا والله لا أرضى عنكما أبداً حتى ألقى أبي رسول الله وأخبره بما صنعتما،فيكون هو الحاكم فيكما**».

قال: فعند ذلك دعا أبوبكر بالويل والثبور وجزع جزعاً شديداً. فقال عمر: تجزع يا خليفة رسول الله من قول امرأة؟»[1]

ونحن لا ندري لماذا اختار هذا الرجل خصوص تلك الرواية التي رواها غير الشيعة ولم يكلف نفسه عناء المقايسة بينها وبين الرواية الأخرى، بل هو لم يشير إليها أصلاً. مع أن هذه الرواية مزورة من قبل من يريدون تبرير ما صدر عن الذين هاجموا الزهراء وآذوها، رغم وضوح التصرف الخياني فيها، نعم، لقد أخذ بها، وترك هذه الرواية الصحيحة والصريحة.

وثانياً: [2] العفو انما يكون عن الشخص الذي يتوب توبة نصوحاً مما اقترفه، والتوبة تعني ارجاع الحق الى اهله، وتصحيح الخطأ وترميم الخراب الذي تسبب به. وإلا فهل تقبل توبة غاصب يمسك بكل شيء، ثم يقول لهم: سامحوني وارضوا عني، ولن أعيد أي شيء الى أيٍ كان منكم.

إن اعتذاراً لهذا سيكون أوجع للقلب لأنه أقبح من ذنب.

فكيف ولماذا وعلى أي اساس تسامحهما، وهما لم يتراجعا قيد

(١) كتاب سليم بن قيس (بتحقيق الانصاري) ج٢ ص٨٦٩ وجلاء العيون: ج١ ص٢١٢ و٢١٣ مع تفاصيل أخرى، وراجع: البحار: ج٤٣ ص١٩٧/٢٠٣ وج٢٨ ص٣٥٧ وعلل الشرائع: ج١ ص١٨٦ و١٨٧.

(٢) قد أشار الى ذلك أيضاً في ضياء العالمين (مخطوط):ج٢ ق٣ ص١٠٨.

أنملة عما اقترفاه في حقها؟!.

فهما لم يرجعا لها فدكاً، ولا غيرها مما اغتصباه من ارث رسول الله (ص) وغيره، إلا أن يظن في حقها أنها أخطأت في ادعائها هذا.

كما انهما لم يقرّا بجريمتهما في حق الله والأمة باغتصاب الخلافة من صاحبها الشرعي، ولم يظهر من أحدٍ أي استعداد للقصاص ممن ارتكب جريمة الاعتداء عليها بالضرب الى درجة اسقاط جنينها.

بل كان الذين فعلوا ذلك هم اركان الحكم وأعوان الحاكم الذي جاء يعتذر، وسيوفه المسلولة على رقاب كل من يعترض أو يشكو، فلم يكن ثمة توبة، بل كان هناك محاولة لتلميع الصورة، وتقوية الأمر، والحصول على مزيد من القوة في الاحتفاظ بما اغتصبوه.

ولو كان الامر على خلاف ذلك، وكانوا جادين في طلبهم المسامحة، فما الذي منع أبابكر من أن يعاقب قنفذاً أو المغيرة بن شعبة، أو عمر بن الخطاب، أو غيرهم ممن هتك حرمة بيتها صلوات الله وسلامه عليها؟! ولو لم يمكنه ذلك فلا أقل من أن يؤنبهم أو يعبس في وجوههم، أو يفعل أي شيء يشير الى عدم رضاه عما صدر عنهم، ولكنه لم يكتف بأن لم يفعل شيئاً من ذلك بل زاد عليه توفير غطاء ومزيداً من الرعاية لهم، والاهتمام بهم.

ولست أدري، هل كان اعطاؤه المناصب والمزايا والاموال لفلان وفلان مكافأة لهم على ما اقترفوه من اعتداء؟!.

أما قنفذ فقد اعفوه من مشاطرته أمواله التي اكتسبها في ولاياته

لهم. وكان ذلك ـ كما روي عن امير المؤمنين (ع) ـ مكافأة له!!

ولست أدري ان لو كانت الزهراء عليها السلام أرادت أن تأخذ منهم ما اغتصبوه هل كانوا يضربونها من جديد، أم كانوا قد حكموا عليها بالقتل بصورة علنية وظاهرة؟.

ثالثاً: اذا كانت عليها السلام قد رضيت عنهما، فلماذا أوصت ان تدفن ليلاً، و أن لا يحضرا جنازتها، فنفّذ عليّ عليه السلام وصيتها بدقة، وأخفى قبرها، فثارت ثائرتهما ومن معهما، وحاولا نبش القبور التي جعلها عليه السلام تمويهاً، فواجههما بالموقف القوي والحاسم، فتراجعا [1].

واذا كانت السلطة قوية وشديدة الهيمنة، فهي قادرة على أن تشيع عنها (ع) أنها قد رضيت بعد السخط؛ ولن يجرؤ أحد على تكذيب دعاوى السلطة، وستكون هذه الشائعة مقبولة لدى الكثيرين، خصوصاً أنها بوصيتها ان تدفن ليلاً، وان لا يحضرا، ولا أحد ممن ظلمها جنازتها، قد فوتت الفرصة عليهم ايضاً لممارسة هذا التزوير للحقيقة؛ حيث قدمت الدليل القاطع والبرهان الساطع، على شكل شاهد تاريخي حي على هذا السخط الذي تجسد أيضاً في عدم معرفة

---

(١) راجع: البحار: ج٣٠ ص٣٤٨ و٣٤٩ و٢٨٦ وج٢٩ ص١٩٣. ونقل وصيتها تلك في هامش في البحار ج: ٤٣ ص١٧١، عن المصادر التالية: حلية الاولياء: ج٢ ص٤٣، ومستدرك الحاكم: ج٣ ص١٦٢، وأسد الغابة: ج٥ ص٥٢٤، والاصابة: ج٤ ص٣٧٩ و٣٨٠، والامامة والسياسة: ج١ ص١٤، وأعلام النساء: ج٣ ص١٢١٤. وراجع أيضاً شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج٦ ص٥٠، وقال: ان الصحيح عندي أنها ماتت وهي واجدة عليهما الخ... مصنف عبد الرزاق: ج٣ ص٥٢١، والاستيعاب ج٢ ص٧٥١، ومقتل الحسين للخوارزمي: ج١ ص٨٣، ودلائل الإمامة: ص٤٤.

قبرها صلوات الله وسلامه عليها عبر الاحقاب والدهور، وهي سيدة نساء العالمين، والكريمة الوحيدة لخاتم الانبياء وسيد المرسلين.

رابعاً: ان من المعقول والمقبول ان يكونوا قد أرادوا من محاولة استرضاء الزهراء عليها السلام هو اظهار الامر على انه مجرد مشكلة شخصية، وقد انتهت كما بدأت، فهي الآن قد رضيت، ولم يعد هناك أية مشكلة معها، كما قد يوحي به كلام هذا البعض.

لقد كانت هناك اساءة لفاطمة عليها السلام، وكان هناك اعتداء على شخصها الكريم، بالضرب أو بغيره، وقد تبذل محاولة تفسير لذلك على انه مجرد تسرّع، أو ثورة غضب عارمة اخرجت الفاعلين عن حد الاعتدال.

و هل السبب في حدوث هذا الغضب هو الزهراء، نفسها؟ بتصرفاتها؟ أو بسبب كلماتها؟ أو نبرات صوتها؟ أو غير ذلك من الاسباب؟ انهم سوف يغضون الطرف عن تحديد المسؤول عن ذلك.

وقد راجع المعتدون أنفسهم وتابوا، وعلى الزهراء عليها السلام ان تعفو وتصفح، فإن ذلك هو ما تفرضه الاخلاق الاسلامية، وأكدته الآيات القرآنية، وهي أولى الناس بالالتزام بذلك، وهي المرأة التقية المطهرة المعصومة.

وهذا يعني أن تكون بذلك قد أعطت صك الشرعية للعدوان، ولغصب الخلافة، والإستئثار بإرث الرسول، فلم يبقَ إلا أنهم قد تسرّعوا قليلاً في ضربها حين المواجهة، وهم معذورون في ذلك! لأنه قد جاء على فورة، وبسبب حالة التوتر والهيجان، وربما تكون هي التي تسببت في ذلك (!!) لأنها عليها السلام كانت

هي المخطئة حين وقفت في وجههم. وعليّ مخطيء ايضاً، حيث لم يبادر للاعتراف بالحاكم الجديد المتغلب، ولا سبق الى للبيعة، والمؤازرة، وبذلك يتم اعادة الاعتبار لهم، وهذه هي غاية امنياتهم واغلاها.

ولكن حين ترفض الزهراء حتى دخولهما بيتها، وترفض توبتهما، وتصر على أن تشكوهما الى رسول الله (ص)، ثم توصي بأن تدفن ليلاً، وأن لا يحضرا جنازتها، ثم تطلب إخفاء قبرها، فإنها بذلك قد افسدت عليهما خطتهما تلك.

وسجل التاريخ رغم ما ناله من تزوير وتحريف بعض الحقيقة وهي انها ماتت وهي مهاجرة للذين اعتدوا عليها، فدفنها عليّ (ع) ليلاً، ولم يؤذنهم بها وهو ما لهجت به الكتب المعتبرة والموثوقة لدى فريق كبير من المسلمين [1].

وقد سئل الرضا عليه السلام عن الشيخين، فقال: كانت لنا

---

(١) البداية والنهاية ج٥ ص٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٥٠، عن البخاري، وأحمد، وعبد الرزاق، وراجع البخاري كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، وباب قول رسول الله لا نورث ما تركناه صدقة، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج٦ ص٤٩/٥٠، وج١٦ ص٢٣٢ و٢١٨، وراجع صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير. والشافي لابن حمزة: ج٤ ص٢١١ وراجع ص٢٠٥، والثقاة ج٢ ص١٦٤ و١٦٥، وتاريخ الامم والملوك: ط دار المعارف ج٣ ص٢٠٨، وأهل البيت لتوفيق أبي علم: ص١٧٢، ومشكل الآثار: ج١ ص٤٨، والعمدة لابن البطريق: ص٣٩٠ و٣٩١، والسنن الكبرى: ج٦ ص٣٠٠ و٣٠١، والتنبيه، والاشراف: ص: ٢٥٠، وتاريخ الاسلام للذهبي: نشر دار الكتاب العربي (قسم السيرة النبوية) ص٥٩١، وفي الهامش أشار الى مصادر كثيرة. وطبقات ابن سعد: ج٨ ص٢٨ و٢٩. وروضة المتقين: ج٥ ص٣٤٩، والطرائف: ص٢٦٢/٢٦٩/٢٥٨/٢٥٧، وتحرير الافكار: ص٢٢٨، والقاب الرسول

أمة[١] بارة خرجت من الدنيا وهي عليهماغضبى، ونحن لانرضى حتى ترضى[٢].

ونقل ما يقرب من ذلك عن عبدالله بن الحسن[٣]

وهكذا يتضح:

ان الزهراء التي هي المرأة المعصومة المطهرة، والتي يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها، قد أفهمت بموقفها الواعي كل احد ممن كان، وممن ولج أو سيلج باب التاريخ : إن القضية لم تكن قضية شخصية، وإنما هي قضية الدين والاسلام، قضية الاعتداء على الله ورسوله صلى الله عليه وآله، وعلى الحق، وعلى الانسانية، وعلى الاسلام المتجسد فيها؛ لأن العدوان عليها إنما يهدف الى منعها من الدفاع عن الامامة التي بها قوام الدين. و التي هي قرار إلهي قاطع، وهي حق الامة، وحق الانسان، كل إنسان.

وقد سجلت موقفها هذا بعد أن قررتهما بما يوجب ادانتهما الصريحة، التي تبين أن التعدي قد نال رسول الله(ص)، وبالتالي فقد كان تعدياً وجرأةً على الله سبحانه، وليس لها أن تسامح من يجترىء

وعترته: ص٤٤، وراجع: كفاية الطالب: ص٣٧٠، ومستدرك الحاكم: ج٣ ص١٦٢، واثبات الهداة: ج٢ ص٣٦٦، ومسند احمد: ج١ ص٩/٦. وراجع: الرياض المستطابة: ص٢٩١، وتاريخ الخميس: ج١ ص١٧٤، ومرآة العقول: ج٥ ص٣٢٣/٣٢٢، والمصنف للصنعاني: ج٥ ص٤٧٢ وج٤ ص١٤١ وج٣ ص٥٢١، وتيسير الوصول: ج١ ص٢٠٩. وراجع ضياء العالمين (مخطوط):ج٢ ق٣ ص٦٥ و٦٦ و٩١.

(١) الامة: لغة في الام، راجع الطرائف: ص٢٥٢.

(٢) ألقاب الرسول وعترته ص٤٤ والطرائف ص٢٥٢.

(٣) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج١٦ ص٢٣٢ وج٦ ص٤٩.

على الله سبحانه، وعلى رسوله الكريم صلى الله عليه وآله، وقد اعلمتهما بهذه الحقيقة حين قالت لهما: لأشكونكما الى رسول الله (ص).

ثم ولكي لا يقال للناس: إن الزهراء قد عادت فراجعت نفسها بعد ذلك، أو أنها أرسلت اليهم مع فلان من الناس: أنها قد رضيت عنهم، ها هي توصي بأن تدفن ليلاً.

وقد يُدعى أيضاً: ـ وقد حصل ذلك بالفعل ـ أن الدفن ليلاً سنّة[1]، وتشريع، فلا يكفي لإثبات استمرار غضبها عليهم، فأوصت أن لا يحضروا جنازتها، ولا يصلوا عليها وغيبوا قبرها، فحاولوا نبش عدد من القبور ليصلوا اليها، ويصلوا عليها، فمنعهم علي عليه السلام[2].

---

(١) المغني للقاضي عبد الجبار: ج٢٠ ق١ ص٣٣٥.

(٢) راجع: الاستغاثة ص١٠ و١١ وعوالم العلوم: ج١١ ص٤٦٧ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٢٣ و٥٠٨ و٤٩٣ و٤١١ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٤ و٤٠٤ و٥٣٤ و١٢٢ و٥١٥ و٥١٢، وبحار الانوار: ج٧٨ ص٢٥٠ و٢٥٣ / ٢٥٦ و٣١٠ و٣٨٧ وج٤٣ ص٢٠١ و٢٠٧ و٢١٨ و١٨١ و١٩١ و٢١٤ و١٩٩ و١٨٢ و١٨٣ وج٢٨ ص٣٥٣ وج٢٩ هامش ص١٩٢ و١٩٣ وج٣٠ ص٣٤٨/٣٤٩ و٢٨٦، والمناقب لابن شهر اشوب: ج٣ ص٣٦٣ و٣٦٢ ط المطبعة العلمية قم ـ ايران. وروضة الواعظين ص١٥١ ـ ١٥٣، وعلل الشرائع: ج١ ص١٨٥ و١٨٨ و١٨٩، والشافي لابن حمزة: ج٤ ص٢١١ و٢١٠، وإتمام الوفاء: ص١٦ والثقات: ج٢ ص١٧٠، وروضة المتقين: ج٥ ص٣٤٧، وتقريب المعارف: ص٢٥١ و٢٥٢، وبشارة المصطفى: ص٢٥٨، واللوامع الالهية للمقداد: ص٣٠٠، والمجالس السنية: ج٥ ص٣٤٧، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج٦، ص٤٩ و٥٠ وج١٦ ص٥٢/٥٣. وص٢١٤ و٢١٧، وكشف الغمة: ج١ ص٤٩٤ وج٢ ص١٣٠، وتلخيص الشافي: ج٣ ص١٣٨ و١٥٠ و١٥٢، وشرح الأخبار: ج٣، ص٣١ و٦٩، وجلاء العيون:

وفي بعض المصادر: «انها اخذت على امير المؤمنين عهد الله ورسوله أن لايحضر جنازتها الا ام سلمة، وام ايمن، وفضة، والحسنان، وسلمان، وعمار، والمقداد، وأبوذر، وحذيفة»[(١)].

وقد صلى عليها علي عليه السلام[(٢)]، وكبر عليها خمساً [(٣)]..

ج١ ص٢١٤ و٢٢٠، والامالي للطوسي: ص١٠٧، والكافي للكليني: ج١ ص٤٥٨، ومعاني الاخبار ص٣٥٦، وإعلام الورى: ص١٥٢، وإثبات الهداة: ج٢ ص٣٣٤، عن كتاب: أساس الجواهر، وراجع: تاريخ المدينة لابن شبة: ج١ ص١٩٧، وتاريخ الائمة، لابن أبي الثلج: ص٣١، وعن الامالي للمفيد: ص٢٨١، وتاريخ الصحابة لابن حبان: ص٢٠٨، ومرآة العقول: ج٥ ص٣٢٢ و٣٢٣ . والرسائل الاعتقادية: ص٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥٩، والاختصاص: ص١٨٥ والوسائل: ج٢ ص٨٣٢ وضياء العالمين: ج٢ ق٣ ص٦٥ /٦٦ /٦٧ /٩١ /٩٢ /٩٥ /١٤٠ (مخطوط) عن مصادر كثيرة ودلائل الامامة: ص٤٤، وأنوار الملكوت في شرح الياقوت للعلامة الحلي: ص٢٢٨.

(١) البحار: ج٧٨ ص٣١٠.

(٢) مستدرك الحاكم: ج٣ ص١٦٢، وتهذيب الاسماء للنووي: ج٢ ص٣٥٣ وصفة الصفوة: ج٢ ص١٤، وتاريخ المدينة لابن شبة: ج١ ص١٩٧، وتاريخ الصحابة لابن حبان: ص٢٠٨. والعمدة لإبن البطريق: ص٣٩٠ /٣٩١، وفي هامشه عن صحيح مسلم: ج٥ ص١٥٤، وعن صحيح البخاري، باب غزوة خيبر والروضة الفيحاء للعمري الموصلي: ص٢٥٢ وكشف الغمة للاربلي: ج٢ ص١٢٨، وضياء العالمين (مخطوط) ج٢ ق٣ ص٣ وجامع الاصول: ج١٢ ص٩/١٠.

(٣) راجع: الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي: ص١٣١. وجواهر الاخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار (مطبوع مع البحر الزخار) ج٣ ص١١٨ وكشف الغمة: ج٢ ص ١٢٨.

ولا صحة لزعمهم: أن أبا بكر قد حضر، وصلى عليها[١]، فإنه لم يصل عليها، ولا على الرسول مع انه صلى الله عليه وآله قد مكث ثلاثاً[٢]. وانما تمت بيعتهم بعد دفنه[٣].

وليكن خفاء قبرها الى يومنا هذا، وعدم قدرة أحد على معرفته بالتحديد برهاناً ساطعاً على هذا الاقصاء، الذي هو إدانة لهما، وجميع الشواهد التاريخية الصحيحة والمعتبرة تؤكد على كذب ما يزعمه مزوروا التاريخ وأعداء الحق.

وهكذا يتضح: أنها عليها السلام قد جعلت حتى من موتها، ومن تشييع جنازتها وسيلة جهاد وكفاح من أجل الله وفي سبيله، ومن أجل الدين وفي سبيل توضيح الحقائق للاجيال.

وقد بدأت نتائج هذا الكفاح بالظهور منذ اللحظات الاولى. فقد روي: انه لما انتشر خبر دفن الزهراء عليها السلام «ضج الناس، ولام بعضهم بعضاً. وقال: لم يخلف فيكم نبيكم إلا بنتاً واحدة، تموت، وتدفن ولم تُحْضَر وفاتها ولا دفنها، ولا الصلاة عليها، ولم تعرفوا قبرها فتزورونها؟!»[٤].

---

(١) راجع: الرياض النضرة ج١ ص١٧٦ وقال: خرجه البصري، وخرجه ابن السمان في الموافقة. وذخائر العقبى ص٥٤، والاصابة ج٤ ص٤٧٩، وتهذيب الكمال: ج٣٥ ص٢٥٢، وتاريخ الهجرة النبوية: ص٥٨، ومقتل الحسين للخوارزمي: ج١ ص٨٦، وتاريخ الخميس: ج١ ص٢٧٨، والسيرة الحلبية: ج٣ ص٣٦١، والمغني للقاضي عبد الجبار: ج٢٠ ق١ ص٣٣٥.

(٢) راجع: تقريب المعارف لأبي الصلاح: ص٢٥١. وراجع المناقب لابن شهر اشوب: ج١ ص٢٩٧.

(٣) مناقب ال ابي طالب ج١: ص٢٩٧.

(٤) دلائل الامامة: ص٤٦، وضياء العالمين(مخطوط): ج٢ ق٣ ص٩٣/٩٤ عن المناقب.

قال الفتوني: «واذا تأملت فيما ذكرناه فضلاً عما لم نذكره، وعما سيأتي من الشواهد، عرفت أن أصل تأذي فاطمة صلوات الله عليها من الرجلين واتباعهما اجمالاً، بحيث ماتت ساخطة سخطاً عظيماً مما لايمكن انكاره بل بحيث يوجب القطع للمتفحص عن الحق، بتحكم الانكار والتعصب جهاراً، كما هو شأن ساير المتواترات[١]».

تمحّلات غير ناجحة:

والغريب في الأمر هنا: أننا نجد البعض يحاول التخلص والتنصل من حقيقة هجران الزهراء عليها السلام لمن ظلمها إلى أن ماتت، بإطلاق القول:

إن معنى أن فاطمة عليها السلام هجرت أبا بكر، فلم تكلمه الى ان ماتت: «أنها لم تكلمه في هذا الامر (أي المال)، أي لم تطلب حاجة ولا اضطرت الى لقائه، ولم ينقل قط أنهما التقيا، فلم تسلم عليه ولا كلمته» حيث تشاغلت بمرضها وغير ذلك [٢].

ثم هم يقررون: ان الزهراء أتقى لله من أن يصدر منها ذلك وأورع[٣].

ونقول:

(١) ضياء العالمين (مخطوط) ج٢ ق٣ ص٩٥، والهداية الكبرى: ص١٧٩.
(٢) شرح بهجة المحافل: ج١ ص١٣١ عن الذهبي، وفتح الباري: ج٦ ص١٣٩، والسيرة الحلبية: ج٣ ص٣٦١.
(٣) فتح الباري: ج٦ ص١٣٩.

إن نفس أولئك الذين يقولون ذلك قد ذكروا: أنها عليها السلام قد التقت بالشيخين، حينما جاءاها لاسترضائها، حينما مرضت، فكلمتهما ورضيت عنهما، حسب زعمهم [١].

كما ان الشاشي قد ردّ على ذلك بأن قولهم: «غضبت» يدل على انها عليه السلام قد امتنعت عن الكلام جملةً، وهذا صريح الهجر [٢].

هل عرف قبر الزهراء عليها السلام:

ويلاحظ: أن الائمة عليهم السلام لم يتصدوا لتعريف شيعتهم موضع قبرها عليها السلام، كما كان الحال بالنسبة لأمير المؤمنين الذي أظهر الامام الصادق قبره كما هو معلوم، وكذا الحال بالنسبة لسائر الائمة حيث عرفوا شيعتهم بمواضع قبورهم، باستثناء الزهراء عليهاالسلام، بل إن شيعة أهل البيت ايضاً، الذين حضروا تشييع الجنازة والدفن، مثل عمار وأبي ذر، وسلمان، والعباس، وعقيل، وغيرهم لم يدلوا أحداً على قبرها، وفاءً لها، وحباً بها، وهذا ابن أبي قريعة المتوفى سنة ٣٦٧هـ يقول:

ولأي حـــــال لحِّدت بـالـلـيـل فـاطـمـة الـشـريـفـة
ولما حَـمَـتْ شـيـخـيـكـم عـن وطـيء حـجـرتـهـا المنيفة

---

(١) تاريخ الاسلام للذهبي: (عهد الخلفاء الراشدين) ص٤٧ وفتح الباري ج٦ ص١٣٩.

(٢) فتح الباري ج٦ ص١٣٩.

أوه لـــبنت مـــحـــمـــد ماتت بغصتها أسيفة [١]

وقال السيد محسن الامين رحمه الله:

ولأي حال في الدجى دفنت ولأي حـــال الحدت ســـرا
دفنت ولم يحضر جنازتها أحد ولا عرفوا لها قبرا [٢]

ومما تقدم تعرف ان دعوى هذا البعض: أن قبر الزهراء عليها السلام قد عرف الآن، هي دعوى لا وجه لها، ويا ليته يدلنا على هذا القبر الذي عرف الآن، ويبين لنا ما استند اليه من أدلة قطعت له كل عذر، ودحضت كل شبهة، وسوف نكون له من الشاكرين.

ونحن على يقين من أنه غير قادر على ذلك.

جرأة الجاحظ:

وما أبعد ما بين هذا الرجل الذي يختار خصوص الحديث الذي ظهرت فيه لمحات التحوير، والتزوير، بادعاء رضى الزهراء عليها السلام عن الذين جاؤا لاسترضائها، رغم تكذيب كل الشواهد الواقعية والتاريخية والحديثية له، وبين ذلك الرجل الآخر المعروف بانحرافه عن علي، ثم باهتمامه بنقض فضائله عليه السلام، وتأييد مناوئيه، وهو الكاتب والاديب الذائع الصيت، عمرو بن بحر

(١) كشف الغمة للاربلي ج٢ ص١٣١.
(٢) المجالس السنية ج٥ ص١٢٠.

الجاحظ.. الذي يقول في رسالته المعروفة بـ «العباسية» ـ حسبما نقله عنه الشيخ الطوسي رحمه الله:

«فلما منعها ميراثها وبخسها حقها، واعتدى عليها، وجنح في أمرها، وعاينت الهضم وأيست من النزوع ووجدت مس الضعف وقلة الناصر، قالت: والله لأدعون الله عليك.

قال: والله لأدعون الله لك.

قالت: والله لا أكلمك أبداً.

قال: والله لا أهجرك أبداً.

فإن يكن ترك النكير منهم على أبي بكر دليلاً على صواب منعها، إن في ترك النكير على فاطمة عليها السلام دليلاً على صواب طلبها. وأدنى ما كان يجب عليهم في ذلك: تعريفها ما جهلت، وتذكيرها ما نسيت، وصرفها عن الخطأ، ورفع قدرها عن البذاء وأن تقول هجراً أو تجور عادلاً وتقطع واصلاً. فإذا لم تجدهم انكروا على الخصمين جميعاً، فقد تكافأت الامور واستوت الاسباب، والرجوع الى أصل حكم الله في المواريث أولى بنا وبكم وأوجب علينا وعليكم.

ثم قال:

فإن قالوا: فكيف يظن بأبي بكر ظلمها والتعدي عليها وكلما ازدادت فاطمة عليها السلام عليه غلظة ازداد لها ليناً ورقة، حيث تقول: «والله لا أكلمك أبداً» .

فيقول: «والله لا أهجرك أبداً».

ثم تقول: «والله لأدعون الله عليك» .

فيقول: «والله لأدعون الله لك»[١].

ثم يتحمل منها هذا القول الغليظ والكلام الشديد في دار الخلافة، وبحضرة قريش والصحابة، مع حاجة الخلافة الى البهاء والتنزيه، وما يجب لها من الرفعة والهيبة. ثم لم يمنعه ذلك أن قال ـ معتذراً أو متقرباً كلام المعظم لحقها المكبر لمقامها الصائن لوجهها المتحنن عليها ـ : فما أحد أعز علي منك فقراً، ولا أحب إلي منك غنى، ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «إنا معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة».

قيل لهم: ليس ذلك بدليل على البراءة من الظلم، والسلامة من الجور، وقد يبلغ من مكر الظالم ودهاء الماكر ـ اذا كان أريباً وللخصومة معتاداً ـ أن يظهر كلام المظلوم، وذلة المنتصف، وحدب الوامق، ومقة المحق [٢]» انتهى كلام الجاحظ.

---

(١) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج١٦ ص٢١٤، وتلخيص الشافي: ج٣ ص١٥٢ وغير ذلك.

(٢) تلخيص الشافي ج٣ ص١٥٢ و١٥٣. عن العباسية للجاحظ.وقال المعلق ص١٥١: ان كتاب العباسية قد طبع ضمن رسائل جمعها وحققها وشرحها الأستاذ حسن السندوبي، وأسماها «رسائل الجاحظ» ورقم هذه الرسالة (١٢) وقد طبعت في المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٥٢. وذكر هذه الفقرات أيضاً السيد القزويني في كتابه: فاطمة الزهراء من المهد الى اللحد ص ٤٢٠ عن رسائل الجاحظ ص٣٠٠ ـ ٣٠٣.

دلالة حرجة:

وهكذا يتضح: أن الزهراء عليها السلام لم تكن تعرف لابي بكر إمامةً ولا تعترف له بتولية، ما دام أنها قد ماتت وهي غاضبة عليه وعلى صاحبه، مهاجرة لهما، وقد منعتهما من حضور جنازتها، بل ومن معرفة قبرها أيضاً.

ولا يمكن أن تكون الزهراء المعصومة المطهرة بآية التطهير، والتي يغضب الله ورسوله لغضبها، قد ماتت ميتة جاهلية، وفق ما جاء في الحديث الشريف: «من مات ولم يعرف إمام زمانه ـ أوليس في عنقه بيعة ـ، فقد مات ميتة جاهلية»[1].

قال العلامة المحقق الخواجوئي المازندراني: «إعلم أن المليين من المسلمين مع اختلاف مذاهبهم اتفقوا على صحة ما نقل عن النبي (ص)، وهو قوله: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة

(١) راجع ألفاظ الحديث في: الغدير: ج١، ص٣٩٠، عن التفتازاني في شرح المقاصد: ج٢، ص٢٧٥، وكنز الفوائد للكراجكي: ص١٥١، والمناقب لابن شهر آشوب: ج٣، ص٣٠٤، ومجمع الزوائد: ج٥، ص٢٢٤ و٢٢٥ و٢١٩ و٢١٨، ومسند أحمد: ج٤، ص٩٦ وج٣ ص٤٤٦، والبحار ج٢٣، ص٩٢ و٨٨ و٨٠، و٨٩ وفي هوامشه عن الاختصاص: ٢٦٩، وعن إكمال الدين: ص٢٣٠ و٢٣١، ومنتخب الاثر: ص١٥، عن الجمع بين الصحيحين والحاكم وكشف الغطاء: ص٨، وشرح نهج البلاغة: ج١٣ ص٢٤٢ عن الاسكافي في نقض العثمانية ومنار الهدى للشيخ علي البحراني: ص٨٣/٨٢ والمحلى: ج١ ص٤٦، وصحيح البخاري كتاب الفتن، باب سترون بعدي اموراً تنكرونها، وصحيح مسلم، كتاب الامارة، باب الامر بلزوم الجماعة: ج٤ ص٥١٧ ط دار الشعب.

جاهلية»[١].

إذن فلا وقع للمقولة التي اطلقها البعض: إن هذا الحديث ليس فوق مستوى النقد. والتي يلزم منها إما مخالفتها(ع) لماجاء عن النبي(ص)، أو أنه قد كان لها امام آخر غير أبي بكر فمن هو ياترى؟ وهل يُظن أنه غير علي(ع).

وهل يظن الظان ان الزهراء(ع) ـ وهي التي ماتت وليس في عنقها بيعة لأبي بكر ـ قد ماتت ميتة جاهلية؟

ملاقاة الزهراء للرجال والحجاب:

وبالمناسبة نقول: ان البعض قد استدل على بطلان حديث: خير للمرأة أن لا ترى الرجل ولا الرجل يراها[٢]، بأن الزهراء عليها السلام،

---

(١) الرسائل الاعتقادية ص٤٠٣.

(٢) روي هذا الحديث عن النبي (ص) وعن الامام الصادق(ع) وعن علي (ع)، فراجع: وسائل الشيعة ج٢٠ ص٢٣٢ و٦٧، ومستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٨٣ و٢٨٩، والبحار ج٤٣ ص٥٤ و٤٨ و٨٤ وج١٠٠ ص٢٣٩ وج١٠١ ص٣٦، وإحقاق الحق: ج٩ ص٢٠٢/ ٢٠٣ عن البزار وج١٠ ص٢٢٤ و٢٢٦، عن مصادر كثيرة. وراجع: مجمع الزوائد ج٤ ص٢٥٥ وكشف الاستار عن مسند البزار: ج٣ ص٢٣٥، وفضائل الخمسة من الصحاح الستة: ج٣ ص١٥٣، و١٥٤ عن كنز العمال: ج٨ ص٣١٥. وراجع كتاب الكبائر للذهبي: ص١٧٦. ودعائم الاسلام: ج٢ ص١٢٤، و٢١٥ واسعاف الراغبين (مطبوع بهامش نور الابصار): ص١٧١/١٧٢/١٩١، وكشف الغمة: ج٢ ص٩٢، ومكارم الاخلاق ص٢٣٣، ومناقب آل أبي طالب: ج٣ ص١١٩،وعوالم العلوم: ج١١ ص١٩٧، ومقتل الخوارزمي ج١ ص٦٢، وحلية الاولياء: ج٢ ص٤١، ومناقب الامام علي لابن المغازلي

ـ وهي قائلة هذا القول ـ كانت تلتقي بالرجال، وتتحدث معهم، أثناء الأزمة التي واجهتها مع الذين هاجموا بيتها، وغصبوا فدكاً.

وقد التقت مع أبي بكر وعمر، حينما جاءا ليسترضياها، وتحدثت معهما بشكل طبيعي..

وكانت عليها السلام تخرج مع من يخرجن مع النبي (ص) في غزواته ليقمن بشؤون الحرب.

وكان النبي (ص) يستقبل النساء، ولو صح أنه خير للمرأة أن لاترى الرجال، لكان ينبغي أن يجعل (ص) حاجزاً بينه وبين كل امرأة تأتيه، ويقول لها: تكلمي من وراء حجاب.

والجواب:

أولاً: إن هذا الحديث وإن كان ضعيف السند، لكن الاستدلال على تكذيبه بما ذكر لا يصح؛ لأن التقاءها عليها السلام بالرجال في أيام الأزمة التي واجهتها مع أبي بكر وعمر لا يعني أنها قد كشفت عن وجهها للناظرين، وحديثها معهم قد يكون من وراء الحجاب، أو في حالة لا تريهم فيها وجهها..

وليس المقصود من عدم رؤيتها للرجال، وعدم رؤيتهم لها: أن لا ترى ولا يرى كل منهم حجم وشكل الطرف الآخر.

ص٣٨١، وثمة مصادر أخرى ذكرها في هامش كتاب العوالم وراجع: مناقب أمير المؤمنين علي (ع) للقاضي محمد بن سليمان الكوفي: ج٢ ص٢١٠ و٢١١، وضياء العالمين (مخطوط):ج٢ ق٣ ص١٤ عن المناقب، والدرة اليتيمة في بعض فضائل السيدة العظيمة: ص٣١، ودعائم الاسلام: ج٢ ص٢١٤/ ٢١٥.

هذا، وقد احتمل البعض أن يكون المقصود بهذا الحديث هو بيان مرجوحية اختلاط الرجال بالنساء.

كما أن خروجها مع النبي (ص) في غزواته، لا يلازم أن يرى الرجال وجهها أو محاسنها، وليس ثمة أي دليل على أنها عليها السلام كانت تتولى بنفسها القيام بشؤون الحرب، وخروجها على هذا النحو مع النبي (ص) لا يدل على ما ادعي.

وكذلك الحال بالنسبة لاستقبال النبي (ص) للنساء، ولا يلزم في ذلك أن يجعل حاجزاً بينه (ص) وبين كل امرأة تأتيه، ولا أن يجعل لها حجاباً لتكلمه من وراء الحجاب ، إذ يكفي أن تتحفظ هي بما تملكه من وسائل الستر، وتكلّمه وهي مكتملة الحجاب؛ فإن الكلام مع شخص لا يلازم شيئاً مما نهي عنه من التزين والتبرج، أو الخضوع بالقول.

وثانياً: إنها حينما خطبت (ع) في حشد من المهاجرين والانصار وغيرهم قد نيطت دونها ملاءة، كما تذكر النصوص[1].

وثالثاً: ان موضوع رجحان عدم رؤية الرجال لها، وعدم رؤيتها لهم، لا ينحصر ثبوته بالحديث المذكور، فهناك أحاديث ونصوص

---

(١) الاحتجاج: ج١ ص٢٥٤، وشرح النهج للمعتزلي: ج١٦ ص٢١١ و٢٥٠، وبلاغات النساء: ص٢٤، وأعلام النساء: ج٤ ص١١٦، وكشف الغمة: ج٢ ص١٠٦، وإحقاق الحق: ج١٠ ص٢٩٩، والشافي للمرتضى: ج٤ ص٦٩-٧١. وضياء العالمين (مخطوط): ج٢ ق٣ ص٦٩، وراجع: العوالم: ج١١ ص٤٦٨ وشرح الاخبار:ج٣ ص٣٤ ومقتل الحسين للخوارزمي ج١ ص٧٧، وشرح نهج البلاغة لابن ميثم: ج٥ ص١٠٥.

أخرى تثبت ذلك، **ونذكر منها:**

١ ـ ما رواه محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، قال: استأذن ابن أم مكتوم على النبي (ص)، وعنده عائشة وحفصة، فقال لهما: قوما فادخلا البيت.

فقالتا: إنه أعمى.

فقال: إن لم يركما فإنكما تريانه[١].

٢ ـ وعن أم سلمة قالت: كنت عند رسول الله (ص)، وعنده ميمونة، فأقبل ابن ام مكتوم، وذلك بعد أن أمر بالحجاب، فقال: احتجبا.

فقلن: يا رسول الله، اليس أعمى لا يبصرنا؟

قال(ص): أفعمياوان أنتما، ألستما تبصرانه؟! [٢].

ومن الغرائب استدلال هذا البعض بهذه الرواية على دخول ابن ام مكتوم الاعمى على النبي وهو في مخادع زوجاته الكاشف عن وحدة الحال بينهما، على حد تعبيره.

ثم بناؤه على ذلك صحة نزول سورة عبس في حقه(ص). وقد أشرنا الى بطلان هذا القول في الصحيح من سيرة النبي(ص) [٣]

---

(١) الوسائل: ج٢٠ ص٢٣٢، والكافي: ج٥ ص٥٣٤.

(٢) الوسائل: ج٢٠، ص٢٣٢، وفي هامشه عن مكارم الاخلاق ص٢٣٣، ومسند أحمد: ج٦ ص٢٩٦، والجامع الصحيح للترمذي: ج٥ ص١٠٢، وسنن أبي داود: ج٤ ص٦٣، والكبائر للذهبي: ص١٧٧.

(٣) وليراجع أيضاً: كتاب «عبس وتولى فيمن نزلت؟» ط المركز الاسلامي للدراسات سنة ١٩٩٧م.

فليراجع.

واذا كان ابن ام مكتوم بدخوله مرة أو مرتين على رسول الله (ص) ، قد انتج لنا وحدة الحال هذه، فينبغي أن تتحقق وحدة حال أعمق بكثير بين النبي(ص) وبين جل ـ إن لم يكن كل ـ من التقى بهم في حياته.

٣ ـ الجعفريات: أخبرنا عبد الله، أخبرنا محمد، حدثني موسى، قال: حدثنا أبي، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه عليهما السلام:

ان فاطمة بنت رسول الله (ص) استأذن عليها أعمى فحجبته، فقال لها النبي (ص): لم حجبته وهو لا يراك؟!

فقالت: يا رسول الله إن لم يكن يراني فأنا أراه، وهو يشم الريح.

فقال النبي (ص): أشهد أنك بضعة مني.

وفي دعائم الاسلام عن أبي جعفر عليه السلام مثله. وفي نوادر الراوندي: عن موسى بن جعفر مثله [(١)].

٤ ـ وبالاسناد المتقدم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عليهما السلام: أن فاطمة بنت رسول الله (ص)، دخل عليها عليّ عليه السلام، وبه كآبة شديدة، فسألته عن ذلك فأخبرها: أن النبي (ص)

---

(١) مستدرك الوسائل: ج١٤، ص٢٨٩، وفي هامشه عن الجعفريات ص٩٥، وعن دعائم الاسلام: ج٢ ص٢١٤، وعوالم العلوم ج١١ ص١٢٣، وفي هامشه عن نوادر الراوندي: ص١٣، والبحار: ج٤٣ ص٩١، ورواه ابن المغازلي: ص٣٨٠ ـ ٣٨١.

سألهم عن المرأة: متى تكون أدنى من ربها؟ فلم ندر.

فقالت: ارجع إليه فأعلمه: أن أدنى ما تكون من ربها أن تلزم قعر بيتها.

فانطلق فأخبر النبي (ص).

فقال: ماذا؟ من تلقاء نفسك يا عليّ؟

فأخبره أن فاطمة عليها السلام أخبرته.

فقال: صدقت، إن فاطمة بضعة مني.

ورواهما السيد فضل الله الراوندي في نوادره بأسناده عنه(ص) مثله[1].

---

(١) مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٨٢، وفي هامشه عن: الجعفريات: ٩٥ وعن نوادر الراوندي: ص١٤، والبحار: ج٤٣ ص٩٢ وج١٠٠ ص٢٥٠، وعوالم العلوم: ج١١ ص١٢٣.

الفصل السابع:

لماذا تفتح الزهراء (ع) الباب



ماذا في هذا الفصل:

سنقرأ في هذا الفصل مناقشات ترتبط بالنقاط التالية:

١ ـ غيرة عليّ (ع) وحميته تأبى عليه أن يدع الزهراء تفتح الباب للمهاجمين.

٢ ـ شجاعة عليّ (ع) تأبى عليه أن يدع الزهراء تواجه الخطر، نتيجة لفتحها الباب أمام القوم.

٣ ـ الزهراء (ع) مخدرة، فكيف تواجه الرجال؟!.

٤ ـ لماذا لا يفتح الباب الحسنان، أو فضة، أو عليّ (ع)، أو الزبير أو واحد من بني هاشم الذين كانوا داخل البيت؟!

٥ ـ المتحصنون في البيت كانوا مسلحين، فكيف يخشون من المواجهة؟.

٦ ـ الزهراء (ع) وديعة الرسول(ص)، فكيف يعرّضها أمير المؤمنين(ع) للخطر؟.

٧ ـ ضرب الزهراء مسألة شخصية، لا ربط لها بالخلافة، ولم يوصِ النبي علياً بعدم الدفاع عن نفسه وعن عياله في المسائل

الشخصية، بل أوصاه أن لا يفتح معركة من أجل الخلافة التي هي قضية عامة تتعلق بالواقع الاسلامي كله.

٨ ـ كيف يسمع الحاضرون ما يجري على الزهراء (ع) ثم لا ينجدونها؟.

هذه هي النقاط التي سنتعرض لها في هذا الفصل، وعلى الله نتوكل، ومنه العون والسداد نطلب ونسأل.

أين هي غيرة عليّ (ع) وحميته؟

قد رأى البعض:

ان جلوس عليّ عليه السلام في داخل البيت، وتركه زوجته تبادر لفتح الباب، يتنافى مع الغيرة والحمّية، وهل يمكن ان يصدر مثل ذلك من عليّ عليه الصلاة والسلام! ؟

ونقول في الجواب:

أولاً: إنه لا شك في أن علياً عليه السلام هو إمام الغيارى، وهو صاحب النجدة والحمية، والحسين(ع) ايضاً إمام الغيارى كأبيه.. وقد حمل الحسين(ع) نساءه معه، ومنهم العقيلة زينب(ع) ليواجهوا المحن والبلايا، والمصائب والرزايا، لأن الله سبحانه شاء أن يراهن سبايا، فكنَّ ينقلن من بلد الى بلد، يتصفح وجوههن القريب والبعيد، في يد الاعداء الذين لا يتورعون عن إرتكاب ابشع الجرائم الموبقة، حتى مثل قتل اوصياء الانبياء، وذبح الاطفال، وسبي بنات الوحي.

واذا كانت الحوراء زينب(ع) قد قالت لابن زياد: رضا الله

رضانا أهل البيت، فإن علياً عليه السلام أولى من ابنته زينب بأن يرضيه ما يرضي الله سبحانه.

وبديهي ان الامام أمير المؤمنين علياً عليه السلام، يريد لهذا الدين أن يستمر قوياً راسخاً، حتى ولو كلفه ذلك روحه التي بين جنبيه، وهو على استعداد لتحمل أنواع الاذى في هذا السبيل.

وليس في إجابة الزهراء(ع) للمهاجمين ما يتنافى مع الغيرة والحمية، كما لم يكن حمل زينب والنساء الى كربلاء مع العلم بسبيهم يتنافى مع ذلك.

ثانياً: لقد كان النبي (ص) يأمر بعض زوجاته وأم أيمن بأن تجيب من كان يطرق عليه الباب [١] حين يقتضي الامر ذلك. وهل هناك أغير من رسول الله (ص)؟!

وثالثاً: المهاجمون هم الذين اعتدوا وفعلوا ما يخالف الدين والشرع والغيرة، والحمية، وحتى العرف الجاهلي، أما عليّ (ع) فلم يصدر منه شيء من ذلك، بل هو قد عمل بتكليفه، والزهراء(ع) عملت بتكليفها، والخلاف والتعدي قد جاء من قبل المهاجمين.

---

(١) راجع: الاحتجاج: ج١ ص٤٧٠/٤٧١، وكشف اليقين: ص٢٦٠/٣٠٥، والبحار: ج٣٢، ص٣٤٧، وج٣٩ ص٢٦٧ وج٩٠ من ٢٧٢ وج٣٧ ص٣١٣ وج٣٨ ص٣٤٩، ٣٥٠، ١٥٢، ١٢١، ١٢٢، ٣٠٥، ١٢٦، ٣٥٦، ٣٥٧، والطرائف: ص٧٢، ومناقب الامام علي لابن المغازلي والدعوات للراوندي: ص٤٧، ومشارق أنوار اليقين، وكشف الغمة: ج١ ص٩١، ومناقب الخوارزمي: ص٨٦ و٨٧، وترجمة الامام علي من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي): ج٣ ص١٦٤، وفرائد السمطين، ج١ ص٣٣١، وكفاية الطالب: ص٣١٢.

أين هي شجاعة عليّ (ع)؟!

قال ابن روزبهان عن حديث الاحراق: «لو صح هذا دل على عجزه، حاشاه عن ذلك؛ فإن غاية عجز الرجل ان يحرق هو وأهل بيته، وامرأته في داره، وهو لا يقدر على الدفع الخ..» [١].

وقد أخذ البعض هذا المعنى، فقال:

انه لا يستسيغ ان تفتح الزهراء (ع) الباب، أو تجيب القوم، مع كون عليّ (ع) موجوداً معها داخل البيت.

ثم ان هذا البعض يحاول ان يثير العواطف، ويحرك الاحاسيس حين يزيد على مامر ويقول: هل يقبل أحد منكم أن تهاجم زوجته، أو أمه، أو أخته، وهو قاعد في البيت يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله؟!.

ماذا يقول الناس عنه لو فعل ذلك؟ هل يقول الناس عنه بطل؟! أم هو جبان؟ فكيف تنسبون لعليّ عليه السلام مجندل الابطال ما لا ترضونه لأنفسكم؟!

ثم يؤكد قوله هذا فيقول: لقد عقد في (دبي) مجلس عزاء حول الزهراء، وذكر القارىء هذه القضية، وكان أحد أهل السنة حاضراً، فقال لرجل شيعي كان هناك: أنتم تقولون: إن علياً بطل شجاع وقد «دوّخ» الأبطال؛ فكيف لم يدافع عن زوجته، وهي وديعة رسول الله عنده؟!

ونقول:

---

(١) إبطال نهج الباطل (مطبوع مع دلائل الصدق) ج٣ قسم ١ ص٤٧.

أولاً: هذا الكلام ليس جديداً، وقد أجاب عنه العلماء، وكذلك علماء الزيدية، فقال ابن حمزة: «هو (ع) مع شجاعته لم يخل من النظر في امر الأمة، وطلب استقامة الدين وترك ما يخشى معه التفاقم»[1].

ثانياً: قال ابن حمزة الزيدي أيضاً وهو يرد على بعضهم: «انه لا عار عليه في ان يغلب، إذ ليست الغلبة دلالة على حق ، ولا باطل، ولا على جبن. وهو امام معصوم بالنص، لايفعل بالعصبية، وإنما يفعل بالأمر، وقد أمر بالصبر، فكان يصبر إمتثالاً لأمر الله سبحانه، وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لايقدم غضباً ولا يحجم جبناً»[2].

ثالثاً: إن ضرب الزهراء (ع) ليس هو الوحيد في تاريخ علي (ع) مع هؤلاء القوم، فقد ورد أنّ عليّاً نفسه قد تعرّض للضرب ايضاً. ،لكن لا من أبي بكر، ولا من عمر، بل ممن هو أقلّ منهما شأناً وأثراً، وهو عثمان. فقد روى الزبير بن بكار في كتابه:

عن علي بن أبي طالب عليه السلام، أرسل اليّ عثمان في الهاجرة، فتقنّعت بثوبي، وأتيته فدخلت عليه وهو على سريره، وفي يده قضيب، وبين يديه مال دثر: صبرتان من ورق وذهب، فقال: دونك خذ من هذا حتى تملأ بطنك فقد أحرقتني.

فقلت: وصلتك رحم! إن كان هذا مال ورثته، أو أعطاكه معطٍ، أو اكتسبته من تجارة؛ كنت أحد رجلين:إما آخذ، أو أشكر، أو اوفر فاجهد، وإن كان من مال اللّه وفيه حق المسلمين واليتيم وابن السبيل، فواللّه، ما لك أن تعطينه ولا لي أن آخذه.

---

(١) الشافي لابن حمزة: ج٤ ص١٨٨.

(٢) الشافي لابن حمزة: ج٤ ص٢٠٠، وراجع ص٢٠١.

فقال: أبيت واللّه الا ما أبيت. ثمّ قام إلي بالقضيب فضربني، واللّه ما أردّ يده، حتى قضى حاجته، فتقنّعت بثوبي، ورجعت إلى منزلي، وقلت: اللّه بيني وبينك إن كنتُ أَمرتك بمعروف أو نهيت عن منكر(١)!

بل هو قد تعرّض للقتل أيضاً. وقد تحدّثنا عن ذلك تحت عنوان«أخبار عن احترام الصحابة للزهراء(ع) »- وقد روي في الكافي بسند صحيح عن الامام الصادق عليه السلام: أنه لما خطب عمر أم كلثوم، وقال (ع): انها صبية، قال عمر للعباس: خطبت إلى ابن أخيك فردّني، أما واللّه، لأعوِّرنَّ زمزم، ولا أدع لكم مكرمة إلاّ هدمتها، ولأقيمنَّ عليه شاهدين بأنه سرق، ولأقطعنَّ يمينه.

فأتى العباس فأخبره، وسأله أن يجعل الأمر إليه فجعله إليه.(٢)

فهذه الرواية تدل على مدى جرأتهم عليه.صلوات اللّه وسلامه عليه.

رابعاً: انه لا شكّ في أن أحداً منا لا يقبل بأن تهاجم زوجته، أو أمه، أو أخته، وهو قاعد في البيت يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله..

ولو فعل ذلك لقال الناس عنه: إنه جبان قطعاً، ولقلنا نحن عنه ذلك ايضاً.

ولكن اذا كان المهاجمون يريدون استدراجنا لمعركة، أو إثارة أحاسيسنا، لكي نتشنج، ونتصرف بردّة الفعل، ومن دون وعي لنتائج

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي الشافعي: ج٩ ص١٠.
(٢) الكافي: ج٥ ص٣٤٦.

تصرفاتنا؛ فإن الكل سوف يلومنا اذا استجبنا لإستدراج هؤلاء المهاجمين، وحققنا لهم اهدافهم.

والمهاجمون كانوا يريدون ذلك من عليّ عليه السلام، ولو أن علياً استجاب لهم، لضاعت فرصة معرفة الحق، ولأمكنهم أن يمتلكوا كل الاسهم الرابحة وكل امكانات التشويه، والتزييف للحقيقة، كما سنوضحه انشاء الله تعالى.

فبطولة عليّ (ع) هنا هي بصبره على الأذى، وعدم استجابته للاستفزاز الذي مارسوه ضده، فعليّ(ع) هو الذي يضحي بكل شيء في سبيل حفظ هذا الدين، ويعتبر أن هذه هي مسؤوليته وواجبه الشرعي، ولم يكن ليفرط في دينه في سبيل أي شيء آخر.

خامساً: ولنفرض جدلاً صحة ما يقوله هذا البعض من أن القوم كانوا يحترمون الزهراء(ع) ويقدرونها، فلماذا لا يفترض ايضاً أن يكون الهدف من اجابة الزهراء(ع) لهم على الباب هو الاستفادة من مكانتها وموقعها لدفعهم بأسهل الطرق وأيسرها؟! وهل ترى أن مكانتها واحترامها دفع عنها هجوم القوم وأذاهم؟!

المخدّرة لا تفتح الباب:

ويقول البعض:

اذا كانت الزهراء(ع) مخدّرة، فكيف تبادر هي لفتح الباب؛ فإن التي لا ترى الرجال ولا تقابل أحداً، لا تفعل ذلك..

والجواب:

أولاً: هل المخدرة لا يحق لها أن تدافع عن نفسها، لو هوجمت، أو عن ولدها وزوجها، أو عن شرفها، أو دينها، ورسالتها؟!

ثانياً: ألم تكن زينب ايضاً مخدرة؟ فلماذا أخرجها الامام الحسين(ع) معه الى كربلاء لتواجه السبي، والمصائب، وتواجه الرجال، وتخطب في الكوفة، وفي الشام أمام طواغيت وجبابرة الارض في زمانها؟!

ثالثاً: هل خدرها يمنعها من الاجابة من خلف الباب، أم أن اجابتها هذه سوف تكشفها للناس، ليروا ما لا يجوز لهم رؤيته منها؟!

رابعاً: اذا كانت قد اجابتهم من خلف الباب، فلا يعني ذلك أنها قد قابلتهم وجهاً لوجه، فإذا كسروا الباب، ولاذت خلفه رعاية للستر والحجاب، وعصروها بين الباب والحائط، فهل تكون هي المسؤولة عن ذلك؟!..

ويؤيد ذلك أنه قد جاء في بعض النصوص: أنها عليها السلام قد مدت يديها من خلف الباب، فضربوا كفيها بالسوط [١].

خامساً: أليست هذه المخدرة نفسها قد خطبت الناس بالمسجد، باعتراف هذا السائل نفسه؟! وسمع صوتها القاصي والداني؟!

وهل الخدر للمرأة يمنعها من أن تدافع عن القضية العادلة، وعن الحق لو انحصر بها الدفاع عنه واستلزم ذلك الجهر بالمظلومية؟

ألم يستثن الفقهاء صورة الدفاع عن الحق، من ممنوعية سماع صوت المرأة، لو قيل بتحريمه؟!

---

(١) البحار: ج٣٠ ص٢٩٣ - ٢٩٥.

وكيف يجوز لها أن تخطب الناس في المسجد، ولا يجوز لها أن تجيب من خلف الباب؟!

وهل يمنعها خدرها من الدفاع عن الامامة وكشف الحقيقة للأجيال حين انحصر انجاز هذا الامر الخطير بها عليها السلام؟.

وهل خدرها يحجزها عن الوقوف في وجه الظالمين والغاصبين، لتكشف للناس حقيقتهم، وتظهر واقع نواياهم، وجرأتهم على الله ورسوله، وأنهم على استعداد للتعرض حتى للنساء، بل حتى لأقدس امرأة، وهي سيدة نساء العالمين، والبنت الوحيدة لأعظم رسول، حتى فور وفاته صلوات الله وسلامه عليه؟

هل هناك بيان افصح من هذا البيان؟ وهل يمكن لولا ذلك معرفة الظالم من المظلوم، والمهاجم من المدافع؟ ومن الذي يضمن لنا أن لا يبادر من يجترىء على إهانة الزهراء(ع)، والرسول(ص)، حتى قيل له: ان النبي ليهجر، من أن يُقدم على تحريف الحقائق وتزويرها؟!

سادساً: إن هذا المعترض نفسه ينكر صحة حديث: خير للمرأة أن لا يراها الرجال ولا ترى الرجال؛ ويستند في ذلك الى ما ذكرناه من خطبتها عليها السلام في المسجد، وبخروجها مع النساء في الحروب والغزوات، وبكلامها مع أبي بكر وعمر حينما دخلا عليها ليسترضياها. فما معنى أن يستدل بذلك هنا، وينكره هناك؟!

لماذا لا يفتح الباب الزبير، أو فضة؟

ومن الأمور المستغربة قول هذا البعض:

"**كل الروايات تقول**: لم يكن عليّ عليه السلام وحده في البيت

حينما هاجموه ليخرجوه ليبايع أبا بكر بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، بل كان معه «جميع بني هاشم»، وكانت معهم فضة، والزبير والعباس. فلماذا لم يفتح أحدهم الباب دونها(ع)؟.

والجواب:

إن دعوى:«وجود جميع بني هاشم في داخل البيت وقت الحادثة»، غير معلومة الصحة، وذلك لما يلي:

أولاً: إن النظّام ـ كما ينقل عنه ـ يُصَرِّح بأن عمر «كان يصيح: أحرقوا دارها بمن فيها»، وما كان في الدار غير عليّ، وفاطمة والحسن والحسين عليهم سلام الله [١].

وقوله: «ما كان في الدار الخ..» سواء أكان من كلام النظّام، أو من كلام المؤلف فإنه كافٍ في ما نريده هنا، وهو ينفي وجود فضة والزبير أيضاً.

وثانياً: لو سلمنا وجود أشخاص آخرين في بعض الأحيان، فإن الهجوم على بيت الزهراء (ع)، قد كان أكثر من مرة، وقد ظهر ذلك صراحة في سياق الحديث الذي ورد في الامامة والسياسة [٢]. وتدل عليه روايات عديدة أخرى خصوصاً مع الجمع والمقارنة بينها، وملاحظة خصوصيات الاحداث، فإذا كان ثمة اشخاص في بيت الزهراء(ع) في الهجوم الأول، فليس بالضرورة أن يكونوا موجودين في الهجوم الثاني، أو الذي بعده.. وما هو الدليل الذي دل على ذلك؟.

---

(١) الملل والنحل: ج١ ص٨٤، والبحار: ج٢٨ ص٢٧١، وراجع بهج الصباغة: ج٥ ص١٥. وبيت الاحزان: ص١٢٤.

(٢) الامامة والسياسة: ج١ ص١٢.

وثالثاً: لا توجد رواية تقول: إن جميع بني هاشم كانوا في البيت، نعم هم يقولون: ان بني هاشم قد قعدوا عن البيعة، ولعل القائل قد اشتبه عليه الامر؛ فتخيل أنهم قعدوا عن البيعة في بيت عليّ عليه السلام، ولم يلتفت الى أن معنى (قعدوا) أنهم امتنعوا عنها، لا جلسوا في بيت عليّ (ع)، أو غيره!!

ورابعاً: بعض الروايات صرحت بوجود الزبير فقط [1] بالاضافة الى عليّ وفاطمة والحسنين عليهم الصلاة والسلام، ولم تذكر سوى هؤلاء.

وبعض الروايات اشارت الى وجود عدد أو جمع من بني هاشم لا جميعهم[2].

وهذه الروايات وان لم تكن متعارضة لعدم التعارض بين المثبتات، ولكنها ـ خصوصاً الاخيرة ـ تنفي وجود جميع بني هاشم في بيت فاطمة (ع).

وخامساً: البيت صغير، لا يتسع لجميع بني هاشم، ولا حتى لنصفهم، خصوصاً مع دفن النبي (ص) في ذلك البيت، حيث لا بد من مراعاة حرمته ايضاً.

وسادساً: إن الذي منع علياً عليه السلام، وفضة، والحسنين عليهما السلام من فتح الباب، هو نفسه الذي منع الزبير، وسائر بني هاشم من ذلك، كما سيتضح في الاجابة على السؤال التالي ان شاء الله تعالى.

---

(١) الامالي للمفيد: ص٤٩/٥٠.

(٢) راجع: المفيد في الجمل، (ط جديد) ص١١٧/١١٨.

لو أجابهم عليّ(ع):

يزعم البعض: أنه قد كان على عليّ (عليه السلام) أن يفتح الباب، أو تفتحه فضة أو غيرها. أما الزهراء (عليها السلام)، فلا مبرر لمبادرتها هي لفتح الباب دونهم.

والجواب:

هناك أمران، لا بد من الحديث عنهما:

أحدهما: هل يمكن لعليّ (عليه السلام) أو غيره أن يفتح الباب؟!

الثاني: لماذا لابد للزهراء (عليها السلام) دون سواها أن تتولى هذا الأمر؟

والإجابة على هذين السؤالين متداخلة، ولأجل ذلك حررناها على النحو التالي:

أولاً: لقد كان النبي (صلى الله عليه وآله) يأمر بعض زوجاته بفتح الباب للطارق، كما تقدم، فلا حرج مبدئياً من قيام الزهراء بمهمة اجابة الطارقين.

ثانياً: ان من الواضح: أن فتح عليّ عليه السلام للباب، أو على الأقل إجابته للمهاجمين ولو من خلف الباب لا يخلو من أحد أمرين:

إمّا أن يفعل ما يأمرونه به من المبادرة الى بيعة صاحبهم ـ أعني أبا بكر ـ، ويكون في هذه الحالة قد قدم ما يشبه الإعتراف بشرعية ما قاموا به، بل هو يلغي كل دلالة على أن له حقاً في هذا الأمر من

الأساس.

وإمّا أن يقتصر على إجابة المهاجمين، ثم الإمتناع عن تلبية طلبهم، وهذا سوف يدفع بالمهاجمين الى مجادلته، ومحاولة التأثير عليه بالكلمة القوية، أو اللّينة، أو حتى محاولة إخراجه للبيعة بالقوة.

وذلك منه عليه السلام سوف يعطيهم الفرصة لتشويه الأمور، واظهارها على غير حقيقتها، وادعاء ما يحلو لهم عليه، بحيث يكسرونه ويشوهون الحقيقة للناس، وهم المهيمنون والحاكمون، واليهم تتلعُ الأعناق الطامعة، ويتزلف المتزلفون.

انهم سوف يقولون للناس: لقد جئنا للتعزية والسؤال عن الحال، ولكن علياً (عليه السلام) هو الذي واجهنا بالكلمة اللاذعة، أو بالعنف، حسداً منه لنا، واعتداداً بنفسه، وإدلالاً بمواقفه، وبقوته، وبقرابته من رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، ثم بفروسيته، وبكونه زوج بنت الرسول، وأبا السبطين، فهو المعتدي ونحن الضحية، وهو الحاسد والحاقد، والمهاجم والمغرور، وهو الطامع في أمر كان هو بنفسه قد أعلن انصرافه عنه، حيث إنهم كانوا قد أشاعوا عنه بين الناس، وهو منشغل بتجهيز رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنه لا يريد هذا الأمر، كما يدل عليه قول المنذر بن أرقم في السقيفة، حينما رجحت كفة أبي بكر على سعد، واختلف الأنصار فيما بينهم، وتنازعوا:

«إن فيهم لرجلاً، لو طلب هذا الأمر، لم ينازعه فيه أحد. يعني علي ابن أبي طالب (عليه السلام)» [1].

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ج٢ ص١٢٣.

وفي رسالة ذُكِرَ أن عمر بن الخطاب كتبها الى معاوية، يقول فيها عن أبي بكر: «وقدمت الناس الى بيعته وصحبته، لأرهبه وكل من ينكر بيعته، ويقول: ما فعل علي بنٍ أبي طالب؟ فأقول: خلعها من عنقه، وجعلها طاعة للمسلمين، قلّة خلاف عليهم؛ فصار جليس بيته»(١).

نعم إنهم سيقولون للناس:

اذا كان عليّ عليه السلام قد انصرف عن هذا الأمر، واذا كان لا بد من ضبط الأمور، خوفاً من الفتنة، فقد بادرنا الى ذلك حفاظاً على الإسلام، ولكي نحفظ للأمة وحدتها، وللناس كراماتهم، وانتظام أمور حياتهم، لأننا نريد الخير للناس، والزلفى والقرب من الله، ولا شيء سوى ذلك، وحين واجهنا بالعنف، لم يكن أمامنا خيار، إلا أن اعتقلناه درءاً للفتنة، وحفاظاً على الدين والأمة.

ومن الذي يستطيع ان ينكر عليهم ما يدّعون، ويرى الناس أنهم حكام متسلطون، ولدى الحكام عادة السياط والسيوف الى جانبها الأموال، والمناصب، وبإمكانهم تلبية المطامح والمآرب، ويبقى إعلامهم هو الأعلى صوتاً، لأنه يضرب بسيوف المال والجاه، والجبروت، والأطماع، والهوى، وهناك الحقد الظالم من الكثيرين على عليّ (عليه السلام) وعلى كل من يلوذ به، أو ينسب اليه. وعليهم أن يستفيدوا من هذه الأحقاد أيضاً لتثبيت أمرهم، وتقوية سلطانهم.

وحين أجابتهم فاطمة عليها السلام، كان جوابها المفاجأة التي ضيعت عليهم الفرصة التي رأوها سانحة؛ فواجهوها بالعنف والقوة،

---

(١) البحار: ج٣٠، ص٢٩٢ - ٢٩٤.

وبانفعال ورعونة، حيث بادروها بالهجوم الشرس، الذي ينمّ عن حَنَق لا مبرّر له الاّ الإصرار على انتزاع هذا الأمر بالقوة، حتى ولو كان بقيمة قتل «المحسّن»، وهتك حرمة بيتها (عليها السلام) والإعتداء عليها بالضرب المبرح، وهي امرأة ليست هي بالطامعة، ولا الحاسدة، ولا المغرورة بنفسها، ولا الحاقدة، ولا المشاغبة، انها امرأة جاءت لترى من الطارق؟ ولم تكن بصدد اطلاق الكلمات الرعناء بلا حساب، بل لا مبرر لأن تفعل ذلك ابتداءً، وهي المرأة المثكولة بأبيها أعظم نبي وجد في هذا العالم، وقد أخرجهم من الظلمات الى النور، وهي ابنته الوحيدة، والإنسانة المميزة التي هي أفضل نساء العالمين من الأولين والآخرين، وهي التي يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها.

فلو أنهم حين جاؤا قد تكلموا بالكلام اللّين والمهذّب، وقالوا لها: كيف اصبحت يا بنت رسول الله؟ لقد جئنا للاطمئنان على حالكم، وللسؤال عن صحتكم، ولنعزيكم برسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، فهل تأذنين لنا بزيارتكم لمباسطة عليّ ومؤانسته، والإطلاع على أحواله، فهل كانت الزهراء ستواجههم بغير الخلق الرضي، والكلمة الطيبة، وبغير التأهيل والترحيب؟!

ثم تطالبهم وتحتج عليهم في ما يحاولونه من اغتصاب أمر الخلافة، او يطالبهم علي (عليه السلام) بذلك بحكمة وأناة بعيداً عن أجواء العنف والقهر، واستعمال السيوف والسياط.

ولكن الحقيقة هي: أن هؤلاء كانوا يريدون الإستعجال بأخذ البيعة من عليّ (عليه السلام)، اذ أنهم سرعان ما سيظهر عدم صحة ما قالوه للناس، وأن علياً (عليه السلام) لم ينصرف عن هذا الأمر، فبماذا يجيبون الناس على سؤال: لقد بايعتم أمس علياً (عليه السلام) في يوم

الغدير، ثم قلتم لنا: انه قد استقال من هذا الأمر، وها قد ظهر خلاف ما ادعيتم، فكان أن أسرعوا الىٰ عليّ (عليه السلام) ليأخذوا البيعة منه بالقوة وبطريقة إرهابية، ليتلافوا أي حجاج أو احتجاج يحرجهم، ويفضح ما لا يحبون فضحه، كما أنهم بهذا الجو الإرهابي يظهرون علياً (عليه السلام) على انه متمرد على الشرعية، وخارج على القانون.

فكان موقف الزهراء (ع) مفاجئاً لهم فقد أفقدهم القدرة على التصرف المناسب وضيَّع عليهم ما جاؤا لأجله، فتصرفوا معها برعونة وبانفعالٍ وحقدٍ، وتسببت في فضح أمرهم، وهتك المستور من نواياهم وخباياهم؛ فأين هي التقوى التي يدعونها، وحب الخير الذي يزعمونه؟! وعرف الناس حقيقة ما أرادوه من وأد الفتنة، وإقامة شرع الله وأحكام الدين الذي يتذرعون به.

ان ما فعلوه مع الزهراء (عليها السلام)، قد أفقدهم القدرة على تلميع الصورة، وكان فتح الزهراء للباب ضربة موفقة محقت كل كيد وزيف، وأبطلت كل تزوير أو تحوير للوقائع والحقائق.

وكيف يمكن تحصين الأجيال من التزوير الإعلامي، الذي قد يمارسه الحكام بكل ما يملكون من طاقات وإمكانات سلطوية ومادية؟!.

لقد قتل المأمون أخاه الأمين، ثم صوّره إعلامه أنه انسان تافه، جاهل وأحمق، بل ومتخلف عقلياً، ولم يزل الباحثون يعتقدون فيه نفس هذا الإعتقاد الذي أوحى به المأمون للناس، مع أن الحقيقة هي أنه كان على عكس ذلك تماماً، لكن ذنبه: أنه هزم وقتل.

واذا كنا نحن نملك معايير تمكننا من اكتشاف كثير من الحقائق

فيما يرتبط بما ينسبونه الى النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة(عليه السلام) وغيرهم، لتصديقنا بالقرآن الذي هو ميزان ومعيار، وكذلك الحال بالنسبة للرسول (صلى الله عليه وآله) ولأمور أخرى، فإن غيرنا ممن لا يدين بالإسلام، اذا أراد ان يكتشف الحقيقة من خلال دراسة الشواهد التاريخية المتوفرة لديه، فسيصعب عليه ذلك جداً.

لأنه إذا قرأ: أن هناك انساناً يهتف النبي (صلى الله عليه وآله) بإسمه، ويقول: هو وليكم بعدي، ويهتف الخلق ولا سيماالانصار باسمه[1]، ويقولون في السقيفة، لا نبايع إلا عليّاً [2]، وهو العالم الشجاع، القوي المجاهد، صاحب المواقف الكبرى، والتضحيات الجسام، وهو صهر النبي وربيبه، وابن عمه وحبيبه الخ...

وقرأ في المقابل: ان مناوئيه(عليه السلام) قد اغتنموا فرصة غيابه عن الساحة، واختصوا بالأمر لأنفسهم ثم جاؤا الى بيته وطالبوه بأن يقرّ لهم بما اغتصبوه، ويسلّم ويعترف لهم، ويخضع لما أرادوه..

ثم قرأ ثالثة: ما يدل على وجود شائعات راجت بين الناس تقول: ان صاحب هذا الأمر قد انصرف عنه، ولم يعد يطلبه لأسباب خاصة أو عامة.

قال المحقق القاضي نور الله التستري: «أوقع بعض المنحرفين عن علي في قلوب الناس أنه(ع) قد تقاعد عن تصدي الخلافة لشدة ما أصابه من مصيبة النبي (ص)، وسكن قعر بيته مشتغلاً بالحزن والتعزية، فجاء خزيمة بن ثابت الأنصاري، وقال لقومه من الأنصار ما سمعه من

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي الشافعي: ج١٦ ص٢١٥، واحقاق الحق: ج٢ ص٣٥٤ و٣٥٥ عن تحفة الاحباب للدشتكي.

(٢) تاريخ الامم والملوك: (ط دار المعارف) ج٣ ص٢٠٢.

حال علي(ع)، وذكر أنه لا بد ممن يلي هذا الأمر وليس سواه قرشي يليق بذلك.

فخاف الأنْصار أن تشتد عليهم البلية، ويلي هذا الأمر قرشي فظ ينتقم منهم للثارات الجاهلية والأضغان البدرية، فتوجهوا الى سعد بن عبادة سيد الأنصار وحضروا السقيفة ملتمسين منه قبول الخلافة، فأبى سعد ذلك لمكان علي (ع)، وأنه المنصوص بالخلافة عن الله تعالى ورسوله فلما سمع قريش بذلك ـ وكانوا منتهزين للفرصة ـ دلسوا في الأمر. وعجلو في البيعة لأبي بكر إلخ...[1]».

ثم قرأ رابعة: ان هذا الشخص قد ندم على إعراضه، واستيقظ فيه هاجس الطمع من جديد، فواجههم حين أتوه برفض طلبهم، وبالإعلان بالنكير عليهم، بل واجههم بالشتائم وبقواذع القول، وقوارص الكلام، بل أنَّبهم على هذه الخيانة العظيمة، وعلى هذه الجريمة الجسيمة.

ثم قرأ أيضاً: انهم قد قابلوا الشتيمة بمثلها، والشدة والعنف بمثله أيضاً، حتى تفاقمت الأمور الى درجة الصدام، والإفتراق والإلتحام، بفعل حدة الغضب.

فإنه أيضاً سوف يقبل ويصدق ذلك، ويرى أمامه صورة مكتملة ومنسجمة، وسيقول في نفسه: إنّ الملك عقيم لما فيه من الجاه والمال والمناصب والمكاسب، ولما فيه الكرامة والقداسة. والكل يحب أن يحصل على حكم فيه كل هذا، وسيتذرع لذلك بالحجج والبراهين، ويحشد له الشواهد والدلائل، وقد يظلم ويعتدي ويزوِّر

---

(١) احقاق الحق: ج٢ ص٣٤٧/٣٤٨.

الحقائق في سبيل ذلك.

اذن، فلن يستطيع هذا الشخص أن يكتشف الحقيقة، إذا عُرِضَ عليه مُلْك أو سلطان يتنازعه فريقان كل منهما يقول في ظروف كهذه: أنا المظلوم والمعتدى عليه، والآخر هو الظالم وهو المهاجم؛ لأن هذا الشخص ـ كما قلنا ـ لا يملك المعايير الكافية التي تمكنه من حصحصة الحق، وتمييزه عن الباطل.

وقد عبّر بعض المستشرقين عن هذه الحقيقة المهمة، حينما قال: انه لم يدرك مظلومية الإمام الحسين عليه السلام إلاّ من قتل طفله الرضيع، وهو كلام صحيح؛ لأنه لا يملك مفتاحاً يستطيع بواسطته أن يدخل الى شخصية الإمام الحسين (عليه السلام)، ولا معياراً يعرّفه الحق من الباطل في قضية الحسين (عليه السلام) إلا المعيار العاطفي والإنساني، أما نحن فلدينا القرآن، وكلام الرسول (صلى الله عليه وآله) ولدينا مثل وقيم، وحقائق، نقيس بها الأمور، ونعرف الحق من خلالها.

وهكذا يتضح: أنه لو كان عليّ عليه السلام هو الذي اجاب المهاجمين لضاع الحق لدى الكثيرين من الناس، وهو ما لم يكن عليّ (عليه السلام) ليقدم على التفريط به في أي ظرف، ولكانوا فعلوا ما أرادوه من اقتحام البيت، وغيره من أمور، وكانوا أعظم شراسة وأشد ضراوة، وأكثر عنفاً وفتكاً بأهله، ولوقع الناس في أعظم البلاء، حيث تسد عليهم النافذة الوحيدة لمعرفة الحق خصوصاً من كان منهم بعيداً عن أجواء المدينة، فضلاً عن الأجيال اللاحقة، والى يومنا هذا، وهل كان يمكن اكتشاف المحق من المبطل، والطامع، المتغلب، المغتصب، المهاجم من المظلوم، والمضطهد، والمقهور، والمسلوب حقه، والمكذوب

عليه بما راج آنئذٍ من شائعات وأباطيل؟

نعم، لو كان عليّ (عليه السلام) هو الذي أجاب المهاجمين لضاع الحق، ولطمست الحقيقة.

ولعل أحداً منا، أو فقل: لعل الكثيرين منّا لم يكونوا يتشيعون له، ولا عرفوا حقه وصدقه، ولكان لنا حديث آخر مع هذا الإسلام العزيز.

وقد كان عليٌّ عليه السلام إماماً للأولين وللآخرين وهو مسؤول عن تحصين الأجيال الى يوم القيامة في وجه التضليل والتزوير، ولا سيما فيما يمس عقائدهم، وعليه أن يمنحهم الفرصة الحقيقية لاكتشاف هذا التزوير في أي موقع كان، ومن أي كان.

لو أجابتهم فضة؟

وحتى لو أن فضة هي التي أجابتهم على الباب؛ فإن الأمر لا يختلف عما ذكرناه، لأن اجابتها لن تعرّف الناس على حقيقة ما يكنّ اولئك القوم من حرصٍ على هذا الأمر، وإصرار أكيد على ابتزاز وانتزاع الحق من صاحبه الشرعي، وقد كان بإمكانهم إزاحتها عن طريقهم باسلوب لن يكون له دور في جلاء الصورة، ولا في معرفة الحقيقة، اذ يمكن ان يتهموها هي بأنها قد واجهتهم بطريقة غير مؤدبة ولاأخلاقية.

ولم يكن لفضة ذلك المقام الرفيع الذي كان للزهراء عليها السلام، ولم يقل النبي (صلى اللّه عليه وآله) في حقها: إن الله يغضب لغضبها. أما الزهراء عليها السلام، فهي المرأة المعصومة والمطهرة بنص

القرآن، وهي التي يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها.

فلولا الزهراء إذن، لطمست معالم الدين، ولحقق الحاقدون والمنافقون المتربصون بهذا الإسلام العزيز أغلى وأحلى أمنياتهم. فالزهراء عليها السلام بخطواتها المعدودة تلك نحو الباب قد حصنت حق عليّ عليه السلام، وحفظت الإمامة ـ لا الخلافة فقط ـ من التجني والتزوير. ثم هي قد مكّنت الناس حتى غير المسلمين من اكتشاف الحقيقة، سواء من عاش منهم في ذلك العصر، أو الذين جاؤا ويجيئون بعد ذلك.

والتأمل في التاريخ يعطينا: ان كل امام له دور رئيس في حفظ اساس الإسلام الى درجة أنه لولاه لضاع الدين ضياعاً حقيقياً، فلولا تبليغ الإمامة يوم الغدير، ولولا صلح الإمام الحسن، ولولا استشهاد الإمام الحسين عليهما السلام. ولا غرو إذا قلنا ايضاً: لولا موقف الزهراء هذا، الذي تعرضت فيه للأذى، وللضرب وإسقاط الجنين، لم يكن من هذا الإسلام إلا المظاهر والأسماء وإلا الأشكال والطقوس الجوفاء.

إستطراد، أو مثال وشاهد:

ونذكر هنا شاهدين اثنين، يدخلان في نطاق ما ذكرناه من مسؤولية النبي والإمام عن تحصين الأمة عن أن تقع فريسة التزوير الإعلامي هما:

الأول: ان النبي (صلى الله عليه وآله) قد طلب في مرض موته أن يأتوه بكتف ودواة، ليكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده، رغم أنه كان

قد نص على امامة عليّ عليه السلام في كثير من المناسبات والمواقف قبل ذلك، ولا سيما في يوم الغدير، حيث أخذ له البيعة من الناس ايضاً.

ولكنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد ان يحصن الأمة عن أن تقع فريسة التزوير، حتى لا يقال لها: إن النبي (صلى الله عليه وآله) قد عدل عن رأيه، وقد استجدت امور، ونشأت ظروف اقتضت استبعاده عليه السلام عن هذا الأمر.

وقد اظهرت مبادرة النبي هذه حقيقة ما كان يكنّه البعض في نفسه، وما كانوا يبيّتونه تجاه هذه القضية بالذات، حين قيل ورسول الله (صلى الله عليه وآله) يسمع: إن النبي ليهجر، أو نحو ذلك. ولم يعد مجال للتعلل بأن صحابته صلى الله عليه وآله وسلم اتقياء مخلصون، يحترمون رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ويحرصون على تنفيذ أوامره، وكسب رضاه. فإن قولهم: إن النبي ليهجر، قد أظهر مدى جرأتهم على الرسول الكريم؛ فإذا كانت مطامعهم ومصالحهم تدعوهم الى هذه الجرأة، واذا كانوا يواجهون أعظم نبي بهذا الأسلوب الجاف، فهل يتورعون عن ضرب النساء، وعن طمس الحقيقة في سبيل تحقيق أهدافهم؟!

الثاني: حمل الحسين عليه السلام معه النساء والأطفال الى كربلاء حتى لا يدّعي الحكام المجرمون أن اللصوص قتلوا الحسين، أو أنه تاه في الصحراء، فمات عطشاً، كما جرى لِدليلي مسلم بن عقيل، أو أن السباع قد افترسته أوما إلى ذلك.

ثم يأتي هؤلاء المزورون، ويشيعون جنازته بالإحترام والتبجيل، مع إظهار مزيد من الحزن والأسى على فقده، ويخدعون الناس بذلك،

ويؤكدون نهجهم الإنحرافي والإجرامي.

ولأجل ذلك أيضاً، خرج عليه السلام من مكة في يوم التروية، مع أن المفروض هو أن يتوجه في هذا اليوم الى عرفات، مع العلم أن الحسين عليه السلام هو الوحيد الباقي من ذرية النبي (صلى اللّه عليه وآله)، وهو الرمز، وهو الذي يراه الناس مسؤولاً عن حفظ هذا الدين ورعايته، وتعليمهم أحكامه، فكيف يخرج ويتركهم، في يوم تبدأ فيه مراسم، شعيرة هي من أعظم شعائر الإسلام؟! فبدل أن يتوجه الى عرفات يتوجه الى جهة أخرى!!. إن ذلك سوف يصرف الإنتباه، ويطرح الكثير من التساؤلات.

إنه يخرج من مكة الى غير مكة، ومن قلب العالم الإسلامي النابض، الذي يحتضن أعظم المقدسات الإسلامية الى بلد آخر لا مقدسات فيه، وهو يتركها في ايام الحج، لا في الأيام العادية؛ وبالذات، في أول يوم من أيامه، والمفروض أن يكون هو أمير الناس، وقائدهم، ومرجعهم الذي يرجعون اليه، ليعلمهم مناسك حجهم، وأحكامه.

والحسين عليه السلام نفسه هو ذلك الشخص الذي تتمنى القلوب والعيون ان تراه، ولو مرة في العمر، فضلاً عن السعادة الغامرة لكل مسلم بالتحدث إليه، والجلوس بقربه.

ثم انه عليه السلام يعلن للناس جميعاً: أن الله شاء أن يراه قتيلاً، وعن النساء: إن الله شاء أن يراهن سبايا.

فهناك إذن جريمة، وهي غير عادية، انها جريمة قتل لانسان عظيم، وفي ظروف غير عادية. إنها جريمة تستهدف أعظم انسان على

وجه الأرض، وقتله في حرب مدمرة، تقتل فيها الرجال كل الرجال من ذرية الرسول، وكل من معهم، وتسبى بنات الوحي وأهل بيت النبوة.

اذن، فلا بد أن يتساءل الناس عن هذا المجرم من هو، وعن موقفهم ومسؤولياتهم تجاه هذا الواقع الخطير والمرير.. ولسوف ينتظرون نبأ الجريمة بفارغ الصبر.

فخروج الحسين(ع) لم يكن لأجل دنيا وسلطان، ولا فراراً من خطر، ولا للإستجمام والنزهة، بل كان لمواجهة الخطر بأعظم مراتبه، ومواجهة التحدي.

والذين سمعوا من الحسين (عليه السلام) هذا القول، وواجهوا هذا الحدث، قد جاؤا من كل بقاع الإسلام، و ربما من كل مدينة وقرية، ومن كل حي وشارع، سيرجعون بذكريات تلامس مشاعرهم وعواطفهم، وعقيدتهم، وتهز ضمائرهم، وتوقظ وجدانهم، وسيتحدثون لزوارهم عن هذه الذكريات التي لا تزال نابضة بالحياة، لأنها منذ بدايتها جعلتهم يعيشون حالة الترقب والإنتظار.

وهذا ما سيضعف قدرة سلطات القهر والظلم على تزوير الحقيقة مهما حاولت ذلك، وستبقى الشكوك وعلامات الإستفهام الكبيرة تواجه ذلك التزوير بقوة، مهما كان خفياً وذكياً. فصلوات الله على الحسين وعلى أولاد الحسين وعلى أصحاب الحسين.

أيخافون من فتح الباب وهم مسلّحون؟!

وثمة محاولة أخرى، يبذلها البعض لترجيح مقولة: انه لا مبرر

لأن تفتح الزهراء(ع) الباب دون غيرها ممن كانوا في داخل البيت، فهو يقول: «اذا جاؤا ليعتقلوك، فهل تقول لزوجتك: افتحي الباب، أم تبادر أنت الى فتحه؟!».

والجماعة قد جاؤا ليعتقلوا علياً، فلماذا تفتح الزهراء(ع) الباب؟ خصوصاً وأن الذين في داخل البيت كانوا مسلحين، فهم لا يخافون من المواجهة مع المهاجمين، وقد خرج الزبير مصلتاً سيفه، فكسروا سيفه.

ويظهر ان هذا الإشكال مأخوذ من الفضل بن روزبهان، الذي قال:

«ان عيون بني هاشم، وأشراف بني عبد مناف، وصناديد قريش، كانوا مع عليّ. وهم كانوا في البيت، وعندهم السيوف اليمانية، وإذا بلغ أمرهم الى ان يحرقوا من في البيت، أتراهم طرحوا الغيرة وتركوا الحمية رأساً، ولم يخرجوا بالسيوف المسلة فيقتلوا من قصد احراقهم بالنار»؟[١].

والجواب:

أولاً: إنني أعتقد أن ما ذكرناه في الإجابة على السؤال السابق يكفي لبيان ضرورة أن تجيب الزهراء على الباب.

فإن القضية ليست هي مجرد منع المهاجمين من اعتقال عليّ (عليه السلام)، بل القضية هي ان مواجهة عليّ عليه السلام لهم سوف تتسبب بتضييع الحق، وإعطائهم الفرصة لتحقيق مآربهم في

---

(١) ابطال نهج الباطل(مطبوع مع دلائل الصدق):ج٣ ص٤٦.

تزوير الحقيقة والتاريخ..

وقد كان إظهار هؤلاء القوم على حقيقتهم، وتعريف الناس بأنهم هم المعتدون والظالمون، منحصراً في أن تجيبهم الزهراء عليها السلام، دون سواها حتى ولا فضة، أو غيرها من بني هاشم.

وليلاحظ: أنه رغم وضوح هذا الأمر، فإن البعض يعبّر بكلمات لا تتناسب مع هذه الحقيقة، مثل قوله «إعتقال علي». وستأتي عبارات أخرى له من قبيل: «إخضاع المعارضة» و «مواجهة التمرد»، وما الى ذلك.

وكأنهم يرون أن قعود عليّ(ع) في بيته، وإجابة الزهراء لهم إنما كان خوفاً من الإعتقال، لا أنه خطّة تهدف الى إفساد ما كان المهاجمون يريدون تحقيقه في محاولتهم تلك، وقد نجحا عليهما السلام في ذلك أيما نجاح رغم كل ما تعرضا له.

وثانياً: لقد كان من الواضح: أن مواجهة المهاجمين بالسيف وبالعنف كان هو مطلوب المهاجمين، وهو يخدم مصالحهم بدرجة كبيرة، وهو ما كان يتحاشاه عليّ صلوات الله وسلامه عليه، وقد نهاه عنه رسول الله (صلى الله عليه وآله) ايضاً.

وقد اعترف المستدل بأنه: «قيدته وصيته من أخيه» بعدم استعمال السيف والعنف في أمر الخلافة..

فما معنى توقعه ذلك منه عليه السلام؟ فهل يريد منه مخالفة امر النبي (صلى الله عليه وآله)، والإستسلام للفخ المنصوب له، ليضيّع على الأمة فرصة معرفة الحق؟!

وثالثاً: إن عدم الإستجابة الى دعوة العنف لا يعني أن لا يتخذ

أولئك المعتدى عليهم الإحتياطات اللازمة للدفاع عن أنفسهم، لو أريد بهم شر وأذى؛ فإن عدم طلب الخلافة بالسيف شيء، والذَبّ عن النفس حينما يراد سفك دمائهم شيء آخر..

وأما ما فعله الزبير، فإنما صدر منه حين أخذوا علياً عليه السلام، فلم يحتمل الزبير ذلك، فحاول ان يهاجمهم لتخليص عليّ (عليه السلام)، فرماه خالد بصخرة، فأصابت قفاه، وسقط السيف من يده؛ فأخذه عمر، وضربه على صخرة فانكسر[1].

وذكر في نص آخر: مجيء عمر في جماعة، ثم قال: فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف، فعثر، فسقط السيف من يده؛ فوثبوا عليه فأخذوه [2].

ألا يدافع عليّ(ع) عن وديعة الرسول(ص) ؟:

قد يتساءل البعض فيقول:

اذا كانت الزهراء (ع) وديعة رسول الله (ص) عند عليّ (ع) فكيف لم يدافع عنها؟! ألا يجب حفظ الوديعة؟!

والجواب:

أولاً: إن الجواب السابق يكفي هنا، فإن دين الله كان أعظم وديعة من قبل الله ورسوله عند عليّ عليه الصلاة والسلام. ولابد من حفظ هذه الوديعة، على ان هذه الوديعة نفسها ـ أعني الزهراء ـ لم

---

(١) الاختصاص: ص١٨٦/١٨٧، والبحار ج٢٨، ص٢٢٩ ح١٥.
(٢) تاريخ الامم والملوك: ج٣ ص٢٠٢.

تتوان لحظة في الدفاع بنفسها، وبكل ما تملك وتستطيع عن الوديعة الأخرى، اعني دين الله سبحانه وتعالى.

ثانياً: إن علياً (ع) لم يفعل ما يتنافى مع حفظ الوديعة، والزهراء(ع) قد قامت بواجبها، وعملت بتكليفها، والمهاجمون هم الذين خالفوا حكم الله، واعتدوا على وديعة رسول الله(ص)، فالخطاب بحفظ الوديعة موجّه إليهم بالدرجة الاولى.

أما القول بأن ترك عليّ (ع) لها لتواجه هي التحدي وحدها، يعتبر تفريطاً منه عليه السلام بها...

فليس صحيحاً بل هو من سخف القول، لأن تكليفها هي أن تواجه وتدافع عن الامامة، وقد قامت بذلك.

وتكليفه هو أن لا يعطيهم شرعية، ولا مبرراً لتمرير مخططهم، وأن يحفظ للناس فرصة تمييز الحقِ من الباطل، ثم أن لا يعطيهم فرصة الاعتداء على الزهراء (ع) ولا يمكّنهم من تلميع صورتهم، وتخفيف بشاعة ما ارتكبوه واقترفوه ثم تمريرهم ذلك على الناس بدهاء.

وتكليف المهاجمين هو ارجاع الحق الى نصابه، وأن لا يعرّضوا أنفسهم لغضب الزهراء(ع)، ومن ثم لغضب الله ورسوله.

وقد قام عليّ والزهراء عليهما سلام الله بما يجب عليهما خير قيام، ولم يكن بالإمكان فعل ما هو أفضل من ذلك.

ومن يعمل بواجبه الشرعي لا يمكن أن يعتبر مفرّطاً بالوديعة، ومخالفاً للحكم الشرعي، بل التفريط إنما جاء من قبل الآخرين.

هل ضرب الزهراء(ع) مسألة شخصية؟!

ويتابع البعض إعتراضاته، فيقول:

إن كنتم تقولون: إن علياً لم يدافع عن الزهراء، بسبب وصية النبي (ص) له حيث «قيدته وصية من أخيه».

فإننا نقول لكم: إنما أوصاه النبي (ص) أن لا يفتح معركة من أجل الخلافة، ولم يقل له: لا تدافع عن زوجتك. وضرب الزهراء لا علاقة له بالخلافة، لأنها مسألة شخصية، كما ان الزهراء نفسها لا علاقة لها بالخلافة، أما مسألة الخلافة فهي تتعلق بالواقع الاسلامي كله.

والجواب:

إننا قبل الاجابة على ما تقدم نسجل ملاحظة هنا مفادها:

أن مسألة الزهراء مع القوم هي مسألة الإمامة، ثم الخلافة؛ لأن هؤلاء انما ينصّبون أنفسهم أئمة للناس، والإمامة مقام الهي جعله الله لغيرهم، والخلافة هي أحد شؤون الامامة. والدليل على ما نقول: هو محاولتهم تخصيص أنفسهم بحق التشريع، بل يقول أحدهما حينما عوتب على بعض تشريعاته: أنا زميل محمد [1]. وقد ذكرنا بعض ما يتعلق بهذا الأمر في كتابنا الحياة السياسية للامام الحسن عليه السلام، فراجع.

---

(١) تاريخ الامم والملوك: ج٣ ص٢٩١ (ط الاستقامة) والفائق: ج٢ ص١١.

وبعد هذا الذي أشرنا اليه نقول:

أولاً: إن القوم إنما جاؤا الى بيت الزهراء(ع) من أجل إجبار امير المؤمنين عليه السلام على البيعة لهم، لكي تثبت خلافتهم، ويتأكد استئثارهم بها دونه عليه السلام، والزهراء تريد منعهم من تحقيق هذا الامر بالذات، وكذلك عليّ عليه السلام؛ فكان القوم يريدون ازاحة الزهراء(ع) من طريقهم ليمكنهم اجبار عليّ (ع) على البيعة.

إذن فهذه معركة يخوضها أعداء عليّ(ع) ضده من أجل الخلافة، وقد أوصاه الرسول(ص) أن لا يخوض معركة من أجل الخلافة [1] باعتراف نفس المعترض، فما معنى قوله: ان الزهراء وضربها لا علاقة له بالخلافة؟ بل الحقيقة هي: أن قضية الزهراء وما جرى عليها يتعلق بالواقع الاسلامي كله.

وهل يظن هذا القائل أن مطالبتها عليها السلام بفدك أيضاً كانت من أجل ان تستفيد منها في إنعاش حياتها المعيشية؟ مع أن من الواضح أن حياتها عليها السلام بقيت على حالها قبل ذلك، ومعها، وبعدها، فهي لم تبنِ بأموال فدك قصراً، ولا تزينت بالذهب والفضة، ولا استحدثت فرش بيتها، ولا اقتنت التحف، ولا ادخرت شيئاً

---

(١) ذكر المفيد: ان علياً نقل عن النبي (ص) قوله له: «ان تموا عشرين فجاهدهم» الاختصاص: ص١٨٧. وراجع: البحار: ج٢٨ ص٢٢٩/٣١٣/٢٧٠ وفيه:«لو وجدت اربعين ذوي عزم لجاهدتهم»، وتفسير العياشي: ج٢ ص٦٨، وتفسير البرهان: ج٢ ص٩٣، وراجع الصراط المستقيم: ج٣ ص١٢، والاحتجاج: ج١ ص١٨٨ و٢١٣ والمسترشد في إمامة علي (ع): ص٦٣، وكتاب سليم بن قيس (بتحقيق الانصاري): ج٢ ص٥٦٨، وشرح نهج البلاغة لابن ميثم: ج٢ ص٢٧.

للمستقبل، ولا اشترت البساتين والعقارات، والمراكب الفارهة، كما فعل أو يفعل الآخرون، بل كانت غلّة فدك تصرف في سبيل الله، وعلى الفقراء والمساكين.

مسألة فدك سياسية:

ومما يدل على أن مسألة فدك كانت سياسية تلك المحاورة التي جرت بين الامام الكاظم عليه السلام وبين الرشيد؛ فقد كان الرشيد يقول لموسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام: يا أبا الحسن خذ فدك حتى أردّها عليك، فيأبى، حتى ألحَّ عليه، فقال: لا آخذها الا بحدودها.

قال: وما حدودها؟

قال: يا أمير المؤمنين، إن حَدَدتُها لم تردَّها.

قال: بحق جدك إلا فعلت؟

قال: أما الحدّ الأول فَعَدَن.

فتغير وجه الرشيد وقال: هيه.

قال: والحَد الثاني سمرقند.

فأربد وجهه.

قال: والحدّ الثالث أفريقية.

فاسودّ وجهه وقال: هيه.

قال: والرابع سيف البحر مما يلي الخزر وأرمينية.

قال الرشيد: فلم يبقَ لنا شيء فتحوَّل في مجلسي.

قال الكاظم (ع): قد أعلمتك أني إن حددتها لم تردها.

فعند ذلك عزم على قتله، واستكفى أمره يحيى بن خالد.. الخ.. [١].

أجل، لقد بقيت الزهراء(ع) تلك العابدة الزاهدة، التي تبيت مع زوجها على جلد كبش كانا يعلفان عليه الناضح بالنهار[٢].

ولأجل ذلك فنحن لا نوافق على ما يقال: من أنها قد خاطبت علياً بالكلام الذي يتضمن جرأتها عليه (ع) بمواجهته بنوع من التأنيب بأنه: اشتمل شملة الجنين، وقعد حجرة الضنين، الى ان تقول له فيه: «وهذا ابن ابي قحافة يبتزني نحلة أبي، وبلغة ابنيّ[٣]».

إلاّ ان يكون للرواية معنى آخر، لم تصل اليه افهامنا، أو كان ثمة قرينة لم تصلنا. أو لم يُحْسِنِ الناس نقل كلامها الينا. فنحن مع وجود احتمال من هذا النوع لانجرؤ على تكذيب الخبر بصورة قاطعة، كما ربما يظهر من كلام بعضهم.

المهم هو: أننا لا يمكن ان نتصور الزهراء عليها السلام تفكر بهذه الطريقة الشخصية الدنيوية، وهي التي عوضها رسول الله(ص) عن خادم بتسبيح خلَّده تشريعاً الى يوم القيامة وعرف باسمها، أعني

---

(١) راجع: ربيع الابرار: ج١ ص٣١٥ و٣١٦،والطرائف: ص٢٥٢، وراجع: الكافي: ج١ ص٥٤٣، والبحار: ج٤٨ ص١٤٤.

(٢) راجع: تذكرة الخواص ص٣٠٨ و٣٠٧، وطبقات ابن سعد ج٨ ص٢٢ و٢٣.

(٣) البحار: ج٤٣ ص١٤٨ ح٤، عن المناقب: ج٢/٢٠٨،وضياء العالمين(مخطوط): ج٢ ق٣ ص٧٧.

«تسبيح الزهراء».

وان قسوة الخطاب في هذا الكلام يعطينا انها لم تكن تعرف ان علياً (ع) كان مصيباً في كل مواقفه تلك، مع ان الزهراء هي أعرف الناس بأن علياً عليه السلام مع الحق والحق معه، يدور معه حيث دار، وانه لو فعل غير ذلك لطمست معالم الدين.

واذا كانت هذه الحقيقة تتضح لكل دارس لتاريخ الاسلام، فيرد سؤال: كيف أمكننا نحن ان نفهم ذلك بعد ألف وأربعمئة سنة، لكن الزهراء المعصومة العالمة، وسيدة نساء العالمين، التي كانت القمة في الوعي الديني والعقيدي والاجتماعي والسياسي، لم تستطع أن تعرف ذلك؟!

إن مواقف الزهراء(ع) في حياتها وبعد وفاتها تكشف لكل أحد عن غزارة علمها، وعن عمق وصائب تفكيرها، وعن بالغ دقتها في تصرفاتها ومواقفها المؤثرة.

وخلاصة الامر:

أولاً: إن الزهراء لا تعَتبر ضربها ولا تعتبر أيضاً مسألة فدك مسألة شخصية، ولم تكن اجابتها القوم من وراء الباب تصرفاً شخصياً، بل كان دفاعاً عن الامامة والخلافة، التي يراد اغتصابها، وتريد هي منع تشريع هذا الاغتصاب، ثم التخلص والتملص من تبعات سلبياته.

ثانياً: إن الاقدام على ما أقدموا عليه في حق الزهراء(ع)، وعلى القول للنبي (ص) وهو في مرض موته: إن النبي ليهجر، وعلى غير ذلك من أمور من أجل الحصول على أخطر موقع، وأشده حساسية،

وأكثره مساساً بالواقع الاسلامي كله، إن ذلك يعطينا: أن من يفعل ذلك غير مؤهل للموقع الذي يطلبه، ويعرفنا: انه لا يمثل النموذج الأمثل، والأفضل للحاكم الاسلامي، ولا تعكس مواقفه أو تصرفاته، الرؤية الاسلامية الدقيقة في كل المسائل.

اذن فمسألة الزهراء هي أهم وأخطر المسائل وأشدها مساساً بالواقع الاسلامي، ولم تكن ولن تكون مسألة شخصية، واعتبارها كذلك ما هو إلا تصغير لشأنها، وتحريف وتزوير للحقيقة.

ثالثاً: ان مما يشير الى ذلك: أن الله سبحانه قد جعل الزهراء(ع) معياراً لمعرفة الحق من الباطل، والصواب من الخطأ، وبها يعرف الظالم والآثم من غيره؛ وذلك لأن رسول الله (ص) قد قرر بصورة صريحة: أن الله يغضب لغضبها عليها السلام، ويرضى لرضاها، ومن آذاها فقد آذى النبي، ومن آذى النبي فقد آذى الله سبحانه.

فنوع العلاقة بالزهراء إذن، تحدد نوع علاقة الانسان بالله، وبالرسول، وبكل القيم والمثل، وعلى أساس ذلك يميز الانسان بين ما يأخذ وما يدع، ويتخذ موقفه، ويحدد نوع علاقته بهذا الشخص أو بذاك.

على الحاضرين أن ينجدوا الزهراء:

قد يقول البعض:

سلمنا انه قد كان على الزهراء عليها السلام ان تتولى هي إجابة القوم، ولكن: كيف يسمع الجالسون في داخل البيت كعلي والزبير وغيرهم من بني هاشم ما يجري عليها ثم لا ينجدونها، بل

يقعدون، ويقولون لا حول ولا قوة إلا بالله؟!

ونقول:

أولاً: من أين ثبت لهذا القائل أنهم لم ينجدوها؟! فإن النجدة لا تعني فتح معركة بالسلاح، والدخول في حرب.

ثانياً: هناك نص يفيد أنها هي التي أنجدت علياً حين أخذوه، فاعتدوا عليها بالضرب، يقول النص: «فحالت فاطمة عليها السلام بين زوجها وبينهم عند باب البيت، فضربها قنفذ بالسوط الخ...»، ثم تذكر الرواية، كسر ضلعها، واسقاط جنينها صلوات الله وسلامه عليها (١).

وثالثاً: اذا كان انجادها يوجب تفاقم المشكلة الى درجة كان النبي (ص) قد نهى علياً عليه السلام عن بلوغها، لما في ذلك من خطر على الدين؛ فإن هذا الانجاد يصبح معصية لأمر الرسول(ص)، وخيانة للدين، وتفريطاً عظيماً فيما لا يجوز التفريط به من مصلحة الامة، وعلى الاخص، اذا كان ذلك يهيىء الفرصة للمهاجمين لافتعال مشكلة تضيع على الناس إمكانية معرفة الحق.

وقد كان من واجب عليّ والزهراء عليهما السلام ـ على حدٍ سواء ـ أن يحفظا للأمة، وللأجيال، حقها في معرفة الحقيقة، وأن يضيعا على الآخرين فرصة تشويه الحقائق، وذلك هو ما فعله عليّ عليه السلام بالفعل، وهو الامام المعصوم الذي لا يَهِمُ ولا يخطىء.

ورابعاً: هناك نص يقول: إن علياً عليه السلام قد بادر الى انجادها ففر المهاجمون، ولم يواجهوه، يقول النص المروي عن عمر،

---

(١) الاحتجاج: ج١ ص٢١٢.

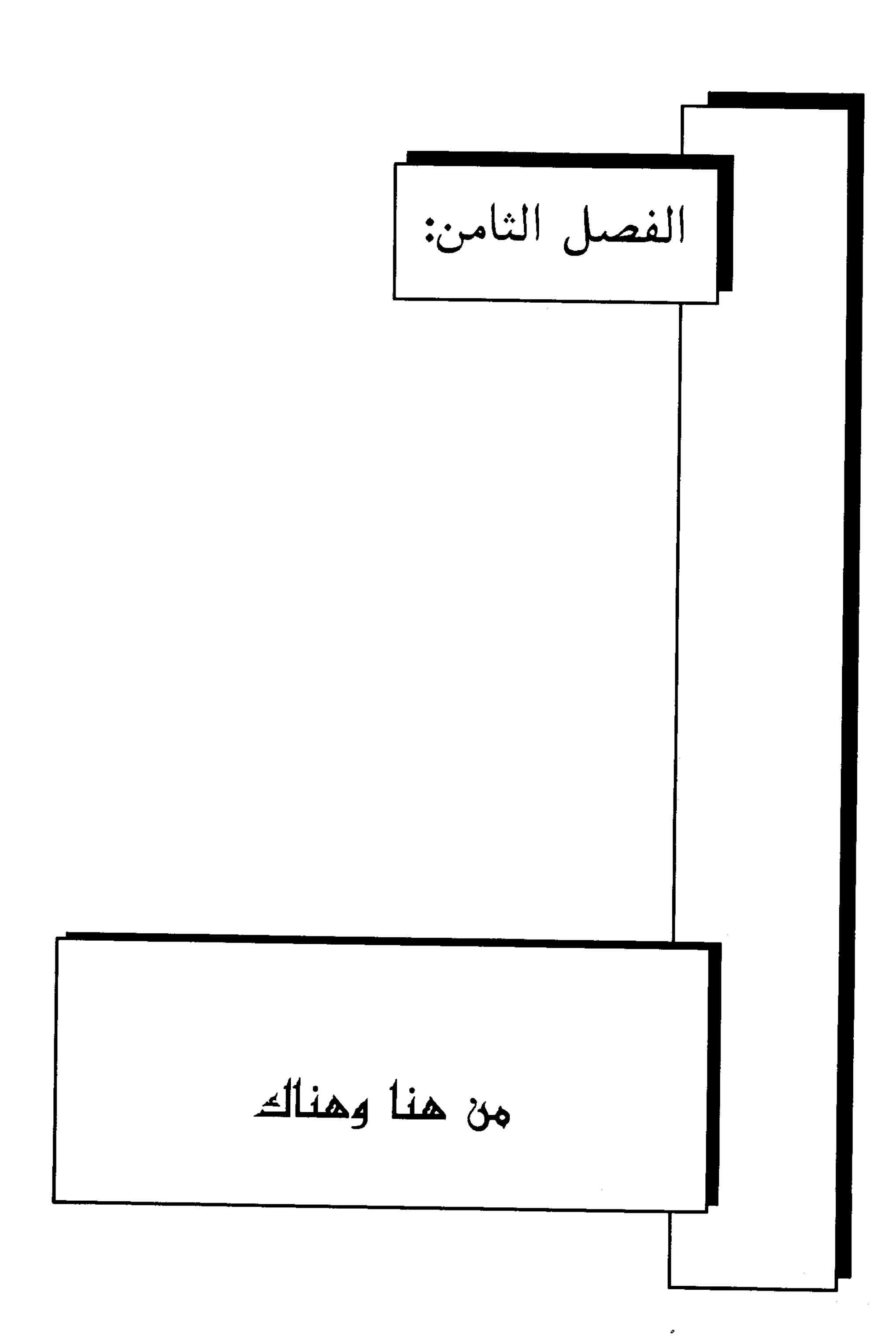
والمتضمن كون عمر ركل الباب برجله، وأصيب حمل فاطمة: دخل عمر، وبادرها بضرب خديها من ظاهر الخمار ف «خرج عليّ، فلما أحسست به أسرعت الى خارج الدار، وقلت لخالد، وقنفذ ومن معهما: نجوت من أمر عظيم».

وفي رواية أخرى: قد جنيت جناية عظيمة، لا آمن على نفسي. وهذا عليّ قد برز من البيت، ومالي ولكم جميعاً به طاقة، فخرج عليّ، وقد ضربت يديها الى ناصيتها لتكشف عنها، وتستغيث بالله العظيم ما نزل بها الخ[١].

وستأتي نصوص أخرى عن مصادر أخرى في القسم المخصص للنصوص إن شاء الله تعالى.

---

(١) البحار: ج٣٠ ص٣٩٣ و٣٩٥.



الفصل الثامن:

من هنا وهناك



هل كان لبيوت المدينة أبواب:

ينقل البعض عن استاذ لمادة التاريخ في جامعة دمشق [١]: أنه يقول:

لم يكن لبيوت المدينة في عهد الرسول أو بعده، أبواب ذات مصاريع خشبية، بل كان هناك ستائر فقط توضع على الابواب.

ثم قال: أنا ناقشته: لكن هو لديه دليل!

ثم يعقب ناقل هذا القول على ذلك بقوله:

فكيف عصرت الزهراء إذن بين الباب والحائط؟ وكيف اشتعلت النار في خشب الباب؟!

ثم استدل هذاالناقل بأمرين مؤيداً بهما صحة هذا القول، **وهما:**

الأول: ان النبي (ص) رجع من بعض أسفاره، فجاء الى بيت فاطمة فوجد على بابه كساءً كان قد أهداه إليها عليّ عليه السلام، فرجع (ص)، فعرفت فاطمة (ع) سبب رجوعه، فأعطت الكساء

---

(١) وقال هذا البعض: ان هذا الاستاذ هو الدكتور سهيل زكار.

للحسن والحسين، ليوصلاه الى أبيها، ليصنع (ص) به ما يشاء.

فقال (ص): فداها أبوها.

فذلك يدل على أن الأبواب كان لها ستائر فقط.

الثاني: إنهم يذكرون في قصة زنا المغيرة بن شعبة: أن الشهود إنما رأوه يزني حين رفع الهواء ستر باب البيت، لا أنهم قد دخلوا عليه البيت فرأوه على ذلك الحال الشنيع، وهذا يدل على أن الأبواب كانت لها ستائر، لا مصاريع خشبية.

والجواب:

أولاً: ان هذا البعض يحيل على استاذ تاريخ في جامعة دمشق دعوى: انه لم يكن لبيوت المدينة أبواب في عهد رسول الله (ص)، وقال: إنه ناقشه لكن هذا الرجل عنده دليل.

ونحن نقول لهذا البعض: هل فندت دليله، ام اقتنعت به؟

فإن كنت قد فندته، فكيف، وبأية طريقة؟!

وان كنت قد قبلته، كما هو ظاهر استدلالك له، فلماذا لا تجهر بذلك، وتحيل على غيرك؟!

ثانياً: لعل دعوى: أنه لم يكن في المدينة أبواب مجرد مزحة (!!) أريد بها مداعبة اخوان الصفاء، وتطرية الاجواء بعد الصد والجفا!!

وهذه المزحة(!!) هي التي دعتنا الى المبادرة الى جمع عشرات أو مئات النصوص الدالة على أنه قد كان لمداخل بيوت المدينة المنورة في عهد رسول الله وبعده أبواب ذات مصاريع تفتح وتغلق، وتكسر

وتحرق، وتقفل وتطرق.

ولها كذلك مفاتيح واقفال، ورتاج، وحلق يقرع الباب بها. وقد يكون خشبها من عرعر، أو من ساج، كما كان باب بيت عائشة، وقد تكون من جريد وسعف النخل وقد يكون من خشب، وقد توضع على هذه المصاريع ستائر، الى غير ذلك مما لا مجال لتعداده وحصره، فضلاً عن ايراده وذكره.

إذن، فلا ضير اذا ارجعنا القارىء العزيز الى ذلك البحث الذي سيأتي بعنوان: «أبواب بيوت المدينة في عهد الرسول(ص)»، ليجد فيه بغيته، في نصوص جمة نقلناها عن كتب ومصادر كثيرة، خصوصاً عن البحار وجملةٍ من مصادره، وعن كتب الصحاح، ومسند أحمد، وغيرها من مجاميع الحديث عند أهل السنة.

ثالثاً: ان الاستدلال بحديث أن رسول الله (ص) قدم من سفر، فوجد على باب بيت فاطمة (ع) ستراً، فلم يعجبه ذلك [1] غير كاف للدلالة على المطلوب، فقد كان للابواب عموماً مصاريع خشبية وستائر معاً، فقد يفتح الباب ويبقى الستار، ويشير الى ذلك:

١ ـ ما روي عن أبي ذر عن رسول الله(ص)، انه قال: «إن مرّ

---

(١) راجع المصادر التالية: البحار: ج٤٣ ص٨٣ و٨٦ و٨٩ و٢٠ وج٨٥ ص٩٤. ومكارم الاخلاق: ص٩٥ (ط سنة ١٣٩٢ هـ.ق.)، والامالي للصدوق ص ١٩٤ (ط الاعلمي سنة ١٤٠٠ هـ.) وكشف الغمة للاربلي: ج٢ ص٧٦. ونهاية الأرب: ج٥ ص٢٦٤، وذخائر العقبى: ص٥١ عن أحمد، وينابيع المودة (ط الاعلمي) ج٢ ص٥٢، ونظم درر السمطين: ص١٧٧، ومسند أحمد ج٥ ص٢٧٥، ومختصر سنن أبي داود: ج٦ ص١٠٨، وإحقاق الحق: (الملحقات) ج١٠ ص٢٩١ ـ ٢٩٣ و٢٣٤ وج١٩ ص١٠٦ و١٠٧ عن بعض من تقدم وعن مصادر كثيرة أخرى.

رجل على باب لا ستر له، غير مغلق، فنظر، فلا خطيئة عليه، إنما الخطيئة على أهل البيت [(١)]».

٢ ـ ما جاء في حديث عن الامام الصادق عليه السلام، يقول فيه: «فأمر النبي (ص) بإخراج من كان في البيت، ما خلا علياً. وفاطمة فيما بين الستر والباب الخ..[(٢)]».

٣ ـ وعن عليّ عليه السلام: أنه كره أن يبيت الرجل في بيت ليس له باب ولا ستر[(٣)].

٤ ـ وعن النبي (ص): هل منكم رجل إذا أتى أهله، فأغلق عليه بابه، والقى عليه ستره، واستتر بستر الله الخ..[(٤)]».

٥ ـ وسئل النبي (ص) عن رجل طلق امرأته ثلاثاً، ثم تزوجها رجل، فأغلق الباب وأرخى الستر، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، تحل لزوجها الأول؟!

قال: حتى تذوق عسيلتها.

وبمعناه غيره[(٥)].

٦ ـ عن عائشة، قالت: «فتح رسول الله (ص) باباً بينه وبين الناس، أو كشف ستراً..[(٦)]».

---

(١) مسند أحمد: ج٥ ص١٥٣.
(٢) بحار الانوار: ج٢٢ ص٤٧٩ و٤٨٠ والكافي ج١ ٢٨١ و٢٨٢.
(٣) قرب الاسناد ص١٤٦ (ط مؤسسة آل البيت) والكافي: ج٦ ص٥٣٣، والبحار: ج٧٣ ص١٥٧، والوسائل: ج٥ ص٣٢٥.
(٤) سنن أبي داود: ج١ ص٢٣٤ و٢٣٥ (ط دار احياء التراث العربي).
(٥) مسند أحمد: ج٢ ص٦٢ وراجع: سنن النسائي ج٦ ص١٤٩.
(٦) سنن ابن ماجة: ج١ ص٥١٠.

رابعاً: بالنسبة لقصة المغيرة بن شعبة، فإن الاستدلال بها غير صحيح ايضاً، وذلك:

١ ـ لأن الطبري وغيره من المؤرخين يذكرون:

أن بيت أبي بكرة كان مقابل بيت المغيرة بن شعبة، بينهما طريق، وهما في مشربتين متقابلتين، فاجتمع عند أبي بكرة نفر يتحدثون في مشربته؛ فهبّت ريح ففتحت باب الكوة، فقام أبو بكرة ليصفقه؛ فبصر بالمغيرة، وقد فتحت الريح باب الكوة التي في مشربته، وهو بين رجلي امرأة، فقال أبو بكرة للنفر: قوموا، فانظروا، فقاموا ونظروا، ثم قال: اشهدوا الخ.. [1].

٢ ـ هذا، بالاضافة الى ما قدمناه من أن وجود الستر لا ينافي وجود مصاريع خشبية للباب أيضاً، ولا مانع من أن يكتفي المغيرة بإسدال الستر، ويترك المصاريع مفتوحة، ثم يفضحه الله بواسطة الريح.

(١) تاريخ الامم والملوك: (ط دار سويدان) ج٤ ص٧٠، حوادث سنة ١٧هـ. والبحار: ج٣٠ ص٦٤٠. وراجع: فتوح البلدان: ج٣ ص٣٥٢، وسنن البيهقي: ج٨ ص٢٣٥، والكامل في التاريخ لابن الاثير ج٢ ص٥٤٠ و٥٤١، ووفيات الاعيان: ج٢ ص٤٥٥، والبداية والنهاية: ج٧ ص٨١، وعمدة القاري: ج٦ ص٣٤٠، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي الشافعي: ج١٢ ص٢٣٤ ـ ٢٣٧، والاغاني: (ط دار احياء التراث العربي) ج١٦ ص٣٣١ و٣٣٢ وكنز العمال.

لم يدخلوا البيت، فكيف ضربوا الزهراء ؟

يقول البعض:

إن بعض الروايات تقول: إن المهاجمين لبيت الزهراء (ع) لم يدخلوا البيت، فكيف يصح قول من يقول: إنهم ضربوها عليها السلام، وأسقطوا جنينها، وغير ذلك؟!.

والجواب:

أولاً: إن ما جرى على الزهراء من مصائب وبلايا، لا يحتاج الى دخول البيت، فقد تعصر الزهراء بين الباب والحائط، ثم يضربها المهاجمون دون أن يدخلوا البيت، وهذا هو صريح النصوص التي تحدثت عن هذا الامر.

هذا إذا كان مراده بالدخول معناه المتبادر منه.

ولو اعتذر عنه بأن مراده الهجوم ، فقول القائل ... وددت أني لم اكشف باب فاطمة . ثم النصوص الكثيرة الدالة على دخولهم الى البيت يرد هذا القول ويدفعه.

وثانياً: لماذا يقتصر هذا البعض على رواية عدم دخولهم البيت، مع أنها لم تصرح بعدم الدخول، بل اكتفت بالسكوت والاكتفاء بذكر جانب مما جرى.

ولو سلمنا صراحة رواية ما بذلك، فهي معارضة بالروايات الكثيرة الاصح سنداً، والاكثر عدداً، التي تقول: إنهم قد دخلوا بيتها، وانتهكوا حرمته وحرمتها.

وثالثاً: إن ضرب الزهراء عليها السلام، واسقاط جنينها، ليس أمراً عادياً، بل هو حدث هائل، لا يمكن أن يقبله منهم أي مسلم صادق الايمان. ولسوف يجهر بالاعتراض عليهم والتقريع لهم ، إذا لم يكن ثمة خوف من سيف أو سوط.

فليس من مصلحة الحكام، ولا من مصلحة محبيهم أن يتناقل الناس هذه الواقعة، ولا أن يعرفوا تفاصيلها، فلم يكونوا يسمحون لأنفسهم، ولا لغيرهم بنقلها وتداولها، بل لقد رأينا البعض يعتبرون نقل هذه القضية جريمة لها تبعاتها على ناقلها، وننقل من شواهد ذلك الموارد التالية:

١ ـ لا تروه عني:

يقول ابن ابي الحديد المعتزلي: إنه قرأ على شيخه أبي جعفر النقيب قصة زينب حين روعها هبار بن الاسود، فقال له أبو جعفر:

«إن كان رسول الله (ص) أباح دم هبار، لأنه روّع زينب، فألقت ذا بطنها، فظاهر الحال انه لو كان حياً لأباح دم من روع فاطمة حتى القت ذا بطنها.

فقلت: أروي عنك ما يقوله قوم: إن فاطمة روِّعت، فألقت المحسِّن؟!

فقال: لا تروه عني، ولا ترو عني بطلانه، فإني متوقف في هذا الموضع؛ لتعارض الاخبار عندي فيه [(١)]».

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي الشافعي: ج١٤ ص١٩٣، والبحار: ج٢٨ ص٣٢٣، وإثبات الهداة: ج٢ ص٣٦٠ و٣٣٧/٣٣٨.

فأبو جعفر النقيب يتراجع عن موقفه بسرعة عند توجيه المعتزلي هذا السؤال الحساس إليه، رغم أنه كان قد اطلق حكمه بصورة قاطعة في أول الامر. ولعل سبب تراجعه أنه رأى أن شيوع هذا الامر عنه سوف يتسبب له بمشاكل هو في غنى عنها.

٢ ـ أنا لا أقول، بل عليّ (ع)!

ويشبه هذه الحادثة، ما ذكروه في مورد آخر يتميز بحساسيته وخطورته أيضاً، من أن شيخاً آخر للمعتزلي قد تراجع بنفس هذه الطريقة، ومع المعتزلي نفسه ايضاً، لكي ينأى بنفسه عن مواجهة مشاكل لا يريد أن يواجهها.

فقد ذكر المعتزلي الشافعي: أن أستاذه ذكر له قول عليّ عليه السلام: أن عائشة هي التي أمرت أباها بالصلاة بالناس في مرض النبي (ص) الذي توفي فيه، قال: «فقلت له رحمه الله: أفتقول أنت: أن عائشة عيّنت أباها للصلاة، ورسول الله (ص) لم يعيّنه؟!

فقال: أما أنا فلا أقول ذلك، ولكن علياً كان يقوله، وتكليفي غير تكليفه، كان حاضراً ولم أكن حاضراً؛ فأنا جوج بالاخبار التي اتصلت بي، وهي تتضمن تعيين النبي (ص) ـبي بكر في الصلاة، وهو محجوج بما كان قد علمه الخ..»[1].

(١) شرح النهج للمعتزلي: ج٩ ص١٩٨.

٣ ـ سماع رواية «ضرب فاطمة» أسقطه!

وقالوا عن أحمد بن محمد بن محمد بن السرّي بن يحيى بن أبي دارم المحدث: «كان مستقيم الامر عامة دهره، ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب، حضرته، ورجل يقرأ عليه: «ان عمر رفس فاطمة حتى اسقطت بمحسّن»[١].

اذن، فقراءة هذه القضية عليه أخرجته عن جادة الاستقامة التي لازمها عامة دهره، وصار ذلك سبباً للطعن عليه، وجرحه، وبالتالي إسقاطه عن الاعتبار.

٤ ـ الطعن على النَّظام:

إنهم يعتبرون رواية ما جرى على فاطمة من أهم الطعون على النظام الذي كان أحد أعاظم شيوخ المعتزلة، حتى إن الشهرستاني يقول عنه:

«وزاد في الفرية، فقال: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت الجنين من بطنها، وكان يصيح: أحرقوا دارها بمن فيها، وما كان في الدار غير عليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين عليهم السلام[٢]».

---

(١) ميزان الاعتدال: ج١ ص١٣٩، ولسان الميزان: ج١ ص٢٦٨، رقم ٨٢٤، وسير اعلام النبلاء: ج١٥ ص٥٧٨.

(٢) الملل والنحل: ج١ ص٥٧، وستأتي انشاء الله مصادر اخرى في قسم النصوص.

وعد البغدادي قول النظام عن عمر: «أنه ضرب فاطمة، ومنع ميراث العترة» من ضلالاته.

٥ ـ تحريف كتاب المعارف:

بل إنهم لأجل قضية اسقاط المحسّن، نجدهم لا يتورعون عن تحريف الكتب أيضاً، فقد حرفوا كتاب «المعارف» لإبن قتيبة حسبما ذكره لنا ابن شهراشوب المتوفى سنة ٥٨٨ هـ؛ حيث قال:

«.. وفي معارف القتيبي: أن محسَّناً فسد من زخم قنفذ العدوي[١]».

وقال الكنجي الشافعي المتوفى سنة ٦٨٥هـ؛ عن الشيخ المفيد:

«وزاد على الجمهور، وقال: ان فاطمة عليها السلام أسقطت بعد النبي ذكراً، كان سمّاه رسول الله(ص) محسَّناً، وهذا شيء لم يوجد عند أحد من أهل النقل إلا عند ابن قتيبة»[٢].

ويظهر: أنه يقصد بذلك: نقل ابن قتيبة له في كتاب المعارف، لا في الامامة والسياسة، وذلك بقرينة كلام ابن شهراشوب المتقدم.

لكن الموجود في كتاب «المعارف» لابن قتيبة المطبوع سنة ١٣٥٣هـ ص٩٢ هو العبارة التالية:

«وأما محسّن بن علي فهلك، وهو صغير».

---

(١) مناقب آل أبي طالب: ج٣ ص٤٠٧ (ط دار الاضواء)، والبحار ج٤٣ ص٢٣٣.
(٢) كفاية الطالب: ص٤١٣.

وهكذا في سائر الطبعات المتداولة الآن، فلماذا هذا التحريف، وهذه الخيانة للحقيقة وللتاريخ يا ترى؟!.

رواية «قنفذ» تعارض اجماع «الشيخ»:

يقول البعض: «إن الشيخ الطوسي ينقل اتفاق الشيعة على عبارة النظام من أن عمر ضرب بطن فاطمة حتى أسقطت، في الوقت الذي جاءت الرواية عن دلائل الامامة وغيره أن قنفذاً هو الذي قام به».

وهو بذلك يريد أن يقول: إن هذه المنقولات متناقضة فتسقط عن الاعتبار.

والجواب:

أولاً: إن الشيعة قد اتفقوا على الأول، ولكنهم لم ينفوا اقدام قنفذ على هذا الامر ايضاً، فرواية دلائل الامامة وغيرها مما سيأتي شطر كبير منه تثبت مشاركته في هذا الفعل ايضاً، كما أن المغيرة ايضاً قد شارك في ضرب الزهراء حتى أدماها، كما سيأتي في قسم النصوص والآثار، فلا مانع من أن يشارك الجميع في أمر كهذا، ويتسببون في الاسقاط، فيصح نسبته اليهم جميعاً، والى كل واحد منهم ايضاً، لتسببهم به. فهذه النسبة لا تعني أن كل واحد منهم كان علة مستقلة في الاسقاط.

ثانياً: لقد أوضحت النصوص كما سترى: أن الهجوم قد تكرر على بيت فاطمة عليها السلام، كما ان مبايعات أبي بكر قد تكررت ايضاً[١]، وقد حصلت إحدى هذه المرات وهي محاولة الاحراق، فيما

(١) الشافي لابن حمزة: ج٤ ص١٨٨.

كان أبو بكر جالساً على المنبر يبايع له، ويرى ما يجري ولم ينكر ذلك، ولم يغيره، كما ورد في أمالي المفيد رحمه الله، وحصول هجومات عديدة نجده في العديد من الروايات بصورة صريحة حيناً، وهو مقتضى الجمع بين الروايات، حيث تلاحظ خصوصيات الاشخاص والتصرفات التي ميزت كل هجوم حيناً آخر.

بل بعض الروايات تؤكد: أن أبا بكر نفسه كان يصدر الأوامر بالهجوم، وقد سبق الهجوم تهديدات بالاحراق، وجمع للحطب. ثم أضرمت النار بصورة جزئية، ثم كُسِرَ الباب، وضربت الصديقة الطاهرة، من أكثر من شخص من المهاجمين، وسقطت الى الارض، ورفسها ذلك الرجل برجله أيضاً.

وكل ذلك سيأتي في قسم النصوص الآتي إن شاء الله تعالى..

وبعض روايات اسقاط المحسَّن صحيحة السند.

كما أن بعض الروايات المثبتة للضرب وشبهه أيضاً صحيحة.

وقد أشار نفس المعترض الى صحة رواية الطبري في دلائل الامامة.

والروايات بمجموعها متواترة عن أهل بيت العصمة، فإذا ضم اليها ما سواها من نصوص فإنها تفوق حد التواتر.

مع أن ذكر غير الشيعة لأمر كهذا يعتبر أمراً ملفتاً، بملاحظة أن ذلك الغير يرغب في تبرئة الفاعلين من ذلك كله.

وقد ورد هذا الامر في كلمات كثير من أعلامهم، كالجويني، والكنجي، والمسعودي، والنظام، وأبي جعفر النقيب استاذ المعتزلي، وأحمد بن محمد بن السري وغيرهم ممن سنذكر كلماتهم في الفصل المخصص لذلك إن شاء الله تعالى.

وصرح بوجود هجومات عديدة إبن حمزة الزيدي، وهو يجيب على اعتراض بعضهم بوجود تناقض بين الروايات.

حيث إن واحدة تقول: إن علياً قعد عن البيعة في بيته، وفر إليه طلحة والزبير، ولم يخرجوا من البيت حتى جاء عمر، وأراد إحراق البيت عليهم.

وأخرى تقول: إن أبا بكر خرج الى المسجد يصلي؛ فأمر أبو بكر خالد بن الوليد بالصلاة الى جنبه، ثم قتله حينما ينطق أبو بكر بالتسليم في صلاته.

وثالثة تقول: إنه أتي بعليّ ملبباً، فبايع مكرها.

فأجابه ابن حمزة بقوله: «إن ذلك كان في أوقات مختلفة، وليس بين ذلك تناقض، ولا تدافع[١]».

وذلك يعني: أن محاولة إحراق البيت قد كانت في وقتٍ وفي هجومٍ، مستقل عن الهجوم الذي تم فيه اخراج عليّ ملبباً للبيعة..

---

(١) الشافي لابن حمزة: ج٤ ص٢٠٢.

لا داعي لمهاجمة الزهراء (ع) وعلي (ع) موجود

ويقول البعض:

سلمنا أنهم دخلوا البيت، فلماذا يهاجمون خصوص الزهراء، ويضربونها، ويتركون علياً؟ فإن المفروض هو أن يهاجموه هو في غرفته، التي يجلس فيها مع بني هاشم، فإن البيت ليس عشرة كيلو مترات، بل هو عشرة أمتار فقط.

والجواب:

أولاً: قد ذكرنا فيما سبق، أن: هذا البعض يقول: إن جميع بني هاشم كانوا مع عليّ في داخل البيت، فكيف وسعتهم غرفة صغيرة بمقدار عشرة أمتار يا ترى؟!

ثانياً: إنهم إنما دخلوا البيت بعد أن فرغوا من مهاجمة الزهراء عند الباب، ولم تعد قادرة على التصدي لهم ومنعهم.

ثالثاً: كأن هذا البعض يرى أن بيت الزهراء كان مؤلفاً من غرف متعددة، أو من دار وغرفة على الأقل.. فكيف اثبت ذلك، وما هي النصوص التي اعتمد عليها؟

رابعاً: إن مهاجمتهم لها عليها السلام ليس لأجل أنهم كانوا يقصدونها لذاتها، بل هاجموها لأنها منعتهم من الوصول الى عليّ، وحالت بينهم وبينه، وقد صرحت النصوص بذلك، وبأنها حاولت منعهم من فتح الباب، أو تلقتهم على الباب.

ونحن نشير هنا الى نموذج من كلا الطائفتين:

فمن النصوص التي صرحت بأنها حالت بينهم وبين عليّ (ع)، **نـذكـر:**

١ ـ قال الفيض الكاشاني: «فحالت فاطمة بينهم وبين بعلها، وقالت: والله لا أدعكم تجرون ابن عمي ظلماً [١]».

٢ ـ وروى المجلسي عن عليّ (ع): «فلما أخرجوه حالت فاطمة عليها السلام بين زوجها وبينهم عند باب البيت، فضربها قنفذ بالسوط على عضدها، فصار بعضدها مثل الدملوج من ضرب قنفذ اياها، ودفعها فكسر ضلعاً من جنبها، وألقت جنيناً من بطنها»[٢].

٣ ـ عن عليّ عليه السلام: إن سبب إعفاء قنفذ من إغرام عمر له، أنه هو الذي ضرب فاطمة بالسوط حين جاءت لتحول بينه (ع) وبينهم، فماتت صلوات الله عليها وان اثر السوط في عضدها مثل الدملج[٣].

ومن النصوص التي صرحت بأنها حاولت منعهم من فتح الباب، نذكر:

١ ـ ما رواه البلاذري وغيره من أن عمر جاء ومعه قبس، فتلقته فاطمة على الباب، فقالت: يا ابن الخطاب، أتراك محرقاً عليَّ بابي؟!

قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك [٤].

---

(١) علم اليقين في أصول الدين: ص٦٨٦ و٦٨٧ ـ الفصل العشرون.
(٢) الاحتجاج: ج١ ص٢١٢، وفاطمة بهجة قلب المصطفى: ص٥٢٩، عن مرآة العقول: ج٥ ص٣٢٠.
(٣) كتاب سليم بن قيس: ص١٣٤.
(٤) راجع: المصادر التالية: البحار: ج٢٨ ص٣٨٩، و٤١١ وهامش ص٢٦٨،

٢ ـ وتقول رواية المفضل: وخروج فاطمة، وخطابها لهم من وراء الباب... الى ان تقول: وادخال قنفذ يده لعنه الله يروم فتح الباب.. ثم تذكر أن عمر ركل الباب برجله حتى أصاب بطنها الخ..»[١].

٣ ـ وفي كتاب سليم بن قيس: «انتهى الى باب عليّ، وفاطمة قاعدة خلف الباب.. الى ان قال: فأقبل عمر حتى ضرب الباب، ثم نادى: يا ابن أبي طالب، افتح الباب.

فقالت فاطمة (ع): يا عمر، مالنا ولك، ألا تدعنا وما نحن فيه؟

قال: افتحي الباب وإلا أحرقنا عليكم.. الى ان قال: فأحرق الباب، ثم دفعه عمر، فاستقبلته فاطمة، وصاحت: يا أبتاه الخ..»[٢] .

٤ ـ وعن عمر: «فركلت الباب، وقد ألصقت أحشاءها بالباب تترّسه.. الى ان قال: فدفعت الباب فدخلت، فأقبلت إليّ بوجه غشى بصري الخ..[٣]».

وانساب الاشراف: ج١ ص٥٨٦، والشافي للسيد المرتضى: ج٣ ص٢٤١، والعقد الفريد: ج٤ ص٢٥٩ و٢٦٠، وكنز العمال: ج٣ ص١٤٩، والرياض النضرة: ج١ ص١٦٧، والطرائف: ص٢٣٩، وتاريخ الخميس: ج١ ص١٧٨، ونهج الحق: ص٢٧١، ونفحات اللاهوت: ص٧٩، وتاريخ أبي الفداء ج١ ص١٥٦، وغيرها مما سيأتي.

(١) البحار: ج٥٣ ص١٤/١٧/١٩.

(٢) البحار: ج٤٣ ص١٩٧ و١٩٨ وج٢٨ ص٢٩٩، وكتاب سليم بن قيس ص٢٥٠، (ط الاعلمي).

(٣) البحار (الطبعة الحجرية): ج٨ ص٢٢٠ / ٢٢٧ عن دلائل الامامة.

٥ ـ وعن عمر أيضاً: «فلما انتهينا الى الباب، فرأتهم فاطمة(ع) أغلقت الباب في وجوههم، وهي لا تشك أن لا يدخل عليها إلا بإذنها، فضرب عمر الباب برجله فكسره ـ وكان من سعف ـ ثم دخلوا[١]».

٦ ـ وتقول عليها السلام: «وأتوا بالنار ليحرقوه ويحرقونا، فوقفت بعضادة الباب، وناشدتهم بالله الخ..[٢]».

٧ ـ وعن عمر بن الخطاب أيضاً: «فضربت فاطمة يديها من الباب تمنعني من فتحه؛ فرمته، فتصعب عليّ، فضربت كفيها بالسوط فآلمها.. الى ان قال: فركلت الباب، وقد ألصقت أحشاءها بالباب تترّسه.. الى ان قال: فدفعت الباب ودخلت، فأقبلت إليّ بوجه أغشى بصري، فصفقت صفقة على خديها من ظاهر الخمار، فانقطع قرطها، وتناثرت الى الارض، وخرج علي؛ فلما أحسست به أسرعت الى خارج الدار، وقلت لخالد، وقنفذ، ومن معهما: نجوت من أمر عظيم.

الى ان قال: وجمعت جمعاً كثيراً، لا مكاثرة لعليّ، ولكن ليشد بهم قلبي، وجئت ـ وهو محاصر ـ فاستخرجته من داره الخ..[٣]».

ومن جهة ثانية: فإن بعض النصوص تشير الى أن المهاجمين كانوا يحاولون الضغط على فاطمة عليها السلام وتخويفها، حتى لا

---

(١) تفسير العياشي: ج٢ ص٦٧، والبحار: ج٢٨ ص٢٢٧ وراجع: الاختصاص: ص١٨٥ و١٨٦، وتفسير البرهان ج٢ ص٩٣.

(٢) البحار: ج٣٠ ص٣٤٨، عن إرشاد القلوب للديلمي.

(٣) البحار: ج٣٠ ص٢٩٣ـ ٢٩٥.

تقف حاجزاً بينهم وبين علي ومن معه، بل هم يريدون منها أن تساعدهم في كسر قرار الممتنعين في بيتها، فمن ذلك:

١ ـ قولهم: إن المهاجمين حين جاؤا الى بيتها نادى عمر: «يا فاطمة بنت رسول الله، أخرجي من اعتصم ببيتك ليبايع، ويدخل فيما دخل فيه المسلمون، وإلا ـ والله ـ أضرمت عليهم ناراً [(١)]».

٢ ـ وفي نص آخر، أنه قال: «يا بنت رسول الله، والله، ما من الخلق أحب إليَّ من أبيك ومنك، وأيم الله، ما ذلك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك، أن آمر بهم أن يحرق عليهم الباب الخ.. [(٢)]».

الارتباك والتعارض في الروايات:

ويظهر البعض تحيره هنا وهو يواجه هذا الارتباك الكثير في الروايات ـ على حد تعبيره ـ ثم هو يقول:

«إن أحاديث إحراق البيت المذكورة في تلخيص الشافي، والاختصاص، والامالي للمفيد متعارضة، بين من يذكر فيه التهديد من دون الاحراق، وهي كثيرة، وبين ما يذكر فيه الاحراق».

---

(١) الجمل: ص١١٧ و١١٨ (ط جديد) وراجع: نهج الحق: ص٢٧١ والامامة والسياسة: ج١ ص١٢ وتاريخ ابن شحنة (مطبوع بهامش الكامل)، ج٧ ص١٦٤، وتاريخ أبي الفداء: ج١ ص١٥٦، والعقد الفريد: ج٤ ص٢٥٩، وتاريخ اليعقوبي: ج٢ ص١٢٦.

(٢) راجع: منتخب كنز العمال: (مطبوع بهامش مسند أحمد) ج٢ ص١٧٤، عن ابن أبي شيبة. وراجع أيضاً شرح نهج البلاغة للمعتزلي الشافعي: ج٢ ص٤٥، عن الجوهري والمغني للقاضي عبد الجبار: ج٢٠ قسم ١ ص٣٣٥، والشافي للمرتضى: ج٤ ص١١٠.

ونقول في الجواب:

لا يوجد أي ارتباك في الروايات، وليس ثمة تعارض فيما بينها، وذلك لما يلي:

١ ـ إن أحاديث التهديد بالاحراق لم تنفِ وقوعه، وقد ذكرنا في إجابة سابقة: أن كل واحد ينقل ما يقتضيه غرضه السياسي، أو المذهبي، أو ما تسمح له الظروف بنقله، أو بالاطلاع عليه، لاسيما في تلك الحقبة القاسية التي كان يجلد فيها الراوي لاجل رواية في فضل علي (ع) الف سوط[١] بل كانت تسمية المولود بعلي كافية لمبادرتهم الى قتل ذلك المولود[٢]، وقد ذكرنا في كتابنا «صراع الحرية في عصر المفيد»، اموراً هامة تدخل في هذا المجال فلا بأس بالرجوع اليه والاطلاع عليها.

والخلاصة:

ان النقل يختلف ويتفاوت بسبب الأغراض والظروف وغيرها.

كما أن هذا المنقول يختلف قلة وكثرة، وحرارة وبرودة حسب الظروف وحسب الاشخاص، وحسب الانتماءات وغير ذلك.

فقد ينقل **أحدهم** التهديد بالاحراق.

وآخر ينقل جمع الحطب:

وثالث ينقل الاتيان بقبس من نار.

---

(١) تاريخ بغداد: ج١٣ ص٣٨٨/٣٨٧، وسير أعلام النبلاء: ج١١ ص١٣٥، وتهذيب التهذيب: ج١٠ ص٤٣٠.

(٢) راجع: الوافي بالوفيات: ج٢١ ص١٠٤.

ورابع ينقل اشعال النار بالباب أو بالبيت.

وخامس ينقل كسر الباب..

وسادس ينقل دخول البيت، وكشفه وهتك حرمته.

وسابع ينقل عصر الزهراء بين الباب والحائط.

وثامن ينقل اسقاط الجنين بسبب الضرب.

وتاسع ينقل ضرب جنينها، أو متنها، أو عضدها حتى صار كالدملج، أو ضربها على اصابعها لتترك الباب، ليمكنهم فتحه.

وعاشر ينقل كسر ضلعها ايضاً.

ومن جهة ثانية نجد:

ان هذا ينقل: ان عمر قد ضربها، وذاك ينقل ضرب المغيرة بن شعبة لها، وثالث ينقل ضرب قنفذ و..

فلا تكاذب بين الروايات، ولا ارتباك فيما بينها، بل ان كل واحد ينقل شطراً مما جرى لتعلق غرضه به، لسبب أو لآخر، كمراعاة ظرف سياسي، أو لحوافز مذهبية أو غيرها.

وقد علل الشيخ محمد حسن المظفر ذلك بقوله:

«لأن كثير الاطلاع منهم الذي يريد رواية جميع الوقايع لم يسعه ان يهمل هذه الواقعة بالكلية، فيروي بعض مقدماتها لئلا يخل بها من جميع الوجوه، وليحصل منه تهوين القضية كما فعلوا في قصة بيعة الغدير وغيرها [١]».

---

(١) دلائل الصدق: ج٣ قسم ١ ص٥٣.

٢ ـ إن الذين كتبوا التاريخ، ودونوا الحديث كانوا يراعون الأجواء خصوصاً السياسية منها، حيث كان الحكام وغيرهم يرغبون في التخفيف من حجم ما فعلوه في حق أهل بيت العصمة والنبوة أمام الناس، ولو أمكنهم إنكار الواقعة من الاساس لفعلوا ذلك، ولأظهروا: أن المهاجمين كانت قلوبهم مملوءة بحب الزهراء، بل ذلك هو ما نجده فيما يبذله البعض من محاولات لإظهار حميمية العلاقة بين الزهراء وبين المهاجمين وانكار ما يقال من حدوث أي سوء تفاهم في هذا المجال، فراجع ما ذكره ابن كثير الحنبلي في بدايته ونهايته وكذلك غيره... ولعل ما سمعناه أخيراً من البعض، من شدة حبهم لها قد أخذه من بعض هؤلاء.

وقد بات واضحاً: أن نقل حقيقة ما جرى على الزهراء يستبطن ادانة قوية وحاسمة لها أثارها في فهم ووعي التاريخ، وتقييم الاحداث، وهي تؤثر على الذين يتصدون لأخطر منصب ومقام، بالاضافة إلى ما لها من تأثيرات على مستوى المشاعر والاحاسيس، والارتباطات العاطفية والدينية بهذا الفريق أو ذاك. فالسماح بنقل ذلك، والتساهل فيه لم يكن هو الخيار الامثل ولا الأولى والافضل بالنسبة لكثيرين من الناس.

٣ ـ ان حصول الاحراق قد روي من طرق شيعة أهل البيت بطرق بعضها صحيح ومعتبر. فلا داعي للتقليل من أهمية هذه الروايات بالقول عن أحاديث التهديد بالاحراق ـ انها كثيرة ـ موحياً بعدم اعتبار ما عداها.

وهناك شطر من النصوص الدالة على وقوع الاحراق أوردناه في الفصل المخصص لنقل الآثار والنصوص وسيأتي ان شاء الله تعالى.

٤ ـ ان رواية من يهمهم التخفيف من وقع ما جرى، ويهمهم ابعاد من يحبونهم عن أجواء هذا الحدث المحرج، بل وتبرئتهم منه إن أمكن. إن روايتهم لوقوع الاحراق بالفعل يجعلنا نطمئن أكثر الى صحة ما روي من طرق شيعة أهل البيت عليهم السلام.

٥ ـ أما بالنسبة لكتب الشيخ المفيد رحمه الله تعالى، فقد تحدثنا في فصل سابق عن نهجه رحمه الله في كتاب الارشاد، وأنه كان يريد في كتابه هذا، ان يتجنب الامور الحساسة والمثيرة، ولذا أعرض عن الدخول في تفاصيل ما جرى في السقيفة، مصرحاً بذلك، وقد كان عصره بالغ الحساسية، كما فصلناه في كتابنا: «صراع الحرية في عصر المفيد».

أما الأمالي، فهو كتاب محدود الهدف، والاتجاه. ولم يكن بصدد ايراد أحداث تاريخية مستوفاةً، وبصورة متناسقة.

أما الاختصاص فقد ذكر فيه تفاصيل هامة وأساسية ينكرها المعترض نفسه، أو يحاول التشكيك فيها.

على أنك قد عرفت انه رحمه الله قد اورد في كل من المزار والمقنعة زيارتها عليها السلام المتضمنة لقوله: **«السلام عليك أيتها الصديقة الشهيدة»** أو **«السلام عليك ايتها البتول الشهيدة»**.

٦ ـ **وأخيراً، نقول:** إنه إذا كان المقصود، أن الذين باشروا إحراق البيت كانوا يريدون أن تحرق النار البيت كله بمن فيه، ثم لم يتحقق ذلك لهم؛ فيصح أن يقال: أرادوا أن يحرقوا، أو هموا بإحراق البيت، أو ما أشبه ذلك، فلا تختلف هذه النصوص عن النصوص التي تقول: إنهم أضرموا النار فيه، أو نحو ذلك.

النفي يحتاج الى دليل:

يقول البعض: أنا لا أنفي قضية كسر الضلع، ولكنني أقول: انني غير مقتنع بذلك.

وكما أن الاثبات يحتاج الى دليل، كذلك فإن النفي يحتاج الى دليل.

ثم ذكر اسباب عدم اقتناعه.

ونحن قد ذكرنا هذه الاسباب كلها في هذا الكتاب، واثبتنا عدم صحة الاستناد اليها، و لكنا نزيد هنا أموراً على ما تقدم، وهي:

الاول: سلمنا أنه غير مقتنع بكسر الضلع، ولكننا نسأله: هل هو مقتنع بسائر ما جرى على الزهراء، من ضرب، واسقاط جنين، وتهديد بإحراق البيت بمن فيه، وفيه أولادها وزوجها، ثم بإشعال النار بقصد إحراقهم.

فان كان مقتنعاً بكل ذلك، ولم يبقَ عنده شيء مشكوك سوى كسر الضلع فلا ضير في ذلك، لأن سائر الامور تكفي لإثبات اللوازم التي يثبتها اقدامهم على كسر ضلع الزهراء ولا سيما النصوص التي تنص على انها عليها السلام قد ماتت شهيدة صديقة.

الثاني: ليس ثمة من مشكلة إذا لم يقتنع زيد من الناس بقضية ما، ولكن المشكلة هي: أن يكون هذا الذي يُظهرُ أنه غير مقتنع بثبوت شيء يجهد في سبيل اقناع الناس، بعدمه، ويحشد ما يعتبره ادلة وشواهد من كل حدب وصوب ليثبت هذا العدم، وذلك تحت شعار وستار عدم الاقتناع.

وقد قال أحدهم لآخر عن صياد كان يذبح طائراً، وعيناه تدمعان بسبب مرض فيهما: انظر الى هذا الصياد ما أرق قلبه، انه يبكي على الطائر الذي يذبحه رأفة به ورحمةً له.

فقال له رفيقه: لا تنظر الى دموع عينيه، بل انظر الى فعل يديه.

فكيف يقنعنا قول هذا البعض بأنه لا ينفي كسر الضلع، وهو يأتي بألف دليل ودليل ـ بزعمه ـ على هذا النفي. وعلى غيره مما ينفي القضية من اصلها.

الثالث: ان مهمة العالم هي أن يحل المشكلات التي يواجهها الناس في حياتهم الفكرية والثقافية، خصوصاً فيما يرتبط بما هو من اختصاصه، ومن صميم مهماته، فلا بد أن يحسم أمره؛ إما الى جانب الاثبات بدليل، أو الى جانب النفي بدليل [١] أو الانسحاب من الاجابة الى ان يحزم أمره، ويتخذ قراره.

وليس من حقه أن يثقف الناس بمشكوكاته، التي لم يستطع انجاز دراستها، أو لم يحصِّل اليقين فيها، أو لم يعمل هو للحصول على هذا اليقين، وإلا فكيف نفسر قوله:

سألت السيد شرف الدين في اوائل الخمسينات أثناء دراستي للموضوع، ثم يقول في سنة ١٤١٤هـ عثرت أخيراً على نصٍ في البحار يقول كذا... فهل استمر بحثه أكثر من أربعين سنة حتى امكنه العثور أخيراً على هذا النص أو ذاك.

وهل يصدق على هذا اسم البحث، والدرس، وهو لم ينظر إلا

---

(١) لا سيما إذا كان هو الذي يقول: ان النفي أيضا يحتاج الى دليل.

الى كتاب البحار، وفي هذا الوقت المتأخر جداً، وحيث لم يعثر فيه إلا على هذا النص اليتيم. رغم ما حفل به كتاب البحار من نصوص كثيرة جداً، كما سيظهر إن شاء الله تعالى.

واذا كان قد عثر على هذا النص الذي يريد أن يظهر لنا أنه قد حل له المشكلة، فلماذا عاد الى التشكيك والى التساؤل؟

الرابع: ان الذي يثير التساؤلات قد يكون انساناً عادياً غير متعلم، لم يتخرج من جامعة، ولا درس في الحواضر العلمية الدينية، فله عذره، والحال هذه، وعلى العالم العارف ان يحل له تلك العقدة، أو العقد ويجيب على ذلك السؤال أو تلك الاسئلة. وأما اذا كان الذي يثير تلك الاسئلة هو العالم المتصدي للاجابة على مسائل الناس، فإن الناس يفهمون من عدم إجابته عليها انه ملتزم بمضمون السؤال، وبكل لوازمه وآثاره.

مصادرة الموقف:

هل ثبت عندكم كسر الضلع؟!

وقد نجد البعض اذا سئل عن رأيه في موضوع الاعتداء على الزهراء وكسر ضلعها، يبادر هو الى سؤال سائله الذي هو انسان عادي ويقول له: هل كَسْر الضلع ثابت عندكم أنتم؟! وما الدليل؟!

ونقول:

أولاً: انه لايحسن بمن يعتبر نفسه من أهل العلم، ويعتبر نفسه مسؤولاً عن هداية الناس ان يواجه انساناً عادياً من عامة الناس بهذا

السؤال، الا إذا كان يقصد إثارة الشبهة في ذهنه، لتسهل السيطرة عليه، واخضاعه لما يريد بأيسر طريق.

ثانياً: إن النصوص المثبتة لما جرى على الزهراء كثيرة، والكتب المؤلفة في القرون السابقة تطبع باستمرار، وتكتشف المخطوطات هنا وهناك، ونجد فيها المزيد مما يؤيد ويؤكد هذه القضية.

ولا نريد أن نصرَّ على هذا الرجل كثيراً بقبول روايات كسر ضلع الزهراء وجرحها، واستشهادها عليها السلام، وإن كانت كثيرة ومتنوعة، ولكننا نقدم للقارىء الكريم نموذجاً منها هنا، **فنقول**:

١ ـ قال الطبرسي: «فحالت فاطمة عليها السلام بين زوجها وبينهم عند باب البيت، فضربها قنفذ بالسوط... الى ان قال: فأرسل أبو بكر الى قنفذ لضربها؛ فالجأها الى عضادة باب بيتها؛ فدفعها فكسر ضلعاً من جنبها، وألقت جنيناً من بطنها [١]».

وقد قال الطبرسي في مقدمة كتابه «الاحتجاج» الذي ذكر فيه هذا الحديث ما يلي:

«ولا نأتي في أكثر ما نورده من الاخبار باسناده إما لوجود الاجماع عليه، أو موافقته لما دلت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤالف، إلا ما أوردته عن أبي محمد الحسن العسكري (ع) [٢]».

٢ ـ وروى السيد ابن طاووس رحمه الله نص الزيارة التي يقول فيها: «**المنوعة ارثها، المكسورة ضلعها، المظلوم بعلها، والمقتول**

---

(١) الاحتجاج: ج١ ص٢١٢، ومرآة العقول: ج٥ ص٣٢٠.
(٢) الاحتجاج: المقدمة ص٤.

ولدها»[١].

٣ ـ قد روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن العمركيّ بن علي، عن علي بن جعفر، عن أخيه، عن أبي الحسن(ع) قال: إن فاطمة(ع) صديقة شهيدة، وإن بنات الانبياء لا يطمثن [٢]».

٤ ـ وروى الصدوق عن علي بن أحمد بن موسى الدقاق، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: إن رسول الله كان جالساً إذ أقبل الحسن عليه السلام... الى ان قال:

«وأما ابنتي فاطمة... وإني لما رأيتها ذكرت ما يصنع بها بعدي، كأني بها وقد دخل الذل بيتها، وانتهكت حرمتها، وغصب حقها، ومنعت ارثها، وكسر جنبها واسقطت جنينها الخ... [٣]».

ورواه الديلمي [٤] والجويني أيضاً [٥].

٥ ـ وروى سليم بن قيس الهلالي، قال: «فألجأها قنفذ لعنه الله الى عضادة باب بيتها ودفعها، فكسر ضلعها من جنبها، فألقت جنيناً من بطنها، فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت صلى الله عليها من ذلك

---

(١) إقبال الاعمال: ص٦٢٥، والبحار: ج٩٧ ص٢٠٠.
(٢) الكافي: ج١ ص٤٥٨. عوالم العلوم: ج١١ ص٢٦٠.
(٣) الامالي للصدوق: ص١٠٠ و١٠١، وارشاد القلوب للديلمي: ص٢٩٥، والبحار: ج٢٨ ص٣٩/٣٧ وج٤٣ ص١٧٣/١٧٢، والعوالم: ج١١ ص٣٩١ (الجزء الخاص بالزهراء)، وستأتي مصادر أخرى.
(٤) ارشاد القلوب: ج٢ ص٢٩٥.
(٥) فرائد السمطين: ج٢ ص٣٥.

شهيدة»[١].

٦ ـ وذكر ابن شهر آشوب: أن ابن قتيبة قال: إنها اسقطت محسّناً بسبب زخم قنفذ العدوي. والزخم هو الجرح.

٧ ـ وقال السيد الحميري رحمه الله:

ضربت واهتضمت من حقها وأذيقت بعده طعم السلع
قطع الله يدي ضاربها ويد الراضي بذاك المتبع[٢]

السلع: الشق والجرح.

وشعر السيد الحميري يدل على شيوع هذا الامر في عهد الامام الصادق عليه السلام، وذيوعه، حتى لتذكره الشعراء، وتندد به، وتزري به على من فعله.

٨ ـ وقد ذكر الامام الحسن أن المغيرة قد ضرب الزهراء حتى ادماها.

٩ ـ ونجد الشيعة في عهد الصدوق رحمه الله، يصرون على زيارتها عليها السلام بالزيارة التي تضمنت: انها صديقة شهيدة.

وسيأتي في هذا الكتاب نصوص ذلك، وكذا النصوص الدالة على استشهادها عليها السلام.

وثانياً: اذا لم يثبت كسر الضلع، فإن ذلك لا يعني نفي هذا الامر من الاساس، ولا يصح منع قراء العزاء من ذكره، ما دام ان المؤرخين قد رووه، وحدثوا به.

---

(١) كتاب سليم، بتحقيق محمد باقر الانصاري: ج٢ ص٥٨٨.
(٢) الصراط المستقيم: ج٣ ص١٣.

ثالثاً: هل يجب توفر سند صحيح لكل قضية تاريخية؟! وكم هو عدد القضايا التي ثبتت كذلك؟ وهل ثبوت اية قضية تاريخية يتوقف على وجود سند صحيح وفق المصطلح الرجالي؟!.

ولماذا يطلب السند الصحيح في خصوص هذه القضية، مع أن نفس هذا المتسائل يقول:

اننا لا نحتاج الى السند الصحيح في اثبات القضايا، ويكفي الوثوق بصدورها، بل هو يكتفي بعدم وجود داعٍ الى الكذب لصحة الاخذ بالرواية، ولو من كتب غير الشيعة الامامية، مع أنه يحاول اثارة الشبهات حول روايات أهل البيت (عليهم السلام) بالتأكيد المستمر على وجود المكذوب والموضوع فيها، دون أن يشير الى جهود العلماء في تمييز الصحيح والمعتبر عن غيره...

وخلاصة الامر: إنه لايمكن بملاحظة كل ما ذكرناه تكذيب هذا الامر ما دام ان القرائن متوفرة على أنهم قد هاجموها، وضربوها، واسقطوا جنينها: وصرحت النصوص بموتها شهيدة ايضاً، الامر الذي يجعل من كسر الضلع أمراً معقولاً ومقبولاً في نفسه، فكيف اذا جاءت روايته في كتب الشيعة والسنة، بل وأشار اليه الشعراء ايضاً، ولا سيما المتقدمون منهم.

رابعاً: لو فرضنا أن كسر الضلع لم يثبت، فلماذا يجعل ذلك ذريعة للتشكيك في ثبوت ضربهم للزهراء عليها السلام، واسقاط جنينها، وانتهاك حرمة بيتها، مع أن ذلك مما أجمعت عليه طائفة الشيعة الإمامية، واستفاضت به رواياتهم، بل تواترت، ورواه الكثيرون من مؤرخي ومحدثي باقي الفرق الاسلامية.

أم أن البحث الموضوعي يقتضي التركيز على أمر، ظن ذلك البعض أنه النقطة الاضعف فأراد التشكيك بها ليسهل التشكيك بما سواها، بأسلوب اطلاق الحكم الكلي، والحديث بالعمومات والمبهمات، حيث لا يلتفت الناس الى التفاصيل، وبذلك يكون قد تمكن من نسف الثوابت والقطعيات، وما أجمع عليه علماء المذهب، ورووه متواتراً ومستفيضاً، بل رواه غيرهم ممن لا يسعدهم ثبوت ذلك لما فيه من إزراءٍ على من يحبونهم ويتولونهم.

سقوط المحسَّن لحالة طبيعية طارئة!

ثم ان البعض يزداد جرأة، إلى درجة أنه يقول: إن سقوط الجنين «محسَّن» يمكن أن يكون قد حصل في حالة طبيعية طارئة! ولم يكن نتيجة اعتداء؟!

والجواب:

لقد دلّت النصوص الكثيرة، بل المتواترة وأجمع الشيعة على سقوط المحسَّن بسبب الاعتداء على الزهراء كما قاله الشيخ الطوسي رحمه الله، بل لقد روى ذلك وأشار اليه كثيرون من اتباع وانصار المهاجمين انفسهم، ممن لا يسعدهم حتى توهم نسبة ذلك الى من يحبونهم من المهاجمين ـ ومع هذا كله ـ فلماذا الاصرار من هذا البعض على تبرئة المهاجمين من هذا الامر وكيف نجيز لأنفسنا أن نكون ملكيين اكثر من الملك نفسه؟!.

وهل هناك مبرر علمي لهذا الاصرار، بعد أن كان من يصرّ على ذلك يقول: إن النفي يحتاج الى دليل، كما هو الاثبات؟!

ان هناك دليلاً قاطعاً للعذر قائماً على الاثبات، فهل نرفضه؟ ونصر على النفي بلا دليل اصلاً؟!.

ملاحظة:

والملفت للنظر هنا: أن بعضاً آخر قد تجاوز ذلك الى انكار اصل وجود إبن لفاطمة (ع) اسمه «محسِّن».

وبعض آخر سكت عن الاشارة اليه بسلب أو بإيجاب، وكأنه يريد أن يوحي بسكوته هذا بأنه لا وجود لطفل بهذا الاسم ينسب للزهراء عليها السلام.

لكن البعض الآخر حين رأى ان انكار هذا الامر غير ممكن، ولم يستطع أن يعترف بما ارتكبوه في حقه، وحق أمه، تخلص من ذلك بدعوى أنه «مات صغيراً» فلم يصرح بإنكار اسقاطه، لكنه المح الى ذلك الإنكار حين قال: «مات صغيراً».

وفريق رابع قد ذكر هذا الطفل، وذكر كونه سقطاً، ولكن سكت عن ذكر حقيقة ما جرى.

وهناك الفريق الذي صرح بالحقيقة المرة وأفصح عنها، وقد أوردنا جملة من أقوال هؤلاء الفرقاء في قسم النصوص، فلتراجع ثمة.

ولم يكن في مصلحة الذين ظلموا وآذوا، وضربوا، واسقطوا جنين الزهراء ان يشاع ذلك عنهم ويذاع، لأنه سيهز صورتهم، وربما يهز أيضاً مواقعهم على المدى الطويل، فكان لا بد لهم من طمس الحقيقة، وتزوير التاريخ، وفرض هيمنة قاسية ومريرة على الاعلام، ولا بد من كمّ الافواه بكل وسيلة ممكنة.

ولم يصل الينا إلا ما أفلت من براثنهم حيث حمله إلينا فدائيون حقيقيون تاجروا مع الله سبحانه بدمائهم، وبكل غالٍ ونفيس، تماماً كما أفلت إلينا من براثن المستكبرين الحاقدين الكثير الطيب، بل بحر زاخر من فضائل ومواقف وجهاد عليّ عليه السلام، حتى حديث الغدير، وحديث الثقلين وحديث أهل بيتي كسفينة نوح وحديث المنزلة، ـ لقد أفلت ذلك كله ـ من براثنهم رغم كل الجراح، ورغم كل الدماء النازفة ورغم كل الآلام.

لقد افلت الينا مثخناً بالجراح، غارقاً بالدماء، مرهقاً بالآلام.. ليجسّد لنا بعمق وبصدق حقيقة اللطف والرعاية الإلهية للأمة وللأجيال، ولهذا الدين.

فإن كل دعوة حاربها الحكام ما لبثت أن تلاشت واندثرت الا دعوة الحق، فإنها قد استمرت واحتفظت بأصالتها، وبمعالمها رغم مرور مئات السنين على هذه الحرب الساحقة الضروس، رغم انها تتحدى الحكام في اساس حاكميتهم، وفي شرعيتهم، إذ أن عقيدتها بالامام هي رفض للشرعية، واتهام للحكام بالغاصبية وبالظلم، وبمحاربة تعاليم الله ورسوله (ص) وادل دليل على ذلك كله وعلى ارادة التبرير والتزوير والتجني وعلى اللطف الالهي بحفظ الحق هو كل ما يرتبط بمقام علي (ع) وبمظلومية الزهراء (ع) التي قدمها رسول الله(ص) على انها المعيار للحق وللباطل، وهذا ما جعل دورها عليها السلام بعد وفاته (ص) مؤثراً وفاعلاً، حاسماً وقوياً، عرف به الصحيح من السقيم والمحرف والمزيف، من السليم والقويم.

هل كان بكاء الزهراء (ع) جزعاً؟!

ويقول البعض: إنه لا يتصور أن تكون الزهراء، المنفتحة على قضاء الله وقدره انسانة ينزعج أهل المدينة من بكائها [(١)] . كما يقرأ قراء التعزية ـ حتى لو كان الفقيد على مستوى رسول الله.

والجواب:

إننا لا نتصور أن بكاءها على أبيها هو الذي أزعج المعترضين، واثار حفيظتهم، وإنما الذي أحفظهم وازعجهم هو ما يثيره وجود الزهراء الى جانب قبر أبيها على حالة من الحزن والكآبة والانكسار الذي يذكر الناس بالمأساة التي تعرضت لها عليها السلام فور وفاة أبيها، حيث إن ذلك يمثل حالة اثارة مستمرة للناس الطيبين والمؤمنين والمخلصين، وهو إدانة لكل ذلك الخط الذي لم يتوقف عن فعل أي شيء في سبيل ما يريده.

فلم يكن البكاء على شخص الرسول، بقدر ما كان تجسيداً للمأساة التي حاقت بالاسلام وبرموزه بمجرد وفاته وفقده صلوات الله وسلامه عليه.

---

(١) راجع عن تأذي أهل المدينة ببكاء الزهراء (ع): الخصال: ج١ ص٢٧٢، وأمالي الصدوق: ص١٢١، والعوالم: ج١١ ص٤٤٩. وفي هامشه عمن تقدم وعن البحار: ج٤٣ ص١٥٥ و١٧٧ و٣٥ وج٤٦ ص١٠٩ وج١١ ص٣١١ و٢٠٤ وج١٢ ص٢٦٤ وج٨٢ ص٨٦، وإرشاد القلوب: ص٩٥، وتفسير العياشي: ج٢ ص١٨٨، وروضة الواعظين: ص٥٢٠، ومكارم الاخلاق: ص٣٣٥، ومناقب آل أبي طالب: (ط المطبعة العلمية) ج٣ ص٣٢٢، وكشف الغمة: ج٢ ص١٢٤.

فالبكاء إذن لم يكن بكاء الجزع من المصاب، واستعظام فقد الشخص، لكي يتنافى ذلك مع الانفتاح على قضاء الله وقدره. كما يريد هذا القائل أن يوحي به.

الا إذا كان هذا القائل يعتبر الإستسلام للقضاء والقدر والسكوت عن وعلى الظلم انفتاحاً على القضاء والقدر.

«بيت الاحزان» وإزعاج الناس بالبكاء:

ولا يجد البعض حاجة الى بيت الاحزان، لتبكي الزهراء فيه؛ فهو لا يتصورها تبكي على أبيها بحيث تزعج أهل المدينة حتى يطلبوا منها السكوت؟ لأن ذلك يعني أنها كانت تصرخ بصوت عالٍ في الطرقات؟!

وهذا الصراخ والازعاج لا يتناسب مع مكانتها عليها السلام؟!

ونقول في الجواب:

أولاً: هناك رواية ذكرها المجلسي[١]، مضعفاً لها؛ لأنه لم ينقلها ـ كما قال ـ عن أصل يعول عليه، وهي عن فضة؛ وفيها: أن فاطمة(ع) قد خرجت ليلاً في اليوم الثاني لوفاة أبيها، وبكت، وبكى معها الناس، ولما رأى أهل المدينة مدى حزنها طلبوا من عليّ (ع) أن تبكي إمّا ليلاً أو نهاراً، فبنى لها بيت الاحزان في البقيع.

وقد تقدمت الاشارة الى مصادر أخرى لهذه المقولة.

---

(١) البحار ج٤٣ ص١٧٤/١٨٠.

ومن الواضح: ان رواية فضة لايصح الاعتماد عليها كما ذكره المقدسي رحمه الله. لا من حيث السند، ولا من حيث المضمون كما يظهر لمن راجعها.

أما بالنسبة لبيت الاحزان، فهو «باقٍ الى هذا الزمان، وهو الموضع المعروف بمسجد فاطمة، في جهة قبة مشهد الحسن والعباس، واليه اشار ابن جبير بقوله: ويلي القبة العباسية بيت فاطمة بنت رسول الله (ص)، ويعرف ببيت الحزن، يقال: انه هو الذي آوت اليه، والتزمت الحزن فيه منذ وفاة أبيها (ص)»[١].

ثانياً: إن بكاءها (ع) في الليل اكثر ازعاجاً للناس الذين يتفرقون في النهار الى متابعة أعمالهم في مزارعهم، والاهتمام بمواشيهم، وقضاء حوائجهم، فكان الاولى أن تقيم في بيت الاحزان في الليل دون النهار.

ثالثاً: إن الحقيقة هي أن بكاء الزهراء لم يزعج أهل المدينة، وإنما ازعج الهيئة الحاكمة التي كانت بحاجة الى أن تتواجد في مسجد الرسول (ص) الى جانب منبره الشريف، الذي يبتعد امتاراً يسيرة تكاد لا تتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة. فكان ان منعها الحكام من ذلك[٢].

وكان الناس يتوافدون الى هذا المسجد بالذات، ويتواجدون فيه

---

(١) أهل البيت ص١٦٧ ـ ١٦٨، تأليف توفيق أبو علم. وراجع: وفاء الوفاء ج٣ ص٩١٨، وراجع هامش ص٤٨٩ من كتاب عوالم العلوم: ج١١، وإحقاق الحق قسم الملحقات: ج١٠ ص٤٧٦، وفاطمة الزهراء في الاحاديث القدسية: ص١٨٤/١٨٥

(٢) ضياء العالمين (مخطوط): ج٢ ق٣ ص١٤٠.

منذ الفجر الى وقت متأخر من الليل، من أجل الصلاة، ومن أجل متابعة ما يجري من أحداث.

فالمسجد هو مركز البلد، الذي كان صغيراً نسبياً، حيث قد لا يصل عدد سكانه الى بضعة آلاف، لأن مكة التي هي أكبر من المدينة بكثير، وكانت تسمى أم القرى كانت تجنّد أربعة آلاف مقاتل على الاكثر، حسبما ظهر في غزوة الاحزاب، التي جندت فيها مكة كل طاقاتها [١]. وكان النفر للحرب يطال كل قادر على حمل السلاح من سن المراهقة الى سن الشيخوخة.

أمّا المدينة فغاية ما جندته في حرب الاحزاب هو ما يقرب من ألف مقاتل، بل أقل من ذلك أيضاً [٢].

وقد احصي عدد المسلمين في سنة ست للهجرة، وهو الوقت الذي لم يعد فيه لغير المسلمين في المدينة أية قواعد بشرية تذكر؛ فكان عددهم ألفاً وخمس مئة أو الفاً وست مئة.

وفي رواية أخرى: ونحن ما بين الألف والست مئة الى السبع مئة، وذلك حينما قال لهم رسول الله (ص): اكتبوا لي كل من تلفظ بالاسلام، قال الدماميني: قيل كان هذا عام الحديبية [٣].

ولنفرض أن جميع الذي أحصوهم كانوا رجالاً، وأنهم كلهم

---

(١) راجع: كتابنا الصحيح من سيرة النبي الاعظم (ص) ج٩.
(٢) راجع المصدر السابق .
(٣) راجع: صحيح البخاري: ج٢ ص١١٦، وصحيح مسلم: ج١ ص٩١، ومسند أحمد: ج٥ ص٣٨٤، وسنن ابن ماجة: ج٢ ص١٣٣٧، والتراتيب الادارية ج٢ ص٢٥١/٢٥٢، وج١ ص٢٢٠ - ٢٢٣. وعن المصنف لابن ابي شيبة: ج١٥، ص٦٩.

متزوجون!! وكلهم له أولاد، فكم يا ترى يكون عدد أهل المدينة بكل افرادها.

وقد كان كل أهل المدينة يأتون الى المسجد للصلاة خلف رسول الله (ص) صباحاً، وظهراً ومساءً. بل كان الناس يأتون للصلاة من خارج المدينة، من مسافة أميال مشياً على الاقدام، وكان المسجد يستوعبهم، ثم وسَّعه رسول الله (ص) في الفترة الاخيرة.

فالمسجد هو مركز هذا البلد الصغير، الذي كانت شوارعه عبارة عن أزقة ضيقة، وأبنية متقاربة، لاسعة ولا انتشار فيها، لأن ذلك هو ما تقتضيه حالة الأمن للناس، الذين كانوا بسبب الحروب الداخلية لا يضعون السلاح لا بالليل ولا بالنهار [١].

وقد أقام سكان المدينة حول شطر كبير من هذا البلد خندقاً منع المشركين في حرب الاحزاب من الوصول اليهم، وقد استغرق حفره ستة أيام رغم سعته وعمقه.

وذلك كله يدل على عدم صحة ما ذكره ابن مردويه وهو يتحدث عن زواج فاطمة عليها السلام: ان النبي دعاهم جميعاً فأجابوا: «وهم أكثر من أربعة آلاف رجل» [٢]، فإن المدينة لم يكن فيها نصف هذا العدد.

ويدل على عدم صحة هذا الرقم: أن رواية أخرى قد تحدثت عن نفس هذه القضية. وذكرت أن الذين حضروا كانوا ثلاثة آلاف

---

(١) اعلام الورى: ص٥٥ والبحار: ج٤٣ ص٨و٩و١٠.

(٢) عوالم العلوم: ج١١ ص٢٩٨ و٣٤٠، وراجع: البحار: ج٤٣ ص١١٤، و٩٤، وأمالي الطوسي: ج١ ص٣٩.

وثلاث مئة في مجموع ثلاثة أيام[1].

فالقول بالاربعة آلاف، لعله يريد هذا المعنى ايضاً.

فالمدينة التي بهذا الحجم حين يموت فيها اي انسان عادي فسيكون فيها ما يشبه حالة طوارىء؛ حيث سيتوافد أهلها لتعزية وتسلية اصحاب المصاب، وسيهتمون بالتخفيف عنهم، وابعادهم عن اجواء الحزن، فإذا كان المتوفى له موقع اجتماعي، فإن الاهتمام سيكون اعظم، فكيف اذا كان المتوفى هو أعظم انسان خلقه الله، وأفضل موجود، وأكرم نبي، وهو الذي أخرجهم من الظلمات الى النور، فإن البلد سينقلب، وسيعطل الناس أعمالهم وزراعتهم، ويعيشون جواً مشحوناً بالعاطفة، والترقب والخوف، وسيكون مركز التجمع والقرار، وكل التحركات هو المسجد، منه الانطلاق الى الحرب، وفيه تحل المشاكل، وتستقبل فيه الوفود، ومنه يكون السفر، واليه العودة.. فالمسجد مركز الحكم، والقيادة، والقضاء الخ.. ومنبر الرسول هو موقع الحاكم، وهو على بعد أمتار يسيرة من مدفن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي أجواء وفاة النبي (ص) سيتضاعف الذهاب والاياب الى المسجد، وحين يأتي الناس الى المسجد، فإن أول ما يبدأون به هو زيارة قبر نبيهم، والسلام عليه وعلى من في البيت، حيث إنه (ص) قد دفن في بيت فاطمة[2]، وكانت كل الابواب قد سدت سوى بابها، وسيسألون الصديقة الطاهرة عن حالها، وهم يعلمون انها كانت

---

(١) عوالم العلوم: ج١١ ص٣٤٥، ودلائل الامامة: ٢١.

(٢) راجع: مقالنا في دراسات وبحوث في التاريخ والاسلام: ج١ ص١٦٩ فما بعدها.

البنت الوحيدة لأعظم نبي، وهي ليست امرأة عادية، بل هي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها، ولسوف تذكرهم أجواء الحزن، والانكسار المهيمنة على جو ذلك البيت وعلى الزهراء عليها السلام بما ارتكبه الحكام وأعوانهم في حقها فور دفن أبيها الذي لم يحضر المهاجمون دفنه، ولم يهتموا بتجهيزه، وهو الذي أخرجهم من الظلمات الى النور، ومن الموت الى الحياة، فقد قال لهم علي (ع): «كنتم على شر دين وفي شر دار، تشربون الكدر، وتأكلون الجشب[1]»، فهم بدلاً من تعزيتها، والتكريم والتعظيم لها، واجهوها لا بالكلمة اللاذعة وحسب، بل بالقول وبالفعل الكاسر والجارح، اذن، فلن تكون رؤية الناس للزهراء في كل يوم حزينة منكسرة في صالح الهيئة الحاكمة في اي حال حتى ولو سكتت الزهراء، ولم تبكِ ولم تندد بمن ظلمها، وهتك حرمتها.

ان كل من يأتي الى المسجد فيراها مكبوتة ومتألمة، وغير مرتاحة ومنزعجة، ثم يذهب ليجلس في مجلس الخليفة على بعد امتار يسيرة منها سيبقى يشعر بأذاها وبمأساتها، وبما جرى عليها، وسوف يستيقظ ضميره في نهاية الامر.

إذن فجلوسها الحزين ومرارتها عليها السلام ستقض مضاجع هؤلاء الحكام، وسيربكهم ذلك الى درجة كبيرة وخطيرة وسيندم الكثيرون على ما فرط منهم من تقصير في حقها عليها السلام، لأن بكاءها ومرارتها وحزنها يوقظ الضمائر ويثير المشاعر، ويهيج بلابل الناس، وللناس عواطفهم وأحاسيسهم، وسيضعف ذلك من سلطة الحكام ونفوذهم، وهم إنما يحكمون الناس باسم أبيها، ومن خلال

(١) نهج البلاغة: خطبة رقم ٢٦.

تعاليمه فيما يزعمون.

واذا كان عمر بن سعد قد بكى حين كلّمته الحوراء زينب، وهو كان قد قتل الحسين (ع) قبل لحظات، فكيف اللواتي لم تكن قلوبهم قاسية كما هو الحال في قلب حرملة والشمر بن ذي الجوشن (قاتل الحسين) وابن سعد، وإن كانت درجات إيمانهم تتفاوت بحسب الفكر والوعي والعمل، وهم وان لم يتكلموا حين الحدث المفجع لسبب أو لآخر لكن قد تأتي ساعة الصحوة، وقد يجدون الفرصة للتعبير عن حقيقة مشاعرهم، وما يدور في خلدهم، فكان لا بد من اخراج الزهراء من هذا الموقع وابعادها عن أعين الناس، الذين سوف يزداد وعيهم وسيشتد ندمهم بعد أن تهدأ الامور، ويعودوا الى أنفسهم، ويفكروا بما جرى، ويتذكروا أقوال رسول الله (ص) لهم في حق الزهراء وعليّ عليهما سلام الله..

فلا حاجة إذن الى صراخها عليها السلام في الشوارع، ولا الى ازعاج الناس بذلك. وليس من البعيد أن يكونوا قد دفعوا بعض الناس لمطالبة الزهراء بالخروج من بيتها متذرّعين بأكثر من ذريعة، ثم استولوا على البيت بعد ذلك بصورة نهائية.

بيت الأحزان أضرهم ولم ينفعهم:

ولكن، هل كان بيت الاحزان هذا في صالح الحكام؟! وهل استطاع ان يحقق بعض ما أرادوا تحقيقه أو ظنوا انه سيتحقق؟!

ان الاجابة الصريحة والواضحة على هذا السؤال ستكون بالنفي، فإنه كان في الحقيقة وبالاً عليهم أكثر مما توقعوه، فلم يكن من

السهل أن يقبل الناس بإخراج الزهراء من بيتها، ومنعها من اظهار الحزن، ومن الجهر بالمظلومية، لأن ذلك ظلم آخر أشد أذى، وأعظم تأثيراً وخطراً، وأصرح دلالة على مدى الظلم الذي تعاني منه عليها السلام.

ومما يزيد في وضوح ذلك أن الناس سيرون: أن كل ما جرى عليها انما كان بمجرد وفاة أبيها، فبدلاً من المواساة، ومحاولة تخفيف المصاب عليها وهي الوحيدة لأبيها وسيدة نساء العالمين، تجد نفسها أمام مصاب أمرّ وأدهى، وهو أن من يعتبرون أنفسهم من اتباع هذا الدين، ويعترفون بنبوة أبيها، ويفترض فيهم ان يعظموه ويوقروه، ويقدسوه ان هؤلاء قد بلغ بهم الظلم حداً ضيقوا فيه حتى على أقرب الناس اليه وهي ابنته وهي امرأة لها عواطفها، ومنعوها من اظهار الحزن على أب فقدته حرصاً على عدم الجهر بظلمهم لها.

النهي عن النوح بالباطل لا عن البكاء:

قال ابن اسحاق في غزوة احد: ومر رسول الله (ص) ـ حين رجع الى المدينة ـ بدور من الانصار؛ فسمع بكاء النوائح على قتلاهم، فذرفت عينا رسول الله (ص) ثم قال: لكن حمزة لا بواكي له.

فأمر سعد بن معاذ، ويقال: وأسيد بن حضير نساء بني عبد الأشهل: أن يذهبن ويبكين حمزة أولاً، ثم يبكين قتلاهن.

فلما سمع(ص) بكاءهن، وهن على باب مسجده أمرهن بالرجوع، ونهى (ص) حينئذ عن النوح، فبكرت اليه نساء الانصار، وقلن: بلغنا يا رسول الله، أنك نهيت عن النوح، وإنما هو شيء نندب

به موتانا، ونجد بعض الراحة؛ فأذن لنا فيه.

فقال: إن فعلتن فلا تلطمن، ولا تخمشن، ولا تحلقن شعراً، ولا تشققن جيباً[1]. قالت أم سعد بن معاذ: فما بكت منا إمرأة قط إلا بدأت بحمزة الى يومنا هذا.

وفي نص آخر: إن النساء بكين حين وفاة رقية، فجعل عمر يضربهن بسوطه، فأخذ (ص) بيده وقال: دعهن يا عمر. وقال: «وإياكن ونعيق الشيطان.. الى ان قال: فبكت فاطمة على شفير القبر، فجعل النبي(ص) يمسح الدموع عن عينيها بطرف ثوبه[2]».

المنع من البكاء على الميت:

لقد بكى النبي (ص) على حمزة، وقال: أما حمزة فلا بواكي له. وبعد ذلك بكى على جعفر، وقال: على مثل جعفر فلتبك البواكي. وبكى على ولده إبراهيم، وقال: تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول إلا ما يرضي الرب. وبكى كذلك على عثمان بن مظعون، وسعد بن معاذ، وزيد بن حارثة، وبكى الصحابة، وبكى جابر على

---

(١) السيرة الحلبية: ج٢ ص٢٥٤، وتاريخ الخميس ج١ ص٤٤٤ عن المنتقى، وليراجع كامل ابن الأثير: ج٢ ص١٦٧، وتاريخ الطبري: ج٢ ص٢١٠، والعقد الفريد، والبداية والنهاية: ج٤ ص٤٨، ومسند أحمد: ج٢ ص٤٠ و٨٤ و٩٢، والاستيعاب ترجمة حمزة. ومسند أبي يعلى ج٦ ص٢٧٢، و٢٩٣/٢٩٤، وفي هامشه عن المصادر التالية: مجمع الزوائد: ج٦ ص١٢٠، وعن الطبقات الكبرى: ج٣ قسم١ ص١٠، وعن سنن ابن ماجة: ج٣ ص٩٤، وفي السيرة وفي الجنائز الحديث: رقم ١٥٩١، ومستدرك الحاكم: ج٣ ص١٩٥، وعن سيرة ابن هشام ج٢ ص٩٥، و٩٩.

(٢) تاريخ المدينة لابن شبة: ج١ ص١٠٣ والاصابة ج٤ ترجمة رقية.

أبيه، وبشير بن عفراء على أبيه أيضاً، الى غير ذلك مما هو كثير في الحديث والتاريخ [١].

فكل ذلك فضلاً عن أنه يدل على عدم المنع من البكاء، فإنه يدل على مطلوبية البكاء، وعلى رغبته (ص) في صدوره منهم.

ولكننا نجد في المقابل: أن عمر بن الخطاب يمنع من البكاء على الميت ويضرب عليه، ويفعل ما شاءت له قريحته في سبيل المنع عنه.

ويروي حديثاً عن النبي (ص) مفاده: ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه [٢]. بل هو يضرب حتى ام فروة بنت أبي بكر، حينما مات أبوها[٣] مع اننا نجد أنه هو نفسه قد أمر بالبكاء على خالد بن الوليد[٤]

---

(١) راجع: النص والاجتهاد: ص٢٣٠ - ٢٣٤، والغدير: ج٦ ص١٥٩ - ١٦٧، ودلائل الصدق: ج٣ قسم١ ص١٣٤/١٣٦، عن عشرات المصادر الموثوقة، والاستيعاب (بهامش الاصابة) ترجمة جعفر: ج١ ص٢١١، ومنحة المعبود: ج١ ص١٥٩، وكشف الاستار: ج١ ص٣٨١ و٣٨٣ و٣٨٢، والأصابة: ج٢ ص٤٦٤، والمجروحون: ج٢ ص٩٢، والسيرة الحلبية: ج٢ ص٨٩، وراجع ص٢٥١، ووفاء الوفاء: ج٣ ص٨٩٤ و٨٩٥، وراجع ص٩٣٢ و٩٣٣، وحياة الصحابة: ج١ ص٥٧١، وطبقات ابن سعد: ج٣ ص٣٩٦ وج٢ ص٣١٣.

(٢) راجع: العقد الفريد: ج٤ ص٢٦٤، وغيره.

(٣) راجع المصادر المتقدمة والغدير وغيره عن عشرات المصادر، وكذا منحة المعبود: ج١ ص١٥٨، وفي ذكر أخبار أصبهان ج١ ص٦١، عن ابن موسى، والطبقات لابن سعد: ج٣ ص٢٠٩ و٣٤٦ و٣٦٢. وراجع: تأويل مختلف الحديث: ص٢٤٥.

(٤) التراتيب الادارية: ج٢ ص٣٧٥، والاصابة: ج١ ص٤١٥، وصفة الصفوة: ج١ ص٦٥٥، وأسد الغابة: ج٢ ص٩٦، وحياة الصحابة: ج١ ص٤٦٥ عن الاصابة، والمصنف ج٣ ص٥٥٩، وفي هامشه عن البخاري وابن سعد وابن

وقد بكت عائشة على ابراهيم[(١)] وبكى أبو هريرة على عثمان، والحجاج على ولده[(٢)] وبكى صهيب على عمر[(٣)]، وهم يحتجون بما يفعله هؤلاء.

وبكى عمر نفسه على النعمان بن مقرن، وعلى غيره[(٤)]، وقد نهاه النبي (ص) عن التعرض للذين يبكون موتاهم[(٥)].

كما أن عائشة قد أنكرت عليه وعلى ولده عبد الله هذا الحديث الذي تمسك به، ونسبته الى النسيان، وقالت:

يرحم الله عمر، والله، ما حدث رسول الله: إن الله ليعذب

أبي شيبة، وتاريخ الخميس: ج٢ ص٢٤٧، وفتح الباري: ج٧ ص٧٩، والفائق: ج٤ ص١٩، وربيع الابرار: ج٣ ص٣٣٠، وراجع: تاريخ الخلفاء: ص٨٨، وراجع: لسان العرب: ج٨ ص٣٦٣.

(١) منحة المعبود: ج١ ص١٥٩.

(٢) راجع: طبقات ابن سعد: ج٣ (ط صادر) ص ٨١،وفي الثاني ربيع الابرار: ج٢ ص٥٨٦.

(٣) طبقات ابن سعد: ج٣ ص٣٦٢، ومنحة المعبود ج١ ص١٥٩.

(٤) الغدير: ج١ ص١٦٤ و٥٤ و١٥٥، وعن الاستيعاب ترجمة النعمان بن مقرن والرياض النضرة المجلد الثاني: ج٢ ص٣٢٨ و٣٢٩، حول بكاء عمر على ابن ذلك الاعرابي حتى بل لحيته.

(٥) راجع الغدير عن المصادر التالية: مسند أحمد: ج١ ص٢٣٧و ٢٣٥ وج٢ ص٣٣٣ و٤٠٨، ومستدرك الحاكم: ج٣ ص١٩٠ و٣٨١، وصححه هو والذهبي في تلخيصه، ومجمع الزوائد: ج٣ ص١٧، والاستيعاب ترجمة عثمان بن مظعون، ومسند الطيالسي ص٣٥١، وسنن البيهقي: ج٤ ص٧٠، وعمدة القاري ج٤ ص٨٧، عن النسائي، وابن ماجة، وسنن ابن ماجة: ج١ص٤٨١، وكنز العمال: ج١ ص١١٧، وأنساب الاشراف: ج١ ص١٥٧، وطبقات ابن سعد: ج٣ ص٣٩٩، و٤٢٩، ومنحة المعبود: ج١ ص١٥٩.

المؤمن ببكاء أهله عليه، لكن رسول الله (ص) قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه. قالت: حسبكم القرآن: ولا تزر وازرة وزر أخرى»[١].

وفي نص آخر: إنها قالت: إنما مرّ رسول الله (ص) على يهودية يبكي عليها أهلها، فقال: إنهم يبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها[٢]».

وأنكر ذلك عليه: ابن عباس أيضاً، وأنكره ايضاً أئمة أهل البيت «عليهم السلام»، ومن أراد المزيد، فعليه بمراجعة المصادر[٣].

التوراة، والمنع من البكاء على الميت:

ويبدو لنا: أن المنع من البكاء على الميت مأخوذ من أهل الكتاب؛ فإن عمر كان يحاول هذا المنع في زمن النبي (ص) بالذات؛ ولم يرتدع بردع النبي له إلا ظاهراً. فلما توفي (ص) ولم يبقَ ما يحذر منه، صار الموقف السياسي يتطلب الرجوع الى ما عند أهل الكتاب،

---

(١) راجع صحيح البخاري: ج١ ص١٤٦ (ط سنة ١٠٣٩)، ومستدرك الحاكم ج٣ ص٣٨١، واختلاف الحديث للشافعي هامش الام ج٧ ص٢٦٦، وجامع بيان العلم: ج٢ ص١٠٥، ومنحة المعبود: ج١ ص١٥٨، وطبقات ابن سعد: ج٣ ص٣٤٦، ومختصر المزني: هامش الام ج١ ص١٨٧، والغدير: ج٦ ص١٦٣ عمن تقدم، وعن صحيح مسلم: ج١ ص٣٤٢ و٣٤٤ و٣٤٣، ومسند أحمد: ج١ ص٤١، وسنن النسائي: ج٤ ص١٧ و١٨، وسنن البيهقي: ج٤ ص٧٣ و٧٢، وسنن ابي داود: ج٢ ص٥٩، وموطأ مالك: ج١ ص٩٦.

(٢) صحيح البخاري: ج١ ص١٤٧.

(٣) راجع الغدير، ودلائل الصدق، والنص والاجتهاد، وغير ذلك.

فكان منع الزهراء عن ذلك، كما قدمنا.

وقد جاء هذا موافقاً للميول وللدافع الديني والسياسي على حد سواء.

ومما يدل على أن ذلك مأخوذ من أهل الكتاب: أنه قد جاء في التوراة:

«يا ابن آخذ عنك شهوة عينيك بضربة؛ فلا تنح ولا تبك، ولا تنزل دموعك، تنهّد ساكتاً، لا تعمل مناحة على أموات»[١].

السياسة وما أدراك ما السياسة؟:

ونشير هنا الى كلمة للامام شرف الدين رحمه الله تعالى قال: «وهنا نلفت أولي الألباب الى البحث عن السبب في تنحي الزهراء عن البلد في نياحتها على أبيها (ص)، وخروجها بولديها في لمة من نسائها الى البقيع يندبن رسول الله، في ظل أراكة كانت هناك، فلما قُطعت بنى لها عليّ (ع) بيتاً في البقيع كانت تأوي اليه للنياحة، يُدعى: بيت الاحزان، وكان هذا البيت يزار في كل خلف من هذه الأمة»[٢].

وأقول: إن من القريب جداً: أن يكون الحديث: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي» قد حُرّف عن حديث «البكاء على اليهودية المتقدم»؛ لدوافع سياسية لا تخفى؛ فإن السلطة كانت تهتم بمنع فاطمة عليها السلام من البكاء على أبيها.

---

(١) حزقيال. الإصحاح ٢٤ الفقرة ١٦- ١٨.
(٢) النص والاجتهاد: ص٢٣٤.

فيظهر: أن هذا المنع قد استمر الى حين استقر الامر لصالح الهيئة الحاكمة، ولذلك لم يعتن عمر بغضب عائشة، ومنعها إياه من دخول بيتها حين وفاة أبي بكر، فضرب أم فروة أخت أبي بكر بدرته، وقد فعل هذا رغم أن البكاء والنوح كان على صديقه أبي بكر، وكان هجومه على بيت عائشة، وكان ضربه لأخت أبي بكر. وهو الذي كان يهتم بعائشة ويحترمها، وهي المعززة المكرمة عنده، وهو الذي يقدر أبا بكر ومن يلوذ به، ويحترم بيته بما لا مزيد عليه.

نعم لقد فعل كلّ هذا لأن الناس لم ينسوا بعدُ منع السلطة لفاطمة (ع) من النوح والبكاء على أبيها وما أصابها بعده. ولنفرض أن البكاء كان فقط على ابيها؛ فما أشده من موقف، وناهيك بهذا الاجراء جفاء وقسوة: أن يُمْنَع الانسان من البكاء على أبيه، فكيف إذا كان هذا الاب هو النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، أعظم، وأكمل، وأفضل إنسان على وجه الارض.

ثم لما ارتفع المانع، ومضت مدة طويلة وسنين عديدة على وفاة سيدة النساء (ع)، ونسي الناس أو كادوا، أو بالاحرى ما عادوا يهتمون بهذا الامر، إرتفع هذا المنع على يد عمر نفسه، وبكى على النعمان بن مقرن الذي توفي سنة ٢١هـ وعلى شيخ آخر، وسمح بالبكاء على خالد بن الوليد، الذي توفي سنة ٢١ أو ٢٢ حسبما تقدم.

والنهي عن البكاء على الاموات يختلف ما ورد عن مصادر كثيرة من النهي عن خمش الوجوه، وشق الثياب، واللطم، والنوح بالباطل. فإنه غير البكاء وهياج العواطف الانسانية الطبيعية. وذلك لأن الأول ينافي الخضوع لله عز وجل والتسليم لقضائه؛ أما الثاني فهو من

مقتضيات الجبلة الانسانية، ودليل اعتدال سجية الانسان، وشتان ما بينهما.

الفصل التاسع:

ولست أدري خبر المسمار



خبر المسمار:

قد جاء في كتاب منسوب الى شبل الدولة مقاتل بن عطية، عرف باسم: «**مؤتمر علماء بغداد**» الفقرة التالية:

«... ولما جاءت فاطمة خلف الباب، لترد عمر وحزبه، عصر عمر فاطمة بين الحائط والباب عصرة شديدة، حتى أسقطت جنينها، ونبت مسمار الباب في صدرها، وصاحت فاطمة: يا أبتاه، يا رسول الله...[١]».

وقال الفيلسوف المحقق آية الله العظمى الشيخ محمد حسين الاصفهاني قدس الله سره:

ولست أدري خبر المسمار سل صدرها خزانة الاسرار

ونحن لا نستطيع تأكيد أو نفي هذا الامر، رغم أننا نناقش في نسبة كتاب مؤتمر علماء بغداد الى شبل الدولة، ونحتمل أنّه كتاب وضعه بعض من تأخر عنه ولكن ذلك لا يعني: ان ما ورد فيه من معلومات تاريخية أو غيرها غير صحيح أيضاً.

(١) مؤتمر علماء بغداد: ص١٣٥.

إذن، فقد يكون مؤلف هذا الكتاب قد استقى معلوماته من مصادر لم تصل إلينا، ومناقشتنا في صحة نسبته الى من ينسب إليه، لا تعني أن جميع ما ورد فيه أيضاً محل مناقشة وريب، ففيه كثير من المعلومات الصحيحة، التي تؤيدها الروايات الثابتة والصحيحة بصورة قطعية، فلا بد من تمييز الغث من السمين، والصحيح من غيره وفق معايير البحث العلمي وأصوله.. ونحن نذكر هنا ما نستند إليه في شكنا في نسبة هذا الكتاب، فنقول..

كتاب مؤتمر علماء بغداد في الميزان:

وقد ذكر مؤلف كتاب مؤتمر علماء بغداد: ان كتابه، أوكتيّبه هذا هو خلاصة مناظرة دينية، يقول: إنها جرت بين عشرة من كبار علماء السنة، وكبار علماء الشيعة في بغداد بدعوة من السلطان ملكشاه السلجوقي، ووزيره نظام الملك، وحضورهما، ومشاركتهما.

وقد ظهر في هذه المحاورة: التي دامت ثلاثة أيام أن مذهب التشيع هو الحق، فتشيع السلطان ملكشاه، وأعلن وزيره نظام الملك تشيّعه أيضاً، ولحق بهما عدد من القوّاد، وأركان الدولة.

ويطرح هنا سؤال هو: هل هذه المناظرة، واقعية أم افتراضية؟! وهو ينتظر الجواب الصحيح والصريح.

وإذا جاز لنا أن ندلي بدلونا هنا، فإننا نقول: ان ما نميل إليه هو الخيار الثاني. اي أنها قضية افتراضية.

ونستند في حكمنا هذا الى عدة أمور، وإن لم يمكن اعتبار كل واحدٍ منها بمفرده دليلاً قاطعا، ولكنها بمجموعها تمنحنا الجرأة على

تسجيل استبعادنا هذا، الذي يرقى إلى درجة الاطمئنان بكونها قضية افتراضية، قد أراد مؤلفها أن ينتصر لمذهب بعينه، ويصوغ الادلة المذهبية المستندة الى وقائع تاريخية مشهورة في كتب المسلمين، وروايات يعترف بصحتها وبصحة الاستناد اليها المتخاصمون ـ يصوغها بطريقة مثيرة، وملفتة، تثير اهتمام القارىء، وتأخذ بمشاعره.

والامور التي نستند إليها في رأينا هذا هي التالية:

الاسلوب التعبيري:

إن أول ما يلفت نظر القارىء لذلك الكتاب «أو الكتيّب» هو أُسلوبه التعبيري، حيث ان كثيراً من الموارد قد استعملت فيها تعابير لم تكن متداولة في تلك الفترة من الزمن. ونحن نذكر هنا جملة منها مع الاشارة الى رقم صفحة الكتاب المطبوع في سنة ١٤١٥هـ.ق. ١٩٩٤ م. دار الارشاد الاسلامي، بيروت ـ لبنان. تحقيق وتعليق الشيخ محمد جميل حمود.

فنقول:

كلمة «مؤتمر» التي وردت في عنوان الكتاب، وفي ص ١٧ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٣٧.

«لم يكن رجلاً متعصباً أعمى» ص ١٧.

«كان شاباً منفتحاً» ص ١٧.

«ألفت فيها كتب وموسوعات» ص ٢٥.

«ونرى نحن من خلال المحادثات والمناقشات» ص ٢٦، وراجع

ص ٣٢ و ٣٤.

«وأن يكون طلب الحق هو رائد الجميع» ص ٣٧.

«ان الذين يسبون لهم منطقهم» ص ٤٦.

«هذا العمل اللاإنساني» ص ٩٦.

«إن بعض رواة السوء، وبائعي الضمائر» ص ٩٨.

«واعتبر إيمانه إيماناً مثالياً» ص ١٠١.

«يتصورهم أناساً طيبين مؤمنين» ص ١١١.

«مزق السيد العلوي ستار الصمت» ص ١٠٩.

«ولكن المؤهلات في علي بن أبي طالب كانت قليلة» ص ١١٦. وثمة مورد آخر في نفس الصفحة أيضاً.

«الواقع: ان مؤهلات الخلافة والامامة كانت متوفرة كاملاً في علي» ص ١١٦ وراجع ص ١١٧.

«وأقضي غالب أوقاتي بالصيد، والشؤون الادارية» ص ١٥٣.

«وأخذوا يحيكون المؤامرات ضد الملك، ونظام الملك، وحملوه تبعة هذا الامر، إذ كان هو العقل المدبّر للبلاد، حتى امتدت إليه يد أثيمة» ص ١٥٤ و ١٥٥.

«وكان لها نتائج سلبية»، «وأعطت نتائج سلبية معكوسة» ص ١٢٧.

«أليست المتعة هي الحل الوحيد لهم للخلاص من القوة الجنسية

الطائشة، وللوقاية من الفسق والميوعة؟! أليست المتعة أفضل من الزنا الفاحش، واللواط، والعادة السرية» ص ١٢٤.

ركاكة التعابير:

وقد تضمن الكتاب أيضاً طائفة من التعابير التي تظهر عليها الركاكة، والضعف، وذلك مثل قوله:

«رجلاً متعصباً أعمى» ص ١٧.

«كانت متوفرة كاملاً في علي» ص ١١٦.

«وكان يحب أهل البيت حباً جماً كثيراً» ص ١٧.

«ثانياً: رواتها وأسنادها غير صحيحة» ص ٧٦.

«استهزأ به بعض الحاضرين، وغمزه» ص ١٨.

«كان صغير العمر، بينما كان أبو بكر كبير العمر». ص ١١٣.

«قد كنت أنا حاضر المجلس والمحاورة» ص ١٥٦.

«دين التشيع حق لا مراء له» ص ١٥٦.

أخطاء نحوية:

ووردت في الكتاب أيضاً أخطاء نحوية عديدة، كالموارد التالية:

«وإنما انتخبه ثلاثة أو اثنين» ص ٦١ مع ان الصحيح: اثنان.

«ان الرسول يفعل ما لا يفعله حتى الناس العاديين» ص٩٣. والصحيح: العاديون.

«حتى يأتي بعض الناس الجهال، فيختاروا الاصلح» ص ١١٥، والصحيح: فيختارون.

«وكان يحضر مجلسه أربعة آلاف تلميذاً»، ص ١٥١، والصحيح: تلميذٍ.

«الى غيرها من بِدعكم أنتم أيها السنة التابعين لعمر» ص ١٤٩، والصحيح: التابعون.

ولتلاحظ الفقرات التالية:

«وأمره ـ أي أمر أبو بكر خالداً ـ أن يقتل مالك وقومه» ص ١٣١.

«ووزعت واردها الكثير، (مئة وعشرون ألف دينار ذهب، على قول بعض التواريخ في الناس» ص ١٤٥.

«علماً بأن فدك لو بقيت». «غصباً فدك». «غصبا ملكها فدك». «ورد فدك على أولاد فاطمة» ص ١٤٤ و ١٤٥.

تصحيح خطأ:

ووقع فيه سهو آخر في آية قرآنية كريمة، حيث قال: ﴿**إنا هديناه النجدين**﴾ ص٨٩. والصحيح: وهديناه النجدين.

بالاضافة إلى كلمة «وأخذوا يحيكون المؤامرات» والصحيح:

يحوكون.

ملك شاه: الجاهل المحب للعلم:

وقد وصف ملكشاه السلجوقي بأنه «كان شاباً، منفتحاً، محباً للعلم والعلماء» ص ١٧.

مع ان هذا المحب للعلم والعلماء، لم ينتفع من حبه هذا، حيث انه ـ كما يظهره الكتاب الذي هو مورد البحث ـ من أجهل الناس حتى بأبسط الامور، وبأبده البديهيات الإسلامية والتاريخية، وكأنه قد عاش في جزيرة ثم دخل بلاد الاسلام لتوّه. حتى انه لا يعرف بوجود طائفة اسمها الشيعة، هي نصف المسلمين الذين يحكمهم، ص ٢٥ و ٢٦، بل هو لا يعرف حتى معنى كلمة شيعي، فضلاً عما سوى ذلك من قضايا تاريخية وغيرها.

ولا ندري لماذا أهمل أبوه السلطان ألب ارسلان تأديبه وإعداده للمنصب الذي سيتصدى له؟ ولماذا لم يحشد له من العلماء والمتخصصين، أفضلهم، وأعلمهم، وأبعدهم صيتاً، وأكثرهم خبرة؟. مع ان الملوك والخلفاء كانوا يهتمون بتأديب وتعليم أولادهم، ولا سيما الذين يرشحونهم لخلافتهم في المناصب لادارة شؤون البلاد والعباد.

رعونة وطيش:

وقد ذكر أيضاً: ان ملكشاه السلجوقي يكاد يتخذ قراراً بقتل الشيعة جميعاً، إن لم يقبلوا بالتمذهب بمذهب أهل السنة، رغم ان وزيره كان قد أخبره بأنهم «يشكلون نصف المسلمين تقريباً» ص ٢٥.

ولكن وزيره أخبره بأن قتل نصف المسلمين غير ممكن، ص ٢٧.

وليس ثمة من رعونة وطيش أعظم من هذا، فكيف يذكرون عنه ما يدل على الاستقامة والعدل، وعلى الحنكة والعقل؟

اغتيال الملك ووزيره

وقد ذكر هذا الكتاب: ان نظام الملك قد اغتيل بإيعاز من أهل السنة، ثم اغتالوا ملكشاه السلجوقي بعد ذلك أيضاً.

والمذكور في التاريخ: ان قتل نظام الملك كان على يد غلام ديلمي من الباطنية. وذكر ابن الأثير قصة تشير الى أن الذي دبَّر قتله هو ملكشاه نفسه. أما ملكشاه، فيذكرون انه مرض ومات[١].

الملك لا يثق إلا بوزيره:

ورغم ان المجتمعين قد كانوا كبار علماء أهل السنة في بغداد، لكننا نجد: ان هذا الملك لا يزال يستفهم وزيره عن كل شيء، وهذا الوزير بدوره قد دأب على الاجابة بقوله: هكذا ذكر المفسرون، أو المؤرخون، أو الرواة، أو نحو ذلك. فلماذا لا يثق بكبار علماء الإسلام، ولا يقبل منهم ما ينقلونه ويتداولونه؟

---

(١) راجع ذلك في: الكامل في التاريخ: ج١٠ ص٢٠٤ ـ ٢٠٥ وص٢١٠.

من هم المجتمعون؟!

والذي زاد في تحيّرنا: انه رغم ان بغداد كانت تعج بالعلماء المعروفين في تلك الفترة، سواء من الشيعة، أو من أهل السنة، فإن هذا الكتاب لم يذكر لنا اسم أيّ من هؤلاء العلماء العشرين المشاركين في المناظرة الذين وصفهم بأنهم كبار العلماء في بغداد من الفريقين.

نعم، وردت أربعة أسماء ادّعى المؤلف انها أسماء علماء هي: الحسين بن علي، الملقب بالعلوي. أحمد عثمان. السيد جمال الدين. الشيخ حسن القاسمي.

ولم نستطع أن نحصل على أي معلومات عن أصحاب هذه الاسماء، وعن درجاتهم العلمية، وعن دورهم وأثرهم في البلاد والعباد.

فكيف غاب مشاهير علماء بغداد من سنة وشيعة عن هذه المناظرة الحساسة والمصيرية، أو فقل: كيف لم يعلن أسماء أيّ من هؤلاء المشاهير.

مفارقة أخرى لا مبرر لها:

وقد ذكر الكتاب: ان الوزير نظام الملك، وكذلك العباسي، الذي كان يناظر عن أهل السنة، وكذلك العلماء الذين كانوا معه، قد سكتوا، وأحجموا عن الاجابة على سؤال حول سعي طلحة والزبير في قتل عثمان.

وعلّق المؤلف على ذلك بقوله: «ماذا يقولون؟! أيقولون الحق؟!

وهل الشيطان يسمح بالاعتراف بالحق؟! وهل ترضى النفس الأمّارة بالسوء أن تخضع للحق والواقع؟! أتظن ان الاعتراف بالحق أمر سهل وبسيط؟!.

كلا، انه صعب جداً، لأنه يستدعي سحق العصبية الجاهلية، ومخالفة الهوى، والناس أتباع الهوى والباطل، إلا المؤمنين، وقليل ما هم؟!» ص١٠٩.

ونقول: إننا ندعو القارىء الكريم للتأمل فيما يلي:

أ: ان المؤلف نفسه قد وصف نظام الملك في أول الكتاب بقوله: «كان رجلاً حكيماً فاضلاً، زاهداً، عازفاً عن الدنيا، قوي الارادة، يحب الخير وأهله، يتحرى الحقيقة دائماً» ص١٧.

ب: ان الوزير نظام الملك كان قد أجاب على جميع الاسئلة التقريرية للملك، مع ان الكثير منها كان أشدّ إحراجاً له من هذا السؤال العادي جداً، حيث ان بعضها يتعلق بالخليفتين الاولين أبي بكر، وعمر بالذات.

ج: ان نظام الملك قد عاد واعترف للملك بصحة استدلال العلوي، فلمّا سأله عن سبب سكوته في بادىء الأمر، قال: «لأني أكره أن أطعن في أصحاب رسول الله (ص)» ص١١.

مع انه هو نفسه قد أجاب بالايجاب حين طعن العلوي في إيمان عمر (رض). وعمر عنده قد كان أعظم بكثير من طلحة، ومن عثمان أيضاً، فراجع ص١٠٠ .

خلافة أم إمامة؟

ونلاحظ: ان هذا العلوي قد خلط في حديثه عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، بين مفهومي الامامة والخلافة، وهو يتحدث عن الخلافة بطريقة الحديث عن الامامة، فراجع ما ذكره ص١١١ حينما قال: «لم يتخذهم كل المسلمين خلفاء، وإنما أهل السنة فقط».

فإن هذه العبارة تعني: إن الحديث عن الإمامة لا عن الخلافة، لأن خلافتهم وحكومتهم إنما هي حدث تاريخي لا يمكن إنكاره من شيعي أو سنّي. ولكن الكلام والجدل إنما هو في أن هذه الحكومة هل هي مشروعة أم لا؟ كما ان الكلام انما هو في إمامة علي (ع)، التي تكون الحكومة أحد مظاهرها، فغصب الحكومة إنما هو تعدٍ على الامام في بعض شؤون إمامته.

تناقضات لا مبرر لها:

ونجده يقع أحياناً في تناقضات لا مبرر لها، وقد حصل له ذلك في موردين:

الأول: نفاق الذين انتخبوا عثمان:

فنجده في حين يصف الذين تحيزوا الى عثمان في الشورى، وبايعوه . بالمنافقين . راجع ص١٠٦.

يعود في الصفحة نفسها ليذكر ما يشير الى عدم كونهم من المنافقين، بل هم من الاتقياء المؤمنين، فيقول: انهم «عدلوا عن عثمان

عندما رأوا طغيانه، وهتكه لأصحاب رسول الله، ومشورته في أمور المسلمين مع كعب الاحبار، وتوزيعه أموال المسلمين بين بني مروان، فبدأ هؤلاء الثلاثة بتحريض الناس على قتل عثمان».

ويقصد بهؤلاء الثلاثة: طلحة، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وقد كنّا نودّ أن نراه يضيف الى الاسباب التي ذكرها: انهم لم يجدوا عند عثمان ما كانوا أملوه من إشراكهم في الامر، حيث آثر أقاربه بكل شيء دونهم. والكل يعلم: ان طلحة قد حارب علياً أيضاً بسبب انه لم يستجب لمطالبه التي تغذي طموحاته، ولسعد بن أبي وقاص، موقف من علي بسبب ذلك أيضاً.

الثاني: من الذين انتخبوا عثمان:

وفي حين نجده يقول: «ان عثمان لم يأت الى الحكم إلا بوصية من عمر، وانتخاب ثلاثة من المنافقين فقط وفقط، وهم: طلحة، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف» ص١٠٦.

فإننا نجده يشكك في هؤلاء الثلاثة ويقول: «إنما انتخبه ثلاثة، أو اثنين (كذا) منهم» ص٦١. مع العلم بأن عمر لم يوص بالخلافة الى عثمان كمازعم.

كما أن قوله: انه جاء بوصية من عمر، وبانتخاب ثلاثة غير منسجم ولا متوازن.

إلا أن يكون مراده: ان عمر قد ركب الشورى بحيث يصبح انتخاب عثمان حتمياً. فاعتبر ذلك بمثابة وصية بالخلافة له.

موارد تعوزها الدقة التاريخية:

ثم ان هناك العديد من الموارد التي تعوزها الدقة التاريخية، ونذكر منها:

١ـ قوله عن معاوية: انه كان يسب علياً أمير المؤمنين (ع)، «الى أربعين سنة، وقد امتد سب الامام الى سبعين سنة» ص٤٨.

ونقول:

أما بالنسبة للنقطة الاولى، فنقول: ان معاوية قد أعلن بسب علي (عليه السلام) حوالى ٢٣ سنة. وهو يقلّ عن العدد الذي ذكره بـ ١٧ سنة.

وأما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد امتد سبهم لعلي (ع) أكثر من ثمانين سنة، فراجع كتب التاريخ..

٢ـ قال: «أبو حنيفة، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل لم يكونوا في عصر النبي (ص) بل جاؤا بعده بمائتي سنة تقريباً» ص١٥٠.

مع ان أبا حنيفة قد ولد سنة ٨٠ للهجرة، ومات سنة ١٥٠ هـ.

أما مالك فولد سنة ٩٣ ومات سنة ١٧٩هـ.

والشافعي ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤هـ.

وأحمد بن حنبل ولد سنة ١٦٤ ومات سنة ٢٣٣ هـ.

٣ـ وذكر «ان عمر منع أبا هريرة عن نقل الحديث لكذبه على رسول الله. ولكن العلماء يأخذون بأحاديثه الكاذبة» ص٨٢.

ومن المعلوم: ان سياسة الخليفة الثاني كانت تقضي بمنع نقل الحديث عن رسول الله (ص). وقد ضرب أبا هريرة لأجل ذلك، فإنه أكثر من نقل الحديث كما صرح به نفسه، لا لأجل كذبه على رسول الله (ص) كما زعم المستدل.

٤ـ جمع القرآن:

وقد جاء في هذا الكتاب ما يلي: «قال العلوي: بل من بدعكم أنتم السنة أنكم لا تعترفون بالقرآن. والدليل على ذلك انكم تقولون: ان القرآن جمعه عثمان، فهل كان الرسول جاهلاً بما عمله عثمان؟!» ص٤٨.

ثم يستمر في كلامه الذي يهدف من خلاله الى إبطال جمع عثمان للقرآن، وإثبات انه قد جمع في عهد رسول الله (ص).

ونقول:

أـ ان من الواضح: ان حديث جمع عثمان للقرآن، لا يعني عدم الاعتراف بالقرآن. فالاستدلال بالاول على الثاني في غير محله.

ب: إن عثمان لم يجمع القرآن، وإنما جمع الناس على قراءة واحدة، وذلك حينما عبر له حذيفة بن اليمان عن تخوّفه من اختلاف قراءات الناس. وقد أيده أمير المؤمنين علي (ع) في ذلك، أي في جمع الناس على قراءة واحدة، وقال ـ حسبما روي ـ لو وليت لفعلت مثلما فعل[1].

ولعل هذا المستدل يقصد: ان القرآن قد جمع على عهد رسول

---

(١) راجع كتابنا: حقائق هامة حول القرآن الكريم.

الله (ص)، ولكن الخليفتين الاول والثاني قد رفضا مصحف رسول الله (ص)، لانه كان يتضمن التنزيل، والتأويل وأسباب النزول والتفسير. وغير ذلك مما كان من شأنه ان يحرج الكثيرين ممن لا يرضى الحكام بإحراجهم، ولا بإشاعة حقائق ترتبط بهم. وجمعوا هم آيات القرآن في مصحف واحد، بعد أن أسقطوا التفسير والتأويل وأسباب النزول منه، كما هو معلوم.

طريقة الاستدلال أحياناً:

وإن معظم الاستدلالات الواردة في الكتاب . وإن كانت جيدة وصحيحة . ولكن ثمة موارد في الكتاب لم يكن الاستدلال فيها صالحاً. رغم انه قد كان بالامكان أن تكون هي الاخرى على درجة عالية من القوة والصحة، لو أستبدلت بعناصر تجعلها أكثر دقة، وأبعد أثراً.

والموارد التي لاحظناها هي التالية:

١ـ السب واللعن:

قد حصل خلط في الكتاب بين السب واللعن، حيث ادعى الكتاب جواز سب الصحابي المنحرف، ولكنه استدل بما يثبت جواز اللعن لا السب، فراجع ص٤٧ و٤٨.

ومن الواضح: ان علياً (ع) قد نهى في صفّين أصحابه عن سب معاوية وأصحابه، وطلب منهم بدلاً من سبهم أن يصفوا أعمالهم.

كما ان الامام الصادق (ع) قد أمر أصحابه بأن ينزهوه عن السب، ولا يكونوا قوماً سبّابين؛ ليقال: رحم الله جعفراً قد أدّب أصحابه فأحسن تأديبهم.

أما اللعن الذي معناه الدعاء على الشخص بأن يبعده الله عن رحمته، فهو شأن آخر، وقد لعن الله سبحانه في كتابه الكريم فئات كثيرة. كما انه سبحانه قد أظهر الرضى عن لعن المؤمنين لبعض الفئات، حين قال: ﴿**أولئك يلعنهم الله، ويلعنهم اللاعنون**﴾.

ولعل سبب ذلك هو أن اللعن يستبطن إعلان البراءة والادانة للانحراف الذي اختاروه، ولكل سلوك عدواني، أو عمل إجرامي اقترفوه. ولا يستهدف الانتقاص الشخصي منهم، كما هو الحال بالنسبة للسب.

٢ـ شكّ النبي في نبوته:

وذكر أيضاً: «ان السنة يقولون: ان رسول الله كان شاكاً في نبوته». واستدل على ذلك بما رووه عن النبي (ص): انه قال: «ما أبطأ علي جبرائيل مرة إلا وظننته انه نزل على ابن الخطاب» ص٩١.

وقد كان بإمكان المستدل أن يضيف الى ما ذكره الآية القرآنية الدالة على أنه (ص) خاتم النبيين، والحديث الصريح بأنه (ص) لا نبي بعده. ليتم الاستدلال بذلك. إذ بدون ذلك قد يجاب عنه بأنه لا مانع من اجتماع نبيين في آن واحد، مثل موسى وهارون (ع)، وغيرهما من الانبياء.

٣ـ أهل السنة وتحريف القرآن:

ويقول: «أما السنة فيقولون: ان القرآن زيد فيه ونقص عنه» ص٥١ و٥٢، وراجع ص٩٢.

وقال: «بل المشهور عندكم أيها السنة: انكم تقولون بتحريف القرآن.

قال العباسي: هذا كذب صريح.

قال العلوي: ألم ترووا في كتبكم: أنها نزلت على رسول الله آيات حول الغرانيق، ثم نسخت تلك الآيات، وحذفت من القرآن» ص٧٢ وراجع ص٧٦.

ونسجل هنا:

أ: لقد أجمعت الامة على عدم الزيادة في القرآن الكريم.

ب: ان نسبة القول بالزيادة والنقيصة الى أهل السنة أو الى المشهور فيهم بعنوان كونهم طائفة، ليس دقيقاً أيضاً.

ولو أنه قال لهم: ان هناك روايات رواها أهل السنة في صحاحهم الستة وكتبهم المعتبرة، لو التزم أهل السنة بمضمونها لانتهوا الى القول بالتحريف الذي دلت الادلة القاطعة والبراهين الساطعة على عدمه لكان صحيحاً ومتيناً جداً.

ج: ان الرواية التي تتحدث عن مدح الغرانيق، التي هي الاصنام قد ردّها وفنّدها كثير من علماء السنة. وإن كان يظهر من البخاري انه لا يأبى عن قبولها.

د: ان حديث الغرانيق ليس فيه أن عبارة: «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى». آية قرآنية، وليس فيه ولا في غيره: ان هناك من يدعي: أنها كانت في القرآن ثم نسخت!! وحذفت منه!!.

بل تدعي تلك الرواية المكذوبة: ان الشيطان هو الذي ألقى تلك العبارة على لسان النبي (ص). ثم جاءه جبرائيل فأطلعه على حقيقة الحال.

٤ـ عبس وتولى:

وقال عن آية: عبس وتولى: «الاحاديث الصحيحة الواردة عن أهل بيت النبي، الذين نزل القرآن في بيوتهم تقول: إنها نزلت في عثمان بن عفان». ص٩٧.

وهو كلام غير دقيق، فإن الرواية إنما ذكرها القمّي في تفسيره، وذكرها الطبرسي في مجمع البيان، فلا يوجد أحاديث (بصيغة الجمع)، بل ان رواية الطبرسي عن الامام الصادق (ع) لم تصرح باسم عثمان، بل قالت: نزلت في رجل من بني أمية.

كما ان وصف هذه الرواية بالصحة الظاهر بالصحة من حيث السند، قد يعد تساهلاً في التعبير. مع التذكير بأن عدم توفر سند يتصف بالصحة بالمصطلح المعروف لا يعني: ان مضمون الرواية باطل ومكذوب. ومهما يكن من أمر، فقد حقق هذا الموضوع الاخ العلامة الشيخ رضوان شرارة في كتاب مستقل بعنوان: «عبس وتولى في من نزلت» فليراجع.

٥- إيمان الخلفاء الثلاثة:

وزعم الكتاب: ان «الشيعة يعتقدون أنهم - أي الثلاثة - كانوا غير مؤمنين قلباً وباطناً، وإن أظهروا الاسلام لساناً وظاهراً». ثم فرع على اسلامهم الظاهري صحة «مصاهرة النبي لهم، ومصاهرتهم للنبي» ص٩٨ و٩٩.

ولنا على هذا الامر عدة مؤاخذات، نذكر منها:

أ: ان هذا الاعتقاد لم يسجله الشيعة - كطائفة - في كتبهم الاعتقادية، ولا وقفوا عنده في تكوين البنية العقيدية، وبلورة مفرداتها.

ب: ان مصاهرة النبي لهم إنما تستند الى إيمان بناتهم، ولا ربط لها بإيمان ولا حتى بإسلام والد البنت، إذ لا ضير في زواج المسلم بل وحتى النبي (ص) بابنة غير المسلم، فكيف بمن يظهر الاسلام والايمان؟!

ج: أما بالنسبة لمصاهرة عثمان للنبي (ص)، فلم تثبت، لاننا قد أثبتنا أن عثمان إنما تزوج ربيبتي النبي، ولم يتزوج بنتيه[1].

٦- خيانة أبي بكر كيف تثبت:

وقد استدل في الكتاب على خيانة أبي بكر للنبي (ص) أولاً: بقوله تعالى: **﴿لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾**.

ثانيا: بلعن النبي (ص) من تخلف عن جيش أسامة، وأبو بكر

---

(١) راجع كتابنا: بنات النبي أم ربائبه.

ممن تخلَّف، راجع ص٩٩.

وهو استدلال غير موفق، لان الآية المباركة لا ربط لها بخيانتهم للنبي (ص). نعم هي تدل على عدم إيمان من لا يرضى بحكم النبي (ص)، إلا إذا كانوا يظهرون القبول، ثم إذا خلو إلى أنفسهم غمزوا في حكمه (ص).

كما ان لعن النبي للمتخلف لا يدل على خيانة المتخلف. بل يدل على عصيانه ومخالفته لأمر النبي (ص). ويدل أيضاً على عدم إيمان من يلعنه النبي (ص).

وقد يكون مقصود المستدل: انهم حين رفضوا حكم النبي، وعصوا أمره، لم يفعلوا ذلك بصورة علنية بل بصورة خيانية فيها التفاف وتملّص واحتيال، وإظهار خلاف الواقع، ظهر منه أن ما يظهرونه من إيمان وطاعة وحرص عليه في مرضه لم يكن على حقيقته.

٧ـ شك عمر في النبوة:

واستدل على أن أن عمر كان شاكاً دائماً في نبوة النبي بقول عمر في الحديبية: «ما شككت في نبوة محمد مثل شكي يوم الحديبية» ص١٠٠.

ونقول:

ان قول عمر هذا لا يدل على أنه كان شاكاً دائماً في نبوة نبينا (ص)، وإنما يدل على أنه كان يشك كثيراً في النبوة، وان ذلك قد حصل له مراراً عديدة، لكن شكه في الحديبية كان أشدها وأعمقها.

٨ـ لا تجتمع أمتي على خطأ، وقتل عثمان:

انه استدل بقول النبي (ص): «لا تجتمع أمتي على خطأ» على صحة قتل الناس عثمان بن عفان. وجعل ذلك دليلاً على عدم إيمانه ص١٠٣.

وغني عن البيان: ان الإجماع على قتل من ارتكب جريمة يستحق لاجلها القتل، لا يعني الاجماع على سلب صفة الايمان عنه، لان الايمان شيء، وارتكاب الجرائم الموجبة للقتل شيء آخر، قد يجتمعان، وقد يختلفان.

والحديث الشريف إنما يدل على استحقاقه للعقوبة، ولا يدل على إجماعهم على عدم إيمانه.

وعدم إيمانه إنما يثبت بدلائل أخرى، لا بد من تلمّسها، والتأمل فيها. هذا كله بالاضافة الى أن علياً، وكثيراً ممن كانوا معه لم يشاركوا في قتله. وذلك معروف ومشهور. وإن كان قتله لم يسر علياً ولم يسؤه كما روي عنه(ع).

٩ ـ حديث العشرة المبشرة:

وقد حكم العلوي ببطلان حديث العشرة المبشرة بالجنة، واستدل على ذلك بعدة أدلة:

منها: ان طلحة قد آذى النبي (ص) حين ذكر انه سينكح زوجته من بعده، فنزل قوله تعالى: **﴿وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله، ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً﴾** الاحزاب ٥٣.

ومنها: ان طلحة والزبير قد سعيا في قتل عثمان، وقد قال رسول الله (ص) القاتل والمقتول في النار، ص١٠٧.

ونقول:

إننا وإن كنا نؤيد ما ذكره من نزول الآية في طلحة، وإيذائه للنبي (ص)، وندفع ما يدعيه البعض من أن طلحة قد تاب بعد ذلك، وعمل صالحاً، ثم جاء حديث بشارة العشرة، فبشره بالجنة.

ندفعه بأن إثبات توبة طلحة دونه خرط القتاد.

كما ان بشارته بالجنة تصطدم بخروجه على إمام زمانه علي (ع)، بعد ذلك والخارج على إمام زمانه في النار. كما انها تصطدم بنكثه بيعة أمير المؤمنين (ع).

نعم، اننا وإن كنا نؤيد ذلك، ولكننا نقول: ان الاستدلال بحديث القاتل والمقتول في النار، لا يصح في كل مورد، فلا يصح في مورد خروج طلحة على إمام زمانه المنصوص على إمامته من رسول الله (ص).

وأما خروجه على عثمان، فقد يدعى انه مبرر، من حيث ان خلافة عثمان جاءت مستندة الى صحة خلافة عمر، وخلافة عمر مستندة في صحتها الى خلافة أبي بكر، وهي غير شرعية، لانها جاءت إبطالاً للتدبير الإلهي الحاسم، الذي قرر إمامة وخلافة علي دون سواه، فخروجه على عثمان، بعد أن أحدث، له حكم، وخروجه على علي المنصوص على إمامته وخلافته له حكم آخر.

١٠ ـ المتعة لأجل الحصول على المال:

ونستغرب كثيراً قوله في الكتاب: أليس بالمتعة يحصلن على مقدار من المال لمصارف أنفسهن وأطفالهن اليتامى» ص١٢٤.

فإن هذا الكلام قد يوهم ان تشريع المتعة إنما هو لتكون سبباً في الحصول على المال والمتاجرة بالاعراض، وهذا أمر غير معقول ولا مقبول. فإن المهر في المتعة كالمهر في الزواج الدائم. وللمتعة أهدافها النبيلة ومبرراتها الموضوعية، كما للزواج الدائم. حيث انه يتضمن حلاً شرعياً وصحياً لمعضلات يواجهها هذا الانسان. فراجع كتابنا: «الزواج المؤقت في الاسلام».

١١ـ أقيلوني فلست بخيركم:

ثم إننا نجده يقول: «إنه (ع) كان مستغنياً عن غيره، وغيره كان محتاجاً إليه. ألم يقل أبو بكر: أقيلوني فلست بخيّر فيكم، وعلي فيكم» ص١١٩.

والذي يلفت نظرنا هنا:

أولاً: ان النص المتداول والمعروف هو قوله: أقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم، وهي تفيد معنى يختلف عن قوله: لست بخيرٍ فيكم.

ثانياً: إن قول أبي بكر: أقيلوني الخ.. لا ربط له بالاستغناء والحاجة الى علي (ع). فإن أعلم العلماء قد لا يكون هو خير الناس، لأن الخيرية، أمر، الاستغناء والحاجة أمر آخر.

الفهارس

الفهرس الاجمالي

الفهرس التفصيلي

الفهرس الاجمالي

الفهرست التفصيلي

الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

الفصل الخامس:

الفصل السادس:

الفصل السابع:

الفصل الثامن:

الفصل التاسع: